



٣٨٢

واحد النور القديم الاول انت ملك القوم حفا عدل انت ملك الناس ربنا قبل المجدد

والنبي عليه السلام لا تكن اشلا ونبشلا ونشلا

كن نجعا ونجعا ونجعا

كرما نجيا راضيا

فما الحشر

٣٨٢

نفعنا من الديو في

استقل الملك الصالح والاعتر

اللهم اتق اعوذ بك من الهم والحزن واعوذ بك من الجبن والخجل واعوذ بك من الفقر والبخل

انما ضمة طلبة واجاز بغيره لكن لا بد من نوع ملائمة وقد مر معنى المضيف المستفيض وكوننا متعلقين
غاية التعلق بالصلوات البشرية والعوايق البدنية ومتدنيين باذناس الذات الحية والشهوية
اجسدية وكونه من غايه التجرى ونهاية التقديس يكون الملازمة مستغنية رايها فاجتنابه سلوك سبيل الاستقامة
منه جن وعلا الى متوسط له وجه تعلق فبوجه التوجس من الخلق وبوجه التعلق بغيره علينا
لان وجه التجرى يتسبب ملائمة لجوار الخلق في وجهه التعلق لملائمة لنا وهذا المتوسط اصحاب لوني
اعظمهم رتبة ولورفعهم مرتبة بنيتا على الصلوة والسلام فلذا توسل ارباب التصانيف في مشتملها ومقتضاها
بالصلوة على الصلوة والسلام وتلك ايضا توسلوا بالصلوة على الال والاصحاب لكونهم متوسطين بيننا
وبينهم ومن فان ملائمة الال والاصحاب بخلافهم اكرم من ملائمتنا له وملائمتنا للال والاصحاب بل كرم من ملائمتنا
لهم في كل مكان كانت الملازمة الحيل والوفور كان امرا لا استغناء اتم وحصول الاضافة كما ان اللفظ
النبوي صلح على الرسول لما في لفظ النبي من الدلالة على الشرف والرفع على قيل انه من النبوة ومن ما رجع
الارض ومن الصحاح فان جعلت النبي ما خفف منه الى ان شرفه على سائر الخلق فاصله غير النبي ومنه في معنى
مفعول المويد ولا يلزم ان يكون دليل على ما عرفت ذلك الذي فدل على الاعجاز المجازات التي تعرف بها الاعجاز
عم للمقيد من معارضة عم والاثبات على ما عرفت منها وقد عرفت دلائل الاعجاز الالهية وما كان
قولهم حيث زعموا انه لا يتعارف وصفه عم باعجاز المقيد ولنا تعارف وصفه مجازة فذلك فدل على الاعجاز
بمعنى مجازة وفيه انه لا يخفى جعل المجازات دلائل على ان نفسها للمقيد من معنى ما يبيد المجازات وتوقيفها
بأسرار الاعجاز بما فيه من اسرار البلاغة ولطائفها ولا يبعد ان يرد له دلائل الاعجاز دلائل اعجاز القرآن
والاضافة الرسول بآدمي ملازمة الانضباط القرآن الالهية ومعنى ما يبيد بأسرار البلاغة انما اقوى دلائل
الاعجاز وما تقوى عز البينات المدلول تقوى الدليل والمضمار من تضييع الغرض وموانع تعلق حتى
يسمى علم ابره الى القوت وذلك في اربعين يوما ويطبق على موضع التضييع ايضا كذا في الصحاح وفي كتاب
الخلاص في اللغة المضمار المبدأ والملازمة من ميدان تسابق القران وكان في العادة ان تعرفوا في
ميدان التسابق قصبة في احدى فرسه واخذ القصبة عند سابعها فحارز قصبة سبق كناية عن سبق
والبره من بره الرجل اذا فات اقراء والكلام غليل شبه حال الال والاصحاب سبق على سواهم
فربا بالعضاضة في سبق من القران والميدان واستعمل معنا الالفاظ المستعملة في ميدان التجرى

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والله اعلم بالصواب

يتجمل في قوله المودان وحق المكنية والتجليل والترشيح بعد التفتار الى نقل عنه رج الى الاول السعد
باللام دون الباء وكما في وجه ان الدعا معنا معنى التسمية والذم يتعدى الى مفعولين بلا واسطه قال الله
اياما تدعون الى اسم سموه فاصح الكلام المدعو سعد التفتار اني بالنصب واذا حال حرف الجر فيه
للتقوية والمتعارفين التقوية اللام دون الباء ولكن ان حال كمال سمية زيد الى الالف كما في
بجريد فلا يبعد ان يستعمل الدعاء بمعنى التسمية لتمام التعميد بالباء الى المفعول كذا في قوله
صاحبك ومن في قوله ولد الاساس الحسني فاعلم بها اني فسمو بها وان البيت فاعية تضييع معنى
الاستمرار او التسمية سبوا الطريق آثر على سواها وسواها ملاحظة لما قبل ان الهداية اذا عرفت
بفهمها يراد معنى الاقبال واذا وصلت حوز الاجز من اللام او الى سره معنى الدلالة قال الله ان
هذا الذي اريد للتي في اقوم وانك لنهتدي الى صراط مستقيم العقر جمع فحق ومعنى في الاصل حتى يسبح
على شكل فحق الظاهر استعيرت لكثرة الكلام ومعنى استعان معصية ولذا قال سبكتها بيد الافكار ففهم
وتجديد وترشيح لجم الغفران الجمع العظيم من الجوع وهو الكلى ومن الغفر وهو استدرى لمن الكثرة
حيث يتي ما وراء او وجه الارض وتقال ايضا اجاز الغفر على اعطاء فيديل معنى فاعل حكم فيديل معنى مفعول
تكتيب خذق الاخذ والانتخاب الى هذه الغنية يراد به جذمهم والنظر الى الكتاب بعين الاخذ والانتخاب
كما قال في نظرية عين القبول وعين الانصاف وقسم علمه معنى مذا غناق المسح على الكتاب والمحتجب
الصورة بصورة اذون من الاولي فقه لسان الى انهم لو اخذوا من هذا الكتاب حبان وعبروا عنها بعبارة لهم
كانت العبارات اذون من عبارات الكتاب اضرب عن هذا الخطبة يقال ضرب عنه اي صرح عنه اي اصر
نفسه عن ان الله انضرب عنكم الذكر واصله في الركعة الاولى ان يصرف من ركعة ضربه ليعرف موضع
الضرب موضع الصر في المصادر ضربت عنه اي تركته وامسكت عنه فقل هذا الاحاجه الى اعشار خذق
مفعول الصر وكما في بيان حاصل المعنى لانه معنى اخر غير الصر وفي معنى الى اوضاع او للاوضاع او موصفا
لما في المصدر او مفعول له او حال وفيه الاوجه الثلاثة فلهذا انضرب عنكم الذكر صغى كما يتاى الكشح
ما بين اخا صرة الى الضلع الخلف يقول طوى ثلثان عني كشي اذا قطع كذا في الصحاح ومعنى دون مرامهم
يراد مطلوبهم قبل الوصول اليه كما في التجرى والاسير الذي يسير في الاسير واذ في السيرة
فقد رتب نجمة ويقرب منه قولهم هذا الذي برزته ومن قطعه احبل البالية وعن اخرا اي بليتها وهو

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والله اعلم بالصواب

متعلق بمخزوف ان قبولنا شيئا من احوالنا ولد سلمزم لنا القبول عن جميعها وقيل من احوالنا الى
اولها وحده عن دون من يابا وويل عن جميعها تبعها بالجر من الكل وصل متباعدة عن اخرها فيفيد
المبالغة في العموم والكون علمه بانها متوهم خلا والمقصود لان التباعد عن الآخر كما يكون بعد الجواب
عنه تكون قبل الوصول الى الاصل وصل الى متجاوز عن اخرها وفيه ان معنى تجاوز عن اخرها لا يلزم
ان يعتبر تعيين معنى التعليل والحيث فينبغي ان تقدم من اول الامر التعليل والحيث فينبغي ان تقدم من اول الامر التعليل
وتحترز عن التكرار في تعيين الماء فلو انما اذا غار من الاعين انما ضل بعيدا والروايات المتفرقة والآخر
لطف قوله خلا في بلاغها فان جوازها لا يرد له والمكان منها الاختلاف بل النتيجة والادراج جمع
ودرج الكتاب طية يقال ذهب دمه اذراج الرياح اي هذروا الماء من بقية انما السلف ياتي
من انما رهم من لطائف القول يدور في انما يبين في هذا الغنى او رواج ونفاق سلفه والاعتد
به والاتفات له او من يقتدر في ايد الغنى وينسب ما ويرجى ما لا يشغل بخاصة ويرجى لطايف
وصل الى ذلك من بقاء سلفه المولى الاعظم بها الدين الحكواني وسالت باعناق مطايا بلكر الاحاديث
البطاح الا بطح سبيل واسع فذوق اجمع على الا باطح والبطاح على غير الغنى والحدود
لكل الاحاديث وخصيصة الاعناق بالذكر لان الشدة والبطح وسير الابل انما نظره ان فيها طيا
والكلام قليل في تعيينها حال ذهاب بلكر الاحاديث حال ذهاب بلكر الاحاديث حال ذهاب بلكر الاحاديث
البطاح باعناقها ويجوز ان يعتبر شبه الاحاديث باليد بين عليها في الذهاب على سبيل الاستعانة
بالكتاب ويكون انبات المطايا للاحاديد في حيلته وذكر الاعناق وسيلان البطاح بها تشرى وان اعتبر
تعيين الاحاديث بالمطايا على طرفيها الماء ويكون ذكر الاعناق وسيلان البطاح بها تشرى
لتعيينها فاما الاخذ والانتهاج وذكر اول ان جاء سألون اخصار الشرح معطيين بان ارباب الطلبة
قد تفرقت عنهم وان اصحاب الانحال قصدوا الاخذ والانتهاج واعتذر بانها عدم ايجاد سؤالهم
جا فذكر ان الاتيان بما يستحق جميع البطاح ليس في قدرة البشر وان هذا الغنى قد كثر سوءه
فيهم رواج وودع ثانيا من تعليمهم ما يحتاج الى الدفع بان الاخذ والانتهاج امر ينشط لاركان
من يرتكبها ليعاقب الذي يقع الاخذ وكلامه او ينشط لانتهاج من يرتكب ويؤيد الاول قوله فاما ذلك
من الناس الكرام نصيب فهو كالتعليل لما تقدم وذكر السبب رجاء يرجع ايضا في بعض النسخ

الشيء الذي هو
الذي هو الذي هو
الذي هو الذي هو

الشيء الذي هو
الذي هو الذي هو
الذي هو الذي هو

الشيء الذي هو
الذي هو الذي هو
الذي هو الذي هو

النسخ والارض بالواو وهذا سيعم على الوحيين اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلهذا على طرفيها
يتمسك ومنظوم وسكروا وكذا علم وجه ذكره ان قوله اما الاخذ وهو انما لتفصيل الجمل الواقع في
السامع فانما اعتذر عن عدم الاسعاف بسؤالهم وقع في زمن الال مع انه اى شئ يدفع ما عللوا به سؤالهم
فقال اما الاخذ وهو فلهذا على الارض اى مصر اى اوله شربنا وانه قننا على الارض جرد وقدرى و
للمناس من ارض الكرام نصيب ونف الكاس بالخمر يروى لاسي ما لاسي ملائمة للمصراع الاول وان كان
لاي فلهذا على لطف حيث يكون لاشارة الى شناعة حال اهل الانحال انما يرفع من النهر ويطلع
والزجر ولا يلقى لطف التعيين المنع بلفظ النهر وعن الطالبيين بلفظ السيلين لمكان ذكر النهار
ومطابقة نظم الترتيب واما السيل فلما تنهر مع توافقه في المعنى قوله ولم يزل في متعلق بقوله فلهذا
ان كان الفاء في البيت لانه وقعت غير موقعها على قولنا لو لم يكن ذلك فكم السقف البشري
والعوام النولوع والظا العطش والحدود جرجع من نصف النهار عند اشتداد الحر و
الاورام حث العطش والافتراج طلبا لشي من غير روية وفكر في دفع مقترحهم دون سؤالهم و
مطلوبهم وخوفا لاشارة الى انهم سئلوا ذلك من غير فكر وروية وفيه مبالغة فيكون مطلوبهم بالتمسك
الاول في مقابلة الاول وثانيا الكيفية صارت من ثنية الى حرفة ولعن ان الغنايا الاولى ان يكون
يدون الواو ليكون قوله ثانيا حاله من فاعل انتصبت لانه لا نظره ما يصح لطفه عليه لان ثانيا لاول
اما نصف مصدر محذوف الى انتصبا بان ثانيا لوظف وثانيا الك لا يصح لى منها والاحمال جعلها او او
الحال فاما ان تقدم حاله عن فاعل انتصبت لتكون لا معطوف على انتصبت بجهتها وثانيا
لعنان العناية او قد فعل معطوف على انتصبت ويكون هذا حاله عن فاعله واجتهدت او رعت
ثانيا لعنان العناية والاخرى ما في قوله ولعن ان الغنايا من الاستعانة بالكفارة والخييل ونظر الله في
التزيين جوه القربة با حليم وجوه القربة با حليم المجرى القربة اول مستنبط من البير استعمل في قوله
استنبط من العلم بجامع السبب لحيق فان احدهما سبب جوه الادراج والاخر سبب جيق المتجاع فيجوز ان يكون
لم الحلى العلم وهو الطيب فهو مجاز في المرتبة الثانية والثمة برديض بالنبات واخر في ذكر الجوه
مع القربة التي هي الماء الاصل وجمع الجوه بالقر لطف ظاهر والهمزة في الريح انما هي في الجوه
الجوه بها لان الريح تنفذ النار ووصف فرجة بالجوه وفطنة بالجوه لاشارة الى ان طبيعة كمالا

الشيء الذي هو
الذي هو الذي هو
الذي هو الذي هو
الشيء الذي هو
الذي هو الذي هو
الذي هو الذي هو

الشيء الذي هو
الذي هو الذي هو
الذي هو الذي هو

والله وموناية جودة القوي ولطف الطبع الجوب القطر كل انحراف ذي غير قائم الارباب اي
مظلم الاطراف وقوتها عند قيام الاختتام التعويضي نقض البناء من هدم واجام جميع خير من
نقضها بالاختتام ان الكبار قبل الاقام لاحقا على نظر الانام كان كس ضرب عليه الجيد وانها على الناق
بعد الاقام كان كنقض الجيد ورفها ومعنى في بعد كشف الح اذ كشف اول اعلى وجو اللطائف الغاب
لم قوتها عنها اجيام كي ينكشف وجوها على الدان والقاه واخايد جمع جريد في احبتي من النساء
كني بها عن حسنها والثناء ما كان على الغم من الغاب وفي بعض النسخ قوتها عند اجيام بالاختتام وفي بعضها
خيام الاختتام ومع اضاف اجيام الى الاختتام انما ضربت عليه لاجل وفي بعضها قضيت عند ختام الاختتام
التعويضي الكبر والاختتام ما ختم به من طين وطين ومعنى قضت بالاختتام ان الكبار قيل تمام كان محج بها عن
الانام كالتعويضي الختم واذا اختتم فعد الى ما تحجب عن نظر الطالبين وتكون من النظر الى فصار ذلك نقض
اختتام وضع الزايد على الطول والثناء وموئبت ضعيف ربا على به خصا في البيوت تسهيل اخرها وخصيها
وتيسر طريق الوصول الى وصاها ما قني التي يروق في اجنبى ادهف شوقه حدودا مواثنا بالذ
الشأن وان اختص بالان حصة لكن ذكر في موايد على متباينة الذكر والتميز باختصاص احد بالان
لنمدار ما قصد منها من بيان الفرق والنسب بينهما واولها ما سيور من تفرع النسب بينهما على نونها ولذا
قال سواا تعلق بالنسب او بغيرها وسواا بالان او بالجنان او بالاركان وان كان الاطلاق في التوفيقين يعني
عن ذكر مدين التعيين وقد يوجب ذكره بان الشا يطلق على ما ليس بالان حقه كما في قوله اني سجد على
ذاته وفي الحديث انما انتيت على نفسك فلا بد من ذكر قيد الدان احراز على ذلك ويترتب عليه ان كون اطلاق
الشان عليه بطريق احصاء عنونه ولو سلمنا ظاهر ان المراد من كونه بالان ان يكون قولنا ولا شك في ذلك
قول وان لم يكن جارحة الدان لشره له عند وجه التعيين كونه قولنا لا يكون بالان ان الغلبة القول
يكون به وتبادر من كونه بان يكون قولنا ولا يجلد فنتاا لانه ان كان حصة فجد ايضا كذا وان كان مجازا
فجاءه لاجل لانه لا يقيده الدان عند لانه على الاول لا يوجه الا حراز بل الوجه التعيين لانه ذكرنا من ارادة
القول على الك لاجل الى الاحراز واسبغ ان بين موت الذي ذكرنا وبين ما ذكرنا الشرح وهو الشا بالان
على الجبل عموما من وجه لانه ترك منها كونه على الجبل وذكر قيد كونه على قصد التعظيم وعكس في الشا كذا
منها صدق على لنا على قصد التعظيم لا على الجبل خلاف المذكور في ههنا المذكور في ههنا على الجبل اعل

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والله وموناية جودة القوي
ولطف الطبع الجوب القطر
كل انحراف ذي غير قائم
الارباب اي مظلم الاطراف
وقوتها عند قيام الاختتام
التعويضي نقض البناء من هدم
واجام جميع خير من نقضها
بالاختتام ان الكبار قبل
الاقام لاحقا على نظر الانام
كان كس ضرب عليه الجيد
وانها على الناق بعد الاقام
كان كنقض الجيد ورفها
ومعنى في بعد كشف الح اذ
كشف اول اعلى وجو اللطائف
الغاب لم قوتها عنها اجيام
كي ينكشف وجوها على الدان
والقاه واخايد جمع جريد في
احبتي من النساء كني بها عن
حسنها والثناء ما كان على
الغم من الغاب وفي بعض النسخ
قوتها عند اجيام بالاختتام
وفي بعضها خيام الاختتام
ومع اضاف اجيام الى الاختتام
انما ضربت عليه لاجل وفي
بعضها قضيت عند ختام
الاختتام التعويضي الكبر
والاختتام ما ختم به من طين
وطين ومعنى قضت بالاختتام
ان الكبار قيل تمام كان محج
بها عن الانام كالتعويضي
الختم واذا اختتم فعد الى ما
تحجب عن نظر الطالبين وتكون
من النظر الى فصار ذلك نقض
اختتام وضع الزايد على الطول
والثناء وموئبت ضعيف ربا
على به خصا في البيوت تسهيل
اخرها وخصيها وتيسر طريق
الوصول الى وصاها ما قني
التي يروق في اجنبى ادهف
شوقه حدودا مواثنا بالذ
الشأن وان اختص بالان حصة
لكن ذكر في موايد على متباينة
الذكر والتميز باختصاص
احد بالان لنمدار ما قصد
منها من بيان الفرق والنسب
بينهما واولها ما سيور من
تفرع النسب بينهما على نونها
ولذا قال سواا تعلق بالنسب
او بغيرها وسواا بالان او
بالجنان او بالاركان وان كان
الاطلاق في التوفيقين يعني
عن ذكر مدين التعيين وقد
يوجب ذكره بان الشا يطلق
على ما ليس بالان حقه كما في
قوله اني سجد على ذاته وفي
الحديث انما انتيت على نفسك
فلا بد من ذكر قيد الدان احراز
على ذلك ويترتب عليه ان كون
اطلاق الشان عليه بطريق
احصاء عنونه ولو سلمنا ظاهر
ان المراد من كونه بالان ان
يكون قولنا ولا شك في ذلك
قول وان لم يكن جارحة الدان
لشره له عند وجه التعيين
كونه قولنا لا يكون بالان
ان الغلبة القول يكون به
وتبادر من كونه بان يكون
قولنا ولا يجلد فنتاا لانه
ان كان حصة فجد ايضا كذا
وان كان مجازا فجاءه لاجل
لانه لا يقيده الدان عند
لانه على الاول لا يوجه
الا حراز بل الوجه التعيين
لانه ذكرنا من ارادة القول
على الك لاجل الى الاحراز
واسبغ ان بين موت الذي
ذكرنا وبين ما ذكرنا الشرح
وهو الشا بالان على الجبل
عموما من وجه لانه ترك
منها كونه على الجبل وذكر
قيد كونه على قصد التعظيم
وعكس في الشا كذا منها صدق
على لنا على قصد التعظيم
لا على الجبل خلاف المذكور
في ههنا المذكور في ههنا
على الجبل اعل

عن قصد التعظيم خلاف المذكور منها فانما اعتبره حقه الجدل كما الامر في الجدل في كل
واحد منها وان اعتبر كونه على الجبل فخطا في ذلك في التوفيق المذكور منها وان اعتبر كونه على قصد التعظيم فخطا في ذلك
قد ولا بعد ان يبرح الاخير فستقيم ما ذكرنا بان اذا اذلت في كل عالم ما يولد الشا على فعل من نسب
الاموال وقتل النفوس في غير قصد التعظيم فالظاهر له حد ولا يذم هذا الحامد لان احد لم يتعد على
الانم الا ان عال الجبل لم من ان يكون جيلاه الواقع او جعله احامد جيلاه والظاهر ان الحامد في الصدور المذكور
يجعل الجبل عليه جيلاه ويصوبه في شئ وموالم ذكره ان الحد خفض الامر لا اختيار وما ذكرنا من مطلق
عن التعيين ولا بعد ان يبرح الاطلاق بان لا وجب شكا لا وحده على صفاته لانه لا يستحقها
عندهم والامر صدقها لما عرف في موضعها ولا يخرج الى ما بين في الحد على الملكت النفسانية من العلم والشاء
والعلم وغيره ما اوجبنا ان لا يقال كيف ينبغي ان كرا جاني اعني الاعتقاد عن العظم لانه لا معنى لانياب
بالنسبة الى نفس ان كرا ولا تصور بالنسبة الى غيره لعدم اطلاع ولو اطلع ان كرا بقول او فعل فذلك المطلع
هو المبني فكون هو الكبر حصته للاعتقاد فلا يكون موت الشكر المبني اجامعا ولا في اوجبنا حتى
لانياب عن ابنا الاعتقاد لانا نقول معنى الانبا ان تنفيذ موقوف المبني موقوف المبني عنه ولا تقدم فيه الجمل
والارب في حق ذكره الشكر اجتنان وما ذكرنا من حصص الانبا في المطلع المذكور ان اريد به جمع الانبا عن عظم
المع فعمله منع ظاهرا بل هو مبني عن التعظيم الاعتقاد والاعتقاد من العظم وان اريد به جمع الانبا عن
الاعتقاد فسم ولا ضرر لان الكلام في الانبا عن العظم وقد وجب السؤال على ما ذكرنا الاعتقاد اجتنان
من اقام الشكر بان لا يشكر الا الشا الانبا فله عدم العلم به ولو اطلع عليه بامر فذلك المطلع هو الشكر لا
الاعتقاد لانه المبني او ذفي ب بان الانبا متحقق فله علمه لما ذكرنا والمطلع علمه لا يلزم ان يكون من
ان كرا في جعله شكر افضل من ان يكون هو الكبر بل يجوز ان يكون من غير ما بالعلم او اخبار وتبين بان
من جهة لا يلزم ان يكون الكبر هو المطلع لا ما يطلع علمه من الاعتقاد وكشف معنى الانبا متحقق فله جونا
غاية الامر ان يكون هناك شكران احدهما القول او الفعل المطلع والاخر ما يطلع علمه من الاعتقاد وانبا
احد الشكرين عن الآخر لا وجب عدم كون الآخر شكر لانه فوره احد لما كان الظاهر من التوفيق هو الشكرين
المواهين وبين المسعفين ونظير من ما بين النسبتين الشكرين الجدل والشكر فوره ما ظهر من التوفيق على ما
ثم ما ظهر من هذا الظاهر علمه جريا على ما يوفق عنه التعليم ما هو اسم لذلك الواجب الى بالذ ان لا التوفيق

منه

منه

منه

فيهم ما اذا شئنا ان يكونوا على ما كانوا

من الاطلاق وذكر الصفتين الى الوجوب لئلا يكونا جميعا الى احد كما تلوح بوجه لطيف الى اجتماع العلم
جميع صفات الكمال اما الوجوب لئلا فلا يستتبع ساير صفات الكمال وقد فرغ بعض المحققين ببعض اعلم
والتحقيق ان لا يمكن تفريق العلم عنه واما استحتماق جمع العلم فلا يمكن ان يستحق ان يحذر علمه فلو شئنا ان يكون العلم
النبوت لا سبحانه لم يكن مستحقا للجد على هذا الكمال فلم يكن مستحقا لجمع العلم الى احد واما وجه اجتماع اسم الله بجمع صفات الكمال
الكمال ودلالة علمها فلو اننا استشرى بين الصفات فضمن اطلاق هذا الاسم فيفهم من الصفات منه وكذا فيكون العلم
الذي عاين موسى ومن استشرى بصفة العلم فضمن اطلاق هذا الاسم فيفهم من الصفات منه ولا يبين من العلم
وكذا لا يبين صفات الكمال من اسم الرحمن كما نعلم من اسم الله فاستجمع موانع الله دون غيره، وفيه ان الطاهر
الاستتماق بصفات الكمال لا يتقيد بضمن اطلاق اسم دون اسم غايه الامر ان كلف ذلك باخصه
ولو استعملنا فنبين ان يكون الرحمن ايضا مستحقا لالا ان يقال الرحمن من الصفات فالذات في مبدء صفاتها
بل الاباهام فيه لازم قطعاً ولو لو خطا في ما خرج من مقتضى وصفه فلا دلالة على خصوص ذاته ووضوح
الخصوص الاستتماق لا وجوب انما هو وصف هذا الخاص منه ولا يبعد ان يوجه الاجتماع بان من الذرات
الخصوصية المشهورة بالاتصاف بصفات الكمال فيكون علما بالاداءات عليها فخصوصها يدل على من الصفات
لا يكون موضوعا لمفهوم كل يعم من الذرات وينبغي ما واخص في الاستعمال بها كما لا يخفى في موضوعه لولا ان
لما الوجه الكماله وضمن الاستعمال به في هذا المزمع ان نعلم صفه العلم الذي لم ينعون الذي عاين
موسى والعقول الى اجله الاسمية يعني ان قولنا اصل جله فعلية الى حدته الله جدا او جدا
جدا لا يتخذ الفعل هو الفاعل في اقيم المصدر مقام وجعل اجله اسمية للدلالة على الدوام والنبات كما
قالوا سلام عليك من عبارته حيث جعل العود للدلالة على الدوام دون اسمية الجله دفع لما قال قد
صرح الشيخ عبد القادر بانه لا دلالة في زيد منطلق على اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد وذكر ان الشيخ
انما نفي الدلالة على ان اسمية فلا نفي ان يكون العود الى الاسمية للدلالة لان الدلالة هي اما فعل العود والاداء
بانضمام العود في بيان في احوال المستند ان كونه اسما لافادة الدوام لا عارض متعلق بذلك والتوقف
في العود الى اصل اعدل بظاننا ان نفي الاسمية تدل على الدوام ويمكن ان يقال ان الاسمية تدل على التيقن
لفظية وجود النبوت كما ذكر الشيخ وعقبيه على ادواتهم كما ذكر الشيخ الرضي في الصفه المسببة انما لم يقل
على التوجه ثبت الدوام مقتضى العقل اذا الاصل في كل ثابت وواحد في سطح نفي الدلالة لفظية على الدوام

الاجل
الاسمي
الاسمي
الاسمي

م فلا نفي لثبات الدلالة العقلية عنه فان قلت الحمد لله جله اسمية خبره بالظرف والظرفية فعلية فليدبروا لولا
جعلوا اختصار الفعلية مقتضيا لابرار الظرف وقد حو بان الاسمية الى خبره فعلية فليدبروا لولا
فكذلك اذا كان خبره بالظرفية قلت قد حو بان في سلام عليك بغير الدوام وكذا في قوله تعالى انما معكم مع
ان الجمله خبرية فالوجه ان يوفق بان الاسمية الى خبره بالظرفية لئلا يفيد التوجه اذ لم يوجد راجع الى الدوام
كالعود مثلا واما اذا وجد فيجمل على الدوام وفيه انه يقتضي ان يجوز اذا وجد الداعي الى الدوام ان يحل
الاسمية الى خبره بالظرفية على اذلة الدوام وهو متكمل جدا لنفخهم بانها كما لفعلية المحضة وفائدة التوجه
فلو جاز هذا لجاز ان كل الفعلية ايضا لفادة الدوام عند وجود الداعي فلا يقدم عاقل على التزام
الاسم الا ان يفرق بين التخص بالافعال وتعيين والآوجه ان يفرق بين الفعلية وبين الاسمية الى خبره
فوليه بان المقصود بالفعل في الفعلية نسبة الفعل الى فاعله وانها على التوجه البتة والمقصود في الاسمية
المذكورة نسبة الفعل الى المستند ولزوم كونها على التوجه ممنوع ولزوم كون النسبة الى خبره على التوجه
لا يستلزم كون نسبة الى المستند كذلك فيجوز ان يحل هذا الاسمية لفادة الدوام عند وجود الداعي
خلاف الفعلية وقد يعارض الظرف انما تقدر بالفعل اذ لم تقع خبره بل حله اوصفه مثلا واذا وقع خبره اقتدر
باسم الفاعل لان الاصل في الخبر الاثر وقد ذكر بعض المحققين ان الاضاف الى المفهوم من قولي زيد في
الدار زيد ثابت فيها لا ثبت واستقر وتبين وموانع انما ذكرنا كون اختصار الفعلية مقتضيا الى
الظرفية في كون المستند ظرفا ونواصب في ان الخبر الظرف مقدر بالفعل ويمكن ان يقال انما قدروا الظرف
بالفعل اذ لم يوجد راجع الى قصد الدوام والنبات اما اذا وجد فلا بل يقدر اسم الفاعل اجابة للداعي
ما وتقدم الحمد باعتبار ان اسم لا يقال هذا الاستتمام عارض بواسطة المقام والاستتمام باسم الدواني و
الذات ينبغي ان تقدم في الاعتبار وليس لم يقدم فنبين ان لا يجوز ان لا يقول كون البلاغة مطابقة لمقتضى الحال
والمقام لا رعاية الامور الذاتية في عارض وقد يجاب بان لم يفرغ العارض بل تعارضه فقامت
بما هو الاصل من تعديج المستند على خبره سيما اذ كان المستند سادسا للفاعل حسب الاصل فان مرتبة
الفاعل التقدم على معموله كما ذهب اليه صاحب الكفاية فخصه بالذكر لان صاحب المفتاح ذهب الى ان
الاول منزلة منزلة اللازم غير متعدي الى مقروبه وباسم ركن متعلق باقواله الله تعالى بها المقصود
العبارة اذ رجع لفظ الاباهام مع انه في السطح لانه لا تصور حقيقة عن الاصل لا يمكن الاصل الا بالاجابة

طرح

وعلى توجيه التوجيه بان كل الاحاط على ما هو الكمال فيها وبع الا احاط التفصيلية اذ لا شك في قصور العيان
 عنها حصص ولو اجريت الاحاط على اطلاقا على توجيه التوجيه ايضا لكن مختلف كما ذكرنا في حاشية الترج
 وعلى توجيه ذكر الايام على عدد من اجل الاحاط على التفصيلية بان صدور المنع بالاداء بطريق القطع
 على القصور في ان يكون الخلف لوجوب اخر وانما مفيد ومما به قد ذكر الالهام ستقيم على قدر
 اجراء الاحاط على اطلاقا وحملها على التفصيلية بل تختلف واما تركه فانا ستقيم على الاول بتكلف
 كما ذكرنا في الاصل لا يتوهم اختصاصه بشي دون شيء يقع لو ذكر المنع فانا نذكر بعضه بقدر ذكر جميع
 تفصيليا في توهم الاختصاص ببعض وانما ذكر التوهم لان الخصص بالذكر لا يوجب شي ما عدا المذكور
 فان قلت ان تذكر جميع تفصيليا فلا خفاء في مكانه اجالا لا لتبديل قام فلهذا اذ ذكر الجميع
 اجالا بان يذكر لفظ نفيد العموم فربما سويم خروج البعض لشيوع الخصص في العوالم المتماثلة
 المتماثلة الخطابة فتوهم الاختصاص ببعض قائم ايضا وذكر الكل اجالا وقد وجه التبديل
 عدم صدور المنع بما يذكر الكل اجالا او يذكر البعض تفصيليا والتبديل انما هو للمنازعة وليس بذلك
 رعاية لبراء الاستدلال وهي كون الابتداء مناسباً للمقصود وانما يكون سببا لبراء الاستدلال في تفوق
 الابتداء وكما قد قسمته بما يكون تسمية للشيء المبني عليها على كل الشئ السببية ثم ان البراء منا
 اما باعتبار ذكر البيان ومما ذكرنا في البيان والبيان وان اختلفا معنى لكن في كل في الاسم واما
 باعتبار ان في المعاني والبيان متعلق بالبيان بالمعنى المذكور منا وهو المعنى الفصحى ثم ان رعاية البراء
 حصل نذكر تعليم البيان سواء الوضوح كونه خاصا بعد عام وسواء كان من عطف ولا فتعلم كون علم
 من عطف اخاص على العام بالبرعاية لا في شئ في التوجيه بان تعلم ما يتفهمه من عطف اخاص ومطلوب
 الذكر بان العلم المتعلم الاخر وهو في تعليمها على فضيلة نعم البيان لان التبيين انما يحصل على احاطة كونها
 بعد العام ومطلوب علمه وعلى التوجيه بان بعينه او لا عطف فيه وتبيينها على رعاية علم يحصل الجود على
 لا شك ان حصول الجود متوقف على ملاحظة كون خاصا معطوفا على عام فليتها على علم نذكر وان كان
 التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم لان المراد علم ما لم يكن تعلم ان لا تعلم بقوتها واجتها دنا اخر من هو
 تعلم ما لم يكن تعلم كذا سمعت من ذلك ويمكن ان يكون فائدة التوجيه بان تعلم ما لم يكن تعلم ان لا تعلم
 الى ذروة العلم فخطره وجه كونه نفع غاية الظهور كما قال صاحب الكفاية في قوله علم الانسان ما لم يعلم الى

في توجيه التوجيه بان كل الاحاط على ما هو الكمال فيها وبع الا احاط التفصيلية اذ لا شك في قصور العيان عنها حصص ولو اجريت الاحاط على اطلاقا على توجيه التوجيه ايضا لكن مختلف كما ذكرنا في حاشية الترج

في توجيه التوجيه بان كل الاحاط على ما هو الكمال فيها وبع الا احاط التفصيلية اذ لا شك في قصور العيان عنها حصص ولو اجريت الاحاط على اطلاقا على توجيه التوجيه ايضا لكن مختلف كما ذكرنا في حاشية الترج

في توجيه التوجيه بان كل الاحاط على ما هو الكمال فيها وبع الا احاط التفصيلية اذ لا شك في قصور العيان عنها حصص ولو اجريت الاحاط على اطلاقا على توجيه التوجيه ايضا لكن مختلف كما ذكرنا في حاشية الترج

من ظلمة الجهل الى نور العلم وقد قال ملاحظ عموم كل ما نورث الفايده في الخطابات المفصلة في ان
 الفصل مصدر بمعنى المفعول والفاعل هو مجاز لغوي ولكن ان جعل الفصل بمعنى المصدر على ما هو حقه وسعته
 التجوز في اضافته الى الخطاب على طريقه جرد قطيعة واخلاق ثياب فاصد خطا بفضل فوجده على ان اقبال
 ولقد بار وكان هذا اوفى ما علمه اية المعاني حيث جعل التجوز العقلي في انما اقبال على طرف المضاف والمذكور
 اقبال ولكن انما اعتبر في الكلام تجوزا اصلا بمعنى انه لا يخلو الرسول يوم كون خطابه مفصلا او في صلا على
 المصدر من المعلوم والمجهول ونزول الوجود قد ولطاف فان حصة النعم المحققة من اوفى فضل خطاب
 وكما في الشرع انما يكون خطابا فاصلا او مفصلا لا ذات الخطاب يتبين من تبيين التي علمت بتنا
 يعني ان خطابه خالص عما يوجب لاهام وصعوبة فهم المرام مما خلت بفصاحه الكلم والكلام وقد كون الفصل
 بمعنى المفصول لان سر الخطاب من حيث هو خطاب يكون مفصلا لا يكون فاصلا بدليل اميل لان
 التفسير في الالفاظ الى اصله وعلى نقله اليك اني عن بعض الاثر بان قال اسئل واھيل وآل واولاد في الاصل
 ان اصله ان لا يمتزج جمع طائفة على غير من جواز افعال فوجع فاعل كصاحب اصحاب والتجميع
 كما ذكر في رده شرح الكافي ان فاعلا لا يجمع على افعال فاصحاب فاصحاب كصاحب اصحاب والتجميع
 جمع صواب يكون اسم جمع كند وانما هو ارجح على جمع طائفة كصاحب اصحاب كصاحب اصحاب والتجميع
 عن خبر التخييف اسم تفصيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا توثق فيقال لم لا يجوز ان يكون جمع خبر تخيف فانه يثنى ويجمع
 وتوثق فيقال لانه لم يثنى المصطفى في الاخبار فاذا ذكرنا الكافي في جمع خبر تخيف فيقال لم لا يجوز ان يكون
 التام في خبره بنى السيد وقال بديلات من خبره الملهات ذكرنا الصحاح انما تنسب خبر تخيف وتاميه
 وغاية ما يمكن ان يقال من جهة ان التكميل في التفخيم والرد الى الاصل فاذا اريد جمع خبر تخيف على اخبار
 ينبغي ان يرد الى اصله وهو الملهات في جمع على اخبار كهيئة واموات او ان مراد بالتخفيف في حال اول من
 تكون تشا ولا يخبر ملحد الخفف منه وكما ان يكون كونه بالتخفيف كونه على عدم كونه اصل التفصيل الاستدلال
 اياه والاصل مما يمكن من شئ في الاستدلال اما ان يرد فمطلق معناه مما يمكن من شئ في الاستدلال فمطلق
 في غير كلامه في حال جمهور مراد ان في الاصل ان كذا كذا صفة مما يمكن من شئ وان ثبت اما هنا كما ان في
 مقام الجمل في كلام من لا يعتد به ان هذا يمكن من شئ وغيره مما الى ما يعلق اليه من شئ وتقديم المعنى كونه
 في الجمل مصدر الكلام ولا نأمن ان في الحق والحق وادغام الميم والميم وهو سدا لان ما حروفه وما لم يهد في

في توجيه التوجيه بان كل الاحاط على ما هو الكمال فيها وبع الا احاط التفصيلية اذ لا شك في قصور العيان عنها حصص ولو اجريت الاحاط على اطلاقا على توجيه التوجيه ايضا لكن مختلف كما ذكرنا في حاشية الترج

في توجيه التوجيه بان كل الاحاط على ما هو الكمال فيها وبع الا احاط التفصيلية اذ لا شك في قصور العيان عنها حصص ولو اجريت الاحاط على اطلاقا على توجيه التوجيه ايضا لكن مختلف كما ذكرنا في حاشية الترج

في توجيه التوجيه بان كل الاحاط على ما هو الكمال فيها وبع الا احاط التفصيلية اذ لا شك في قصور العيان عنها حصص ولو اجريت الاحاط على اطلاقا على توجيه التوجيه ايضا لكن مختلف كما ذكرنا في حاشية الترج

الموجوب في تشبيه استعاره بالكناية والاثبات استعاره كنهه وذكر الوجه ايام في الوجود يستعمل في معنيين
العضو المحصور وهو المعنى القوي والطريق وهو المعنى البعيد واربعة من البعيد والكل ان تشبيه نفس الاعجاز
ما بصور احسن وبين وجه الوجه للاعجاز في تشبيه استعاره بالكناية والاثبات استعاره كنهه وذكر الاعجاز
تشريح كونهما ملازمه للمعنى به وهو الصور احسن فان قلت التشريح كاجز يقتصر بلفظ المشبه فلا يتصور في
صور الاستعارة بالكناية فان لا ذكر للمعنى به فيها اصلا وان جعل التشريح للتفصيل لا نقل عنه في صورة علمه
التشريح انما يكون في الاستعارة المشببه على التشبيه لانهم فروح نذكر ما يلزم المشبه به والتشريح للتفصيل على
مذهب المصنف جاز عقل عابر عن التشبيه فله قد حوالت بون التشريح ليجز المرسل حيث قالوا في قوله
عم اسد عكس كقولك في اطول كسيرا ان قوله اطول كسيرا تشريح للجواز المرسل في الوجود مع انه لا تشبيه
اصلا وما ذكره من الاقتران بلفظ المشبه في لظاير انهم ارادوا ان لا يكون فيها اذا كان في الكلام تشبيه
وما ذكره من التفسير فانما هو للتشريح الذي في الاستعارة لانهما تكفي راي من الفعل فيعمل فيها التشريح
وان ضعف ولا يمنع عن عمله فيها كل ما في قوله في معنى حرف الف في قوله تعالى ما لينة بنحو ذلك يحسن الى التفسير
بنحو ذلك عنك الجنون ولا معنى لسلطة الجنون ومعنى اسم الالة كقولك في قوله يومئذ يوم عسير اي في نفس يومئذ
ومعنى الضمير كقولك وما احب الاما علمتم ووقتم وما هو عنها باحدث المتجرم ان ما حدث عنها وادركها في قوله
منا ما يعم النطق بالحكمة اسم الزمان والمكان وما يشبه وهو الجار والجرور وما ذكره في الشرح من الطوف
وبشبه فانما اراد بالظروف الخفية وسواء الفوق بينهما وهو ان الزايد متعين في الحضور والظهور في
قوله الفوق دون ان يقول فورا في حروفه اشعار بان ما ذكره منا ليس فورا فيعتقد به في كل ان هذا الفوق
انما هو كسب مفهوم فقط لان ما ذكره من المعنيين متاويان صدق واما الفوق الذي ياتي في توضيح الفوق منها
فانما وتبينها صدق على وقع هذه الاصطلاح وهي حكم كل اي قضية حكمه فيها جميع افرد موضوعها
كقولك حكم الحق ان منكر يؤكد لظن القضية فروع مع القضايا اليه حكم فيها المحمول من القضية على حدة
موضوعها مثل هذا الحكم الملقى الى المنكر يؤكد وذكره كذلك والاصل مطبق على فروع ان مثل عليها
بالفوق التوحيه من الفعل ومع انطباق الحكم الكلي على جزئية احتمال على حكم حركات موضوع في قوله
جواب حذف مضاف ومضاف اليه وان جعل الانطباق بمعنى الصدق فعناء صدق مفهوم موضوع ذكر حكم
على حركاته فتميز حركاته يرجع الى فكيف المحذوف فتميزه اخذ في هذا الوجه في ينطبق الى صدق مفهوم موضوع ولا

الذي في الشرح

لا يصفو هذا عن ثوب في اخض من اللغز لا يعني ان كل شاهد مثال من غير عكس في الاستيعام لان
لان المراد من الذكر للاثبات اما ان يكون الذكر له فقط وكذلك من الذكر للايضاح ان يكون الذكر له
فقط واما ان يكون الذكر له وله في الجمل سواء كان الذكر لاسرار ايضا او لا فعلى الاول يتبين ان بياننا
كلها وعلى الثاني يكون منها عموم وخصوص من وجه بل يعني ان كل ما يصلح شاهدا يصلح شاهدا لان غير
عكس لان الاثبات لا يتبدل بل كلام بل لا بد من كونه معتد به بان يكون من التميز بل واحد
او كلام من يوثق بعينه بخلاف الايضاح فانه لا يحتاج الى ذلك وهذا كقولهم في التفسير اعم والتشبيه
بالوجه العقلاء على مسيلة بناء ان شاء الله وقد استعمل في الاستعارة متديا الى مفعولين يقال
لاشك في الاول منها جملته التفسير فلا يعيد عنها من غير ضرورة ولا ضرورة منا خلا وقولهم لا الوك
نصا واما ان كان فلان الا لوجه بعض التفسير لازم وقد استعمل في متديا الى مفعولين فلا بد من اعتبار تضمين
مع المنع او جعل الا لوجه زاعمة واما الاول فلانه يجوز ان يكون الا لوجه عبارة المصنف لانه في التفسير
من غير اعتبار تضمين او تجوز ويكون جملته انصبا على التميز اي لم اقصر من جهة الاجتهاد او على الحال
اي لم اقصر حال كوني مجتهدا وربما فهم منه كون التفسير والاجتهاد مع انه يجوز ان يعتبر الاول والآخر
متنازعين في حقيقة محصل المقصود او يكون نصبا على نزاع اخافض اي لم اقصر في الاجتهاد وليس
اغضنا عن جميع ذلك والتميز من كون جملته مفعولا في حاجة الى اعتبار جعل هذا اللازم متديا الى
مفعولين لم لا يجوز ان يكون متديا الى مفعول واحد على تضمين معنى التميز والتجوز بالا لوجه ان لم اترك
جملته ولا يكون في الكلام حذف على ما هو الاصل وقوله والمعنى لم اترك جملته احتما تضمين معنى المنع والتجوز
باللوعنة وليس القصر بكاف الخطاب الى معنيين حتى يتوحد ان الاول ان لا تضمين المفعول المحذوف قصد
الى التعميم وان عدم منع الاجتهاد لا خض احد اخطا كان او لا اضاده المصدر نصب على المصدر مما
يلعبه الكلام اي اضاده الترتيب الى ما ذكره اضاده او على الحال والعامل فيها معنى الى المفسر من معنى
التفسير اي في ترتيبه بما ذكره حال كونه اضاده كقولك في هذا على شيئا فان العامل في الحال على شيئا
معنى حرف التثنية او اسم الاشارة ولكن ان جعل العامل ما يلعبه الكلام من معنى التفسير في الظاهر على الاول
والثالث بعد الفعل وحذف اللام الا ان كسرت باسما الكلام بمعنى الفعل لا نقل عن سيبويه في مرثية
فاد الصوت صوت حمار ان ناصب المصدر هو معنى الجمل لا شاعرا بمعنى الفعل واما على الثاني فلا حاجة الى

اضافة

الخبر فخره الفعل لان الحال كما لظرف بعد في العامل الضعيف كمنه حرف النفي وحرف التثنية والاشارة
 كما سبق فيجوز ان يكون معنى حرف التفسير توترا على ما اوردنا ان جعل مرصدا على رتبة
 وسبيل او طلبا على اختلاف النسخ على قوله لم اباغ وعكس ترجيحا بالانصاف وان جعل كل منها على
 لكل منها وان جعل كل ما على للاحراز وان جعل على الاول والفضل المتقدم كما ان العصوره المتأخر
 وكلامه رج بالنظر الى النظام عتار الوجود الكه والبراع وحتمل ان يوجد حيث يحتمل الثالث بان يقال
 توترا وان كان على لظرف من الفعلين الا انه تعبر عن لوجود عليه للاحراز الى الحماج الى البيان لما فيه من
 ضرب غضا وادرج المعنى في قوله معلم اباغ الى ان تترك لمبا لغا ليس عين معلم اباغ
 لوجوب غاير المتضمن والمتضمن ولو لم يذكر المعنى لصح ايضا لان اللفظ يتضمن معناه فمتضمن
 معناه لان متضمن المتضمن للمعنى متضمن كذا كان الكلام خاليا عن ذكر المعنى ونعم الوكيل عطف
 اما على جملة موصي فيلزم ان الواو المعطوف بل للاعتراف على مذهب من يجوز وقوعه في الكلام و
 لو سلم فلا نسلم ان المعطوف على موصي او موصي لم لا يجوز ان يكون اما ان لا يند في جملة حالية وعطف
 الاشياء على الاخبار في جملتها على من انا وادب لا يجوز ان يكون ولو سلم ان المعطوف على موصي
 فانما يلزم ما ذكر من عطف الاشياء على الاخبار لو كان موصي جملة اخبارية ونوعه لم لا يجوز ان
 يكون ان يند ولو سلم فيجوز ان نقدر المستند في نعم الوكيل اي مقول في حق ذكره فيكون
 نعم الوكيل جملة اسم متعلق بضمه انك وهذا لا يوجب كون اجلة انشاء ولو كان المعطوف على موصي لا يند
 عطف الاشياء على الاخبار لان اجلة انشاء في نفع خبر المسند فلا بد من التاويل بمقوله في ذكره فيكون
 عطف مقول متعلق بجملة انشاء ولو سلم فاللازم عطف الاشياء على الاخبار فيما لم يحل من الاعراب والاشياء
 فيجوز ان يكون ان تعلق الاصل في الواو المعطوف دون الاعتراف فيجوز ان لا يصلح انما لم يتقدم العلم
 على مذهب جمهور المعطوف على الحال حال فلا يجوز ان يعطى لانشاء على الحال المستند في وقوع لانشاء
 حالا وان سمع ومقصود به رج على نقله في خواش الى تحقيق وجه العطف وتبيين وجه الكيب لان
 هذا العطف متمنع والاصل في اجلة الاخبار اسميا الاسم فان نقلها الى لانشاء قل قليل في اسمية خبره
 انشاء فيكون انشاء على القول بعدم التاويل كما اختار رج كما ان الاسم في خبره مقول في خبره
 غير ان زيد وكيف هو كذا في الاسم في خبره فاعلم في حكم الفعلين في افاة التجدد والانشاء اذا وقع خبر

ذكر ان التفسير
 في قوله معلم اباغ
 في قوله معلم اباغ
 في قوله معلم اباغ

في قوله معلم اباغ
 في قوله معلم اباغ

خبره فلا حاجة الى التاويل في ما فيه على الاشياء واعلم ان النظام من كلام الله ان المذكور في خبره
 وعصق وقد بينا وجهه في الحاشية كما بين ان الله تعالى حيث بين رج في صدر الحاشية انما من الغنى
 الثالث استدل الا بان المعنى ذكره في الايضاح ان ما جعل الحاشية من السرقات السوية وما ينقل بها
 الاشياء التي ذكره في علم البديع بعض المتضمنين ناسب ذكره في طريق السوي في بعد لاشارة الى
 السابق في حال المعروف في العهد في ان ذكره في اباغ ثانيا ليعطى وينبغي ان يجوز ذكره في اباغ ايضا
 والسابق منها انما هو المعاني والبيان والبدع ولم يذكر منها كذا ما يسر كونها فنونا فكيف جعل الفنون
 اشياء ابيها وليس يجوز ذكرها باعتبارها كونها فنونا طامرا جدر ليعنى ظهور عن ذكره فيكون معنى الغنى
 الاول باعتبار كونه اشياء الى علم المعاني بمعنى علم المعاني فيلغو حمل علم المعاني عليه وكذلك الغنى الكه والاشياء
 يمكن ان يارب ان الغنى الاول اشياء الى ما ذكره في الاو او الذي ختمه عن الخطا في تادية المله في
 الكه الى ما ذكره في وهو الذي ختمه عن التعقيد المعنوي والغنى الثالث الى ما يعرفه وجوه الحاشية في اباغ
 قد ذكر سابقا ان الذي ختمه عن الخطا في تادية المراد علم المعاني فلو جعل الغنى الاول اشياء الى ما ذكره
 عن الخطا في تادية المراد يكون حمل علم المعاني على تكرار خاليا عن الغايرة لا نقول ما بعد العدة في الغنى
 الكه والثالث افادت الاعادة فيها فطر وذكره في الغنى الاول ايضا نظرا للفنون الثلاثة في سكر ما ختم
 من مقدمه الجليل انه انما منقول عن المناسبة طامرا بينهما فيكون لفظ المقدم العلم ومقدم الكتاب جمعة
 غربية وحتمل ان يريد انما مستعاة منها فيكون لفظ المقدم جازا فيها ولا يبعد ان لا يلتزم النقل و
 فيجوز ان يقال انما في الاصل صفة حذف موصوفها اطلقت على طامر من المعاني او طامر من الاعاير متقدمة على
 العلم او على سائر الفاظ الكتاب فالتا اما للنقل من الوصف الى الاسم او الاعتبار موصوفها مؤثقا كما قالوا في
 لفظ الحققة واخبر ان المقدم ان كانت بمعنى الوصف اي ذارت مؤثقة ثبت لها صفة التقدم واعتبار في التقدم
 فيها بصح اطلاق الاسم كما لظاير والتاويل واطلاقها على الطامر المذكور جمعة ان كان باعتبار انما في خبره
 هذا المفهوم ويجوز ان كان على لفظ خصوصها وان كانت بمعنى الاسم واعتبار معنى التقدم لترجح الاسم كما في
 التاويل واخرنا طلاقا على الطامر انما يكون جمعة لو ثبت وضع واضع اللغات المقدم هذه الطامر وانما
 ان لم يثبت انما الثابت انما هو وضع لبا زار مقدم الجليل ولذا ان رج انما ما ختمه من مقدمه الجليل ووليد من قدم
 معنى تقدم فلا يجوز فتح الدال من المقدم ولذا قال في الغاير ان الفتح خلف وفي بعض الكتب في خبره فيخبر على

في قوله معلم اباغ

انما من قدم المتقدّم وقيل يجوز كسر على ثمانية ايضا لان من الطائفة طائفة من سبب تقدمها كما تقدم فيها
او لا فادنا الشروع بالبصيرة تقدم من عرفها من الشارحين على من لم يعرفها ومقدم الكتاب بطائفة من
كلامه كثير اما تقدم المصنفون قديم المقصود طائفة من الكلام تنفع الطالب ما دراك معانيها في ذلك المقصود
ويسمونها بالمقدمة كما يسمون طائفة من كلامهم فتا او فتا او بابا او فصلا وجعلون كتبهم مستند على هذه
الامور يستمال الكل على الاجزاء ومراوده رج بمقدم الكتاب من المقدمة يعني انها مقدمة جعلت جزء من الكتاب
فاطلاقا على الطائفة كاطلاق في الكتاب وقسمه وفصله على جعلت اجزاء لا تحتاج قطعا الى اصطلاح جديد
فظهر ان حمل المقدمة التي جعلت جزء الكتاب على مقدم العلم الى معان قطع ليس بوجه قوله وانفع بها
بالبا، هو الواقع في اكثر النسخ المصححة وفي بعض النسخ انفع لها باللام في ما ان يكون اللام بمعنى الباء او
الانفع بمعنى النفع على قبيل والفرق بين مقدم العلم ومقدم الكتاب وهو ان مقدم العلم معان مقصود
لان الشروع في العلم انما سوفف عليها حقيقة واما على الفاظ الاء عليها فلا وما يترأى من الموقف فانما هو
حكم العادة لا حسب حقيقة لو ثبت فم المعان من غير الفاظ لم يحتج اليها اصلا واما مقدم الكتاب فالفاظ
مخصوص به فانه من الكلام الخ فالمقدمتان متباينان لا يصدق احدهما على الاخرى اصلا وما توهم من قول الخ
في الشرح وتوقف مقدم الكتاب على توقف عليها المقصود او لا ان النسب بينهما اخصوص والعموم مطلقا توهم ساقط
فانه لا يعرف مقدم الكتاب بالالفاظ ومعلوم انها ليست موقوفة عليها بالحقيقة فله بالوقوف التوقف العادي
او المله سوفف على معانيها نعم لو ارتكبت مقدم العلم على الفاظ الدلالة على المعان التي سوفف عليها الشروع
وحمل سوفف المذكور في توقفها على التوقف العادي كانت مقدم الكتاب اعم منها من وجه لان مقدم الكتاب اذا
جعلت ما يدل على مقدم العلم بالمعنى المشهور فقط فنصدق مقدم العلم بالمعنى المذكور التي الفاظها مقدمة
الكتاب على شيء واحد واذا اخلبت عنه ولم يذكر شيء منه فنصدق مقدم الكتاب بدون مقدم العلم بمعنى
الفاظها وبالعكس لان ما هو الفاظ مقدم العلم لم تقدم امام المقصود فالمقدم امام مقدم الكتاب ومن مقدم
العلم والذي لم يقدم امامه ما يدل على مقدم العلم مقدم العلم بمعنى الفاظها دون مقدم الكتاب واما اذا جعلت
الكتاب مستند على ما يدل على مقدم العلم وعلى غير الفاظها لانه، يصدق مقدم الكتاب بدون مقدم العلم
بالعكس لان مقدم العلم، بعض مقدم الكتاب فنصدق على مجموع مقدم الكتاب دون مقدم العلم وعلى بعض
مقدم العلم دون مقدم الكتاب اللهم الا ان جعل مقدم الكتاب اعم من كل طائفة المذكور وبين بعضها

بعضها فنصدق على بعض المتقدمين واحاصل ان من مقدم العلم والفاظها وعليها ومقدم الكتاب
ومعاني مستفاد منها والنسب بين المتقدمين في التباين اللهم الا ان يرتكبت لارتكاب المذكور وبين
الفاظ مقدم العلم ونفس مقدم الكتاب من العموم من وجه وكذا بين مقدم العلم ومعان مقدم الكتاب
يوصف بها المفرد وان اجزى المفرد والكلام على طائفة ما خرج بعض الفاظها عن المركب لنا قس مع لان
الفصاح يوصف بها جميع الفاظ لا يختص بها فلا بد من تأويل في المفرد او الكلام حتى تناول هذا
المركب فاختار البعض التأويل في الكلام بحمله على ما ليس بمفرد بقرينة معابلة بالمفرد واختار رج
في المفرد بحمله على ما ليس بكلام بقرينة معابلة بالكلام وزجج على الاول بانه قد عجز في المفرد اطلاقا
على ما عاين بل متباين في ذات قبل بالمركب يراى ما ليس بمركب وبالمعنى والمجموع يراى ما ليس واحد
منها وبالمضاف يراى ما ليس بمضاف ولم يعجز في الكلام ذلك بل انما يطلق على المعنى الاصطلاحي
ان المركب التام او اللغوي ان اللفظ مطلقا وحقيق الامرال انهم يطبقون على المركب لنا قس الكلام
الفصح او المفرد الفصح في ان اطلقوا على الكلام في حق ما اختار البعض واطبقوا على المفرد
في حق ما اختار رج وتقرينهم فصاح المفرد ما خلوص عن الغراب وتناظر الحروف ومخالفة القياس كثير
الى ان الحق هو الاول لانه لا شك انه يوجد المركب الناقص تناظر الكلمات وضعف التباين والتعقيد
لفظيا ومعنويا فلا جعل هذا المركب اخلا في المفرد على اختار رج ينبغي ان يكون نصيبا مع شئنا على
الامور الخ لانه بالافصاح لانه يصدق على ان خالص عن التوبة وتناظر الحروف ومخالفة القياس و
التزام لا يليق حال عاقل فاذا لم يكن نصيبا يكون هو هو مفصاح المفرد غير ما نوح فلا بد ان يراى فيه
اخلاص عن معنى الامور بصير ما نوح ودعوى ان من الامور انما خلل بالفصاح في الكلام دون المفرد
غير ممنوع لان الظاهر انها انما خلل بالفصاح مطلقا وذكر ما في سوفف فصاح الكلام دون المفرد بنا،
على انها انما يوجد في الكلام فقط فلو وجدت في المفرد على اختار رج لزم ان نذكر في سوفف فصاحه ليصير
ما نوحا ذكرنا وما نوحا ذكرنا انما كان مركب من الموصوف والصنف مشتملا على تناظر الكلمات يكون نصيبا
على عديد وفول هذا المركب في المفرد ولو اعتبر في كسنا وفي صار كلاما لزم ان نقلب غير فصيح مع لانه
لم يزد ولم ينقص في حركه فضلا عن الحروف والحق شناعة وايضا اذا ضم الى هذا المركب لفظ في غاية الفصاح
لزم ان لا يكون نصيبا بعد ان كان نصيبا قبل انضمام هذا اللفظ الفصح وهو ايضا شنيع بنى على

مخرج من بعض

ان

وهو انهم قد وافوا بالابدل جزاء لفظ على جزاء معناه فستأول الاعلام المركبة بحرفين وفاء
 قرنا من المعلوم انه يجوز اشتغالها على تناثر الكلمات مثل ان يسمى بامدة امدت فستأول الاعلام المركبة بحرفين وفاء
 لانه مود ولم شترطه فصاحته الخلوص عن تناثر الكلمات او يراود في تفرقها الخلوص عن ايضا يجيب بانها
 والاول فاسد فنعين اليك انما يمكن ان يقال ان الماد بالموذ والكلمة باللفظ اي اللفظ الواحد
 على ما ذكره المفصل وباللفظ يخرج الاعلام المركبة وان كان المشهور المذكور في اكثر كتب النحو انها الكلمات
 او قال من الاعلام مركبة صور ولفظ والمعبر في الفصاح انما هو نفس اللفظ ولم يسمع كلمة بليغة
 او هو عليه انه لا يلزم من عدم انصاف الكلمة بالبلاغة عدم انصاف المفرد بالمعنى الذي ذكره وهو
 ما ليس بكلام وان كان مركبا فالدليل اخذ من الدعوى واجيب بان اراد بالكلمة ما ليس بكلام
 كما ان اراد بالمفرد فذكر لكن لا يخفى ان اطلاق الكلمة على هذا المعنى بعيد وعي عددان في الكلام منها
 بما ليس بكلمة ويراد بالمفرد معنى الكلمة فلا بعد اصلا **انما** باعتبار المطابقة لان بلاغة الكلام مطابقة
 لمعنى الحال وبلاغة المتكلم ما يقدر بها على ما يفي كلام بليغ فالمطابقة معتبرة في كليهما فيحصل مراد
 هذا القائل ان البلاغة عند العرب ليست الا بالاعتبار المذكور فصحة ما ذكره من التقليل لان حال
 يرجع الى السماع والاختلاف كما اختار رجح من التقليل ويمكن ان يدفع بان كون البلاغة بهذا الاعتبار
 انما عرف بما في الكتب من اخذ المطابقة في تعريف البلاغة ولم ينقل ذلك من العرب اصلا وبطلان
 التغير المشترك في امرين تفسير للمخلف وبيان لما هو مناط التعذر والافشاء ان المراد من امرين امرين
 توفيا وبنا بالاولاد اختصاص بها والاف الموهومات العامة يعبر المعاني المختلفة وانما مشترك فيها وقد اورد
 على ابن الحاجب في ما فعل من تشبيه المستثنى او لا في تعريف القسامين بانه لا حاجة اليه لان القسامين مشتركان
 فيما يصلح تعريفهما وهو المذكور بعد الا واما ذكر صاحب الباب **وتفسير** الفصاح بالخلوص
 لا يخفى انما ذكره في السور ان الفصاح عندهم هو كون اللفظ جاريا على القواعد المستنبط من
 استراكلهم كماله الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعرضيتهم وما ذكره المصنف من الخلوص لا شك
 انه ليس عين هذا الكون ولا امرا صادقا عليه فلا يصح تفسير الفصاح التي في هذا الكون بما ذكره من الخلوص
 فان ادنى درجات التوفيق ان يكون صادقا على الموقوف وصدق الخالص هذا الخلوص على الكيان هذا
 الكون لا يوجب صدق الخلوص على الكون فان صدق المشوق على المشوق لا يلزم صدق المشاخذ
 على الكون لا يوجب صدق الخلوص على الكون فان صدق المشوق على المشوق لا يلزم صدق المشاخذ

على الكون لا يوجب صدق الخلوص على الكون فان صدق المشوق على المشوق لا يلزم صدق المشاخذ
 على الكون لا يوجب صدق الخلوص على الكون فان صدق المشوق على المشوق لا يلزم صدق المشاخذ

كنه اما يتساحون في التوفعات ويكتفون بخرج ان تصور المعرف تتلزم تصور الموقوف والمناظرون على
 قاعدة المعقول من وجوب كون المعرف محمولا مع ان من اهل المعقول من يجوز السوف بالمباين كقول
 البيت بالجدلان والسقف وما نقل عن رجح ان وجه التوفيع في الجملة مناقض للمبالغة وادعاء
 ان الخلوص هو الفصاح فزيادة يصحح ولا يتجه عليه ان من ذلك لا يلتفت اليه في التوفعات لان الادباء
 كثيرا ما اعتبروا ذلك بل ادنى منه في باب التوفعات **وقيل** ان السماع ان الفصاح وجهه والخلوص على
 ونتجه عليه منع كونها بوجهه ولو سلم فلا شك في صحة رسم الوجوه بالحدس من غير تارة **فقد** تفضل
 العقاص في جمع العقاص مع افراد المتن والمرسل لطيفة وهي الاشارة الى ان العقاص مع كثر تانصيب
 في الاخيرين مع وحدتها **وقيل** على العقاص بمعنى المذري الى يستتر المذري في الشعر ويرى في البيت
 تفضل المذري في مني ومرسل المذري خبذ ذات اطراف يذري بها الطعام وثيق الكدس والمراد
 في البيت المصطوف في التفسير عن المذري بمبالغة لطيفة **من** الموهومة الرخوة او الموهومة
 في حروف مستثنى عن خصصة والجهوية ما عداها والسديين حروف اجدت طبتش والرخوة ما عداها
 وعدا حروف لم يرد عونا ومن حروف سمي لمعتلة بين الرخوة والسديين **على** ان هذا القابل في
 الكلام ما ليس بكلمة يعني ان مدخلية فصاح الكلمات في فصاح الكلام على قول **ان** كنه منها على قول من فسره
 الكلام بالمركب لتمام واذا كان مدخليتها اكثر كان القول بوجوب كلام فصيح بدون فصاح كلمات يكون
 اشد على قول لان على قول غيره بوجوب كلام فصيح في الجملة وهو المركب لنا قض بدون فصاح كلمات لانها
 انما اشترطت في فصاح الكلام والمركب لنا قض ليس بكلام **والقياس** على الكلام العربي يعني ان
 جواز عدم فصاح كلمة من كلام فصيح بالقياس على جواز عدم عربية كلمة من كلام عربي فانه وقوع في قول
 الذي هو كلام عربي لقوله انا انزلنا قرانا عربيا انزلنا القرآن كلمات غير عربية بل هي عربية كاستبرق
 والسجيل اوروميه كالقسطاس او منديل كالمشكاة وهذا القياس فاسد لان وقوع غير العربي في قول
 ممنوع وما ذكره من وقوع الاستبرق واخواته في القرآن لا يوجب ذلك لان كونها غير عربية ممنوع بل انما
 عربية ايضا لجواز توافق القليل كالمصابون والسنور وتوسم كونها غير عربية فكون القرآن عربيًا ممنوع
 في قولنا انا انزلنا راجع الى السورة لا القرآن كالمقبول والطلاق القرآن على بعضه شائع وتوسم كون القرآن عربيا
 فمعناه كونه من النظم والاسلوب لا من المتن ولا من كونه في كونه غير عربية وتوسم كونه من المتن فذلك

لا يبقى بين وجهي جواب فرق معتد به والثالث انه اذا مولد لم يصح جعل سرج اسم مفعول من لاذة
 اصلي ولا حتى ما فيه والوجه الك من اجوب ان سرج الله ايضا غريب فلا يفيد جعل سرج اسم مفعول
 منه حروجه من الغراب وقية انه اذا كان مولد كان غريبا فلا يحسن ابتداء التوليد في مقابلة التوليد
 ايضا قد سبق ان هذا الجواب لا يستقيم على التعديل الك للسؤال هذا في جواب عا اول وجهي في قول السوال
 والاعط الوجه الك فلا يصح ان وجهي جواب اصلا وكذا في وجوه قول الوجه الاول من وجهي جواب الك
 في هذه النسخ من البد والمناقاة وان احسن وقع بعضها غير ما الى وجه فليست من هذا القبيل او ما
 الخ يعني ان سرج الله من قبيل الغريب او ما خوف من السراج كما سرج فلا يفيد جعل اسم مفعول منه حروجه
 من الغراب علم استعير لكل واضح معروف فتص على معنى الاستمرار ذكر ر ج في شرح الكشاف لانه استعان
 بالشرح والاشتهار وكذا نظر الى ان وصف اللعب بالشرف ليس له كثير معنى ويسمى بذلك انما هي من جهة
 الغابة ان اراد ان الغابة مستقلة عليها كان في الشرح لان الكرامة داخل تحت الغابة فكرامة ذلك
 اللفظ لغابة مستقلة عليها معنوي كيف ولم يذكر في تفسيره لو حيد ما يدل على الكرامة وان اراد ان
 الكرامة بسبب الغابة ومن جهتها يلزم ان يكون كل غريب كريما وهو معنوي ولو سلم فمرد صاحب القليل
 اصلا لا يبرهن اما ان الخلو عن الكرامة داخل في مفهوم فصاح المود فلا بد من ذكره في تعريفها واما ان الكرامة
 خلل بانقصا فلا بد من تعريفها من ذكر الخلو عن الكرامة والالم لكن التعريف مانعا ولا يندفع شيء منها
 بما ذكر ر ج ان الكرامة بسبب الغابة اما الاول فلا يلزم من اعتبار انفا، السبب مفهوم اعتبار انفا،
 مسببه فله واما الك فلا يلزم من انفا، السبب انفا، المسبب يجوز ان يثبت الشيء ما سببتي
 ولان السبب ملزوم والمسبب لازم فلا يلزم من انفا، الملزوم انفا، اللازم يجوز ان يكون اللازم علم
 ولو ذكر ر ج ما يدل على ان الكرامة بسبب الغابة اندفع انما لان انفا، المسبب يجب انفا، السبب قطعا
 وقيل لان الكرامة اشارة الى ما ذكر الخ الى وحاصله ان الكرامة في السمع اما ان يرجع الى النعم لا الى
 نفس اللفظ لغربة واما ان يرجع الى نفسه لا لخاله على تركيب يتنفر الطبع عنه فعلى الاول لا خفاء ان ذكر
 الكرامة مستغن عنه وكذا على الك لان قيد الغابة يعني عنه والاعط الثالث فلا بد من ذكره لانه لا بد ان
 تذكره توفيقا لفصاح الخلو عن الاشكال المذكور للاخلال بالفضاضة جزءا اذا عرفت ذلك عرفت ان لا يخفى
 عليه نظره ر ج ان اراد به انه قد يكون الكرامة في بعض الالفاظ ثابتة مع قطع النظر عن النعم لان الخلق الى

واما ان سرج الله فليس المقام

لي لم ينكر ذلك بل اثبت حيث ذكر ان الكرامة قد يكون للغراب او لكل حيوان المذكور لا للنعم وان اراد به ان الكرامة
 حيث ما كانت تكون ثابتة مع قطع النظر عن النعم واما ذكر لفظ الجرحى على سبيل التمثيل في ثبوتها فليس
 حال من الضمير في خلو عن الكرامة بل هو الخلو عن الكرامة في حال فليتوجه عليه انه لا يستقيم
 به الاخر اذ عن مثل زيد اجل بل يلزم ان يكون مثله كلاما فصيحا لانه يصدق عليه انه خالص عن الامور المذكورة
 حال فصاح كلامه ومع ان قال زيد اجل كما يقول عدله الرجل ان ينشئ عن المنهيات حال اختيار فاذا
 ارتكبت شيئا منها اضطر الى الاستعانة بالله بل يكون عدلا لانه يصدق عليه انه منته عن حال الاختيار وان
 ارتكبت الاضطر ان فلم تقدم الا ارتكاب للاضطر اذ يصدق الانتهاء في حال الاختيار فكذا من لا تقدم
 عدم الخلو عن حال عدم فصاح الكلمات ومع ان قال زيد اجل وصدق الخلو عن حال فصاحها وهي
 ان قال زيد اجل واجوب لانه انما يصدق عليه ان لو كان لقولنا زيد اجل حال فصاح الكلمات ومعنوي
 بل من الحال انما لقولنا زيد اجل ومعنوي فلو كان زيد اجل فلم يثبت كلام واحد حال فصاح الكلمات
 ومحال عدمها لاستقيم ما ذكرت كما وجد شخص واحد حال الاختيار وحال الاضطر ان يستقام
 ما ذكرت فيه لانه يكون قيدا للتعارف لانه العامل في ذي الحال اعني الكلمات فليكون قيدا للنعم لانه غير
 في الفصاح الخلو عن ولا يكون قيدا للخلو عن فيكون قيدا للنعم واذا كان قيدا للنعم يكون النعم داخل
 على كلامه فله يقييد فليكون النعم راجعا الى القيد على ما هو المقرر عندنا من رجوع النعم الى القيد
 الى قيد فليزم ان يكون المعية في فصاح الكلام انفا، فصاح الكلمات مع وجوه التعارض انفا، انفا،
 مع وجوه الفصاح وهو عكس كل المقصود وليس تنزل عن ذلك فلا اقل من ان يصدق القول على
 صون وجوه التعارض مع انفا، فصاح الكلمات ولذا قال ر ج ويلزم ان يكون الكلام المحتمل على تناقض الكلمات
 الغير الفصيحة فصيحا لان لا يلزم البتة سواء اقتصر على الاصل رجوع النعم الى القيد او ضم اليه حديث
 التتم لان اللازم على الاول ان يكون هذا الكلام هو الفصيحة لا غير وعلى الك ان يكون فصيحا وان كان
 غير، ايضا فصيحا فكونه فصيحا قد مشترك بينهما ثابت على تقدير كل منهما فاذا ذكرنا من الاول ما وقع في الشرح
 انه يلزم ان يكون الكلام المحتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافيا كانت او لا فصيحا لانه لا يستقيم على
 تعدد التنزل وان كان يمكن توجيهه بان اراد ان يتبين غايه فاذا قال القول فذكر انه يصدق
 التعريف على اثنين من الكلام لا يصدق الموقوف على شيء منها فليحصل هذا المقصود من الكلام على تنزل

لكنك خير بان الفاضل عدم صدق التعريف على من افراد الموصى اكثر منه صدق على الموصى وعلى غيره و
 ان كان الغير الصالح عليه التعريف اكثر منه والاوان فان قلت اذا اخل التناظر مع الفضايل كما يدل
 عليه التعريف على ذكره منا فلا نخل التناظر مع عدم الفضايل اولى قلت لا يلتفت الى مثل ذلك بل بالتوفيق
 فانه يكون في صدق التعريف صدق على غير الموصى سيما اذا كان صاوي على الغير فقط دون من افراد الموصى
 كما في ما نحن فيه على تقدير الاختصار على الاصل المذكور على انه على تقدير النزول بصدق التعريف على ضيق
 من الكلام ليس شيء منها من افراد الموصى وحده بل لا اولى انما سقيم بالنسبة الى الموصى ويدفع الفاعل الى شيء
 من صدق التعريف على فقط دون الثاني من صدق على الاخر كما بينا في الحاشية المشهورة بين الجمهور فلا يخفى
 الضعف بتجريبه في غير المشهور في الاخرى قبل الذكر على الوجه المذكور في قوله ضرب غلام زيدا بوجوب
 الضعف وان جوزه البعض كما لا يخفى وابن جنى في لفظ معنى وحكما التكرار للفظ ان يكون ملحوظا في
 قبل الضمير سواء كان مذكورا في قوله ضرب زيدا غلاما فان زيدا مذكور قبل ضمير لفظ معنى والاخر ضرب
 زيدا غلاما فان زيدا وان كان مذكورا قبل ضمير صريحا لكنه مذكور معنى بعد لان رتبة الفاعل التعليل على
 المفعول والتكرار المعنوي ان لا يكون مصحبا لكن يكون متناكرا في معنى فكون رتبة الفاعل التعليل
 على المفعول محض ضرب غلاما زيدا فان ذلك معنى كون زيدا مذكورا قبل الضمير معنى وكون رتبة المفعول الاول
 التعليل على ان يكون غلاما زيدا او كضمين الكلام السابق للمرجع كقولك اعدوا ما قرب للتعقيب فان
 الفعل متضمن لمصدره ولا يستلزام الكلام ان يوق لذكر المرجع استلزاما قريبا كقولك ولا يورث الى المورث
 فان الكلام ان يوق في بيان الميراث وان يدل على المورث او بعيدا كقولك في توارث بالحيات الى الحي فان
 ذكر الفاعل سابقا يدل على التعليل في قوله فاقرب مذكور معنى والتكرار الحكم ان لا يكون مصحبا ولا
 يكون شيء من سياق او سياق مقتضيا لذكر الا ان حكم الواضع ان من غير الضمير ما يصح مرجعا بلزم ان يتعد
 بقرينة ذكره حكما وذكر انه انا فلو لم يقتض حكم الواضع لا غرض في بياننا في وضع المضمير موضع المظهر والمبصر
 لغرض مقدم حكما كما ان المحدث لفظ في حكم التاب وظهر بما ذكرنا ان في لفظ معنى وحكما متعلق بالذكر بيان
 لاقاء ولكن ان جعله متعلقا بمعنى كون الاخبار قبل الذكر ان عدم الضمير على ذكر المرجع وتأخر المرجع عن لفظ معنى
 وحكم والمشهور جعلها افعالا لتقدم المرجع والامر في سهل فان اهدا يعلم بالمقاييس الى الاخرى وما وقع في المرجع من
 الاقتضا على اللفظ والمعنى دون ذكر الحكم فيمنع ان اراد بالمعنى ما يتناول الحكم لان المراد بالمعنى ما يتناول اللفظ
 حكما الا ان لا يورث الحكم فيكون الحكم في اللفظ والمعنى دون ذكر الحكم فيمنع ان اراد بالمعنى ما يتناول الحكم لان المراد بالمعنى ما يتناول اللفظ

الذكر فيكون بياناً لقصداً
 أي تقدم الضمير على

حالا وقيده اللوم الذي قد قبل بالمدح فحينئذ ان يكون في الورد مع ايضاح لا وقيده المدح رجاء للتطبيق
 بين المتقابلين وانما لانه على تقدير العطف يكون مدح الورد جزءا لمدح الورد وهو موقوف على ولا يخفى ان
 قاصره بيان المدح بالنسبة الى ما اذا لم يدل الكلام على التوقف كما في تقدير الحالية والسالك لانه يلزم على
 تقدير العطف استدراك في مع والاربع ان يلزم على تقدير العطف اتخاذ الشرط واجزا فان المعطوف على
 اجزا على صرح المعطوف على معلوم ان المعطوف على الشرط واما على تقدير الحالية فالشرط هو مدح
 الورد مطلقا واجزا محددا مفيدا بالمال المذكور ويمكن دفع الاخير بان المعقبة تدل على عدم تراخي مدح
 عن مدح وان معنى مطلوبه يعتبر العطف او لا في التعليق بالشرط نعم معا به المدح باللوم ربما يعتبر
 عنها بانه اشار بذكر ال الى ان وجه الاستنباط ان تخطى بال عاقل ولو على سبيل الشرط والتعليق بل لو دعا
 دليلا فاما مقرر لوم دون وجهه وان استدل على الدلالة على الكلمة المدح واذ انما يدعي عن الدلالة بل
 من في قوله سور الخمر لفظا حيث اشار الى ان نصيب صدره ولا يتعلق لانه يدل على الكلمة في اللوم
 وان كان في لفظا ايضا لان تعلق قوله باللوم على لوم المسبوع عليه اللوم لا يفيد في الكيفية المعنى
 عليها اللطافة المتأخرة ما في كل السافر ان في تناظر الحال لا يلزم ان لا يكون تناظر الحال متساويا
 ما سبق ان انما دون المتسامي ولا ان يكون احد الامرين موجبا للتناظر في الجملة واجتماعها كما لا يلزم
 عدم فصاحة قوله مع وقوعه في النوان بل لا يلزم ان اجتماع الامرين بسبب التناظر القوي الكامل وعوزان
 لا يكون واحد منهما موجبا للتناظر اصلا وايضا في ما في كل التناظر ان الى التناظر من باب التفرقة لا
 بمعنى الاصطلاح في يلزم ما ذكرنا في التفسير عنها الدلالة على الحال لان الفعل اذا اشار في فاعلا
 على كماله قيل ذكر ضعفنا لتأليف في عن ذكر التعقيد للفظ لانه لا يكون الا لضعف التأليف في كل
 عن الضعف بوجوب خلوص عن العلم ان الخلق في غير من بان ذكر احد الامرين من الضعف والتعقيد للفظ
 عن الاحزاب اغنا، الضعف فلما سبق واما اغنا، التعقيد فلانه لازم للضعف لان التأليف اذا لم يوافق
 القانون اوجب صعوبة في فهم الحال واخلوص عن اللازم بوجوب خلوص عن الملزم فان قصد مرجعا ذكر
 دفع اعترض لم يكن الاقتصار عن بعض السوال وان كان الاقتصار بنا، على ان ما ذكر لا يدفع السوال تمام الا
 انما دفع اغنا، ذكر الضعف عن ذكر التعقيد لا يدفع الحكم ودفعان عال لا ان كل ضعف بوجوب تعقيد
 فان مثل جاني احد بالسوس سمي على الضعف دون التعقيد لخلل في انتقال الزمن ان يراه الخلل في

اذا كان الغرض من التصويت اسما للصوت اما اذا كان اظهار النية والجمهور كما لا يبل تتزعم بمسما
الانوار وملاحظ الاوراج فلا وربا يبين ان لم تقتضه داعي الامر بالتصويت على السماع بل ضم اليه
الدروب بل قدما وغاية ما يمكن ان يقال من شهادة العقل بغيره انه حكم بغيره توجيه عالج النقل
وعنه مندوج والافلاخل بالفضاح من رد وجه الشرح توجيه النظر القيد المذكور في فضايل القول
بان الكرام في السمع ان ادت الى النقل دخلت تحت التناظر والافلاخل بالفضاح وعدر ضعف
هذا التوجيه ظاهر او الظاهر ان ضعف لوجه المنع على وجه والافلاخل بالفضاح واداره مثلا ايضا
واجوب بل لا وجه لاحتمال كره السكر وتتابع الاضافات الاما بلزها من النقل خلاف الكرام في
السمع فاننا تناسب للاختلاف ويصلح سببا له من غير ملاحظ لما يلزمها من النقل لان الفضايل كما ذكرنا
على ينقل على الناس فكذلك لا يعتد على السمع **والسمع** في النفس احتمل ان كان كينيتها في النفس
غير راسخ فيها ولو لا توقف العقل على تعقل الغير او في من المشهور ويؤيد الوجوب تصور تصور خارج
عنه لا يخرج عن احد الكيفيات التي تصف تصور تصور غير ما كان لعلم والورد والاستقامة وطوبى فان
تصور انما موجه لتصور لت متعلقاتها لكن لا يتوقف عليها توقف المعلول على علته كما في الاوضاع انسية
فعلى الاول لا يستلزم احد جاسما خلافا ما ذكره في انوار اول من هذا الوجه لكن يرد عليه الكيفية المركبة لتوقف
تصورها على تصور الاخر وكذا الكيفية النظرية لتوقف تصورها على تصور العول **والسمع** فلا يستلزم احد جاسما
والا يرد ذلك على المشهور **والسمع** بان لا يوجب عن المقصود ان قد يميز منه انه لو لم يذكر الملكة في التعريف لم
ان يكون هذا المعبر فصيحيا وليس كذلك لانه **السمع** التعبير عن مقصود في الجمل فظاهر ان كون **السمع** المقصود
للاستغراق يابى ذلك وان اراد التعبير عن كل ما يدخل تحت قصد على ما عرفت الاستغراق العرفي فظاهر
انه لا يتحقق بدون الرسوخ فحقه ما لم يكن ذلك **والسمع** على ما علم ويمكن دفعه بان ليس قصد الا ان
ذكر الملكة بغيرها وذكره لا ريب في استقامته **والسمع** وان في الموقوف ما يوجب عدم فضايله المعبر
فغير قانع في ذلك ولو قال في ملكه احتمل ان تعبر به المعبر لتوجه ما ذكره على انه لو قال كذلك لاسكن
الدفع ايضا كما بينا في **السمع** ان اعتبر **السمع** بان الحال انما يعنى اعتبار بذكر خصوصية ويدعو اليه
ولا يعنى نفس الكلام وانما يعنى امرا اخر من قصد افادة قايدين اجزا او لازما او غيرهما وقد صرح في ذلك
في شرح المفتاح حيث قال لما كانت المطابقة انما يتحقق بذكر خصوصية وكان اقتضاها اصل الكلام بانها لا تكون

انما لا يكون فيمكن ان خصوصية شيء اطلاق مقتضى الحال على بذكر خصوصية انتهى كلامه لما عالج مقتضى الحال
انما هو نفس ان خصوصية لا اعتبارا كما يشعر به **والسمع** الى ان يعتبر لانا نقول ليس المقصود ان خصوصية على
وجه وجوده في الكلام بل اذا كانت مقرونة بالقصد والاعتبار وكفاك شاملا على ذلك خطية على كرم الله
وجوده من قال من المتوفى على لفظ اسم الفاعل مع انه من الله عز وجل في الذي يتوفون منكم على بناء
المعلوم فاذا كان للاعتبار مدخل عظيم في مقتضى الحال بالغة في اشتراطه فجعل مقتضى نفس الاعتبار مع ان
فيه اقتضا نوع تمهيد لما سنذكر ان مقتضى هو الاعتبار المناسب وانما قال في الكلام مع ان خصوصية انما
معنى الكلام لانه قيد الكلام بكونه موديا لاصل المراد ولا شك ان خصوصية خارجة عن مصاحبه له وانما
معناه داخل في مجموع الكلام المركب من الكلام المودى لاصل المقصود ومن ان خصوصية وانما قيد الكلام بذكر جهة احتياج
الى كماله مع ولم يصرح بكونه اسما وان مقتضى الحال لا بد ان يكون زائدا على اصل المقصود ولو قال في الكلام
خلافا للكلام عن ذلك الاشعار فان ذلك قد يعنى المقام الاقتصار على اداء اصل المراد فذلك هذا
الاقتضاء امر زائد على اصل المراد **والسمع** في المصاح ففتح الحاء فافصح من ضمها فكان وجه ان الخصوص
يفتح الحاء فافصح من ضمها مصدر فلا يليق الحاء في هذا الباب
به وانما ضم في الجمل بنا على جعل المصدر بمعنى الصفة وهو مقتضى الحال الظاهر ان الضم يرجع الى
الخصوصية والتذكير باعتبار اجزائه وختم ان يرجع الى ان يعتبر ان اعتبارا خصوصية مقتضى الحال
بالتاويل بل بوق **والسمع** وكيفية ذلك اجمالا ان مقتضى الحال هو الكلام المكيف بكيفية مخصوصية الكلام
المؤكد الحالى عن التاكيد مثلا ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال صدق هذا الكلام على ما عرفت في ذلك
اشارة الى ان ما يدل عليه كلامهم في مواضع ان مقتضى هو الاحوال من التاكيد والخلو عنه مثلا ليس
بمحقق بل تاسع كما ذكره في الشرح اعلم ان ما نصحه وبما لذلك تاسع وهو ما لم يصرح امور احدا ما نقل
عنه في احوال في ذكره في شرح المفصاح وهو انه ذكر انما كان في تعريف المعاني في تطبيق الكلام على مقتضى الحال
ذكره فانه يدل على ان مقتضى الحال امر مذكور والمذكور حصه هو الكلام لا الاحوال والى ان ذكر المحص
في تعريف المعاني الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فلو جعل مقتضى نفس بذكر الاحوال لم يصرح هذا
القول فكون هو الكلام والثالث ان المطابقة بمعنى الصدق كما هو اصطلاح المعقول ولا يمكن اعتبار الصدق
بنفس الكلام وبين بذكر الاحوال اصلا ويمكن اعتبار بين الكلام الذي يورد الحكم وبين الكلام الكلى

الحال

كما ذكرنا معنى اقضاء الحال تحقيق جملة من تلك الاحوال لان الكلام المشتمل عليها فان ذلك انما يطبق
شلا انما يصح ما كيد الكلام حقيقة لا الكلام المؤكد بل ما يصح الكلام امر كما سبق بيانه موبدا بما ذكر
في شرح المفصاح وكلامهم في معظم المواضع يحكمه ان المعنى هو الاحوال مثل قوام النكار الى طب يقتض
ما كيد الكلام وخلو ذهنه بتقيد خلق عن الكيد والآخر ان عن العيب بعض الخلق والاحتياط بتقيد
الذكر الى غير ذلك ونول صاحب المفصاح الى المتضمن للذكر الحذف للتعريف للتكثير للتقديم للتأخير
الى غير ذلك ولم يوجد في كلامهم ما يدل على ان المعنى هو الكلام سوى ما ذكرنا السالك على ما في الحال
ذكرنا وما ذكرنا المعنى في تعريف المعاني وما قالوا ان اللفظ مطابق للمعنى الى ما ذكرنا وليس شيء من هذه
الاحوال يحكم ان المعنى هو الكلام الكلي اما الاول فلان كلام الاحوال والكلام الكلي متساويان في عدم
المذكورية على سبيل الحقيقة فان المذكور جملة هو الكلام الجزئي وكما ان على جعل الكلي المذكور ان ذكر الجزئي
لكونه في ضمنه على جعل الاحوال المذكور فذكر الكلام المشتمل عليها لكونها كيفية كما جعل السالك في اللفظ
الواقع في الطرق مسموعا بسماعها فعال متصرف من سامعي الالفاظ على انه قد قيل ان بعض الاحوال
مذكور حقيقة كلام التعريف وهو من السكندر ومؤكد ان الكلام قد ظهر ان قوله على معنى الى ما ذكرنا
الاحوال والكلام الكلي واما لك فلان يكون الاحوال يكون كلمة ما كيد الكلي والتعريف الكلي وجرىء
كما نكاد الجزئي والسوي الجزئي الموردين في الكلام الجزئي فخور ان يكون مقفيا الى هو الكلي والاحوال
المذكورة في تعريف المعنى في الجزئيات الموردة في الالفاظ هي ان اللفظ سبب في ثبوتها على الجزئي مطابق الكلي
ووافقا بالاشتمال على صفات الاشتغال على الجزئي مثلا ان زيد قائم باشتغال على الكيد الجزئي يكون محلا
على الكلي ايضا وبين تنزل عن ذلك قال لا شك ان مقتضى الحال احد كهي ومن الاحوال جزئيات لا حقيقة لها
احوالا بما مطابق اللفظ مقتضى الحال ان يكون باشتغال على يكون الاحوال مشتملا على معنى الى فعله ان
ما ذكرنا المعنى في تعريف المعاني محتمل لكون المعنى هو الاحوال واما الثالث فلان كون المطابقة لكون
معنى الصدق على ما هو اصطلاح المعقول يكون معنى المواضع على هو المعنى اللغوي بل بما يخرج في ابناء العلم
مطابقة اصطلاح هذا المعنى الاصطلاح المعقول كيف والعلمان متباينان غاية التباين ثم لم يوفق في هذا المعنى
اصطلاح في لفظ المطابقة فيجوز على المعنى اللغوي الذي هو الاصل والمعتبر ما لم يوجد دليل لنقل اللفظ
لاربعه قول بموافقة الكلام للاحوال باشتغال عليها مع ان حمل المطابقة على الصدق بوجوبه في كمال

الحال

لا اصطلاح المعقول لانه حال واصطلاح الكلي مطابق للجزئي بمعنى ان الكلي صادق عليه ومناقض الى
مطابق للكلي معنى صدق الكلي على الصادق في هو المطابق على لفظ اسم الفاعل ومنه المطابق على لفظ
اسم المفعول وامر بالمصدق على ما بالكس وبذلك معنى في على عكس حال الكلي مطابق للجزئيات فظهر ان
ما ذكرنا من مطابقة الكلام للمعنى محتمل لكونه المعنى هو الاحوال فاذا كانت هذه الاحوال هي التي
وما قلنا من كلامهم في معظم المواضع يحكمه ذلك وحمل المحمل على الحكم شرعي لنا راسخا ليجتا اذا اريد الحكم
بما هو الاصل في اطلاق الالفاظ وهو حقوق المعنى حقيقة كما بينا وقد انكشف عليك ما ذكرنا ان دفع الامور
الى دعة رجح الى الحكم بالتساوي لان الاعتبار اللابيق يعمل لسان عليه تفاوت المقامات لاختلاف
مقتضى الحال انما صار تفاوت المقامات على اختلاف مقتضى الحال لانه اذا تفاوتت المقامات فالأشياء
اللابيق باجدا وهو الذي يكون مقتضاها تغاير الاعتبار اللابيق بالآخر وتفاوت مقتضيات المقامات
على تفاوت مقتضيات الاحوال لان المقام هو الى الانما يرا لالا اعتبارا كما ذكرنا ولو بين وجه الاختلاف
الحال من بين الازمنة الثلاثة وجه اختصاص المقام من بين الالفاظ الامكنة من خواصها وبغيرها
وقد بينا الكثرة الحاشية مقام تعيين لاسيما وجه التغير الى مجموع ما ذكرنا من الحكم والعلق والمهند اليه المسند
ومعلقة بما يدل المذكور لانه لا يستقيم كماله او في اداة قهر او مع الى اول الابد المذكور لانه
كما حكم مثلا وموطا مدبل ان رجح الى احوال مطلق وان صادق على كل منها فصح بتقدير احد ما يؤكد او كذا
وكذا على ان يكون الاصل في الاول غير من الكمال والثالث والاحاد الى ان يقدر كذا او يقيد باداة قهر او
يعيد بتابع الى المعنى عنه بما ذكرنا ثم ان قد استوفى ان الكلام لف وتفسير مرتبة بتعيين بمؤكد رجح الى اطلاق
الحكم وتعيين باداة قهر الى اطلاق العلق وبذلك الى الاخر وليس بذلك فان اطلاق الحكم ويعيد تحقيق
بالنبي الى اداة القهر والشرط ايضا كما بالنبي الى المؤكد وكذا لاسيما اطلاق والتعيين بالمؤكد بالنبي الى العلق
ايضا كما بالنبي الى الحكم على ان في نفسه كما في اخر مصاحبه لها اولى ما وقع في شرح كلمة اخرى ضوحت موهبانه
لاستقيم الاستكشاف والبيان الصريح ضوحت موهبا او ضوحت باستطاعتها لفظ موهبا فان طلع النظام ان المعنى كماله
مع صاحبها تمام ليس للملك الكلي مع غير ملك المصاحبه مطلقا سواء شارك الغير ملك المصاحبه او جعل المعنى او لا
وليس هذا المقام للملك المصاحبه مع غير ملك الكلي مثلا لان مع المصاحبه معام ليس لها مع غير سواء شاركه او اصل
المعنى او لا وكذا ليس له مع غير في وجهه من الكمال بالكلية ويعيد الاول بالصورة المشاكلة في اصل المعنى ملك الكمال

مذكور معنى لا يصدق على المصاحبة مع الكلمة بالكلية مع صاحبها فيندرج المقام الذي للمصاحبة مع كلمة
 في المقام الذي للكلمة مع صاحبها بل كلما مقام واحد وكذا حال المقام الذي للمصاحبة مع غير الكلمة فيندرج
 الى المقام الذي للكلمة مع غير المصاحبة فاذا قلنا للكلمة مع صاحبها تمام ليس لها مع غير الكلمة المصاحبة فقد
 افدنا ان هذا المقام ليس للمصاحبة مع غير الكلمة ايضا فنعلم ان المثال المذكور لان مع ان الكلمة مع المصاحبة
 مقام ليس لها مع غير، وليس له مع غير ما لان المصاحبة مع الكلمة مع صاحبها فكون المقام ليس لها مع غير المصاحبة
 واما وجه التعبد بالمسألة فانه ان صورة المسألة على غرابة والحجاجة الى البيان فلو لم يعد
 بالمسألة لم يبق فنعلم ان الحكم المذكور في غير ما ليس هو التخصيص في العمومات بل الفعل الذي قصد
 اقتراذه بالشرط لا الشك ان الفعل في حق ان ضربت نفس الشرط لا مقترن بالشرط فكانه ان اراد بالشرط اداة
 حذف المضاف او اداة للشرط معنى الشرطية او ارتفاع شأن الكلام في الحسن الخ يتوجه على هذا التقدير
 على الوجه الاول فلما قرر ان نفس الحسن والقبول عطابقة الاعتبار المناسب والارتفاع في الحسن لابد
 ان يكون زائدا على اصل الحسن فلا يكون الارتفاع بالمطابقة بل كلما او زائدا وانما العاقبة بنفس المطابقة
 اصل الحسن ولذلك ذكر في المصاح ان الارتفاع والاختلاف قد مرصدا في المقام بل يلحق به واما مع الكلمة
 فلان الاختلاف في الحسن يوجب اصل الحسن وبانفسا، المطابقة تقتضي الحسن بالكلية فلا يستقيم ان الاختلاف في الحسن
 بعدم المطابقة ويمكن ان يقال لما كان الارتفاع بالمطابقة الكلمة مع ان الارتفاع بالمطابقة لان المطابقة الكلمة
 مطابقة ويصح اطلاق مطلقا عليها واذ اراد بالمطابقة الكلمة منها مع ان الاختلاف بعدم المطابقة وان
 اثبت ذلك بناء على ان المتبادر من المطابقة نفسها واصلها فصال كون نفس الحسن بالمطابقة وعدم بعضها امر
 ذكرك السكافي ولعل المص لا يسله وينت الحسن فيجوز انفصاله من غير حاجة الى المطابقة والارتفاع
 في الحسن بالمطابقة واورده بالكلام الكلام الفصيح اذ لو اجرى الكلام على اطلاقه لزم ارتفاع الكلام للمطابقة
 الغير الفصيح لكنه ليس في رفع الارتفاع انما هو بالبلغة وهي عبارة عن المطابقة مع انفصاله لكن ان ان
 في اطلاق الكلام مطلقا على الفصيح لان انفصاله ليست مرتبة لكل بل بالبلغة في الحسن الاطلاق بناء
 على ان غير الكامل لتقصاذه ملحق بعدم ولم يكن التعيين بالبلغة من المصاحبة في الاختلاف بعدم المطابقة وقد
 امكن في عبارة المصاحبة فقيدهم ان الارتفاع والاختلاف بقدر المطابقة وفيه الحسن بالبلغة لان الارتفاع
 لا يختص بالمطابقة بل بالحيثيات البديعية ولا يثبت الحسن الذاتي بما يلزم بالمطابقة ومنها كلامه وهو انهم اوردوا
 القول

القول بان من هذه الحيثيات خارج عن حد البلاغة لا يوجب حينا ذاتيا اصلا ولا يعلق لها بالمطابقة باسما
 لكن معلوم عندك ان الحال قد يرفع ايرك في ايرك اذ ان يكون تطبيقا للكلام على معنى الى داخل في حد
 البلاغة فلا بد من القول بانها لا يوجب حينا ذاتيا من اجله الا في الخارج عن حد البلاغة ومن
 اجله التثنية داخل فيها وانهم انما اطلقوا القول في خروجها لان اقضاء الحال اياها لا يخرج عن ندره وخفاها فانه يذكر
 كلها في مباحث المعاني بل ذكرها في مباحث ما صفا اقضاء الحال اياها عن كدر الندره واختلافها لا لا
 والاعتراف في التجانس وكذا ان ذلك منهم نوع تنبيه على ان التحسين العوضي لا ينافي الذاتي بل قد ختمان في
 شيء فكون حينا ذاتيا وعوضيا معا فليس فنيح اضافة المصدر لانا فنيح الحزم كما ذكر في حق زيد
 قايما انه فنيح الاختصار جميع الضرب في حال القيام وفيه ما مل لان اضافة المصدر انما فنيح العموم لان الحزم المقتضى
 من ادوات العموم والاختصار في المثال المذكور انما هو من جهة ان العموم فيه مستلزم الحزم فانه لا يجمع الضم
 واحد في حال القيام لم يصح ان يكون ضربا في غير ذلك الحال والامكن جمع الضمات فيكون الحال لا مصادف ان يكون ضربا
 واحد بالمحصن في حالين واما فيما نحن فيه فانه مستلزم الحزم فانه لا يجمع من كون المطابقة سببا في الارتفاع
 ان لا يحصل ارتفاع في غير المطابقة يجوز تعدد الاسباب لمسبب واحد فهو حصوله بكل منها وانما يلزم الحزم لودل
 الكلام على حصة سببية جميع الارتفاعات في المطابقة وليس فليس ويمكن دفعه بان ليس معنى الكلام هو ان
 المطابقة سبب لجميع الارتفاعات بل ان جميعها حاصل بسبب مطابقة ومعلوم ان ذلك مستلزم الحزم اذ لو حصل
 ارتفاع في غير المطابقة لم يصح ان يكون ذلك الارتفاع حاصلها بالامتياز تعدد الحصول لشي واحد فقد علم
 ان المراد بالاعتبار المناسب معنى الى واحد لشيء وان الفاء في قوله فمقتضى الحال للتقوية على مقدمتين
 ذكرت لحيثيات الارتفاع عطابقة الاعتبار والاخرى معلومة وهي ان الارتفاع عطابقة المقصود وبشر ايضا
 بان معنى حلل الاعتبار على الحقيقة انها واحد فيناقش في كلا الاسمين اما في الاول فبان الفاء يجوز ان تكون
 لتفصيل واما في الثاني فبان ان يكون معنى الكلام فخر المسند على المسند اليه او عكسه على اقل من ان ضمير الفصل
 قد يكون لفخر المسند اليه على المسند والاحتمال ان هذا احتمالات ستة لان الفاء اما لتفصيل او للتقوية وعلى كل
 تقدير فمعنى الكلام اما الالتقاء او فخر المسند على المسند اليه واما عكسه وعلى الاحتمال الاول وهو ان يكون الفاء
 لتفصيل ومعنى الكلام هو الالتقاء فلا غبار اصلا ولا ينفذ عليه شيء لان المعطوف هو ان جميع الارتفاعات بالمطابقة
 الاعتبار ولا خفاء ان ثبت بان المعطوف والاعشار واحد على ما حفظ مقدمه وهي ان جميع الارتفاعات بالمطابقة

المعطوف

الخ من مطابقة المعنى واما الاحتمالات الباقية فلا يصنفون شوب لمناقشة واما الاحتمال الثاني وهو ان يكون انفا
 للتفصيل والمعنى قسم المسند على المسند فلا بد ان يكون المعنى ان جميع الارتفاعات عطية باعتبار لان كل ارتفاع
 متفصل بوجه عليه ان يجوز ج ان يكون المعنى اعم في الارتفاع الى اصل عطية بعض افراد المعنى الذي لا يكون اعتبارا
 لا يكون حاصله عطية الاعتبار فلا يثبت ان جميع الارتفاعات عطية باعتبار واما الاحتمال الثالث وهو ان يكون
 انفا للتفصيل والمعنى قسم المسند على المسند فلا بد ان يكون المعنى ج ان كل متفصل اعتبار فهو ان يكون اعتبار
 اعم فطابقة بعض افراد الاعتبار الذي لا يكون مقتضى لا يكون سببا لان الارتفاع لا يكون الا بالعلامة التي هي
 المطابقة للمقتضى فلا يثبت ان جميع الارتفاعات عطية باعتبار مطلق بل عطية باعتبار الذي يكون مقتضى
 وهو ان تكون معنى المفضل ان جميع الارتفاعات عطية باعتبار في الارتفاعات عطية مطلقا لم التفصيل واما الاحتمال
 الرابع وهو ان يكون انفا للتفصيل والمعنى هو الاتحاد وهو الذي اختار ج فينتج عليه ان اللازم من الحكم من
 الاثنى الثباني بين الحكم المقتضى والاعمال لانه ج يبطل كمالا احصى من واما سائر النسب من المساواة والعموم
 والخصوص مطلق ومن وجه فالحكم ان لا يبطل انما اما المساواة فطام واما العموم والخصوص فلا لانه لا يلزم من الحكم
 في الاعم الحكم في جميع افراد كوار ان يكون المحصور في بعض الافراد الذي هو الاخص بعينه مثلا اذا قلنا في الاعم
 الانسان وما فيها الا الحيوان فهو كمالا احصى من انفا في الاعم والافضل مطلقا وقس عليه حال الاعم والافضل من
 وجه ولوقيل النظام المتبادر من المطابقتين المذكورتين في الحكم من مطابقة الاعتبار مطلقا ومطابقة المقتضى
 مطلقا اندفع العموم والخصوص مطلقا ومن وجه ولوقيل انه فهم من كون الارتفاع عطية باعتبار ان السبب في
 الاعمال من حيث من حيث من كون الارتفاع عطية باعتبار المعنى ان السبب في مطابقة من حيث من حيث في نظامه انه يرفع
 المساواة ايضا وينتج الاتحاد من المفهوم وقيل في توجيه هذا الاحتمال ان الحكم من بدل ان يعل عليه
 المطابقتين فلو لم تكن الاعتبار والمقتضى واحدا لتباينت مطابقتها فاما ان يكون كل منهما على ما هو
 حال لا تتحالة فلهذا العلة تمام الشيء واحدا اما ان يكون كل منهما على ما قص بان يكون لكل منهما مدخل في حصول
 المعلول فسطح كمالا احصى من واما ان يكون احدهما في العلة ولا يكون للآخر مدخل اصلا فيبطل احدا الحكم في
 محتمل اما لا فلا يثبت ما ذكره على ان موقفه هو ان ليس الارتفاع الا بالمطابقة على ان يكون المطابقة على ما
 وهو عندهم لا يجوز ان يصح وجود كون الارتفاع موقوف على المطابقة لا يحصل بدو فبطلان الحكم من تقدير كون
 كل منهما على ما قصه مجموع واما ثانيا فلا بد من قسم آخر لم يذكر وهو ان يكون احدهما على ما تارة والآخر ناقصا ج يستقيم

الحال

للاارتفاع مع

من وجوبه

الحكم ان ايضا وكذا واما الاحتمال الخامس وهو ان يكون انفا للتفصيل والمعنى على قسم المسند على المسند
 فينتج عليه ان هذا القسم لا يصح الاعلى تقدير المساواة او كون الاعتبار اخص مطلقا وهذا اللازم من الحكم
 يجوز العموم من وجه واجبة الاعتبار مطلقا واما الاحتمال السادس وهو ان يكون انفا للتفصيل والمعنى على
 قسم المسند على المسند فينتج عليه ان منى هذا القسم على المساواة او كون المقتضى اخص مطلقا ولا يلزم
 القسم من الحكم من جواز العموم من وجه واجبة المقتضى مطلقا واعلم اننا قد جرينا هذا على احتمال واحد ان
 المطابقة بمعنى الصدق اما اذا جازنا ايضا كونها بمعنى الموافقة واشتمال الكلام على المقتضى والاعمال كما ذكرنا
 فيزيد الاقسام وينبسط الكلام كما بينا في الحاشية لان الترتيب من حد الاجاز لا يكون من الطرف الاعلى
 لان طرف الشيء نهاية فحيث يكون احدا لا يتقسم في الاستدلال الذي جعل في كل الاسطر في هذا وجه
 حد الاجاز طرفا اعلى لم يمكن ان يجعل الترتيب من حد الاجاز من الطرف الاعلى واللازم ان تمام الطرف
 في الاستدلال الذي جعل الطرف له نعم قد جعل الطرف نوعا واما به واحد مع تعدد افرادها لان المحظوظ
 في الطبيعة انما هو نفس النوع ولا تعدد فيه من حيث انه نوع وتعدد افراده لا يوجب تعدد من حيث هو
 فان ذلك فكم لا يجوز ان يكون نفس نوع الاجاز وطبيعة طرف اعلى وحد الذي ينبغي نهاية وما يترب
 منها من افراد ذلك النوع والحكم السابقت للنوع يجوز ان يكون ثابتا لافرادها كما هي الثابتة للانسان
 ثابتة لافرادها من زيد وعمر وغيرهما فطبيعة الثابتة لنوع الاجاز يجوز ان يثبت لافرادها من نهاية
 الاجاز وما يترب عنها ذلك الحكم السابقت للنوع من حيث هو نوع لا يكون ثابتا لافرادها قط فان النوع الثابتة
 للانسان تمتنع ثبوتها لزيد وعمر وواجبة الثابتة للحيوان تمتنع ثبوتها للانسان والفرد من غيرهما من افراد الحيوان
 ولا شك ان الطبيعة انما يثبت لطبيعة الاجاز من حيث هي لان الوصف لا يحد للطرف وهي انما يثبت لطبيعة
 من حيث هي وعند ملاحظة الافراد يحصل التفرع المنان للطرف وهذا خلافا للجمعية الثابتة للانسان فانها
 ليست من احكام طبيعة بل من احكام افرادها لا تعارض لاجاز ان يعبر عن النوع بافراد فيجمع على نوع
 الاجاز في هذا الاجاز وما يترب منه فكون الطبيعة ثابتة للنوع لكن على سبيل التفسير عنه باقره لاننا نقرر لوصف
 التفسير عن النوع بافراد فانما يصح في غير الاحكام الثابتة لطبيعة النوع من حيث هي اما فيها فاما اذا قلنا
 زيد وعمر وغيرهما الى افراد الانسان نوع فان الظاهر ان لا يصح ان يبين حقيقة فانما يصح مجيها لابعضها
 سيما اذا كان اقلا ومنها كذلك لان الترتيب من النهاية لا يتناول الوسط الى المبدأ جردا والظاهر ان الاشتغال

فيما

جمع ما بين الوسط والنهاية ايضا بل بعضه فلا يجوز التفسير بنهاية الايج زوما يقرب منها عن نوع الايج زوما
 حد الايج زوما ليس بمعنى ثابت بل معنى مرتبة على ان الاضافة بيان في ترتيب حد الايج زوما يكون خارجا عن ترتيب
 لاسان افرا **ف** هو ما اذا غير الكلام عنه الى ما وانه لا قيل ان غير ما في صدق على الطرف الاعلى والمرتبة المتوسطة
 لان ما ورون الاسفل ما وونا ايضا فصدق عليها اذا غير الكلام عنه الى ما وونه الحق والطول بان عدم ما وونا
 ما وونه الى المرتبة وونه يدفع ذلك اذا لا صدق على ما ذكرت من الطرف الاعلى والمرتبة المتوسطة ان اذا غير
 الكلام الى ان مرتبة وونه التي تلي مرتبة وونه حيث يكون دون الاسفل ايضا وايضا يسلو الكلام بان التغير
 الى ما وونه على التوافق والاسفل هو ان يكون التغير الى ما وونه على التوافق والما غير من الاوسط
 والاسفل اذا تفكر التغير الى ما وونا عن التوافق كما اذا لم يكن ما وونا دون الاسفل نعم قد يحتمل التغير الى
 ما وونا مع ما وونه على التوافق وهو التغير الى ما وونا الاسفل ويجوز الاجماع مع العلة لا يوجب عليه **ف** انما
 ليست ما جعل الحكم موصوف بصفة نقل عنه رتبة الخواص ان المراد منه يتسم به في العرف فلا عال عرفا
 بحيث موضع ومسطوح لمن حكم بما فيه تجنيس وترصيع ومطسوق كما عال عرفا بليغ فصيح للمحكم فان لم
 ما قيل وصف من صدر عنه التجنيس المجنيس وان الحكم كما ان الحكم في ذلك ضروري البطلان وقيل وجه تخصيصها
 ببلاغة الكلام ان تحسينها للكلام لا سوف على بلاغة الحكم بل على بلاغة الكلام حتى لو صدر كلام بليغ
 غير متكلم بليغ يكون من الوجوه في وجه وربما غنى ذلك بنا على اننا لا نعتبر اذا لم يصدر عن البليغ كما ان
 خواص التكميل كد **ف** يمكنه يقتدر به على ما يلف كلام بليغ الظاهر انه يصدق على ملكه مصدر به على ما يلف
 كلام بليغ في نوع من انواع المعاني كالمدرج او الزم او الشك او الشكايه او نوعين او انواع منها ولا
 بلاغة ما يلف الكلام البليغ في جميع الانواع ولا خفا ان من الحكم ليست بلاغة الحكم في تعريفه مانع ولكن
 ان يدفع بالبناء وهي ان عال لما عرف فضاء الحكم ما بها ملكه معتذر به على التفسير عن كل ما يدخر تحت قصد
 بلفظ فصيح عرف ان المراد ما ذكره في تعريف بلاغة الحكم ملكه مصدر به على ما يلف الكلام البليغ للدلالة على كل
 يدخل تحت قصد من المعاني المذكورة **ف** ان البلاغة في الكلام مرجعها انما جعل الامر بين مرجع بلاغة الكلام دون
 الحكم وان كانا مرجعين لبلاغة ايضا تبيينها على ان مرجعيتها لبلاغة الحكم انما هي باعتبار مرجعيتها لبلاغة
 الكلام لان توقف بلاغة الحكم عليها باعتبار توقف بلاغة الكلام عليها فلو اطلعوا البلاغة حيث تتناول البلاغتين
 او لم يعلم ذلك جواز ان يكون توقف بلاغة الحكم عليها لا لاجل بلاغة الكلام بل لاجل امر **ف** انما

ان حصل في المرجع استقلال مصدر بمعنى الرجوع وان كان على الشك لان القياس في العين والمصدر
 قد يكون بمعنى المفعول اي الرجوع بمعنى الرجوع الى الخلف والابحار استعمال اسم مكان بمعنى موضع الرجوع
 والافق في المعنى بينه وبين المصدر بمعنى المفعول فنقول على الاول مرجع الجواز في الغنى اي رجوعه اليه وعلى
 الثاني مرجع الجواز في الغنى اي موضع رجوعه واختل ان يكون المرجع في مصدر بمعنى المفعول اي الرجوع اليه
 هو الغنى وما ذكره من من التفسير انما يوجب الاختصاص انما يثبت سبب كذا والمصدر بمعنى المفعول لا المصدر
 بمعنى الحقيق والمرجع عبارة المتقن لا المختل الا المصدر بمعنى الحقيق يدل على الاخر ولو لم يكن
 كلمة الى لم يختل المصدر بهذا المعنى بل يتعين اسم الموضع او المصدر بمعنى المفعول والامر في ذكر هتي
 لوضوح المقصود انما الى الاخر اذن عن الخطا كما ان اراد به عدم الخطا عن القصد على ان يكون القصد
 قيدا للتعين لا للتعين فيصير في والامر بما لا يوجب تقديره انما عدم الخطا عن قصد ربا يكون خطا وربما
 لا يكون خطا لكن ينبغي ان لا يكون عن قصد وعلى التقديرين لا يكون بليغا اما الاول فلو جرح الخطا
 واما الثاني فلا نفا القصد فان دفع ما سئمت ان اراد بالاحترار عن الخطا ان لا خطا فلا وجه لادراج
 ربا لانه على تقديره انما عدم الخطا يقطع بوجه الخطا فلا وجه لربا اليه لانه قد يكون خطا وان
 حافظ نفسه عن الخطا فاما ان لا تترط فيها عدم الخطا فلا حاجة الى الحذف لانه كفي لوجه البلاغة عدم
 الخطا واما ان لا تترط فلا اعتدك بحذف الحذف بدون عدم الخطا كيف والبلاغة بوجه عدم من الحذف
 بان لا الخطا بدون حافظ وعدم وجه بان خطا مع الحذف بقى شيء وهو انه لا يريد بالاحترار عن الخطا
 عدم الخطا عن قصد فقولوا لا استأول امر بين وجه الخطا وعدم الخطا لانه قصد وعلى التقديرين ينبغي
 البلاغة في وجه الاقتصار على الاول كما فعله في احتياج الى كلامه ربا وكان الاول ان يقول والاولى امر
 بغير المطابق او اذانه بالمطابق لكن لانه قصد فلا يكون بليغا ولكن ان قال انتفا البلاء عند الخطا امر
 عام مكشوف لا يمكن ان كان ويتسنى الزامه على الخطا واما انتفا واما وجه المطابقة وعدم الخطا عدم
 القصد فلا عن خطا وربما يتلحق بالانكار فلذا اقتصار على الاول ولا يصح في ان شوب لا قال لم يفرق البلا
 الا بالانقضاء مع المطابقة مطلقا من غير استثناء قصد لان ما لم يقترب بالقصد لا يعتد به عند عدم اصلا يدل على
 تحطية على كرم وجهه قول من قال من المتقون على لفظ اسم الفاعل ولذلك يشترطون القصد في البلاغة
 منهم من غير قصد لا يكون مدلوله عدم فترك القصد لتقرب من عدم فيما بينهم ويدخل في تمييز الكلام انقضاء

انما

انما المناسب ان يورد
 ما هو اخص لاما هو اعم منه

لم يقدر موصوف الفصحى اللفظ في قوله والى غير الفصحى فتناول الكلام والكلمة فتعني على ذلك من قول
تخير الكلمات في غير الكلام لا من غير الكلام الا ان بلاغة الكلام انما تنوقف بالذات على غير الكلام
ولما غير الكلمات فاما سوف علمه غير الكلام ولو لم سوف تخير الكلام على غير الكلمات لم يكن غير ما سوف علمه
بلاغة الكلام واكت ان الظاهر ان الفصحى فصاحت الكلام والكلمة مشتركة لفظا فلا يريد بلفظ الفصحى ما يتناول
الكلام والكلمة يكون جمعا بين معنى المشترك فبعد من اللفظ التزم باللفظ المحذور من غير ضرور وانما يدل على ما قد ذكرنا
لا يصار الى من غير ضرور والاضرة من حصول الخطأ على الفصحى على الكلام لانه يدخل في غير غير الكلمات فقد سمي
سواء كان المقصود اثبات الاحتياج الى المعاني والبيان بان مخرج البلاغة تنوقف عليها لان ارجح امر ان
الاكثر ازوالا التميز المذكور ان الاول حصل بالمعاني واكت بعضه حصل باللفظ والآخر والحق في تقييد التوضيح في
وتغير في الفصحى عن غير غير ما فيه ضعف التاليف او التقييد اللفظي عن غير غير التميز المسافر عن غير والبعض
الباقى وهو غير ما فيه التقييد المعنوي عن غير حصل بالبيان فلا بد من بيان ان البعض الحاصل بالامور الادبية
غير البعض الحاصل بالبيان بعض ما حصل لا يحصل بالبيان للاحتياج اليه والاضافة ان هذا البيان انما حصل
اذا جعل الضمير عابدا الى ما يتبين او يدرك اذ لو جعل عابدا الى ما يدرك لم يفد الكلام الا ان الحاصل بالبيان لا يدرك
بالحق وان لم يبين في العلوم الثلاثة فلا يحصل ان يكون مبينا فاما لا يثبت للاحتياج الى البيان انما ختم مقصود
في تلك فنون في المعاني والبيان والبدء لانه قد سبق ان علم البلاغة علم المعاني والبيان وعلم توافيقها للبدء وليس
المعنى ان الحاصل كان في علم البلاغة وتوافيقها لم يحصل مقصود في تلك فنون وجعل فنونا في تلك فنون المقصود
علمه اذ يجوز ان جعل في غير علم البلاغة والاخرى توافيقها ولكن ان جعل المعنى على غير بعضه معلوم ومن ان
المنافع العلوم المختلفة ان جعل كلمة فنا وكون المراد من لزوم الحكم مناسبة او لونية تاو لا على وجه المناسبة
تسم الفصحى الاول بالمعاني فلا بد من بحث عن كيفية تطبيق الكلام على حقيقة الحال وانه امر يتعلق بالمعنى لان مبناه
الاكثر ازوالا عن الخطأ في تاليف المعنى المراد وايضا مقتضيات الاحوال خصوصيات معينة في المعاني والاول بالذات وانما تسمية
الفصحى بالبيان فتعلقه بالبدء المعنى الاول وبما ينفرد بطرق مختلفة في الوجود واما تسمية الفصحى الثالث بالبدء فلا بد
من بحث عن المشتات والاضافة بداعتها وطرقتها واما تسمية الفنون الثلاثة بالبيان فلا بد من بيان هو المطلق الفصحى
الموجب بان الضمير والاضافة في فنون الفصحى في معنى واحد وتسميتها الفصحى بالبيان في تعلقها حال الفصحى
الكلمة الثالث ولان تعلق الفصحى الاول بالمعاني اكثر واتصالها بالبدء فنية على ذلك تسمية الاول بالمعاني والاخيرين

بين بالبيان الذي هو المطلق المذكور واما تسمية الفنون الثلاثة بالبدء فلا بد من بيان في بدايتها واما
سماها وطرقتها واما تسميتها الفصحى بالبيان فانه لا بد من بيان في بدايتها واما تسميتها الفصحى بالبيان
فلا بد من بيان علم المعاني علمه من تأويل وهو ان يبين اللفظ والمعنى من المناسبة والاتصال ما يجوز ان يعطى لاصرها
حكم الاخر فالجواب عن الفصحى الاول ان كان هو اللفظ الدال على المعاني التي علم المعاني لكن جعل الجواب عن الفصحى
المعاني وبعبارة اخرى ان الفصحى الاول هو اللفظ الدال على علم المعاني فهو مدلول الفصحى على الفصحى في مدلولها في
المناسبة بينهما ولذا ذكر في قوله لانه لا يسمي مسعودا من غير اعتبار حذف ولكن ان تعلق علم المعاني على اللفظ الاول
علمه بالبدء المعنوي ان المعاني ليس جزءا للبيان حقيقة بل كجزء من رعايته المطابقة لمعتبرة البيان على وجه
الجزئية بل معنى اعتبارها في الالف لانه الذي هو مقصود البيان انما يعتبر بعد رعايته المطابقة ولو علمنا تقدمه في
البعدي لكان ما ملكه تقدر بها الوجود ان يركب بالملك من كيفية النفس يتمكن بها من معرفة جميع المسائل تحسبها
ما كان معلوما غير وانما حصل ما كان مجهولا منها ولو جعل الملك على ما ذكره في مراتب الادراك من ملك
الانتقال الى النظريات في العقل بالملك ومن ملك استحضار النظريات في حصيلتها او لا علم صارت حجة في
في ثبات من غير حاجة الى كسب جديد في العقل بالفعل لم يصح اما الاول فظاهر واما ان الشخص اذا تمكن
من معرفة جميع مسائل علمه بعد علمه بالملك العلم بلا اشتراط ان يكون قد حصل جميع المسائل او لا وصارت حجة
عنده وان يتمكن من معرفة كل منها بلا كسب فان من موفيقه بلا ريب كان حصة رضى الله عنه وما ذكره لم يوفق
بعض المسائل على نقل عنها في الكتب وايضا كان الفقهاء يحتاجون في معرفة بعض المسائل بعد ما حقت فيهم
بلا شك الى الاجتهاد والكسب الجديد وكلامه في شرح ما يدل على ان الفصحى تاليفها ويجوز ان يريد به
الاصول والقواعد المعروفة وصنفها بالمعنى اشار الى وجه القبول فان الظاهر ان العلم حقيقة في الادراك خارج
في القواعد المدركة اطلاق المصدر على المفعول ولم يجعل حقيقة فيما ترجحها للجواز على الاشتراك وكذا اطلاق
العلم على الملك جاز اطلاق اسم الحب على السب وبالعكس وقد يقال يتبادر الى الذهن من اطلاق العلم على
العلوم المدروسة والصناعات الملكة والقواعد من غير استعانة لقوله وبذلك ان العقل فلفظ العلم فيها حتم وفيه
او اصطلاحية هو استعمال الموقوف في اجزائيات الظاهر ان ادراك اجزائيات فقط على علم اصطلاح البعض ان الموقوف
على ادراك اجزائيات العلم لا ادراك الكل في معنى انه لفظ الموقوف منها على العلم جاز على ذلك الاصطلاح فيقول
علمه ان يشار لفظ الموقوف منها لاجزاء الى اجزائيات علمه الاصطلاح استقامة على تقدير ان يكون الموقوف

في الادراك مطلقا سواء كان ادراكا للشيء او اجزائه والوجه ان المصنف ذكر في الايضاح وقد جسد كما في شرحه
 انه قيل يوفى دون علم رعايه لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات فخرج
 راجح كلامه على وفق ما ذكره وقد جاب بان ما ذكره لفظ العلم ان الموقف اقتضى نكته واجاب بان هذا لا يصح
 بصحة نكته فخير الله ما يستنبط منه ادراكات جزئية النظام ان هذا التفسير مبني على اختصاص الموقف بالجزئيات
 فناقش ان ما اذا استلزم كون المدرك جزئيا لا كون الادراك جزئيا ولا يلزم من جزئية المدرك جزئية الادراك
 لان ادراك الاجزى يجوز ان يكون كلييا فالكل لا ينافي مع عالم بالجزئيات على الوجه الذي ادركه الادراك
 وان كان كل ما في نفسه لكنه جزئي لا ادراك الكلي فان ادراك الكلي كلي ومن جزئية ادراك جزئية المدرك وجب
 جزئية الادراك عند المصنف فذلك يستنبط راجح جزئية الادراك من لفظ الموقف المختص بادراك الجزئيات ولما كان
 جزئية الادراك اعم من ان يكون جزئية المدرك او لا وكان الواقع منا واللازم من استعمال الموقف هو الاول ففسر الادراك
 الجزئية بادراك الجزئيات فقال في موقف كل فرد فرد قل من العبادات من قبيل حذف العاطف دون المعطوف
 الى كل فرد فرد على ما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوا لتخطيهم قلت اي وقتت وحكي ابو زيد انك
 سمكت لباغرا اي ولباغرا وفيه انه لو صرح بالعاطف وقيل كل فرد فرد ولم يجر اولا حسن القول فذلك
 من قبيل تعدد المضاف الى صون كقوله الجوزي هذا لخلو صامض وتعددا الى خلوصه حلوا حاضرا
 رائية اسود ايضا وضربت العموم واحدا واحدا في الشرح في المصنف حيث قال في موضع المعاني على
 معنى الى ذكر في المذكور حقيقة هو الكلام لانفس الكيفيات وقد اسلفنا لكم ما يدفعه واما التمعن فيكون
 العلامة ذكره شرح المصنف وارتفع شأن الكلام في باب الحسن والعقول والخطا طرقة ذكره في معياره للمقام
 لما يليق به وهو الذي شبيهه في الحال ان المراد ما يليق به الكلام الذي يليق بذلك المقام والكلام الذي يليق
 بموقف الحال وانت خير بان تخرج صاحب المصنف لا يحيط عن مخرج الشرح حين قال بعد ذلك وهو الذي
 نسيه مفسر الحال فان كان مقتضى الحال اطلاق الحكم فكذلك وان كان مقتضى الحال طرح ذكر المسند فكذلك وان
 كان مقتضى الحال اثباته الى فان وقته في ان كان مقتضى الحال تضييق باب مقتضى الحال في هذا القول وهو
 الذي نسيه مفسر الحال تضييق بان مقتضى الحال الذي بعده مصادف المقام له انما هو نفس الكيفيات فتفسير الشرح لا
 يطابق المخرج وقوله في الاصح القول باننا احوالنا بطابق اللفظ مقتضى الحال قد بينا في سبق وجه هذا
 القول مع كون المصنف نفس الكيفيات فتذكرنا احوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ جواب عما قيل المذكور

وعدل

هذا هو الذي
 في قوله تعالى
 لا يفتقر الى

هذا هو الذي
 في قوله تعالى

في التوفيق احوال اللفظ والاسناد ليس لفظا فاحوال لا يكون احوال اللفظ وما قيل في الاسناد من احوال الكلام
 وهو الموضوع لهذا العلم وموضوع المسائل لا يجوز ان يكون من احوال موضوع العلم فلا يكون الجواب عن الاسناد
 محله احوال وعوارضه الذاتية علم من المسائل وذكرنا قد بقي في احوال الاسناد في احوال الكلام وادواته
 ذاتية لم يبرز بها المصنف فيكون موضوع المسئلة احوال الكلام ولم يبرأ المصنف فيكون موضوع المسئلة
 احوال العقلين حيث جعلها من خواص الاسناد فان الاسناد منه حقيقة عقلية وحيث عقل لا امر واما الى
 ويوان انتساب لفظه والجارز على هذا الى العقل بنفسه واما الشيخ عبد القادر السكاكي فقد حافظا على ذلك
 الرعاية حيث جعلها من عوارض الكلام وصفاته لا اختصاص اللفظ بالعرفان مجرد اصطلاح في دفع الاعمراض
 مصر على المصنف بان هذا العلم لاختصاص اللفظ العربي في التقييد بالعرفان يكون فاسدا وهو المقصود وهو رجوع
 الفقيه الى المقصود من المعاني وان كان المذكور سابقا لنفس المعاني لانه من المعاني فذلك ذكرنا واما جعله كذلك
 متابع للمصنف حيث ذكر في الايضاح ونظم المصنف وقد اشار في شرحه الى وجهه وهو انما جعل المقصود
 مخفيا دون نفس المعاني لان تبيين العلم وبيان الاضمار والتبسيط الا في خارج عن المقصود داخل في المعاني
 فلو صرح المعاني في الابواب المذكورة مخرج مخرج ما ذكر من التوفيق واخبر بها لم يستقم فهم المقصود ليستقيم بها
 على خروج المذكور عن المقصود في الاضمار الكلي والاحوال لان المعاني عبارة عن مجموعة الابواب ثمانية لا يصدق
 على واحد منها فلو جعل من صرح الكلي على الجزئيات لزم صدق المعاني على كل منها مع ان المحصور في الابواب ثمانية المقصود
 من المعاني لا انفس المعاني ولا اشركه صدق المقصود على كل منها لانه مقصود من مقاصد المعاني لا بيانها انما يكون
 كذلك لو كانت من تبعية في موضوع لم لا يجوز ان يكون بيانية فتكون المقصود من المعاني وانه لا يصدق على
 من الابواب لانه تعالى لو جعلت بيانية لم يستقم ما اشار اليه في الشرح من فابين ادراج المقصود لانه بناء على
 خروج ما ذكر عن المقصود ودخوله في المعاني فاذا جعلت بيانية كان المقصود نفس المعاني فاذا خرجت من كلامه
 عن المقصود خرجت من المعاني ايضا واذا دخلت في المعاني دخلت في المقصود ايضا والعصم ان كلامه انما هو المقصود
 او بيانية او تبعية في السبيل الى الاول لان ما قصد من ذلك يكون خارجا عنه فليزم خروج الابواب عن المعاني و
 ظاهره لا الى ذلك والالم يكن في ادراج المقصود فابين فبين الثمانية وحيث صرح الكلي في الجزئيات لا المقصود
 الذي هو بعض المعاني يصدق على كل من الابواب بل لا يصح على هذا التقدير صرح الكلي في الاخرى الا مكلت عظم
 وغاية العناية ان يقال ان السوفى واخوه يذكرون من جهة المعاني لثقل الاتصال لا يبعد ان يذهبوا لوجهها

هذا هو الذي

هذا هو الذي

من اطلاق لفظ المعاد واما ادرج لفظ المقصود فندفع هذا التوهم لان النظام ان يتبادر من اطلاق المقصود من
المعاد ما هو متاخر وخالص فخرج بما يتحقق به من الاتصال فعلى ان يكون من بيانية ويكون حكم الظاهر لا
او انما المقصود ان غير فهم وان رجع الى المعاد كما هو النظام لكن المقصود اخصار متاخر واما المقصود
منه واذ كان غير فهم للمعاد لزم ان جعل من حكم الظاهر في الاجزاء متاخلا يصح التقييم لان صفة مبنى على صفة
على اقسامه والمقسم هو الكلام المشتمل على النسبة ينقسم الى اجزاء والاشياء بان ان كان لنسبة خارج مطابقة او لا مطابقة
فظهر النسبة على الاشياء انما لا يصدق المقسم على الاشياء لا على معنى قوله والاشياء ان لم تكن نسبة
خارج واذ لم يكن من ان يكون للكلام نسبة ولا يكون لها خارج كذلك وان لا يكون له نسبة اصلا فلا يكون نسبة
خارج لانه يقال ان المتبادر من قوله ان لم يكن نسبة خارج ان يكون له نسبة والا خارج لما علم بموافقته لرجوع
النسبة الى القيد بان كان لنسبة خارج اما ان يرد بنبوت خارج لنسبة الكلام ان الكلام يدل على نسبة
واما ان يرد ان من طرفي نسبة الكلام نسبة الواقعة على المسماة بالخارج والنسبة الخارجية وكلامه انما يشتر
بالكلام وهو ظاهر يثبت بالاول حيث قال فيما ذكره بعد من التحقق من غير قصد الى كونه والاشياء نسبة خارجية
وقد افصح عنه من قال الصدق وقوله النسبة التي اشهر بها الكلام والكذب بعدم وقوعها في ان يتجه على الاول
ان لا يكون الخبر الخارج عن خارج وان لا يصح قولهم الكذب بعدم مطابقة نسبة الكلام للخارج لان الخارج بمعنى
الواقع ونفس الامر وما دل عليه الكلام فنسبة مطابقة له البتة ولكن دفع الاول بان ليس المراد خارج ما
يكون واقعا ونفس الامر بل يكون خارجا بحسب دلالة اللفظ الى دلالة اللفظ على ان خارج ولا يخلص عن ذلك الا
بالتمسك ان الكذب عدم مطابقة النسبتين بل عدم وقوع النسبة التي يثبت بها الكلام كما نقلناه ويؤيد قول
من قال مدلول الخبر انما هو الصدق واما الكذب في حقنا لمدلوله لانه في احد الازمنة وقع توهم بعيد وهو
ان الاخبار الاستيعابية الاجابية سفيان ان يكون كاذبا بجمعها والسلبية صادقة بجمعها لان النسبة الخارجية
في الاخبار الاستيعابية السلبية في الحال فكذلك لموجبه فيها مطلق وصدق ان لم يكن كذلك لثبات النسبتين في الاول
وتوافقهما في الثانية فاشترى في دفع ذلك بان نبوت النسبة الخارجية بعينه واحد الازمنة في الخبر الاستيعابي بعينه
نبوت النسبة الخارجية الاستيعابية فصدق عطافة النسبة المفهومة الخارجية المعينة في الاستيعاب فصدق من
الخبر الاجل ما يطابق نسبة النسبة الخارجية الاستيعابية وكذا في الازمنة السلبية وتوجه
ان المراد بنبوت خارج لنسبة الكلام ان الكلام يدل عليه في خارج في الاستيعاب ما يكون في الاستيعاب الماضي

ي ما يكون في الماضي والحال ما يكون في الحال واذ كان المراد به ان من طرفي نسبة الكلام نسبة خارجية في خارج
ايضا ما يكون في الاستيعاب لان نسبة الكلام لما كانت استيعابية كانت الخارجية ايضا موافقة لما لا يتغير على حسب
اعمال النسبة الكلامية وقد نقل عنه في بعض المواضع ان قوله في احد الازمنة دفع لتوهم ان الخبر الاستيعابي
لا خارج له فلا يكون جزءا من النسبة الخارجية بعينه على حسب اعتبار نسبة الكلام في الازمنة
فنبه على ذلك بقوله في احد الازمنة في دفع التوهم وانت خبير بان ذلك مبني على ان المراد بالخارج ما دل عليه الكلام
والاشياء الخارجية الاستيعابية خارج في الحال بمعنى النسبة الواقعة في نفس الامر بين طرفي نسبة الكلام فانهم ان لم يكن
نسبة خارج كذلك في مطابقة او لا مطابقة بما فهمه من ان نسبة الكلام الانشائي خارجا لكن لا يكون حيث
مطابقة نسبة الكلام او لا مطابقة فانفرد بين الخبر والاشياء انما هو باعتبار ان خارج الخبر حيث يطابق نسبة او لا
مطابقة وخارج الانشائي ليس كذلك وسوجه على ان دفع التقيضين اللهم الا ان يوفقوه في مطابقة او لا
مطابقة على معنى قصد المطابقة وقصد عدمها كما قال في حيث يقصد ان لها نسبة خارجية مطابقة او لا مطابقة
او على قوله لا يطابق على معنى عدم الملوك بمعنى اخفى من سلب المطابقة وما ذكره من التحقق من نسبة الخارج
نسبة الكلام لان الشئ حيث قال من غير قصد الى كونه والاشياء نسبة حاصلة في الواقع لا على انه لم يثبت الخارج
بل من القصد الى الدلالة على خارج واذ لا يوجب نسبة لانه على النظام ان معنى نبوت خارج لنسبة الكلام
ان الكلام يدل على الانه ادرج القصد اما اعلمنا باعتبار القصد في الدلالة على ما قالوا او بان ما لا يقصد لا يعبر عنه
فتحق القصد في حكم نبوت خارج لنسبة على انه لم يتغير في تمام الفرق بين الخبر والاشياء، فبذلك المطابقة
وجوه او عدل في الاشياء واقسم على نفي القصد الى الدلالة على خارج علم ان قيد المطابقة ليس مدار الفرق بل مدان
القصد المذكور وغاية الامر ان سوجه ان قوله ان لم يكن نسبة خارج كذلك يثبت نبوت الخارج بناء على ان من
ق على رجوع النفي الى القيد والامرية سهل عند الامم وكل من يقول ان كان المراد بنبوت خارج لنسبة
الكلام ما ذكره يكون الامر كذلك ويجوز ان يرد ان الشئين اللذين اعتبر بينهما نسبة في الكلام فينبغي ما هو قطع النظر عن
الكلام نسبة في الواقع من النسبة الواقعة خارج فلا نشأ خارج في، لكن لا يقصد المطابقة بينه وبين نسبة الاشياء وجها
وعدا ولا يلتفت اليها، وبما دفع وجه النسبة الخارجية ان ما ذكرنا من وجه النسبة في الواقع بين الشئين المذكورين
مع قطع النظر عن الذين من وجه النسبة الخارجية يشير الى ان ليس معنى الخارج هنا ما يرد في الاعيان من معنى كون
النسبة من الامور العينية الموجهة في الاعيان بل من خارج الذين في الواقع ونفس الامر كما سيمر في ان

على الخارج ص

فيشكل وجوب الاستدلال بالآية لأنها لا يثبت ما هو المدعى من كون الصدق مطابقة الاعتقاد والكذب عدم مطابقة
 ولكن ان كان قد يكون الغرض من الاستدلال في هذا المقام والآية متى كون الصدق مطابقة الواقع كما هو منسب
 الجمهور لأنها ليست الكذب معاً فلا يكون الصدق باضرون اقتناء اجتماع الصدق والكذب اتفاقاً وان قيل
 بارتقاءها ولا سعدان يثبت بالآية كون الصدق مطابقة الاعتقاد فقط بان من جعل الكذب عدم مطابقة الاعتقاد
 فقط لم يجعل الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعاً ومن جعل الصدق مطابقة الاعتقاد فقط لم يجعل الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فقط
 بل المناسب لكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فقط ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد فقط على ما هو مقتضى تعابها في شئ
 ان واللام فان لم يثبت موكلات بغير تأكيد الحكم الذي دخلت عليه وهو المشهور بان كونه علما الصواب والسلام
 رسول الله لا تأكيد شهادة المناهضين المدلول عليها بقوله لا تشهد فلا شهادة لغير الموكلات في تضمين شاهد
 للجزء المذكور قيل انها وان دخلت في المشهور بكونها يشعرون الشهادة عن جبر كماله ورغبة صادقة يذروا الاوطان
 جعلوا الجزء المذكور متصفاً لغير الموكلات لا لغيرهم شهد ويقتدر الكذب في الشهادة بوجوه الى شاهد باعتبار كونه
 خبراً وقديماً وجنواً في شئ ما يبل في زعمهم الفاسد لما كان الكذب عدم مطابقة الواقع وان نسب الكذب الى الواقع
 كان معاك عدم مطابقة الواقع وان نسب الى الاعتقاد كان عدم مطابقة الواقع والاعتقاد ولما نسب الكذب منها
 الى اعتقادهم الفاسد كان المراد بعدم مطابقة الواقع في الاعتقاد مع في الكذب ليس الاعتقاد مطابقة الواقع وانما امر
 بالاعتقاد لانه لما كان هذا الجزء غير مطابق للواقع في اعتقادهم وغير مطابق للاعتقاد في ما يشكل جعل كذب بعد
 مطابقة الواقع دون عدم مطابقة الاعتقاد ولكن يزول الاشكال بتقدير هذا الجواب بان السامع وجوب المنع هكذا
 لان ان كذب هذا الجزء بعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم لم لا يجوز ان يكون بعدم مطابقة الواقع في اعتقادكم ولو
 قرر على وجوب التسليم كما ذكرتم في الشرح اشكال دفع الاشكال فتأمل ما مع الاعتقاد بان مطابقة الظاهر ان جعل
 هو مع الاعتقاد حالاً من جهة المبتدأ وهو مطابقة والاصح امتناعه وهو ان مع اعتقاد انه غير مطابق مع ان الظاهر
 ان المرجع هو الاعتقاد المذكور سابقاً وقد سن باعتماد ان مطابقاً لوجوب خلافه والراجع والمرجع وليس بوجه كيف وقد
 شنع على ذلك في هذا المقام على العلامة في شرح المختار ولا بعد ان يرجع فيه مطابقة الى الواقع وجعل مع الاعتقاد
 ظاهراً لغير المطابقة وهو مع طرق للضمير في عدمها باعتبار كونه عياناً عن المطابقة كما في قوله وما عني ما يدعي للمرجع
 اطلاقاً للضمير باعتبار معناه في الطرز فلا يخفى جعل الحال من جهة المبتدأ والاختلاف والراجع والمرجع لكن لا ينبغي
 ان يحل عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد على معنى السلب المحض اي عدم مطابقة شئ من الواقع والاعتقاد والحكم بعدم

الكذب

م مطابقة الاعتقاد ما يكون معاك اعتقاد لا مطابقة الجزء لتناول عدم الاعتقاد اصله على ما هو المحذور من وجوب
 التفرق الى القيد في مطابقتهما ذكر من مذهب الجاحظ ان الكذب عند عدم مطابقة الواقع مع اعتقادها ولو
 حمل على معنى رفع الارجاء بالكلية انشئ الواسط ودخل في الكذب جميع اقسامها ان جعل عدم مطابقة الاعتقاد وشئاً لا هو
 عدم الاعتقاد اصلاً ولا ادخل في قسمين منها وبقى القسمان الباقيان واسطاً فكون الواسط اقل كما ذكرتم في وجوب
 تقديره على السلب المحض ويعم عدم مطابقة الاعتقاد لعدم اصله بدخوله الكذب ايضا قسم واحد في قسم الواسط
 وكذا في وجوب السلب المحض لا في غير السلب المحض ولا في بيان الايضاح يوضح باضرون توافيق الواقع
 الاعتقاد من ان حين مطابقة الواقع مع اعتقاد في حال اسلام لاعتقاد لمطابقة لمطابقة الاعتقاد لا يثبت
 على التوافق المذكور لثبوتها على تقدير التوافق ايضا لان الاعتقاد في اعتقاد مطابقة الجزء للواقع فقد اعتقد هذا الجزء
 جزاً فقط بكون اعتقاد لانه اعتقاد معتقد معتقد مطابق للواقع مثلاً اذا اعتقد مطابقة قولك السما تحتها للواقع فقد
 طابق هذا الجزء اعتقاداً وغاية ما يمكن ان يقال ثبوت الاسلام على تقدير التوافق لا يمنع من صحة تعليقه بالسوق
 اذ يكفي ان يكون التوافق موجباً له والامر كذلك لان موافق للموافقات للشيء موافق له لكن ربما توجه الجواب
 ح، هو مطابقة الواقع للموافقات للاعتقاد والاعتقاد المطابقة ايضا التوافق انما ظهر على حصر اسلام اعتقاد
 لمطابقة الاعتقاد فتعليله ان يذكر ليس بذلك اي الاخبار حال الجزء الا حسن ان يثبت كون الجزء المذكور
 حال الجحكام ح، بان اوصافه في ان فم اوصافه يكون خبراً كان اظهر لان عدم اعتقاد الصدق لا يوجب عدم اراهم
 الصدق باحد شئ التردد لانه انما يفتقد جويزيم للصدق وعدم اعتقاد الصدق لا يصح دليل على عدم جوبه كجواز
 ان يجوز ولا يعتقده وانما الصالح لدليله اعتقاد عدم الصدق لانه من جوبين لا يعالج لا يستقيم ما ذكرتم
 عن ان يكون ظاهر الكا يسوء قوله اظهر لانه في قدرنا الى وجوب استقامة بقوله فلا يريدون في هذا المقام الصدق
 الذي هو من اصل عن اعتقادهم مع ان صدق في غاية البعد عن اعتقادهم حيث لا يجوز ولا يريدون باحد شئ
 التردد لكن لما كان في ذلك قوله لم يعتد على هذا المقتضى قال ولو كان لانهم اعتقدوا عدم صدق الكا اظهر
 وهذا المقتضى تحقق بعد تحقق الاعتقاد لا يعالج في اللازم تاخر اللفظ الموصوف بما ذكره باعتبار وضعه لكن الاشكال
 باعتبار فاء مقدم باعتبار جانب الذات بمعنى عدم الطرفين واجانب الذات وبن لم يرجح على جانب لوصف فلا اقل
 من ان لا يرجح لانه في حال لم يثبت عن ذوات الطرفين بل عنهما على حفظ الوصفين اعتبره جانب لجهنم وقد اشار الى
 ذكر بقوله ولا عت لناعتها لانه كما ان الحكم ان ان الملازمة بين الفيد ولازمها باعتبار العلم والحق

ان عدم مطابقة الواقع والاعتقاد
 لا يثبت عدم مطابقة الواقع مع عدم
 الاعتقاد اصله وان كان التوافق
 لا يثبت عدم مطابقة الواقع مع عدم
 الاعتقاد اصله وان كان التوافق
 لا يثبت عدم مطابقة الواقع مع عدم
 الاعتقاد اصله وان كان التوافق

ايضا وان لم يذكر لان المدعى ان السكاك جعل القائل لاخراج الكذب قطعاً عن ان ينسب حجاج الكذب اليه
ولم ينسب له اخراج قول الجاهل لا ان جعل قول الجاهل لاخراج الكذب قطعاً عن ان ينسب حجاج الكذب اليه
الدلالة على ذلك ان اعتبار ان من قال ما رده وادله وان افشاء ان سواد سورته وان طلوع الشمس وغروبها
كل يوم بذلك حال بانه المبدى والمعيد والمنشئ والمنقذ لعدم القائل بالفصل والالان يزدليل اسلام القائل واما
باعتبار كون الافشاء باس وادلة تدل على كونه مغنياً وان كون طلوع الشمس وغروبها باس يدل على كونه منسباً
مبدياً معيداً ورجائياً فليس بان جعل كسار مثير على الجواز بقوله افشاء قبل الله ليس اولى من البكس في قول الاول
مصير الى الجواز قبل اوله ولكن دفعه بان جعل على الاسلام الى من غير باعتبار حقيقة الطرفين او جازيتها
بيومهم ان الاقام بهذا الاعتبار والافتقار الى اثنين وهما ان تكون الطرفين حقيقيتين وان يكون جازين لان
القسيتين الاخرين انما يكونان الطرفان محققين ليس بهذا الاعتبار بل باعتبار حقيقة احد الطرفين وجاز
الاخر بل القسمان الاولان ليس باعتبار احد الامرين من حقيقة الطرفين او جازيتها على ما يشوبه كماله او بل باعتبار
كلهما في حق العبارة ان يقال باعتبار حقيقة الطرفين وجازيته باو اد الطرف وبلغت الواو والجليلين مع التمه
بهذا الاعتبار يعني انه بلا خلاف هذا الاعتبار في القسمين المجموعين الاربعة سواء وجد هذا الاعتبار في كل قسم او لا
الاعتبار في كل من القسمين الاولين في مجموع القسمين الاخرين لان الطرفين مجموعهما حقيقيان او جازيان ولا يضر
عدم تحقق الاعسار في كل من القسمين لان الاقسام المذكورة في ان تكون الطرفين حقيقيين وان يكونا جازين وان
يكونا حقيقيين والاشك في حق هذا الاعسار في كل منها ولا تندفع عدم حقيقة كل من قسمي الحقيقة والاعسار في كل
قوله حصة الطرفين او جازيتهما على معنى انضيا ومجموع الامرين من اخصمه والجازية الى الطرفين لان انضيا في
كل منهما على حد كان حق العبارة باعتبار حصة وجازية الطرفين الا ان ذكر المضاد له رعاية الامر في كل كبر
المضاد في معنى وبينك والكل او قلل الشاة الى ان لا تجمع الامرين في القسم وان المصلحة في القسم انضيا والطرفين
ما حقهما والجاز لا باجمعي على ما ذهب اليه المصنف طاهر واما على ما ذهب اليه السكاك من عدم اشتراط كون المستند
او منصفه فعرف طاهر لا يجوز ان يكون المستند حله وفي وضعها ما حقه والجاز اللغويين تردد لانها منسبة الى الكلي صفة
ان لا توصف اطلاقاً بها ولو نظر الى ان يكون وصف الشيء بوصف اجزاء كما يقول ثوبل شمال ويطه اشاح واجزاء الجمل موزون
يصف وصفها بها وايضا يريد ان يستعان في حقه في قسم الاستعانة التي هي قسم الجاز اللغوي بها
تتبع جواز وصف اطلاقاً بذلك وكل مغرور مستعمل المعنى بالمفرد لا مرافق انه لا يتفق وصفه كماله في حقه الجاز و

اجمعي
الاجمعي

وبالمثل لان اللفظ قبل الاستعمال لا وصف بها الا اذا استعمال في منبها ان من جهة العمل غير الى ان
قوله عقلاً بمنزلة والعقل وان لم يطلع فاعلاً لا كونه منبها لان كنهه يمكن صلوح العمل فاعلاً لا كونه منبها
بغضه عن الشيء الى الان الواجب ان يكون القيمة فاعلاً اما انفسه لفعل المذكور فخطاب زبد نفساً واما لم تعد
خو امتهلا الانا، اما في ان الماء لا يصح فاعلاً لا امتهلا بل لم تعد وهو المثل لان جاز واما لانه فوجوفا
الارض عيون فان العيون متباعدة لا ممتدة فاعلاً امتهلا الانا، اما في ان فاعلاً لا امتهلا بل لم تعد وهو المثل لان جاز واما لانه فوجوفا
الشيء فان رجوعه شرح المضاع واما اظهر كلام الشرح اقول ان الصواب بالنظر الى مقصود الكلام ان ليس
القصود منها الى اقدام وتفسير بل القصود الى قدوم وصيرورة على صرح به الشرح دفعا لما توهم من انما راض
اللام يعني ليس الموجود منها اقداماً وتفسيراً بل طلبت فاعلاً واما موثوم مقدار المحقق الموجود هو عدم
والصيرورة الى هذا الكلام رجوعه ان وان ذكر اقداماً وتفسيراً لم يقصد بها الا الى اقدام وتفسيره
غير موجود بل وليس الموجود الا العدم والصيرورة واذ لم يوجد اقداماً وتفسيراً لم يقصد بها الا الى اقدام وتفسيره
فلا من علمه ما نقل عنه رجوعه الى ان لم يكن اقداماً مع كونه مذكوراً مقصوداً كان هناك جاز لغوي
في المستند لا جاز عقلي في الاستناد واذ لا شك ان انشاء الحقيقة الواقعة لا تندفع في حق استعمال اللفظ في قول
الاقدام المعلوم والمعلوم مثلاً واذ لا شك استعمال اقداماً ومفناه مع انشائه لم يكن جاز في نفسه قطعاً لا اعتبار
بما على لفظ الاطوار المتعمل في الاطوار المومومة على ما يستعان خصله عند السكاك وان جاز قطعاً
لان قياس مع الفارق لانه استعمال الاطوار على معنى شبيه بالا طوار الحقيقة وانما وضع لفظ الاطوار
جزوا خلافاً لفظ الاقدام فانه لم يستعمل الا في مفناه الموضوع له وهو الاقدام الحقيقية لكن اعني وجوه على
التوهم دون الحق واما ذكر الاقدام واستعمل في اقدام موموم ولم يذكر اقدام موموم مع كونه موجوداً حقيقة فانه
في المبالغة مدخلية الحق في اقدام حيث نسب الاقدام الى على وجه الفاعلية وجعل متقدماً اذ لا شيء المجرى وحصيل
القدوم من المقدم بل انما هو المحصل في الاعمال الفاعل للاقدام الموموم هو المقدم الموموم استناده الى حصة قد
وجد للاقدام موموم موموم فاعل حصة اذ استناده يكون حصة لانه تعالى اعتبار الاقدام الموموم الاشياء الى
اعتبار مقدم متوهم فحق اعتبار غيبه وبما ينبغي على ان المراد بعينه في دفعه ما كان الاستناد الجازي عند المعين
انما هو استناد الصفة الى الصفة لا الصفة الوصفية في عيشة راضية يجب ان يكون المراد بغير راضية صاحب العيشة
لا بلطف العيشة وبطلان عنوع لصح ان تعالى موموم عيشة راضية صاحبها بما ووجه الدفع ان صفة راضية انما هي

نالمه بها واصرفا ذرا ريد بالضمير صاحبها كان هو المراد بالعبارة ايضا فلزم ان يكون المعنى هو صاحبها
وبطلان ظاهر للعبارة التي توجبها بناء على ان المراد بلفظ العيب المذكور فيه اما نفس العيب او ضمير
بناء على اتحادها والاولى الاولى وبذلك لا يتم التمثيل لان الجار عند المصنف انما هو كسائر الصائغ الى الضمير المستعمل
فان العايد الى النهار فوجب ان يراد بالضمير فلان لا يلفظ النهار ولم يصف الضمير شيئا حتى يلزم اضافة اليه
ومن المناقشة الاولى في الالة ونظامه وانما هو التمثيل بها صائغ في الجمل بناء على ان المراد بالنهار وضمير
واصف ذرا ريد باجتماعه كان هو المراد بالآخر ايضا عند الفاعل بان اسما الله تعالى توصفه انسان الى
رد ما ذكره واذا جازي عن هذا السؤال بان التوقف على السمع انما يلزم ان لو قال السلكي بالتوقف لكنه لا يتوقف
به فوجه الرد ان هذا التركيب صحيح بل بناء على ان التوقف كما عندهم فلو كان الامر على ما ذهب اليه
لم يكن كذلك والوجه ان معنى هذه الاعترافات يتوجه عليه انه اذا اريد المنسب به ادعاء لا يصح ان يكون
الاستناد اليه حصصا لانه انما يستحقه الى المطلب بالحق لا الادعاء الى الامر لانه لما جعل الرجل الشجرة كسدا
بطريق الادعاء والتاويل لم يكن اطلاق الاسد عليه حصصا بل مجازا على الاصح فجعل الرمح بمنزلة الفاعل المحقق
ادعاء لا جعل لثبات الانبات اليه حصصا فان قلت اذا كان الرمح مكنته تكون الانبات خسلة والحقيل
عند السلكي حيث ان لا يكون له حصصا محققا ولا عقلا كطفا المنيه بقصد بها امر ومسمى شيئا بالاطراف فذكر انهما
بقصد امر ومسمى شيئا بالانبات ولا شك ان استناد الرمح بطريق الحصص تعالى قد خرج السلكي بان قوله
المكنته ان ثبت الرمح وهو الانبات امر محقق فهو مكنته بل لا يخيل فانه يفكر كل منهما عن الآخر عند وعدهما
سابقا وجوه لا يقال ان الحاد عدسا سابقا فلا يعدم الاحق وقد عبرت عن هذا بما يدل على العلم اللاحق فان اخذني
هو الاستقاط فلا يبين وجه العدم الباق بالاعتبار لانه تعالى الاصل هو العدم الباق وهو الواقع متناوبا
التعبير بما يدل على اللاحق فليكن قوله حكما ترك عن اصل شربان الترك ليس على سبيل التحقيق كما ان قوله كان
ان لم اخذ في شربان الخاف ليس على التحقيق ومعلوم عندك ان عدم الاتيان مخففة في التبيين اعني التمكن من الاصل
والاستقاط بعد الاتيان فلا بد ان يكون له حصصا وعادة ما يمكن ان يقال امراد من التمكن عن اصله ليس عدم الاتيان
من الاصل بل يخصه بعدم الاتيان به ذكره او عدم ملاحظة نية وقصد ولا شك ان ذلك ليس على التحقيق
وان كان عدم الاتيان من الاصل على التحقيق لكن الشان في دلالة التمكن على هذا المعنى وانما قال خيل بان
العدول ليس عفا وانما هو على سبيل التخييل لان العدول سوف على الكون سابقا على الجمل الاول والاستقال عنه

عنه ثانيا الى الجمل الك وليس شيئا منها خصوصا اما الدلالة في اللفظ عند الذكر فلان لا يستقل
بالدلالة بدون العقل واما الدلالة العقل عند اخذ فلان اللفظ المحذوف دخل في الدلالة
بناء على ان قد استمر في العادة فهم المعاني من الالفاظ محقة او محذوفة كما ان قد تم رجوع بيان
الك في هذا الكتاب لانه اخرج الى البيان ولذلك بانغ ضم الدلالة في اللفظ مع ظهوره في
العقل في الدلالة وقد عالج الكلام في الدلالة اللفظية وانما لا يقوم الا باللفظ واما العقل في
الدلالة فلا ينسب اليه ولذلك اقم على الك والسار بالمحتم الى وجه الاقتصار والظاهر
ان ذكر الاحمر اذ اخرج قد دفع بان غاية الامر ان يلزم في صون المعنى كون ذكر عبثا
لكن لا يلزم من ذلك ان يلزم في صون الصوت ان يقصد الاحمر من العبث بل يجوز
ان يقصد نفس المعنى من غير اخطار الاحمر ان بالبال قال رجوع في شرح المفصاح لا يخفى
ان القصد في المعنى ان الجمل لا يصلح الا لا غير كونه للاحرار عما لا يابى فيه وان المتكلم
قد قصد لهدما ولا خطا الا حزنه باله وما ذكره وجه الاعتذار من الامرين فلا يخفى ما فيها
او اظهار لعظمه اذ رجوع الاظهار وان كان الحاصل من ذكر اسم يدل على السمع هو
نفس السمع الى الوصف باللفظ لان الكلام عند قيام القرينة على المسند اليه لوضوح
فان الدال على السمع يفهم من الكلام عند عدم ذكره فذكره حصل اظهار السمع
وجوز ان يكون اظهار السمع عندما اذ كان الجمل والاعية السمع بها استعمالا على اتصاف
المسند اليه بالفضائل فعند قيام القرينة يفهم السمع المدلول عليه بالتناسب بجم الى المسند
اليه المفهوم من القرينة فحصل عند الذكر اظهار السمع حقيقة او تقدير الخ اشارة
الى ما ذكره ابن الحاجب من التعمد اللفظي فشان تحقيقه بزيد غلامه وبعدي بغيره
غلامه بزيد فان زيد وان كان متاخرا لفظا لكنه معدوم بعيد لان مرتبة الفاعل قبل
مرتبة المفعول والعدم المضمون فشان احدهما ان يكون قبل الضمير لفظا مضمون المرجع بان
يكون جزء مدلول اللفظ حقيقيا اعدوا ما هو اقرب للتقوى لان الفعل مضمون المصدر هو
خروج والكان يكون المرجع مؤنثا بالترادف من سياق الكلام قبل الضمير فوقع في
الما بويه لعل واجد منها السدس لان الكلام مسوق ببيان الميراث فليزم ان يكون

والله اعلم
الكتاب مستند والحمد لله
اشارة الى قوله تعالى
والله اعلم ان اسكت له ولو انك
عليها ما ذكر رحم و هو ان تعلق قوله مع معين يكون

لا باخظاب و ملاء رح الاحتمل ذلك

مَدَامُ وَالْأَوَّلَى أَنْ تُعَالَجَ الْمَرْوَكُ

ما لم يتركوا له فمعا في سر

المُعِينِ إِلَى غَمِّ الْمُعِينِ

اول الخطاب

7

قوله وللكل قصفاً ما قيل عنه انه لم يسمع من تصغيره الا ابي اصيل وان كان الفصل في الخبر
من لاحظ ان تقصيرهم من خفض باو لا يخطر بغيره في تخصيصه ان حيث لا يوافق في الابداء
واخره وهو ذلك طائفة من الناس من هو ان الاسلام وان البيت وان النجاة وهو ذلك من اهل
ايها ولا يضاف من العقلاء الا ان من له خطه امر الله واللائحة ان الله او اللذان
عطاى ان فرعون ولذا عقب هذا الكلام بتفسير فرعون عن ملك العاقبة في اولاد
عليق بن لاوذ بن سام بن نوح ونسبه ان يكون مثل فرعون وقصر وكسره في
علم اجسلس ولذا منع العرفه كل من جمعه باسمه ان لا يفر من اجل اعتدائه والقباضه والاسم
لان طائفة علم شخص سمي به كل من ملك ذلك وضعها ابتداء مع اهل الرجل خاصه وقراية
واهل البيت سمي به واهل الكلام المملوك وهو ذلك وعني بعضهم ان الازالة ما بها و
اللائحة العزابة انما ما مع اولم يكن واما في اصل الال وسمعه انما في قصص يقول
اولا من من سمي به في البيت

أكل من ثمره في سواك مُفْتَقِعٌ

ملک اعزاز علی الدین صاحب کمال الدین

کئی درم عالم با نفاق سازد کہ تین تو

تَجِبَتْ اِخْوَانُ مَا اَلَزَمْنِ فَمِنْ اَرْضِهِمْ اُتِيَ اَوَّلُنْ
تَبَيَّنَتْ مِنْ جِهَرِهِمْ سِرُّهُمْ فَلَا يَخِ اَنْ سَتَبُوهُ

فَالْأَخِي أَتَيْنَا عَلَيْكَ صَالِحًا
وَأَنْ جِئْتَ

فانت الذي تبنى وفوق الذي تبنى
فانت الذي تبني وفوق الذي تبني

الحمد لله الذي هدانا لهذا

هذا هو الالف الذي هو الالف في الالفين
 وهو الالف الذي هو الالف في الالفين
 وهو الالف الذي هو الالف في الالفين

بسم الله الرحمن الرحيم
 قال الشاعر رحمه الله
 في القلب بطريق الفيض وهو لنا من الخير احترار عن الوسوسة
 عن الفكر فان حصول صورة المظنة القلب بطريق الانتقال واحركه والالهام تقابل الخيول
 اعني الانتقال من المبادئ الى المطالب لانه وان لم يكن حركه كونه دفعا لا تدريجيا كالالهام
 الا ان من جهة الطالب المستفيض خلاف الالهام فانه من جانب لو ادب المفيعض فكان
 خرج بالقياس الاول القبيض في الاصل الظهور يقال فاض صدره بالسر لانه منها مستعار
 من فاض الماء اذ اسال وانما يتبع جمع حقه ومع المعانيه الموجهه والدقائق جمع دقيقه ومع
 كل ما ذق ونطق والبراد بالمعاني والبيان علما المعاني والبيان وفه اسانه الى ان القلب
 هو المعاني والبيان لا يعلم المعاني والبيان اللهم الا ان يحل على حذف ما هو المضاعف لا اصل
 كما قال رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان وآثره بالحقائق والدقائق الاصول
 القواعد المذكورة فيها وخص الحقان بالمعاني والدقائق بالبيان اما الاول فلان المعاني
 هي عن الكيفيات والخصوصيات التي خفيت في المعاني والاولى الالفاظا ثانيا باعتبار المتكلم
 البليغ في كلامه فهو البليغ بان خص بالحقائق ان المانيات المتقنه واما الثاني فلان عنده المركب
 بالبناء الى المعاني ولا شك ان المركب اخفى من المفرد فهذا الاعتبار تخصيصه بالدقائق وانما قلنا
 لانه عنده المركب بالبناء الى المعاني لانه اعتبر فيه مع الاصابه في دلالة الكلام مع العلم بخصيصياته
 وكيفية التي بها لا رفاه شانه الاجابة فيكون ذلك الدلالة في باب الوصوح والخصائص وفق
 ما يناسب المقام وبلايم الى ان فان قيل لا خفاء ان حقائق المعاني ودقائق الالهام نظيره
 والنظر في انما حصل بانظر الضيق لا بالالهام قيل لو سلم ذلك فاما ان موقفها عقيب النظر الصحيح
 خلق الله بطريق رجاء العادة لا بطريق التوليد كما هو عند المعنفه ولا بطريق الوجوب كما هو عند
 الفلاس في تنبيه ما على انه لا مفعول على ما حصل للنفاذ وطالب العلم من شروط واسباب فانه من
 الله تعالى ان حصل جميعا وحقيق هذا في علم الكلام والبدائع جميع بدعيه وهو المبدع المستحدث
 والابادي جميع الابدان استعملت مجازا بمعنى النعمة وهي موضوعه الجارحة المخصوصه لكن

لكن من شأن النعم ان تصور عنها وتصل الى المقصود وهو المنعم عليه بسبب اليد والروايح
 جمع رايحه ومع المعجزة الحنة والاضافة الموصفين بيانه من قبيل جرد قطيفة الى الابدان البدائع
 والاحسانات الروايح الالهة انزاد الاحسان لان المصدر يقع على التعليل والكثير والرعاية
 السجج ولم يعطى اتقن بحكمة لانه قصد الاستيناف جوابا لسؤال ربنا يورده منها وهو
 انه كيف خصصنا ببدائع النعم وروايح الاحسانات فقال انه اتقن اي احكم بحكمة اي
 علم بوضع كل شيء ما ينبغي نظام العالم ان ترتيبه بغير وصول الاجسام من الكواكب الاذلال
 والغمام التي اسباب تكون الحيوان والنبات والمعادن والافاضة وتوقف وجودها وتوحيدها
 ومعايشنا على ذلك على وفق ما تقتضيه الحال اي حال العالم وشانه وهو واورده بركة
 عطفت على اتقن بحكمة والابداد الانزال والايصال والرفقة الرحمة وراودة الخير والرفق
 جمع رفقة ومع الجاعة والالهام بمعنى الانانية جميع الاولاد من لفظه طرق الانعام اي موقع
 توفيقه الى اعطاء النعم والافضال اي الاحسانات تبع بالعين المهله يتبع وينبع اي خرج و
 التخصيص الاصل والكرم تفيض اللوم والسماء الجود تلاك لا اي لمع وانع بالضمه لاصل
 بياض وجبه الفرس فوق الدرهم وغنى كل شيء اورد والمراد منها مطلق البياض وانما قلنا
 الباطل اسرقت اي اخذت والدين وضع التي سابق لذوي العقول باختيارهم المحقق الى
 الخير بالذلت وقيل الطيرة المخصوصه المشروعة ببيان النبي صلى الله عليه وسلم المستعمل في الاصول والفروع
 شرعا وشريفا ومن حيث اسما المبعوث اياها جملة افعلى التي اي ذهب والاضحى السحاب
 الذي جمع دجيه ومع الظلمه لمع اي اضاء والنور العنينا وقيل الضياء لقوى ولتم من النور
 ولذلك اضيف الى الشمس والنور الى القمر وهو تسمى الذي جعل الشمس ضياء والقمر نور
 وقد فرق بينهما بان الضياء ضوء ذلق والنور عارضة واليقين العلم وزوال الشك واليقين
 ملو تلك اقراب من لطايف بداعه الاستهلال وحسن التورية والسجج والاستعانة بالكتابة
 والتجويد والترشيح وحسن التمثيل ان اخلق كما نزل قبل البعثة في ظلمة ظلمة ظلمة الذي
 بمنزلة ظهور القمر في الظلمة الجسمانية بل لزداد حجة لشرق واستنار العالم بالمعاني و

تفتت الروح الحار كشف
 فانفسه ونفسه وانشاع
 انفسه وانشاع

وتلك لونه واشي ظله الباطل بالكلمة التي لا تعاقب عما يقابل العلوم اي بوجه اتنا المتأصلة
 لا تصويرها وتصويرها وذلك لا تعاقب لاسل الحلة والظلمة على ان تكمل النفوس البشرية
 بتكميل القوانين لنظرة اعني معرفة الحقائق كما ينبغي والعلمية اعني القيام في الامور على ما ينبغي
 اذ بها ينوط نظام المعاش ونجاة المعاد بل يحصل بها سعادة الدارين والعلم والمعرفة متساويان
 وقد خص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات التصديق والتوقن واليقين اسم للعلم الحاصل
 من التمرن على العمل والتفكير في جملة من تلكه وهي اللطيفة المنقحة من تلكه في الارض بالقبض اذ
 ضرب فائدها فمطعم اللطائف عليها من قبيل عطف العام على الخاص وكلمة الاستيعاب لا تستلزم
 بمحض اخراج ما بعد ما عاينها ان الحكم في بطون الاول وهي مركبة من لا ينفك اجنسي وهي
 وهي اسم لا وما والاسم الذي بعد كل فيه وجهان ان شئت جعلت ما عنده الذي واخبرت
 ابتداء ورغبت الاسم الذي تذكره كخبر المتبدل فنقول جاء العوم لاسم الذي مواخوك وان
 شئت جعلت ما موصوفه واجله صفه اي لا مثل شي مواخوك وان شئت جرت ما بعد على ان
 جعل ما زائدا وجزا الاسم بمعنى لا لا معنى من معنى مثل وقد ينصب على التفسير وكثيرا ما عذري
 عنها كلمة لا فيقال كرم القوم سيما زيد **ولا** فابق تبيان اي بيان فابق اي يدل على كون القرآن
 مجزا لان معرفة اجزاء القرآن وان كانت حاصلة بمجرى المقتضى من القرآن عن الاتيان بعنده لكنها
 علم اجمال والعلم التفصيل يكون القرآن مجزا لان مقتضى بعلم البيان اذ لا يحيط به على وجه
 الاشك ان العلم التفصيل لشرف واقوى من العلم الاجمال فكما ان علم البيان يتايد بالادلة
 الاجاز فابقا سرار البلاء عيان عن النكات الدقيقة الخفية التي تدل على بلاغة القرآن والمعاني
 جميع معلوم وهو الاثر يتدل به على الطريق عبر بها على علم به اجاز الكلام واما انصافه من العلم
 والمباواة واما خصصنا بها تقريبا وتامينا والافني اعني التكميل في التيقن والعلم خلافا
 الواضحة يقال انضال الامر الى الشدة واستغلق وامر مفضل لا انتهى لوجهه **ولا** تقريبا
 استعمال المصدر موقع الصفة مبالغة اي مقرب حصول الاستعداد للوقوف في جوار لطائف كتابه
 على خيار لطائفه ومفصلة التي هي في الغفلة عن غير الفوائد والافني ما فيه من استغناء ما في
 كتاب الله من لا سرار والدقائق لكونه عنده استخراج الذر من الجود فوالله اي مائة

والمستدرج
 في قوله واشي ظله
 الباطل بالكلمة التي

الانضال

الكلمة

الكلمة كافية وحصول الاستعداد الموقن الى ادراك المعاني الطامع بالثواب ويطلب يقول
 اليه الكلام وحاصله صرف الكلام الى مرجع واحد وقيل الى اربع النظم في الطوام مرجعها
 المعاني المال من المقصود بحسب لظن الغالب واتباع القول وعد وقيل ببيان احد
 محتملات اللفظ والتفسير بيان سراد المنكهم وذلك قيل انما قيل ما يتعلق بالدرية والتفسير
 ما يتعلق بالرواية فالمراد جمع الحروف وهو موضع الورد وهو الحرف والوصول من ساحل
 البحر وغيره شاقية عن التهاب الاكباد ان توقد في حرقها وفرد تشوقها الى اسرار التبريل
 بعنه دقايق التوان جعل علم البيان على طريقة الاستعانة المكنية بمنزلة البحر والبيت على
 طريقة التخييل مولودين في المنعطفون الى زلال لدر اك سرار التبريل الذي يضي
 حيوة الارواح **ولا** يظهر لباي تار تراكيب اللباب جمع لبت وهو خلاصة كل شيء واراد بان
 تراكيب التبريل حواصل تراكيبه ومزاياته التي بها التفرقة الى مرتبة الاجاز من لفتنات
 البلاغة وانواع النكات والبراعة وضعت اي تم عذبة اي طاب وصار سهلا للتناول والخرقة
 عذوبة الماء وكونه سهلا للنفوس في خلق العقاب بالضم معظم الماء وكثرة وارتقاء
 اساليب التبريل اي فنون تركيب وطرق تنظيم وصف الى صار صافيا عن كدر رية
 المترابين وتقديم لطيفي اعني بومنة لقصد التخصيص اذ بعلم البيان يسهل ادراك
 دقايق التبريل ومنه حصل الاطلا على اجازة المزيل للشرك والريسة لا يفهم من
 العلوم والمطهر من اطراف اذ لمدرج واخصا يصح جمع خصيصه وهي الفضيلة علم لا يخفى
 ما في تلك القرائن من حسن الطبع ومراعات النظير والايام والتجسس وغيره من الحسنات
 البديعية **ولا** انه اي علم البيان عطف على فانه كشاف عن حقايق التبريل بعنه لانه مع ما
 ذكرنا من الفضل والشرف له على كثير من العلوم بحسب لغاية التي في كشف الاستار عن
 وجوه الخازن المفضي الى تصديق النبي وطمح المتعلم لنظام المعاش ونجاة المعاد وقد وقع لعد
 احواله وانصاف والاعتناء بسلامة زبدي جاءه يسول من امله وابتلى بطائفة لا يعلمون
 ولا يعلمون انهم لا يعلمون حتى يطلبوه ويرجعوا الى من يعلمه الاسرار جمع لاسير وهو
 بالاسرار وهو القدر وانما سمي بالانم كما نورا يلدونه بالقدرة سمي كل اخيرا سيرا وان

في الجبل

المستدرج
 المستدرج
 في قوله واشي ظله
 الباطل بالكلمة التي

لم يشد به يال اسرت للرجل اسرا هو اسير وما سور واجمع اسرى كذا
 التصريح والتقليد اعتقاد جازم غير ثابت لانه يزول بتشكيك المتكلم بل ربما يتعلق
 بالقيض جزما يتقاطعه ان تتناولونه وتكونون منه من غير توثيق وتسد يد اي احكامه وذلك
 كناية عن عدم الاستظهار والتكهن والنبات في علم البيان مع انه لا بد للتأليف من ذلك
 ومن التخصيص عن تفاصيل الجزايات التي يقع فيها تفصيل والتفصيل لمقتضيات الاحوال
 ومن الموقفات حال يعنى هذا الاعتبار وان حال يعنى خلافه وهو غير مقاصد ان يذهب
 الكلام في مسائله والقياس والحق بما اتمان به قيل وقال الفعليين ولذلك اذ دخل اللام
 والتسوية كاجابة الحديث في عن قيل وقال البرقة الجبل والشرح الاسماء والاطلاق
 والاحادق جمع احادق وهي سواد العين الاعظم والعشاق الغيط والتعصب لتكلف
 لانه يصير كالعصب والبصائر جمع بصيرة وهي عين القلب كما ان البصير عين الراس كل بضاعتهم
 اي راس مالهم وقام كاستعداد ومع الحاجة الى التمايز في الخصوم والعناد المعارض بالعدل
 عن سواد الطريق وبق الحق وخلق صناعته ان معظم حرفة وطريقتهم المهج الطريق الواضح
 والرشا وخلق الفخ في نهايات اي اذ كان حالهم وشأنهم كذلك فقد تنبههم للرسوخ
 اي اللطيفة الخفية والرمز في الاصل الايا بالشتين وقيل بالحاجب ولد اوصفها بدقة
 السان والتمسكة النكتة لظواهر في نفسها تعال في البرق اي لمع ورايت في البرق الا انها
 خفا، ملكا لا لا يكون يدرك منه وان عطف على ذلك انه قد وقع والحق النوع والوطر الحاج
 والاجالة التوكيد والقدر جمع القدر وهو السهم وقدر الميسر سهام واجالها كناية عن
 اعمال الروية والنظر فيها من بعد اخرى ومستودعات ايمان اي في جاحه الخفية المودعة
 في المحفوظة تعال استودعة وديعة اذا استخفظ اياها والخط المنزل تعال حظ رحله اذا نزل
 والحجيم موضع الاقام تعال خيمه بالمكان اي اقامه والبواقي جمع باقية وهي الداربية والظوارق
 جمع طارق اي بلية آتية بالليل والحدثان جمع حدث تعال حدث امر اي وقع اي خفيها عن وقوع
 الطوارق في شتمت عطف على عذوف اي تدخلت الى جرحانية خوارزم فشمه زان وفي
 وشمه الامر وشمه وشمه اذا ناله وشمه عن ساق اجذبا لغيره اجذبا الذي يحد ويستر على

منه ان يكون
 على الكلام

في الكلام
 في الكلام

في الكلام
 في الكلام

عن ساقه وجوز ان يكون الاخذ للملازمة اي سمرت عن ساقه الجهد والاقتناء الاتخاذ والذخاير
 جمع ذخيرة ما يذخر لوقت الحاجة والاقتناء الاقتطاع يال اقتطعت المال اي اخذت من مال
 فليكن اي قطعة والاباس جمع لسان العين وهو المثال الذي يرمى في السوء فيكون اليا
 عرضا من النور عتبه بابا من فنون اللطائف وخياره لانه لسر في جزا من لسر في عضو من العين
 من لسر في عضو من الوجه من لسر في عضو من الراس وسميت اي اعطيت وبذلك يقال صفت
 الدرام والشرط النصف والتخصيص البحث عن الشيء والدقائق جمع الدقائق خلافا للفظ ولم
 يطفئ في راجع على ما قبله لكونه موقع البيان له ولما خص الشيوخ لان قولهم اوثق وذلك
 قيل راجع اليه من مشهد الفلام كان في جمع لقصبا سبق في مضمار علم البيان
 اي ميدانه وبو كناية عن التعلم والكمال في ذلك لانهم كانوا يبرزون قصبا فينتابون
 فمن سبق ارض او لا فقالوا امر رقصبا سبق و كان له الفضل والتقدم والبحث
 التفتيش والخذل جمع حاذق وهو الماخذ في صفة غاص في الماء اي دخل في بعض
 فلان على حيايق العلم والولاد جمع فريد وهي الدرر الكبيرة في لغاية الكثرة
 ما، البحارة الكثرة او عيسى البحارة السعة والبر جمع خصال البر يسمى بعمقه واتساء
 تعال بعمق العلم وغيره اي تعمق فيه وتوسع وفي كبره انصب على الطول اي حينئذ او ما
 زائد لما كيد منه الكثرة واسم كان ضمير الشأن وضمير حاج اي حرك قلبي ان اشرح اي
 الى ان اشرح كتاب التلخيص ويحتمل ان يكون ان اشرح فاعل حاج واجله موقع الخبر و
 الشايب جمع شيوخ وهو المطر والعرايس جمع فردوس وهي حديقة واجنة اذ قد وجدت
 في موقع التعليل لقوله كبر ما حاج والعرايس جمع غرة وقد مر تفسيرها والاصول جمع اصل وهو
 ما يبنى عليه الشيء والقواعد جمع قاعدة ورا دبال اصول ولا يلزم هذا الفن والقول عدسالة
 الكلمة ان ينطبق على جزئياتها حتى يستفاد احكامها منها وهذا الفن الشان الى علم البيان وكاوية
 اي جامعها صفة بعد صفة تعال حواء خوية حواء اي جمعها والكتبت قد مر تفسيرها وضمير قولها
 ومساها وعزاد اي فوايد لهذا الفن فاعول يد جمع عايد وكذا احتويا اي مستملها صفة بعد
 والكتاب جمع كتب وهو في الاصل ما سخر من اجزائه وخرق وارا دبه منها خلاصا را، المتقديين

الذي هو او العين

في الكلام
 في الكلام

في الكلام

من علماء البيان كالشيخ عبد القادر واما ان لم يكن له مثل ونظيره في هذا الباب مستويا اي مستقلا
اي صار مطويا بميل طويبت التي طيات فانطوى والنتائج جميع نتيجه له وليد من نقيت الناقه الى
ولدت افكارا متناحرين الى انظارهم كصاحب الكشاف في الامايل يقال ما من الحق الى عرض
وتجانب والفايه ممدى الشيء وكذا النهاية وغاية الاطباء هو الاكثر بحيث يفضي الى الامايل
وان كانت لا تخفى فائدة في نهاية الاجازة هو الاختصار بحيث لا يتفهم المقصود بسهولة
لايجي عليه اي على كتاب الشخص قال لاح الشيء لمع والحق بل جميع خيله ومن ما يقع في الخيال
يعتبه الامارات وادراكه بالسيكلا ما عجبا يشبه السحر والدقة واللطافة والجميع جمع منيعة والفقير
بالكسر القلادة والدرج جمع الذرة ومن اللؤلؤ لو كان يعوقني اي عنيفة عطف على قوله كان
خارج قلبي وذلك لاشارة الى قوله ان اشرح كتاب الشخص وفيه انه فاعل يعوقني والتم له
بالعلم مطلقا او علم المعاني والبيان بقرينة المقام عطلت اي خليت يقال بيزر معطلة
اي خالية عن اسبابها والمشايع جمع مشيد وهو محض الناس والمعاني جمع موهب وهو المنزلة
الذي لا يزال في القوم اذ لا تنتشر عنه رجوعوا اليه وسدت اي احكمت يقال سد الثغرة
فانسدت اضلها واوتيتها مصدرة اي مواضع صدوره وموارد اي مواضع ورود
اي نزول ووصوله وحلت منه ديان وحل سمه اي مواضع رسومه والمان وعفت اي اندر
والاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع من اثار الدار والمعلم قد مر تفسيره في حق الشفقت اي قربت
شموس الفضل اي علوم الفضل وهي العلوم العربية التي كانت كالشموس ظلمة متعلقة بعفت
اطلال ومعالمه عال لشيء على الدلائل اذ اقرب مبالغة وتقال اقلت الشمس تافلا بالضم والكسر
اقولا اذ غابت وغابت وجوز ان يبراد بالفضل مطلق العلم لاشارة الى انه لا افضل دونه
والا افضل جميع افضل في فضل والروايات جميع زاوية تسمى البيت الصغير والحوال عند الشهور
قال خل خل حولا اذا صار ساقط لا يباينه وفيه الاساس خل خل وكتف الخن والخن
والخن الخن اشد الخن والاذكيا جمع الذكاء اي المنيق قد والذك حلق الغوا وحول لكن
ما رايت استدر اك من قوله وكان يعوقني عن ذلك تعالى في رسم دروشت اي عفا والتوفيق
التكثير والترغبات جمع رغبة عال رغبت الشيء رغبة اذا روت حوله هذا الكتاب يعني كتاب

بسهولة

الاشارة الى
البيان في
الاشارة الى
البيان في

الاشارة الى
البيان في

بالشخص واختداد الاعناق ارتفاعها وتطاوها والغيرة لكم لهم المحققين فيقولوا جلوا
حروما يبال حرمين معروف حروما وحرمانا وغلان حروم غير مرسوم والتوفيق جعله بالاسباب ووافقه
في السبب متاخذا حصول المطب بالمتدا ومغناه بالانارسيه سازواذن وساخن واللام
في مغناه متعلق بالامتداد يقال في هذه السبيل فامتدى مطويات الرموز الى النكات المبرورة
المنطوية والاسرار اي المعاني الخفية لذل لم تقع في موقع التعليل لعل حرموا واخر ايد جمع
خريد ومن عذرا كذلك الاساس وفي الصالح الخريد من النساء الحية والاشكاله من ترفيعها
بان شرح الخيال لهذا الكتاب لم يجد فائدة الشرح ويكشف اسرار وايضا في لطايف المرقوبة ترى
خطاب لكل من يتا من الرواية متعاطية اي متناولية واخذيه والخاص بضمين فيه عال تعاطاه
وتناوله اي اخذه والتناولية الاصل من الابدال الشيء ليؤخذ عال فلان يتعامل كذا الخوض
فهو المقال مصدر قال يقول قولوا متعاطا والاحال والحالة واحدة احوال الشيء وحالاته وحال
حسنة الحال اي حال هذا الكتاب وصنعة والتصدي التوضيح في هذه الصلح الطويح السبيل
ويوث واجمع اطرفة وطوق وطويح القوم امانهم والشراف منه في كتاب طابق قد ولاي كنافقا
مختلفة بولناوله من غير دليل اي ياد وسواء السبيل عدد ووسط اخليت اي سلبت جواب
ما رايت والعرض جمع فرصة وهي الفتوة والعصص جمع الفتوة وهي الشجى واخرن طبق بفعل
كذرا اي جعل بفعل ومنه قوله وطقتا خصفان عال لفتح الهواي دخله والسهو لا ان
وموارد عيار عن المواضع والحال التي ينبغي ان يسهر الطالب فيها ليفوز بالمقصود والجه
الما بالضم معطوف والتقط الشيء اي اخذه من الارض والمطارح جمع المطرحة وهو موضع المطر
اي الرى البذل الاعطاء والجره واجهد بالضم والفتحة الطاذ وقال الفراء الجهد بالضم الطاذ
وبالفتحة الغاية والمثقة من قولك اجهد جهدك ان ابلغ غايته ولا يقال اجهد جهدك بالضم الجهد
بالفتحة المثقة ايضا قال جهد دابة واجهد اذا حمل عليها السير فوق طاقتها والجارسة المزل وده
والجاوله وهو بالبيان متعلق بالشارع وهو اطراف الاصابع جميع بنانه والاضافة في حق البيان
بيانها اي النفس الذي هو البيان اي علم البيان ببيانته ودلائل بلاغته والاسرار البلاغة من الكتب
المصنفة للامام المحقق واجم المدقق عبد القادر الجواني سقى الله نراة وجعل الجنة مثواه والنصيح

الاشارة الى
البيان في

الغذاء صفة بعد صفة والتامل في شيء من جملة عطف على ما قد من في اجتمعت وطفقت وبذلت
 وغير ذلك بلفظ لا لا يتأخر لا بعد ذلك لا امور الصعبة التي يكاد ان يحيل حصولها ما يدرك
 اي يلين من الدليل بالكسر ويوضح الصعوبة والاصحاب جمع صعب ويوضح الدلول والعويصة صعبة
 جمع عويصة وهي الشدي والعيوض من الشوا يصعب استخراج معناه والابنية تانيث آية وهو
 صفة من يات اي اتبع بالغ في وصف صفات كمال بالخفض بالصعوبة حتى يلزم المبالغة وصف
 شرح بزيادة التوضيح والاضافة في ذخير كنون ببيان آية اي الذخير التي به الكنوز وهي جمع
 الكثر اي المال المدفون في تخفية صفة كاشفة لما شبه مباحث هذا الكتاب في صعوبة طريق الوصول
 اليها وادراكها ونفاستها وميل الطبايع اليها بالكنوز الخفية والتوضيح الترتيب والتزيين
 قال تعالى في اي جاذبة والعقود جمع العقدة بالكسر وهي في الاصل عظام الظهور واخر ذبيبت العقيدة
 واجود مبرئة من الخطب وغير مسمى بقرة تشبيها بقرة الظاهر حسن الانتظام ومن عين التحقيق
 اي التحقيق نفسه لامن الظن والتحسين كما اتخذ هؤلاء الذين تقابلوه وتصدق وعسكت لى
 اختصت وتشبعت في وقوع اعترافها مع الاعتراف انما ذكرت في هذا الكتاب على المضاعف و
 غير في الاضافة للملازمة والعدل خلاف اجور عال عدل على العدل والعفة والانتصاف العدل
 قال انصف من نفسه وحققه لا انتصاف كانه التسوية واعطاء النصف والتجنب الاحراز والتباعد
 والضمير المرفوع والجور وروى ما لور على لصاحب هذا الكتاب وعلى متعلق بقره وجوز ان
 يكون الضمير المرفوع للمور من متعلق هذا الكتاب وعلى متعلق باور والجور بهذا الكتاب فيرد
 هذا ما وقع في بعض النسخ اورد بالبناء للمفعول مذهب لبق اي طرية وهو التقدي والتجاوز
 عن الحد والاعتساف الاخذ على غير الطريق او ما ت الى شدة ان خفية لان الايام والاشارة
 باحاجب او الشف قال زل في الطين او المنطق اذ ازل في هذه الصناعات اشارة الى عدم اليقين
 والمقصود اي تيسر على الوقوع في سهو او غلط او الرقص الترك والتسنى الاقتدار والخطا والجور
 خلاف الاباحة والخطور الجور وما فرضت ستم على خرف المضاعف اي سلوك طريقهم في تطويل الواضحة
 والاخر ما في هذه القران من حسن ملاحظات النظم حيث جمع فيها بين الخطر والواجب والنقض والسنة
 وحين فرغت عطف على ما قد من جمعت اي فرمات الدم حين فرغت والعصايف جمع حيفة وهو الكتاب

تطابق
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ

في بعض النسخ

في بعض النسخ

وتلك الطائفة الشاة الى ما جمع شرح هذا الكتاب وبالارزاق حال من غير المتكلم في راية اي راية حال
 كونه ملتصقا بالارزاق ويوجع الرزق بضم الزاء الغيرة المحبة وهو المصيبة وجه توادى عطف على
 المنصوب في راية والعناء العناء والنبات السهام جمع نبل في الصحاح النبيل السهام الويد وهو
 لا واحد لها من لفظها وقد جمعت على نبال وانبال والمصالح جمع نصل ونصل السيف والرمم والرمح
 حديدية وذكر اشارة الى الرمح المذكور في راية من توارى الاخبار ان سبب تعاقب الاخبار الحرة
 بتعاقب المصائب اي بعضها وسدتها وكثر تالكايته اعطى يراى في عسايري واللام بدل من المصائب
 اليدوية العسية اي القبيحة حال الطمط في الامواج اذا ضرب بعضها بعضا لاسيما في راية يراى في
 حل الشباب اي في قول حلت العقد اجعلها حلا اذا فتحها التميم تعويذ تعلق على الصبيان واذا
 ارعن عطف على ديار يربيد مولد وهو وقد جرد الهمزة في موقع التعليل لما سبق من تلامط
 اسواج الفتن في بلاد خراسان مع الساكدين باليمن لان اللام في تنويع القسم وتزيد السيف انتصاف اي
 سلة وتشديد للتكثير والافضل في شدة عن شيء فقد جردت والجور والمضور والالان جمع اسلة في
 الامل كالاملات والاملات بسكون الهمزة وفتحها زاولها اليها على غير العيا والعدوان الظلم في
 اباد اي اسلك فلم يدع اي لم يترك والضمير المرفوع فيها للهمزة والجور زاولها ببلاد خراسان في الصحاح
 اللزومة انار الناس وما سقود وروى الاساس للزمنة في البقعة في سورة اسلمها وابت فيها
 وتقر مؤاسيهم ولم تتكلم في تخير من امه او اسم اجيبه لان راسها بلده موضع ومن اشكال
 في القوم بالقارب لكن على بلده قوم على قاله اليهم من الملقب بنعامة لما راى قوما في خفية
 وامله وشدت والنجي بالخرنوب التمر والاعجف المهنول والاحجور بفتح الحاء جبل عكة وهي
 متبقة قال ان كان لم يكن بين احجور الى الصناعات النيس ولم يسم عكة سائرا ففرضت ان رمية
 الاوراق المسودة في زوايا الجوان ويوضح الوصل حال جوار وجوارها والاضافة بانه من
 وسجت من نسيج النوب نسيج عاكب جمع عاكبوت واصله الى النسيان من قبيل جين الماء
 النسيان الذي هو كالعاكب في الستر على الشيء او الافضاء الى الذبول عنه وهي باستورا
 متبقة من قوله واذ فزت القوان جعلنا بنيك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة نجيها مستورا
 اي جيا باعاجاجك الاول مستورا بانه يراى بذلك كثافة العجايب لانه جعله قلوبهم كثة وفي

في بعض النسخ

في بعض النسخ

في بعض النسخ

في بعض النسخ

في بعض النسخ

في بعض النسخ

في بعض النسخ

في بعض النسخ

في بعض النسخ

في بعض النسخ

في بعض النسخ

في بعض النسخ

في بعض النسخ

في بعض النسخ

اذ انهم قد اقبلوا على العمل كعادتهم ان كان وعد ما تياى الى ان ياتيهم الله
 الى الله الشكايه لا الى غيره ليعال شكوت فلانا اسكون شكورا وشكايه وشكيت اذ اخبرته عند
 بسوء فعله فهو شكور وشكوي ولا اسم الشكوي والشكيت مثل شكوتة ولم اجاز ان اضطرنا على
 عاقبه زمانه فوطا الملل كثره السكوت حيث تجاوز عن الحد ضيق لبان الى القلب كناية عن سوء
 الحال للفظ الرمي والى القلق لى ترمينى وجوزة تتعلق باجازه رجع الى مكان مرفوع الى
 الى مكان محفوظا مطويين لى لا يتقل من الارض الى الارض ومن رجع الى خفض بل الاختيار بل
 اضطر ان كان الارض برميها وخفض حتى لا من غير ضعه واراد ان يورثه تحت الابل ومن
 كناية عن الاقامه والطيب خلاف الخبيث ومقام كريم من قبيل وصف الشئ بوصف صاحبها كالب
 الحكيم الى كريم امد وجوز ان يكون قصد ان الكرم ما يوصف به المقام بذاته لا بغيره كرم
 الارض اذ اركب زرعها وجاد قال الشاعر لقد جمعت فيها الخصال كلها جمع حسن على العيان
 وكما نجمع حسن واليمين البركة سقطت ان ارتفعت حذبت النار فحذفت الى سكن
 لبيها ولم يطفا جمرها وظل الى صار والظل موقوف شبه الملك شجرة عظيمة الاستعداد على ايق
 الاستعداد بالكناية وانبت الظل على طريق التخييل وذكر المذنب لشيء هو ولو الشرح
 اللوا والراية والشرع في اللغة البيان والالفاظ صار لسانا للطبقة المخصوصة المشروعة ببيان الشئ
 المستعمل على الاصول والفروع والاخلاق والاداب ان ظن لو الشرح حال كونها ملتبس بالثبوت
 الى الغلبه معقودا ان مربوطا على حال عقدت الجبل والبيع والهدى تعقد عاوى ربح
 والعود والشجر والرواد بالضم المنظر والرونق آسن الى ربح نظم الى جمع الشتات التوق وصل
 ان اتصل النبات القطع وارتفعوا بالغيب المعجزه النسخ المرفوعة على المصنف فكان من اربع
 فلان ابد اذ تركا تترك الخا كيف شئت من غير وقت وحتمل ان يكون بالعين الملهمة كما وقع
 في بعض النسخ يقال ارتفع البعير الى اكل الربيع والحياء من جميع عين على غير العيان كالحسن
 جمع حسن والدولة بالفتح اسم ما يتداول بين الناس يكون من هذا ومن هذا ليدل على
 الايام الى طرقت ولله يد اولها بين الناس وتداولته الايدي اخذت هذه من هذه ومن
 والسلطان العالي من السلطنة وهو القهر والغلبة واجمع السلاطين الى سلطان اصل كلام

الخ
 الخ

هم خذف المضاف الى المضاف اليه من حيث حاية الى دفعته عند الحاجة من المجرى وهو الازالة القوم
 المستقيم حال قومت الشئ وهو قويم الى مستقيم والاعتقاد قد مر تفسيره والولاية اسم ملاتو لينة
 وقمت به واما الولاية بالفتح فمصدر والمجته الذي يبذل مجهوده وطاقته والبراق واحد
 السراقات التي تعذ فوق مخن الدار وهو الصوامع الطيبة البنية والطوبى الضميمة كماله كمال
 ان يراد بها كلام الله كما يطلق الكلمة على القصيدة بطولها وان يرد كل الشهادة والذين
 والشرع لانه لا انتفع بها انتفع بكلامه سمي به كما قال عيسى عليه السلام فلان سبق الله واسر الله
 واسنة الطيبة المسلوكة في الدين واحياها العمل بها حتى لا يخلو خليفه جبرئيل يحذرون الخليفة
 السلطان الاعظم واجمع اخلايف جاو ايه على الاصل مثل كريمة وكرايم وقولوا ايضا خلفا من
 اجل انه لا يقع الا على مذكور في الها وجمع على استقامتها فصار مثل طريف وطرافا لان فعلة
 بالها بالجمع على فعلها ليعال خلف فلان فلانا اذ كان خليفة وخلفه في قومه خلافة ملكه الى صار
 متصرفا لما كان ملكا على ملكه الشئ واسمك ويملك وهو ما لك والافاق جمع افاق بالضم وافق بالكون
 وهو الناحية السطوح القهر بالبطني والسطوح المنق الواحدة واجمع السطوح وقال ذو
 سطوات ونفات واجمع خلاف الباطل وقيل هو الصدق والساد وقيل هو الحكم الذي
 طابقة الواقع تعالى على قول حق وجوز ان يكون المراد به الله لانه هو الحق المسمى الغاية يقال
 بلغ مدى الحيوة والية تانيث اي هو اسم موب بالاضافة وقد يترك الاضافة وفيه معناه الى
 اية طريق سلك الى ذنب والالف للاشياء حكوم اي يدور على حام الطير وغيره فقول
 حول الشئ حكوم اذ اذارت قال الاصمعي الذر بالفتح كل ما استتمت به تعالى انا وظل
 فلان وفوقه ان في كنفه وستس والجميع الجاج ويجمع الجاج كما قال لغز ارت غنى
 من حج اذ قصد لكنه يروي استواء القصد الى مكة للشك والاعتم الى الارض حاصم
 والمراد باجبا الروا الى الله افاضة العدل وكثرت اخير الهم وهو في الحقيقة اعطاء الجيوة
 اخذوا النسيم وهو من الريح الطيب الى رضا من قبيل اضافة المسبب كانه جيب الماء في
 خيره منه الخليفة لما من له لا انتفع الا على مذكور ولم خبر به مفيد للكثرة تميزه عما كان اي
 مستقيل ومؤلفه لانه اوجب مغايرة اعيانها الرفع بالا ابتداء وممكن خبره فاللفظ في الاصل

ان ذكر في جودين وصلة الجبل
 والمراد منها رفعة اسطوته

الخ
 الخ

النار والباقية للسبب ومن سخطه بيان منه سخطه وخلافه بالبار في التامير و
الاسلاك اطراف من اطراف احكام المعنى فيمن الذرع والصاعقة في الاصل ناسق من
السماء بعد شديدا والنصل جديح السهم والسيف والرجح والغير المرفوع في اطراف الجور
في النصل سيف الخليفة على خندق المضاعف والساكن كوكب نير وهو اثنان احدهما من منازل
النور ويسمى سماك الاخر من منازل النور ويسمى السماك الرابع والباقي فيها
للسببية والغير المعاصرة اي بسبب من الصاعقة قد سمى لواء شرع الى علمه الى السماك
وصادق اي وجد الرشد وهو خلاف النور منها الى من اجل الصاعقة وبسببها وانصباب كل
مستف اي اخذ على غير الطريق والى بياض على هذه الداية على انه مفقود صادق والنور خلاف
الرشاد والالتفات الى الجور والهاج في الاساس انهم في الباطل وفلان منهم في النور وجلي قد
كان في النور على الجور على انما صنف معصف وادلدين بالغا، تفريع على ما تقدم في سببها
لواء الشرع مرتفعاً وصادق الرشاد وكل منهم في النور صار الدين قدير العين في الصالح
رجل قدير العين وقد قرت عينه بقدر وتقدر نقيض خنت والبتسم والابتسام في واحد
ومودون الضحك في الاساس واول مراتب الضحك التبتسم وفي الصالح الملك مقصور
من ملك او ملك او امير الملوك والاسم الملك والموضع الملكة قبل يعيض او بربيعا قبل ملكه
بوجه والاقبال الدولة والحواس في مقتضا وفي الصالح امتسكت به اي اعتصمت
به وفيه علا اي ارتقى الخليفة في الشرف والحر في صبح يذوق النور في ملكا ورتبة في اعين
عذر ملك عال رات يربث رينا اي اربط، وما زابيد لافادة الابام والقلة في الاساس
ما قدرت لفلان الاربعين قال كذا وغدا يعنى صار ولاختر ما في هذا الكلام من لطف الايام
بل في من القصيدة بل في من الخطبة وسائر الاعتبار المناسبة للطينة تورث غرايتها
وتوجب كمال بلاغتها ومن وجع حسنها التي معق من يديها حيث تمنع تعديها من مبداء الكفا
الفارسي الذي يغزو اعداء الله ويحاربهم والحياء الذي جازى سبيل الله وبذل الوسع و
الجهود في حال اغناء ثواب الاسام الغياث صارت الواو بكس ما قبلها يا، والاقطار جمع قطرات الضم
وبو الناحية واجانب قال شجرة مورقة اي كثيرة الاوراق والغبابة القصد والامتثال والقيام
عليه

الظلم في الظلم
الظلم في الظلم

الظلم في الظلم
الظلم في الظلم

الظلم في الظلم
الظلم في الظلم

على شدة احكام بالشيء ويوكل ما طليت به الحاريط من جنى او غير، اشرف الى قرب كسبل المطر و
الدمع اذا مطلق والابا دونه الا يذبح في النور ولا طواق جمع طوق احكام جمع احكام في النور
طوق الحزن والحزن خلاف السرور ووصفت اي صرت متألما بسبب نسيان
الاجبة والوطن الاصل حيث اقمته تلك البلق الطيبة بطيب القلب والعيش وصرت مغفلة
بانكس من لطف الغبطة ان تمنى مثل حال المغبوط من غير ان يرد في الماعة وليست في فخذ
اي قول ذلك لانه الى كونه مغفلة لا يحفظ ما من كل حركة من سرور من عظم الى جانيه والاساه
من عطفية لكذا وصف من كبر في الصالح عطف الرجل جانية في ان راسه الى وركيه وركيه
عطف كل شيء جانية في ان راسه الى ما ذكره في قوله من جمعت لشرح هذا الكلام في قوله
صعاب عوصية الالبية الى اخر الكلام وثمرت الذيل اي تهيأت واستعدت لتفجير اي تفجير في
وترتبه لانه وقع في المسود من سوء الترتيب كما قيل من ان الشفا الاولي حقا استهضت لامر كذا اذا امرته
ما نهوض اي القيام له وحاصله الاستعانة والرجل جمع الرجل هو خلاف النور من جنى وصاحب الجبل النور
ومودون الضحك عليهم خيلك ورجلك في قلة ما في استهضت الرجل في النور وتزيد قلة
موكلام ووه مورده التمهيل مثل حاله في الاستعانة بالوقوف والهم والحواس من الآت الاستعداد
واسبابه في حال من اجلب جنح من خيال ورجاله على اعداء حتى يحصل المقصود وهو انقضاء الهم
في مطلق الاستعانة واصفقت اي ضحمت اليه اي ما جمعت الفكر بالكم رسم
وبالغية مصدر فتر اخر منقذ فتور الى انكر وضعف سح اي ظهر وعرض وفيه جاني، اي صار بالغا لكونه
مرتبا ومتوقفا ما تقدم وقوله مدفونا صفة كاشفة كذا لان الكثر المال المدفون وفيه من جوارم القوي
القوي بد التي في كالجوارم في الفاسد وميل الطباع اليها في موقع البيان صفة كذا لانه حال منه الى كائنا
من جوارم القوي بد المحزون المملوق قال نحت البلد بالجبل اذا ملأ في الصالح النور ما تحفت به الرجل
من البيرة واللطف والملاذ الملهي، قال حصن حصين بنى الحصانة والحلان جمع خليل هو الصديق
من الخلقة والخلص جمع خالص اي خال من الوقوع عن شوب النفاق يتبعون اي يعقبون بالديانة الصالح
ان الجير قال شكرت ما صنع اي جزية والمعانة المقاساة الكد التعب عني بالكسر عني اي
تعبت ونقيت النقرة الانتهاء قال ضره الله بضره اذا استكان وخضع قال الفراء جاذلان يتخضع

الظلم في الظلم
الظلم في الظلم

ان من اجزاء العلم اسم امره في علمه فانما يسمى كذا بان يسمى كذا كذا في علمه كذا في علمه

و متوضيحه جاء اليك حاجة تكفي عن الطريق اي عدل عال بان الشيء وان ان اتفقه في هذا الشأن
الى ما ذكر من ان المصليين الموصوفين بين الصفات عزيز المرام الى في شديدا الطلب عال في علمه
اختر الى شدة ومطوعة الى شديدا او قليل المرام بيان عز الشيء اذا قل لا يكاد يوجد والذرة
شدة الخصوم والجد الى الخصوم والجزيل العظيم عصفا الله في جليل لطفه وكرمه يعود ونوفعه والله
اعلم المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم لنوكل الله كل حال حول احوالنا الى ان
احال كل احد اليهم والمنه وعلى رسولهم وآله واصحاب الصلوة والتحية افتح كتاب بعد التبيين بالتسمية
بالحمد سبحانه نسبة الافتتاح الى الحمد فسطر مع تافه عن التسمية كقول احدنا ان وقوع الافتتاح
بالتسمية لما كان ظاهرا وبالحمد خفيا انما دما خفي واوضح عما ظهروا في التلويع الى دفع ما يشتر من
سوال التعارض بين حديثي الابتداء بالتسمية والابتداء بالتحييد بيانه انه رمز بما ذكر الى ان تأخير الحمد
عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح به اما لان الافتتاح امر عرفي يقتضيه عند افسح لسرين واكثر واما لان
الافتتاح كما يكون حقيقيا يكون اضافيا وتأخير الحمد عن التسمية لا ينافي لان يقع به الافتتاح احتق
الا اضافي ويكون في بعد التبيين بالتسمية تلويحا الى اضافية الالاتحاد الافتتاح بالحمد فالوجه الاول
ايلى الى منع التعارض والثاني الى التوفيق وتوضيحه لما ثبت التعارض صير الى التوفيق بحمل الابتداء
بالتسمية على احتق والابتداء بالحمد على الافتتاح الى بالاضافة الى ما سوى التسمية ووجه التخصيص ظاهر مشهور
والثالث ان افتتاح الشيء بالتسمية مستلزم لان يكون الثاني جزءا من الاول والتسمية لما كانت خارجة عن الكتاب
لم يقع الافتتاح بها بل الافتتاح انما هو بالحكم كونه جزءا من الكتاب مقدم على سائر اجزائه وخلافه هذا الوجه
انه في نفوت العمل بالحديث لا يقتضيه انه ينبغي ان يقع الافتتاح والابتداء بالتسمية ويجازي ان البناء
بسم الله الحديث ليست صلة للابتداء بل للتباس والترك الحذف في حقيقة الحديث ليس الا انه ينبغي
ان يكون ابتداء الامد في حال التباس والترك بالتسمية لان يكون الابتداء بما تقدم الافتتاح بها لا
نفوت العمل بالحديث بل هو كذا ذكر الاسناد في حاشية التلويع ان قوله بسم الله ابتداء الكتاب
جعل الكتاب مفعولا للابتداء للدلالة على ان البناء بسم الله ليس متعلقا بالتسمية بل بما على حذو قوله لا التباس
والترك ان البناء بالحديث في هذا الكتاب ايضا ليس متعلقا بالافتتاح فلا يدل البناء على وقوع الافتتاح
بالحمد فلا يلزم جزمه الحمد للكتاب لان الجزئية انما كانت تقدم من ذلك فلو نسب الافتتاح الى التسمية على نحو

انفرد

انفرد

مطلبا

خوبية الى الحمد لم يلزم جزمه التسمية للكتاب فلو فصل افتتاح الشيء بالشيء قطعا سواء كان البناء على الافتتاح
او لا مستلزم جزمه الشيء الثاني الاول عال لو سلم مع ظهور خلافه لم يلزم ان يصفى الحديث جعل التسمية جزءا
الكتاب بجملة ما خارجة عن نفوت العمل بالحديث لولا ان حتى في مفعول لا لا يفتح باعتبار ما استعمله من التحييد
لان تحييد خصوص وان ابيت في جمل مفعول لا الحمد الله وقد جعل على نفس الافتتاح بناء على ان ظاهرا ان
اداء شكره في معنى ان عدم شيئا عند ظهور اثر التوسيعا اذ كان الاثر عظيما يعني بانه على ما اشار اليه
رجوع عبارة والاوجه ان مرفوع بن اداء التكرار واداء حقة الاول وان كان حصل بنفس الحمد لكن الكتاب
لا يحصل به بل بتعدي فعله في تقديم الحمد باداء حق ان كرامه جدا وانما قال حتى في اذن المعلوم لانه لا
يوجد في ما ذكر من الحمد الذي هو لسان حق ان كرامه الواجب نواته الثالث والان التوفيق الحمد والافتتاح
عنه ايضا مع بعض تكرار علم جوازنا في حقة قوله الحمد لله هو انشاء باللسان لا بالانشاء لا يكون
الا باللسان فقيد اللسان مستلزم لانه كما يطلق انشاء على ليس باللسان وان كان جازا فاسب فاحذر
عند مقام السورين مع انه ينبغي ان يكون بين الحمد وان كرامه على توفيقها وهذا القيد يفسد التوفيق فان قلت كلامه
رجوع التلويع بلوح بان انشاء في لسان حقيقة فقيد اللسان امر لا بد منه للاجتماع الى العذر المذكور و
ذكر انه قال في معنى قوله ولعمري انشاء الله تعالى بعد التوضيح للحمد على الكبرياء والالاء قصد عظيمة ونية التوب
اليه في كل ما يصح لذكره من الاقوال والافعال وصف الاموال والجزر ان الحمد يعبر انشاء لذكره على الجزر اذ
لا ينفرد الحمد من ذلك ايضا فذكر رجوع حاشية ان الله هذا المعنى ليس باعتبار عموم انشاء بل بصحة
عنان انشاء الله تعالى عن قصد عظيمة في جميع الوجوه او غشيا لافادة ذكره والظاهر ان عن ذكره غشاه شرح
كلام التوضيح وقد ذكرنا وجهه حول في التلويع على التحليل الى الاختيار من على ما قلنا ان الحمد فضل الاختيار
والمدح به وغيره ووجه رجوع اطلاق صاحب الكتاب في الحديث في تعريف الحمد بان يصفه للمعنى وهو بالاختصار
والله بالنعمة في تعريف الحمد لانعام بما اوبانه الكتي بابرله المثلان من الاختيار في عال لا يربط لانه قد
يحدث على من صفات الكمال مع انهم لا يخلوونه في قضا رافيا بنا على ان الصدور بالاختيار مستلزم اخذوا على
ما تقرر في موضعهم ولكن ان صار الى ما ذكر بعض الاذكياء ان استلزام الصدور بالاختيار من اسس الحمد
عنونه بنا على ان يجوز ان يثبت منه قصد مستمر الى وجه مستمر وذلك ان قصد وادارة في الكمال
حيث لا تخلف عنه المقصود اصلا فاللزام تقدم الفقيه بالذات وانه لاوجب خدوت نعم ارادة الواحد

قوله

قوله

بناء على ان انما يكون تحييد اختصاصا لكون
الافتتاح في الحمد املا كنه عدم الحمد
وكم بينه وبين الحمد المعلوم

والله ان موتهم الى احرق بالكر على غشاه
اذ كان يكون من نكته من نكته من نكته من نكته
فكف بوجه انكر الا بغيره وان خالفه الايام والفضل الله

التلويع

والله ان يكون الحمد هو انشاء
والله ان يكون الحمد هو انشاء

ما يختلف عنها المراد بقصورها وعدم استلزامها لاية وحيل صفة هي تكون ذاتها كافي فيها
بمنزلة لفعال اختيارية مستعمل بها فاعلمنا جريته جارية على ما قد سبق الى بعض الاوامر
ان الحد ينبغي ان يعم عن الاختيار كالمدرج اما اوله فلا ينافي مع حدة على حسب وتسمية ولا يدخل في
في منها واما الثاني فلا ينافي مع الكثرة والشمول مستعمل بالحد والاشكال لا يقتضي لحد فلو كان المدرج اعم
من الحد لزم كون الهم لا يعم ولا يصف من نفسه مطلقا ويوجب على من يلزم كون الهم يقتضي لهما اتحادا
لاستثناء تعدد التقيض لشي واحد واما الثاني فلا ينافي مع كونه الفاعل بالحد والمدرج والظاهر منه قصد التعميم
فان لم يقل احد من يوثق ان الحد يعم غير الاختيار والشيء لا يطلق على نفس الملكة التي هي
غير اختياره مطلقا على آثارها من الامور الاختيارية كاختصاصها للمهاكر والاقسام في الحرب والسياسة و
الحب يعم المراد من نفسه واما في ما هو اختياره ولو سلم انها لا تطلق الا على غير الاختيار
فلتأمل الذي ذكر صاحب الكتاب في التدرج بالجمال وحسن الوجه مسانعة فانه لا ينبغي ان المراد بها
خص الاختصاص كالمدرج بالحد بل بان يدل على الافعال الحسنة الاختيارية فالتدرج راجع
اليها كذا مر منها للشيء انما راجع اختيارية تدل على عليها وتلتزم ما فيه جميع الحد اليها وقد علمنا ان
التقيض على الهم ليس على مطلقه اربابا لمعتول بل بالمعنى اللغوي اي ما خالفه والجامع مع جميع
ما في على ذكر التقيض انما هو بناء على اصطلاح المعتول واذا جعل على المعنى اللغوي لم يبق عليه شيء ما ذكر
ولو سلم انه على اصطلاح المعتول فغريب صاحب الكتاب ان المدرج ايضا مخصوص بالاختيارية فهو
اتحاد مع الحد باختصاصها بالاختيار لا عمومها مع الاختيار ايضا ثم ان منها امور كثيرة لا يجيل في
المجوز به واجيل في المحجوز عليه وقصد التعميم فاما ان يعتبره خلق صفة الحد مجردا عما يكون الحد هو
الوصف بالجميل على الجميل على العظيم وهو اخص مطلقا ذكره في الشرح وهو الشان على الجميل
وجه ومن السوف الذي ذكره في المختص وهو الشان على قصد التعميم من وجه فلا يطرأ شيء من
التوفيق اما الاول فلا يصدق على الوصف بالجميل على الجميل على قصد التعميم وانه ليس بحد على التعبد
المذكور واما الثاني فلا يصدق على الوصف بالجميل على قصد التعميم لانه لا يعم على حد على حد
التعبد الهم الا ان يدعي ان الوصف بالجميل على الجميل لا يكون الا على قصد التعميم فقط الاول وانه
الوصف بالجميل على قصد التعميم لا يكون الا على الجميل فيبدو الثاني ايضا لكن الاخر ان اثبات ما في الحد

الحد هو الذي لا ينفك عن الوصف بالجميل على الجميل على قصد التعميم وانه ليس بحد على التعبد المذكور واما الثاني فلا يصدق على الوصف بالجميل على قصد التعميم لانه لا يعم على حد على حد التعبد الهم الا ان يدعي ان الوصف بالجميل على الجميل لا يكون الا على قصد التعميم فقط الاول وانه الوصف بالجميل على قصد التعميم لا يكون الا على الجميل فيبدو الثاني ايضا لكن الاخر ان اثبات ما في الحد

الدعوى من دون شرط القتا واما ان يعتبره خلق صفة الامر الاول لان فقط ما يكون الحد هو الوصف
بالجميل على الجميل على ما ذكره الكتاب لانه لا ينفك عن الوصف بالجميل على الجميل على قصد التعميم
فلا يطرأ ولا ينفك الهم الا ان يدعي ما سبق من الدعوى واما ان يعتبره خلق حقيقة الامر الاول
ولا ينفك فقط ما يكون الحد هو الوصف بالجميل على قصد التعميم فستقيم ما ذكره في المختص لانه لا ينفك عن الوصف
لانه يكون هو فاعلمنا ان من المعروف من وجه كسوف المختص على التعبد الاول فلا يطرأ ولا ينفك ايضا
الهم الا ان يدعي ما سبق من الدعوى فلا ينفك عن الوصف بالجميل على قصد التعميم فستقيم ما ذكره في المختص
الامر الاول فقط او الاوسط فقط او الاخر فقط او مع الاوسط اي على تعظيم المنعم في كل الانباء
الاعتقاد اما نفس المعتقد فقط واما بغيره فلا لا اطلاع على اعتقاد المعتقد يكون متبنا بالنسبة
اليه ولو اطلع المعتقد على اعتقاده بلسانه او فعل من ادراكه او غير المعتقد بالهم او اجازة فان شكر
ما حقه يكون هذا القول او الفعل او الالهام او الاخبار لانه الجني دون الاعتقاد فلا يستقيم عند الاعتقاد
شكر كما صرح به وان الاعتقاد شكر كما ذكره فمعرض الشكر بالمتبني غير جامع واجوز بان المراد بالانباء
معنى الدلالة اي كون المتبني حيث لو علم علم المتبني عليه والاخفاء هو خلق ذكره في الاعتقاد واما الاطلاع
على الاعتقاد والاعلام بقا ذكره في المختص من غير المعتقد بالهم او اخبار فلا شبهة في عدم اثباته في كل الالهام
او الاخبار عن تعظيم المنعم ولذا لا يستقيم عليه شكر البتة بل انما يتبين عن الاعتقاد وهو المتبني
عن تعظيم المنعم فيكون هو الشكر فقط وان كان من جهة المعتقد بقوله او فعل فلو لا وجوبه خصار
الانباء عن تعظيم المنعم وذكر القول او الفعل حتى يلزم ان يكون هو الشكر فقط بل يكون الاعتقاد
الذي دل عليه احد ما شكر غاية الامر ان يكون ذكر القول او الفعل شكرا ايضا فيكون هناك شكرا
احدا ما سبق عن الاخر وكلما عن تعظيم المنعم ودعوى ان المتبني ينبغي ان يكون ظاهرا فلا يكون الاعتقاد
شكرا حقا وان المتبني يجب ان يوجب وجوه في نفسه الامر معترف المتبني عند حقه لا يكون الاعتقاد متبنا
مسموعا عما ذكره في علم مع ما نقل عنه في الحاشية وجه الانباء ولا لاشارة الاعتقاد مستور وحق الخبر
بان يطلع بوجه ما دل ذكر الاعتقاد من غير عمل اخر من ان شكر يكون هو المتبني فان لم يعم على الشان
ما لا يكون علما من ان شكر يكون علما منه لكن الانباء من غير لفظ الاقوال هو المتبني بغير القصد او الاعتقاد
وجه في كل المزايا الاعتقاد اتصاف المنعم بصفته الكمال بدليل انه جعلوا الجنان من حيل الله على القول

الحد هو الذي لا ينفك عن الوصف بالجميل على الجميل على قصد التعميم وانه ليس بحد على التعبد المذكور واما الثاني فلا يصدق على الوصف بالجميل على قصد التعميم لانه لا يعم على حد على حد التعبد الهم الا ان يدعي ان الوصف بالجميل على الجميل لا يكون الا على قصد التعميم فقط الاول وانه الوصف بالجميل على قصد التعميم لا يكون الا على الجميل فيبدو الثاني ايضا لكن الاخر ان اثبات ما في الحد

الحد هو الذي لا ينفك عن الوصف بالجميل على الجميل على قصد التعميم وانه ليس بحد على التعبد المذكور واما الثاني فلا يصدق على الوصف بالجميل على قصد التعميم لانه لا يعم على حد على حد التعبد الهم الا ان يدعي ان الوصف بالجميل على الجميل لا يكون الا على قصد التعميم فقط الاول وانه الوصف بالجميل على قصد التعميم لا يكون الا على الجميل فيبدو الثاني ايضا لكن الاخر ان اثبات ما في الحد

الحد هو الذي لا ينفك عن الوصف بالجميل على الجميل على قصد التعميم وانه ليس بحد على التعبد المذكور واما الثاني فلا يصدق على الوصف بالجميل على قصد التعميم لانه لا يعم على حد على حد التعبد الهم الا ان يدعي ان الوصف بالجميل على الجميل لا يكون الا على قصد التعميم فقط الاول وانه الوصف بالجميل على قصد التعميم لا يكون الا على الجميل فيبدو الثاني ايضا لكن الاخر ان اثبات ما في الحد

بعضها لا يكون واجبا ان اعتقد ان تصادف بعض صفات الكمال ولو اكد ان فوق بين الحد الجانبي وبين
ان كذا الجانبي بان الجانبي انما الانعام وبغيره من صفات الكمال فانه لا يمكن جعل الجانبي منه اعتقادا ولا تصادفا
بصفات الكمال والكبر خصوص بالانعام فانه سبيل في راجع الجانبي منه اعتقادا وتصادفا للمعنى بالانعام
توحيده ما روي ان اود علمه السلام قال في بعض مناجاة النبي كيف اشكره في الشكر نعمه التي لا تحصى
شكرا افرقا ومن الله ان الله اذا عرفت ان ما بين من نعمته فقد شكرتني وتوحيده ان موسى وموسى قال ان الله
خلقت ادم بيدي وفعلت وفعلت فكيف شكرتك قال الله تعالى ان ذكر من في كانت موفته شكر اقد عرفت
خص الله بموقف آدم وادوم كونه منكم بكونه شكر الله بكونه معتقدي لا تصادف
بصفات الكمال فلو كان الشكر معتقدا والتصادف بصفات الكمال لم يكن ذلك وحكما ان يكون
بالاعتقاد ما نعلم عرفه فلو كان معتقدا فلا يكون الجانبي في التوحيده وبيان للمعنى
حيث عدم النية بينهما وكذا المتعلقين وفيه فاجد توزيع لبيان التبيين الجانبي والكبر على ما بين في النسبة
بين الموردين وبين المتعلقين فتوحيده الاستدراك والشكر بعينه جدر الله لاسم الذات الواجب
الوجود ان بالذات لانه المعلوم من الاطلاق فان قلت ذكر الصفتين اعني وجود الوجود والحق
جميع الحمد اما لدلالة اسم الله تعالى عليها بناء على استجماع جميع الصفات فوجه تخصيصها بالذكر والتميز
الذات والتميز لا يخصها فوجه تخصيصها بالذكر وجه الاشارة الى استجماع اسم الله تعالى جميع صفات
الكمال على وجه لطيف فان وجه وجود الوجود يستتبع سائر صفات الكمال وقد فرغ بعض المحققين من صفات
والحق ان التوحيده لا يخص البعض وذكر استحقاق جميع الحمد تلوه الى تصادف جميع صفات الكمال
وتوحيده الجلال وان ما يشر الى غيره من نوال او كان ونوا حكمة كتاب المتعالي ولكن ان توجه
ذكر واجبا لوجوده بان كل صفات الكمال بل اصلها ومشتاها وذكر استحقاق جميع الحمد بانها
الى وجه خصص الحمد لله على ما يدعيه بعبادة الحمد لله وما توحيده اختصاص استحقاق الحمد بوصف الكمال
ان قصير الى ان استحقاق الحمد لما كان ذاتيا لورد اسم الذل في مقام الحمد لا يدل على الصفات
وان على جميعها لا لمقتضى صفات الكمال او الكمال من كل وجه وهو ذلك او على بعضها كالحق والرازي
لما توحيده الاول اختصاص استحقاق الحمد بوصف والثاني بوصف دون وصف وكان حق العبادة ان نوال
ما توحيده اختصاص استحقاق الحمد بوصف لا بالذات انما توحيده اختصاص استحقاق بوصف دون وصف

هذا هو الحق
في التوحيده

صف الا انه اقيم على ان لا يستطاع علمه ان الاستحقاق الذلة هو الاستحقاق باعتبار جميع الصفات فلا
ان جعلت النوع المذكور وهو الذي لم يقبل على كون اسم الذل وان جعلت النوع على كونه اسما
للاستحقاق جميع الحمد فالامر ظاهر فان قلت تعليل بالمسوق بغيره عليه ماخذ الاستحقاق فعلق الحمد
بلفظ الخلق بغيره عليه الخلق الاستحقاق الجانبي فكيف ذكر لفظ الايام فقلت لفظ الاختصاص برفع المقام
فان السليق انما بغيره عليه الماخذ لا اختصار العلية في الماخذ بل في نوعي الانعام لا في ان الانعام معنى
صفات حمدتها بايام الاختصاص بوصف دون وصف افرق على خاله الا ان اسم الذات لما كان جها
جميع الصفات لم يكن تعليل الحمد بخلو عن الدلالة على الاستحقاق باعتبار جميع الصفات فذكر الانعام
بعد ذلك كما يخصه بعد توحيده ان كل صفة من صفاته مستقلة بانه الاستحقاق فلا يؤيد ذلك
المذكور ومنها انما اولا لانها لم حصر واجبة استحقاق الحمد والفضائل والفواضل فاحسن الاستحقاق
الذاتي واما بانها فلا لم يعرف من قواعده ان تعليل امر باسم غير صفته على غيره بغيره من شأنه
الاسم لذكر الامر وانما المعلوم ان السليق بالمسوق بغيره عليه الماخذ لما سئل به وبها يكون باين
فاذا قلت ان كرم زيد او انسا لم يفهم منه ان علة الاكرام كونه زيد او انسا واما بانها فلا
سليق الحمد بلفظ الله ولو اكد الاستحقاق الذاتي فاما بغيره لولم يعرف بان غير الذات وجه الاستحقاق وقد
اكد من نوال على ما نعم ان الانعام وجه الاستحقاق واما بغيره لولم يفهم من نوال الحمد على انعامه وكونه الحمد
بان ان كل من على ان من استحقاق هو الانعام للذات دون الاول في كل بل بان نوال ان الفوق بعكس
اولي بشهادة ان دلالة الاول على ذلك اقوى لان دلالة الاول صراحة ودلالة الكبر على الايام وان كان ان
جانب من الاول بان استحقاق الحمد لما لم يخص بوصف دون وصف بل جميع اوصاف شريفة وذاتة كافي
في صفاته من غير استحقاقه باجدر استحقاقه جميع اوصافه استحقاق ذاتيا اشار الى ذلك السيد الشريف بغيره
حوائش الكمال وما يتجه عليه انه لم يميز ما ذكر ان يكون الاستحقاق بوصف دون وصف افرق استحقاق
ذاتيا وان كان وضعه بان لا يمكن الاستحقاق الذاتي عو كونه ذاتة كافي في صفاته بل بغيره كونه موصوفا بجميع
صفات الكمال ولا يبعد ان على انما عند الاستحقاق جميع اوصاف ذاتية لانه المعلوم من سليق الحمد بلفظ
موضوع للذات اعني اسم الله تعالى اما استجماع جميع الصفات او لان الاطلاق من خصوصية وصف بغيره المعلوم
جدار الترحيح بل امر جها على ان الذات للاستحقاق الحمد لنفسها بل على ما من نوال او كمال وعن آية بانه

جعل

هذا هو الحق

هذا هو الحق

ذكر

لا قصد تعلق الحد بالانعام فالعبارة الخاطئة الحد لمن انعم او للمنفق فادخلت عنها الى تعلق الحد بالانعام
 الذات ثم ذكر الانعام فلا بد من تكملة وما ذكر صاحبنا في ذكر اسم الذات بطريق ذكر اسم الغرض
 المستغنى به الوصف فيقول عليه ان اسم الله دلالة على جميع الصفات لم يبعد ان جعل التعلق
 في حكم التعلق بالمشقة الدال على مشايخ جميع الصفات على ما هو معنى الاحتياج الذات لا تعرف وتلى
 البالد بان اسما الصفات لا يلاحظ فيها الذات الاتباعا وانما يلاحظ فيها المعاني قصدا وبالاصلان و
 لذلك فشر الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فنفيد التعلق بلفظ الخالق مثلا عليه الخلق
 لانه المقصود من لفظ الخالق خلاف التعلق بلفظ الله الموضوع للذات وذكر الانعام بعد فان اللوح
 للذات تقصده الذات فلا بد ان تعبر المقصود وذكر الوصف بعد لا ينافي الاحتياج الذات واذا
 لاحظت ما ذكرنا ان ذكر لفظ الذات معنا نفيد مشايخ الذات لا امر اظهر واذا نظرت الى اجتماع اسم
 احد جميع الصفات وان التعلق به لا ينفك عن نوع دلالة الاحتياج جميع الصفات فكيف لا ينفك عن نوع
 غاية اجلال او قد علم الحد لا تقتضا المعاني مزيد اهتمام فان قلت لا يمكن ان يترادف الاهتمام
 والاهتمام باسم الله ذات والذات وان لم يترادف فلا بد من ان لا يترادف عليه ان يترادف ان المعاني
 تقديم اسم الله لان الاهتمام بالحد ليس لذات الحد بل لانه حد الله فالاهتمام اكل الله حقيقة وبذلك
 صحت في قوله وجعلوا الله شركا اولى ان قدم الله على شركا مع ان مرجع الاشارة الى ما جعل الله
 لان المشرك ليس جعل الشريك لكونه شريكا مطلق بل لكونه شريكا لله في حقيقة الاهتمام هو الله ملك
 ان المعاني مقام الحد لا مقام ذكر اسم الله فالمقام انما يتحقق اهتماما بالحد لان اسم الله وما ذكرنا
 في الآية فامر الله بالخطيب من كلام السكاك وانه وهم كما سيظهر عليك وكون البلاء على المطالب لمقتضى
 ربح العار في وجوبه وبما تعال لو سلم ان المعاني بمعنى تقديم ذكر اسم الله ايضا فيرجع تقديم الحد لانه متعلق لان
 يكون لاقتضا مقام خلاف تقديم الله ان صاحب الكتاب في طائفة انه دليل اخر لعدم الحد ووجه
 ايضا ان كان بالبعد الى الاهتمام معنى ان هو التمتع بالاختصاص كما لا اهتمام كان المناسب في تأخير لفظ
 ايضا على الاختصاص بل ايراد عقيب في قوله متشبه بالانعام بالانعام الى عدم الحد بما يشوبه بالانعام
 الى تأخير الحد وان كان بالبعد الى تأخير الحد يكون حاصل الكلام بعلل التقديم بان هو التقديم والاهتمام
 فابن الاختصاص والاختصاص كما كنهه وارتبنا مع كون حاصل الكلام ذلك بل انما يعلل لعدم بفاضة الاحتياج

صريح اشارة الى وجوبه في التأخير ايضا وانه لا يفي بالعليل اذ لا تراحم في الحقيقة والمقتضى و
 الانصاف ان يعلل في التقديم بما يفي بتأخير ايضا ليس بذلك الخلق سيما اذ رتبة العدل
 من رتبة التأخير للتقديم في تلك الغاية سيما اذ لم يترتب تلك الغاية على نفس العلم ولم يكن التعلق
 فيها دخل وربما يوجب بان على بعضه وكون اشارة الى عدم المانع واقتضا المقام الى وجوب الحقيقة
 وكثيرا ما كان رجحان تقديم هذا الموضوع الانعام والركيب الى منتها ومتركا ورجحان الى منتها
 مع ذلك ان جعل على بعضه من العدم هذا التقديم الاختصاص في صورة عدم الحد باعتبار ان توفيق
 المستند له المعروف بلام الجنس مفيد قدم جنس المرفوع على الاخر وتوفيق ذلك اللام الاختصاصية وتيسيل
 بل من اللام وجعل كافي في اعادة التعلق او اذ به حقيقة من عبارة الكافي في جعل الفهم الاول
 للحد والكتلة لا يفي ان الحد بالله حق لا غير على تفيد تقدم اجار والجور وانه مسلم كون
 حقيقة بالحد ايضا فيوافق ما ذكره بعد في الكافي ويوافق لم يكن احد احوق بالحد منه وقوله
 ولما ذكر الحقيق بالحد وقوله حقيق بالبناء وقد يمكن مرجعا الصير في تحصيل الصريح الموافقة الى
 الله بالحد حق وحي يكون تقديم اجار والجور لوجوب الاهتمام او التعلق الاضافي ان بالاضافة الى تبيين
 الحد فلا يري انه مسلم كونه حقيقة بالحد لا غير من الاشياء او بهذا الظاهر قال في الكافي ومن
 يعرف اللام بالحد تعريف الجنس والاستقلال الذي تقوم كثر من الناس ومنهم من ذكر كثر من شائنا
 ان تفي الاستقلال بناء على مذهبه من ان العبد خالق الافعال الاختيارية فالحد عليه لا الله والاعمال
 اعدل السنة فلما كان جميع افعاله مخلوقة له كانت الحامد كلها لله ووجه بان صاحب الكتاب في
 صرح باختصاص الحد به بعد صرح بان توفيق الجنس افاضة تفيد قدم جنس الحد عليه وانه بوجه
 جميع افراد فنفية الاستقلال لا يفي ان بين على ان يذهب ان جميع الحامد ليست راجعة الى الله تعالى
 ثم الحد عليه لا يفي ان السكاك اما عند مقتضى نظامه واما عندنا فلان كسب الخير الصادر عن العباد
 جميل يحق ان يحد عليه فذا الحد راجع اليهم فلهذا المعنى وان زعموا ان العبد خلق الافعال لكنهم
 معتقون بان التمكن والاقدار على الله وانه يخلق لوجوه الحد على تلك الافعال الله والاعمال
 رجوع الذم الى بواسط التمكن والاقدار على الله لما عرف في موضع ان الاقدار على الحقيقة ليس فيجب او كسب
 الخير وان كان من العبد لكن لما كان خلقه واجار من الله فهو حقيقة مضاف الى الله فالحد عليه يرجع

لا يمكن ان يترادف الاهتمام والاهتمام باسم الله ذات والذات وان لم يترادف فلا بد من ان لا يترادف عليه ان يترادف ان المعاني

لا يمكن ان يترادف الاهتمام والاهتمام باسم الله ذات والذات وان لم يترادف فلا بد من ان لا يترادف عليه ان يترادف ان المعاني

من ذلك ما سار وحد المعنى مع عدم المعنى لانه
 من ان التوابع فيما جعله ما عدا ان العلم
 ان كان لا يجوز لتاثيره في العلم بالانعام
 انما وجد ما

لا يمكن ان يترادف الاهتمام والاهتمام باسم الله ذات والذات وان لم يترادف فلا بد من ان لا يترادف عليه ان يترادف ان المعاني

الله تعالى ومنها حيث يكون الخلق على ما خلقه الله تعالى من غير ان يكون له وجودا مستقلا
 على الاقدار عليه وخلقته ونسبته على الاول وهو الرجوع جميعا الى الله تعالى لا يكون له وجودا مستقلا
 فلا ان الخلق على الفعل باعتبار الخلق انما يتأيد الخلق على باعسار الاقدار لا بالذات وكذا الخلق على باعسار
 الكسب يتأيد باعسار الخلق واذ كانت المتأيد بالاعتبار والاعتبار بالذات من جميع الجهات
 راجع الى الله تعالى باعتبارها وان لم يكن الجبر راجعا الى جميع الاعتبارات واما عدم الكفاية فلا ان القيم مركبة
 اثبات ونفي اي اثبات المقصور للمقصود عليه ونفيه عما عداه ولم يثبت منها سوى الاثبات لان اعتبار
 الخلق حذر راجع الى العبد عندهم وكذا باعتبار الكسب حذر راجع الى الله تعالى فان قلت الخلق بهذا
 الاعتبار لا يعود الى الله تعالى باعتبار راجع فذلك يعود الى الرجوع عن العبد بالاعتبار الاخر فذلك
 كذا يعود الى القيم وان قيل الرجوع بهذا الاعتبار يعود الى شيء من جزئ القيم فالقول يعود الى صمد واحد لا لا
 حكيم فليس يعود القول بان يرجع جميعا الى الله تعالى باعسار ما ولا يعود القول بان لا يرجع شيء منها
 الى غير ما عسار ما لان قولنا باعسار ما تكونه الخصم والاثبات وتعمد النفي فكل من هذه الاثبات ثبوت الرجوع
 باعتبار واحد ولا يكون له وجودا مستقلا باعسار ما ولا يكون له وجودا مستقلا باعتبار راجع الى الله تعالى
 باعتبار ما انما يعود نفيه بنفي الرجوع بجميع الاعتبارات هذا والكلام لا يقتضي شيئا من ايجاب ان
 يكون قولنا باعسار ما قيد النفي والاثبات لا المنفي والمثبت فلا ينفذ صوت النفي علوم الاعتبارات
 وان جعل المنفي مورا ثبت بعينه فان المثبت لله هو الرجوع باعسار خاص كالاقدار والتمكين لا
 فكل من المنفي عن العبد هو الرجوع بهذا الاعتبار الخاص فستقيم على الوجهين كلاهما القيم وعلى ان
 حال الخلق على الفعل باعسار خلقه لا يكون له وجودا مستقلا كذا الخلق على باعسار كسبه عند الله
 العبد هو الخلق عندهم وهو الكسب عندنا ولا يعود نفي الرجوع من بين الجبرين الى العبد بوجه وانما يرجعها
 الى الله تعالى باعتبار عليته واقداره للعبد على الخلق والكسب فله وجه مقبول عند ذوي العقول فثبت
 ان بعض الخلق يرجع الى الله تعالى والعبد ومعلوم ان البعض الاخر يخص به فذلك ما ذكرنا من حذر
 جزئي القيم دون الاخر والخاص من هذا المعام على فقام على الله تعالى لا يعود رجوع جميعا الى الله تعالى
 فلا يعود شيء من جزئي القيم لان الخلق بالذات يتأيد الخلق على الاقدار واما وكذا الخلق على الكسب
 الخلق على الخلق بالذات ولا يكون له وجودا مستقلا كذا الخلق عندهم وعلى الكسب عندنا الى العبد ولا يعود

رجوع

رجوع هذا الخلق الى الله تعالى باعتبار ما لا يعود رجوع الخلق على الفعل باعتبار الخلق الله تعالى عندهم وان كان
 الخلق هو العبد لان هذا الخلق هو الخلق على الفعل باعتبار الاقدار واما وكذا الخلق على الفعل باعتبار
 الكسب عندنا وكذا بالذات الى النظام بناء على تأيد الجبرين منها بالذات وعلى الاول بالاسرار والتحقيق
 ان الخلق على الكسب عندنا يعود الى الله تعالى باعسار ان الاقدار على الكسب عندنا منه وكذا الخلق على الخلق
 عندهم باعتبار الاقدار عليه نعم لا يعود رجوع الخلق على الكسب عندنا الى الله تعالى ان يكون هو الخلق على الخلق
 بعينه كما يعود على الاول رجوع الخلق على الفعل باعسار الكسب عندنا باعسار ان يعود على الخلق باعسار الخلق
 الدارج الى الله تعالى وانما يتأيد الخلق من هذا بالذات على ما من حسن التدبير والتعقيل في التفكير عند
 ال دفع الاشكال بعبارة الممكن المتعالي بل على معنى ان الخلق لا يكون له وجودا مستقلا كذا الخلق
 في معنى السور في الجبرين على كذا وليس المقصد ان نفي الاستغناء في المقام لان بعبارة الكسب في معنى
 نفي ان معنى السور في الجبرين دون الاستغناء ولا تعرض فيها لانها من الاستغناء من المقام بعبارة
 او اثباتا وانما يرجع ما كان بعدد توجيه كلام الكسب في تعقيل على كلام على نفي الاستغناء في معنى توجيه
 الخلق ان اصل الجبر عند الله تعالى عند راجع الى الله تعالى عند راجع الى الله تعالى عند راجع الى الله تعالى
 اسمية للدلالة على الدوام كما قالوا في سلام عليكم فالعبد على ال اسمية دليل الدوام بمعنى قوله وتمتد
 قاعدته ويمتد كذا انه لو لم يكن له وجودا مستقلا على الدوام خلا عن النكته فبيان حكمته يمكن انما عدا ذلك يكون
 مظنة للاعتراض بان عدم الدلالة على الخلق كلف نكته للعبد وانما ذكر الشيخ عبد القادر ان الدلالة
 لا يرد منطق على اكثر من ثبوت الانطلاق لا يرد فينبغي ان يكون على اذ لم يكن عدول حفظا لما عدا ذلك
 ان يكون الدلالة على الجبر اسمية بشرط العدول او على اسمية لانه الدلالة على الدوام وانما يدل على العدول
 او قربة اخرى نيا سبب الدوام على ما لو فوي في ذلك فاعلم ان ثبتت جملة الدال على اسمية والقرينة
 من العدول وغيره والشيخ انما نفي دلال الدوام على اسمية وحدها او جملة نفس المعام المستعمل على القرينة على ما لا
 ان دلاله المعام دلالا لربعة كما ان المعارض لجملة خاصه ونفي الشيخ انما هو عن اسمية ولكن ان جعل الدوام
 مدلوله اعتقليا للاسمية بناء على انما لم يدل على التجرد ثبت الدوام بمعنى العقل اذ الاصل في كون ثابت
 دوامه ما لم يظهر ما يعطيه كذا في الفاصل الرجوع في دلاله الصفة المشبهة على الدوام والشيخ انما نفي الدلالة
 اللغوية بنفي شيء وانما الخلق على اسمية في الظرف والظرف اختصار الفعل ولذا جعل علماء المعام اختصار

الخلق على الفعل باعتبار
 الاقدار واما وكذا الخلق
 على الفعل باعتبار الكسب
 عندنا وكذا بالذات الى
 النظام بناء على تأيد
 الجبرين منها بالذات
 وعلى الاول بالاسرار
 والتحقيق ان الخلق
 على الكسب عندنا
 يعود الى الله تعالى
 باعسار ان الاقدار
 على الكسب عندنا منه
 وكذا الخلق على الخلق
 عندهم باعتبار
 الاقدار عليه نعم لا
 يعود رجوع الخلق
 على الكسب عندنا الى
 الله تعالى ان يكون
 هو الخلق على الخلق
 بعينه كما يعود على
 الاول رجوع الخلق
 على الفعل باعسار
 الكسب عندنا باعسار
 ان يعود على الخلق
 باعسار الخلق

في الوجه الاول لا يكون كلام الشيخ
 كليا بل جزئيا مستند في بعض صور العدول
 وعلى الوجه الثاني انما يكون كليا
 ميب

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

خروج

४५

ای صوفیوں کو ان الاسواق
معمولاً منہا فرج اللہ

موت

وكان لان اللزوم ان توقف الاما وحلت بطله وادخلت
عند حصول الماحضه لان الزاومه والاسوان انما يوجبانه
الاخراد فهو ليست عند حلول اللزوم اصلها
وإد البعث احصاء الى البعث وحي
الخلق من زمان للزوم بطله

هذا الوصف انما هو الوجود الامكنية فان الحد الذي انما يكون على وصفها من فضلها وافتقارها وحداها
 فاضلا ونقصا انما يكون على حطة صدورها عنها والاعمال على تصور العباد عن الاصل المتصور المنعم به انما كان
 يكون على وجه التفصيل كما هو الاصل في اوجها والاحكام كذلك ولا ريب في تصور العباد عن التفصيل على وجه
 العموم وان تعدوا انهم لا يسمون الا على وجه الاحكام في تصورهم بالنبذ الى التفصيل فاما ان كان الاصل على وجه
 التعميم التفصيلي والاحكام على وجه التعميم التعميمي فكل لا يربط بين الاصل والتفصيل بالاحكام في خلاف
 الاحكام لا احتمال خروج البعض من النوع التعميمي والعوامل سيطرة المطالبات الخطائية وعلى ذلك فالاحكام
 وانما على الاول فلا يبعد ان جعل تصور العباد عن الاصل متساويا لتصور العباد وعدم كماله في الاحكام
 الاصل على ما لا يبعد في تصورهم فيها تنزيلا للمنافع من جهة العدم او ان جعل كل واحد متعلقا بالعباد لا بالتصور
 ما ذكر في وجه الحكم انما تصور العباد فان حلت الاصل على الحجة والاعمال على العباد على النظام فظام وان حلت
 على ما ذكرنا من الحجة بطريق المبالغة او تعليق كل واحد بالعباد او حلت الاصل على الكمال من حيث الاصل
 التفصيلية فوجه ان حذف المنعم لا يدل بطريق القطع على ذكر العصور وانما يورث ويماه وان تحقق العصور
 قطعا فان دفع ما كان ان تحقق العصور فذلك لا يباين كانه المحتمل قصور والافاضة من حقيقة كونه متناهية
 فوجه بطلان التعميم على ان يريده في البيان والايام المتعظم كونه في وجه رفع بعضهم فوق بعض ورجاء ما
 اجره كلامه من ثبوت الشايع وحيث صدق ما يتا المجرع في توفيقه لتقرير قوانين الشريعة على ما ينبغي
 تقوية بمن عاونه في تنفيذ احكام الشريعة فانما ذكر بيان الوجود الايام الى الاصول ووجه ذكر الصلوة على
 الرسول والآل ومناجاة ما ذكر في وصف الرسول للمقام وحتم ان يريده جميع ملك التعميم الى ذكره
 فان حلت الاصل في الاحكام الاول قوله اياها الى الاصول ما يحتاج اليه لان البيان اصل واحد منها فكيف يكون
 ذكر ايامها وبيان الاحكام في وجهه من بعض التعميم اذ لم تقع التعميم بهذا المجرع على وجه الاول
 بان انما في عظم شأنه في البيان تخصيصها بعد تعميم الانعام وانما في كمالها في بيان ان البيان هو
 الذي يعم امرها في بيانها نوع الان من التعاون والشاكر في حصيل القدر واللباس في المسكن
 وربما ينتقل الذين من ذلك انما في ذلك انما ننظم بقوانين تقرر ما ان في الى احوال ما ذكر في وجهه ما ذكر ان التعميم
 نعم البيان اياها الى ملك الاصول وعلى ذلك بان في ما يتا ان في المجرع والعموم في ذكر الرسول في
 تعمير كونه في رعا من سلطان الله في ثبوت القوانين الشريعة لاشتهار لثباتها في وجهه بذلك وتقرر في النفوس

بالتيان

في بيان الاحكام

وكذلك التعميم نذكر الآل والاحكام تعمي بتقوية الرسول بهم في تنفيذ الاحكام لاشتهار
 ذلك ولكن ان جعل في التعميم الى المجرع تغليبا وتوجيها للاحسن اذ كان في بيان الايام الى الاول
 يندفع بان يريده الايام الى الاصول بوصف احكامها وشمها احتمالا لان الاحكام لا تتكلم في حيز
 ما ليس مع حاكمها وجعل الاصول المعنى اليها في التعميم المعنى بامس البيان والسابع والاشارة
 الى المجرع بيان الايام على حطة وصف الاصل والتمسك ان لا تتكلم في ذكر وجعل التعميم المعنى به بعض
 الاصول المعنى اليها وبيان الايام على وجه التعميم الى التعميم على حطة وصف الاصل وحداها والتعبير الى بعض
 الاصول اذ اية ايضا في عباد لبراء الاستعمال وتبنيها لاختلاف ان البراءة تحصل في ذكرها الخاص والامر في
 للعطف في ذلك واما فقيده في البيان فانما في غير ما عطف على العام بنا على ان بعض افراد النوع
 قد يبلغ في الشرف والكمال الى ان يرفع عن الدخول تحت العام ويعد نوعا اخر كما قال الشاعر فان المسكر
 بعض دم الغزال فان حلت اذ لم يكن للعطف مدخل في عباد البراءة فكيف وجه تعليله بما حلت عليه
 او لا عطف تبنيها على عبادية جعل المجرع على للعطف ولكن ان يجوز تعليل شيء بامرئ يكون احكاما على
 لما تنفذه في ذلك الشيء وعطف على خاص يتضمن ذكره في الممثل بيمين هو العطف المذكور في عطف على خاص في
 ما يدل على عطف على مالم تعلم فان حلت التعليم لا يتعلق الا بغير المعنوم فذكر مصدره فذلك في حدة
 التعميم بان في رعايم من حقيقي الجمل الى ذروة العلم فبين وجه كونه في غاية البيان الى ذكره انما في
 الكف في تفسيره في علم الانسان مالم يعلم تعلم من علم الجمل في نور العلم وسمعت منه ان الماد ما لم يكن
 تعلم الى مالم تعلم بقوى انفسنا واجتهادنا اخذ من قوله في علمك مالم تكن تعلم وقيل في ذلك في حصة
 او لدفع توهم الخوض في اطلاق التعليم على حضار المذنبين عند تذكير المنسي في فصل الخطاب جعلهم في الفعل
 مجازا بمعنى المفعول او انما حصل وجوز ايقان على حصة ووصف خطاب به على طريق المبالغة كما هو في قوله
 ويذكر اوفى بما علمه له المعاني قال في حدة قولها انما في اقبال وادبار لم يرد ما لا يقال والادبار غير معناه
 الحقيق بل انها كنهه الاقبال والادبار كانا حجت منها واما في ذكر كون الخوض عقليا كانه البيت على ما ذكر في
 نفوس ولا يبعد ان لا يركب يجوز لا عقليا ولا لغويا ويكون فصل الخطاب بمعنى كون خطابه فاصلا او مفعولا
 على ان يكون المصدر من المعلوم او المجرع في جمع طامد بنا على اشتد ان فاعلا في جمع على افعال كثر في الشهاد
 واتضح ما ذكر في وجه الكف انما في بيتنا على افعال في ان اصحابا جمع صحيحة كسر خفف صاحب كسر ولما

فان تنق الامام وانت منهم

في بيان الاحكام

في بيان الاحكام

الحمد لله

م وغيره ان العجزان لهما بلغة للموصف الاخرى ما علم به على الحق ان العجز ليس للموصف الاخرى واما
لكمال بلغة فلا علم به قطعاً على ان ربا يدعي ان بين موصوف ان العجز لهما بلغة وموصوف ان العجز ثابت
له لا تصادف لهما بلغة فحقان الموصوف الاول ربا حصل وان لم يكن له العجز ولا لهما بلغة خلاف
الثانية وجه المراءى هنا وانما انما حصل بعلم البلاء ولكن ان جعل في كونه في اعلى متعلق بالموصوف الى الموصوف
بذلك الكون والاشك في اخصار ما في علم البلاء ثم ان المراءى يكون في اعلى مراتب البلاء كونه مرتبة من
البلاء بحج البصر عن الاتيان بمقدار اقصى من مكن المرتبة ويوجد العجز وانه تناول الطوف
الماء وما يقرب منه فاندفع ما قيل ان العجز لا يوصف على كونه في اعلى مراتب البلاء بل الطوف اعلى
وما يقرب منه كمالا واحدا للعجز كما سيجي وحاصله الدفع ان ما ردا على مراتب البلاء منها ما يعم الطوف
الاعلى وما يقرب منه فان حصل الى ان بينهما تافها وتقدم من وجهين احدهما ان السكك لم
ادر ان العجز في الذوق والمصن جعل في العلم كما شاع وجب العجز ان يلخص الكشف فيه وانه ان
السكك نفي امكان كشف القناع عن وجه العجز والمصن انبث الكشف لهذا العلم لكنه رجع الى الجواب
على دفع الوجه انه وادج فيه دفع الوجه الاول حيث قال ولو بالذوق الجواب ان كلاً من المضاع ايضا تناول
بذنين الوجهين فانه ايضا انبث الكشف لهذا العلم بل حصه في دفع القناع ظاهر من كلام المضاع
حيث قال يدرك العجز ولا يمكن وضعه ومدرك العجز هو الذوق فقط وطريق الكتاب الذوق طور
خدمة العلين والبلاء وجع متلثة بما تيسر انما طه النام عنها ليجل عليك اما نفي وجه العجز فلا
اي لا يمكن انما طه النام عنها ليجل عليك فعدتي ان الذوق الذي حم ادرك الاعراض فينا حصل
من العلين فلا تناو عذر احم حم الادرك في العلين وانما في امكانه من وجه كلاً من المضاع النام
وكشف القناع عنه ليجل عليك فامتنع من امكان وصفه واطهان للغير كما صرح به ولا تناو نفيه زيات ادرك
الدال على ظنون المدرك اذ كثر اما نظره ناشئ ولا يمكن من اظهان كالملاحة والاستعانة الوزن ولكن
دفع القناع بين كلاً من السكك والمصن بان معنى كلام المصن ان هذا العلم اذا احيط به جيز او حصل
باب تمام بكشف القناع وهذا لا تناو ان لا يمكن كشف القناع لعدم عكسنا من الاحاطة ومعنى كلام المضاع
انه لا يتيسر لنا كشف القناع لعدم عكسنا من الاحاطة بهذا العلم لا العلم بعدم عكسنا من الاحاطة
ظاهر ان علم الاصول اكشف من العلين وان غرضه ما كشف وما كشف اكلاً ما تناو كلام السكك والعلين

قال الفراء السلام ما كان يبيع
الغنم من الثياب

فان ان يرضى منكم في قضاء ما اؤتمروا
بها الاصول انفقوا منكم في الاصل

المفهوم حين بان الكشف انما يحصل بالعلمين لا غير فرفع ذكره في الحواشي بان وجهه بعد علم الاصول
 بل انكشف من معنى الفعل والمفهوم ان يندرج العلمين انما انكشفان بعد حصول علم الاصول والاحاطة
 به وتوضيحه ان انكشف قد جرد من معنى التفصيل بقرينة صريح السلك في باخصار الكشف في العلمين فان
 هذا الاختصار من ان اعتبار معنى التفضل وانت خبير بان لا يتم الامر بحد التوهم بل لا بد من القول
 بالميل مع المعنى فيقول لا انكشف من العلمين على معنى صريح الكشف فيها وان كان معناه الظاهر فافهم
 الاكتفاء فيها وتوجه على معنى صريح الكشف فيها كان اقرب لبقاء المعنى التفصيل بعد الامكان
 فان المعبر في التفصيل كان الشيء بالقياس الى غيره فكذلك في نفسه اقرب اليه من نفس ذلك الشيء لا سيما ان
 كان الكشف مثله ما ذكره المفتاح انه لا يمكن ادراك وجه الاعجاز حقيقة بناء على ان ذلك الكمال جبر
 منذ الادراك لان ادراكه باحتماله لما نحن عننا لا يحتاج احاطتنا بعلم البلاء فلا نلوه كالعلمين
 الكشف منذ زيارته على وجهه لا يكشف عن معنى التفضل بانه قد ذكر بعض المحققين من الفقهاء
 جريد اسم التفصيل عن معنى الفصل لما في اذ لم يكن مع شيء من الامور الثلاثة من اللام والافاء
 كقول ملوك عظام من ملوك اعظم وعلمه ووجهه ومواراهون عليه اذ ليس شيئا هو على الله من شيء
 فينبغي ان لا يجوز التوهم فيمكن ان الاقتران من واعلم ان عبارة المفتاح هكذا لا علم به بالاشير
 بعد علم الاصول اقتران العلمين على المراد الله من كلامه الى ان قال ان الكشف للقناع على
 وجه اعجاز فيمكن ان يقال ان العلم الاصول معلق باقتران فتوهمه عنده معدوم ويكون
 جود ولا انكشف من غير قيد الطرف معطوف على اقتران مقيد به ويكون معدوم الكلام هكذا لا علم اذ اجد
 علم الاصول من العلمين والاعلم انكشف للقناع منها نفع بذكر ليس في عبارة ما يشعركون علم الاصول
 انكشف منها مسقط السؤال بذلك راسا وما نقل روحنا ما نقل بالمعنى اعتبار عطف ولا انكشف على
 اقتران وجعل الطرق المتقدم متعلق بغيره انهم لم يصدقوا الخبر السابق وبما انه لا علم انكشف من يدين
 العلمين فالما كان منا مظنة ان يتردد اسما له من علم لو اوجد منا ان يدرك وجه الاعجاز حقيقة لما
 في العلمين فاورد بطريق الاستئناف مبينا انه لا يمكن ذلك اما لان العلمين لا يكفيا في ذلك واما
 لان الاحاطة التامة بحقيقتها لا تنبئ بالاعلام الغيوب كما سنذكر وان اقتصر من علمه وتبين
 نعم منها استراحت ودفع التوهم وتوهم من جهة المعنى لكن لا يبا على الوضع والسماح وبسبب

هذا هو الوجه
 في قوله لا علم
 به بالاشير

انه جواب الاستفهام المذموم وهو من علم ان ما ذكره لا انه لم يحذف الجمله بعد نعم لان الحذف
 بعد جاز لا واجب وفادة ظاهر لان نعم الاستفهام لا يثبت ما بعد اوله فاذا حلت نعم وجوب
 اقام رده وجواب الميم زيد كما في المعنى الاول نعم قام زيد في الكسب نعم لم يتم في شيء وجوب الاعجاز
 لهم والاستفهام بالكناية فلهذا لم يثبت ما كانا اريته الله تعالى وقد جرى فيهما ذكر كذا على
 اصطلاح المحققين في جوابه بل في معنى النفس فكيف عن ذكره كذا في سون المسئلة ويثبت في
 من لوازم المسئلة بهذا التشبيه استعانة بالكناية وهذا الاثبات استعانة بخيلية والايام ان
 تذكر لفظه معنيين قريب وبعيد ويراد البعيد والترشيح ان تذكر شيء بل لا يمكن المسئلة في التشبيه
 اما ان اعتبر من وجوب الاعجاز والاشياء المحتجبة او من نفس الاعجاز والصور الحسنة وعلى الاول يكون
 التشبيه المفهوم في النفس اسما بالكناية والاثبات الاستعانة للوجوه خيلا وذكر الوجوه اربابا
 اذ اريد بالوجوه معناه البعيد وهو الطريق والمعنى القريب وهو العضو المخصوص وعلى الثاني يكون
 التشبيه استعانة بالكناية والاثبات الوجوه للاعجاز خيلا وذكر الاستعانة لانها بل لا يمكن
 المسئلة بها فان قلت سيجي ان الترتيب يجب ان يقرن بلفظ المسئلة به ان التخييل يلزم ان يقرن بلفظ
 المسئلة فكيف تصور الترتيب للاستعانة بالكناية فانه لا يذكر فيها المسئلة به اصلا فضلا ان يقرن
 به شيء فلا يكون ذكر الاستعانة ترشحا للوجوه فذكر فكونه خيلا اجوز لانه لا شك في جواز تقدير التخييل
 كانه في قوله اذ انما التي تروا في كماله المصقول فان كماله من تالوق والمصقول استعانة حكمة طفت
 لا شك ان اثبات الوجوه للاعجاز على اصطلاح المحققين والشرح يكون للوجوه كونه في صوم اسر على حقا
 في اطول كونه في ان اطول كونه في وجود ان يكون التشبيه ايضا كما في قوله اطراف الهيئة المشبهة بسبع
 ثبت بطلان فان الترتيب منها يكون للتخييل لا للكيفية وما ذكره واسن اقتران الترتيب بلفظ المسئلة بنقل
 انه يخص ما اذا اعتبر تشبيه ولا تشبيه في التخييل على منسوب المحققين والذات لولا ان الترتيب في الاعجاز المرسل
 مع عدم اقراره بلفظ المسئلة به الانعدام التشبيه وتحديد عدد التخييل خيال بل لان التخييل اثبات
 امر من لوازم المسئلة به التشبيه ولم يثبت الاستعانة للاعجاز الذي هو المسئلة بل الوجوه التي اضيفت اليه
 عاذا فلا يلزم من اثباتها للوجوه اثباتها للاعجاز ان يكون خلا من جهة اثباتها للوجوه لانها لم تشبه
 بشيء بل اريد بها معناه القريب وهو العضو المخصوص والاستعانة ثابته حصصه فاستعانة كونه خلا من علم

هذا هو الوجه
 في قوله لا علم
 به بالاشير

هذا هو الوجه
 في قوله لا علم
 به بالاشير

هذا هو الوجه
 في قوله لا علم
 به بالاشير

قلت لسانه في الغضب

الوجه لوجوهين وقد جازى بين معية اضافة الوجود الى الالغاز جازية تشبيهه بغير الوجود الى الالغاز
بمناسبة الوجود لانه الحق في نفسه لا يكون له وجود لا يستلزم متروكه ما يدل على المنهية بغير الوجود
لا يصح من شوب اما والافلان الاستار انما يدل على الوجود اما اعتبر عليها بغير الوجود
الى ما لا يحسن كقولنا ان ما يدل عليها واما ثانيا فلان قولنا بالجوهرية التركيبية ولم نقل بغير الوجود
المشهور وان لم يستبعد وجهه بمعنى تصانيفه ولذا ذكر وجه التركيب على اصطلاح السكاك والسلف
فمنقول انما اصطلاح السكاك في الملكية ذكره وجي الالغاز او نفس الالغاز واورده ما شبهت على وجه
بمناسبة الاشياء المحيية في الاستار او الصور الحسنة والتحليلية على الاول لفظ الاستار الموضوع لكل استار
الحققة المستعمل في الوجود جاز او على انما لفظ الوجود الموضوع للوجود الحققة المستعمل في الوجودية
جاز او اما على اصطلاح السلف في الملكية لفظ المحيية تحت الاستار او الصور الحسنة المرموز اليه
تذكر الاستار او الوجود والتحليل على ما هو اصطلاح المصنف واورده مصدر لفظه بمعنى انما يقال
قوله انما لفظ الاستار او الوجود والتحليل على ما هو اصطلاح المصنف واورده مصدر لفظه بمعنى انما يقال
قوله انما لفظ الاستار او الوجود والتحليل على ما هو اصطلاح المصنف واورده مصدر لفظه بمعنى انما يقال

الوجه لوجوهين وقد جازى بين معية اضافة الوجود الى الالغاز جازية تشبيهه بغير الوجود الى الالغاز
بمناسبة الوجود لانه الحق في نفسه لا يكون له وجود لا يستلزم متروكه ما يدل على المنهية بغير الوجود
لا يصح من شوب اما والافلان الاستار انما يدل على الوجود اما اعتبر عليها بغير الوجود
الى ما لا يحسن كقولنا ان ما يدل عليها واما ثانيا فلان قولنا بالجوهرية التركيبية ولم نقل بغير الوجود
المشهور وان لم يستبعد وجهه بمعنى تصانيفه ولذا ذكر وجه التركيب على اصطلاح السكاك والسلف
فمنقول انما اصطلاح السكاك في الملكية ذكره وجي الالغاز او نفس الالغاز واورده ما شبهت على وجه
بمناسبة الاشياء المحيية في الاستار او الصور الحسنة والتحليلية على الاول لفظ الاستار الموضوع لكل استار
الحققة المستعمل في الوجود جاز او على انما لفظ الوجود الموضوع للوجود الحققة المستعمل في الوجودية
جاز او اما على اصطلاح السلف في الملكية لفظ المحيية تحت الاستار او الصور الحسنة المرموز اليه
تذكر الاستار او الوجود والتحليل على ما هو اصطلاح المصنف واورده مصدر لفظه بمعنى انما يقال
قوله انما لفظ الاستار او الوجود والتحليل على ما هو اصطلاح المصنف واورده مصدر لفظه بمعنى انما يقال
قوله انما لفظ الاستار او الوجود والتحليل على ما هو اصطلاح المصنف واورده مصدر لفظه بمعنى انما يقال

الوجه لوجوهين وقد جازى بين معية اضافة الوجود الى الالغاز جازية تشبيهه بغير الوجود الى الالغاز
بمناسبة الوجود لانه الحق في نفسه لا يكون له وجود لا يستلزم متروكه ما يدل على المنهية بغير الوجود
لا يصح من شوب اما والافلان الاستار انما يدل على الوجود اما اعتبر عليها بغير الوجود
الى ما لا يحسن كقولنا ان ما يدل عليها واما ثانيا فلان قولنا بالجوهرية التركيبية ولم نقل بغير الوجود
المشهور وان لم يستبعد وجهه بمعنى تصانيفه ولذا ذكر وجه التركيب على اصطلاح السكاك والسلف
فمنقول انما اصطلاح السكاك في الملكية ذكره وجي الالغاز او نفس الالغاز واورده ما شبهت على وجه
بمناسبة الاشياء المحيية في الاستار او الصور الحسنة والتحليلية على الاول لفظ الاستار الموضوع لكل استار
الحققة المستعمل في الوجود جاز او على انما لفظ الوجود الموضوع للوجود الحققة المستعمل في الوجودية
جاز او اما على اصطلاح السلف في الملكية لفظ المحيية تحت الاستار او الصور الحسنة المرموز اليه
تذكر الاستار او الوجود والتحليل على ما هو اصطلاح المصنف واورده مصدر لفظه بمعنى انما يقال
قوله انما لفظ الاستار او الوجود والتحليل على ما هو اصطلاح المصنف واورده مصدر لفظه بمعنى انما يقال
قوله انما لفظ الاستار او الوجود والتحليل على ما هو اصطلاح المصنف واورده مصدر لفظه بمعنى انما يقال

أما سهافة تأنيدها فكذلك فلان المعنى على أنه من الرافع بالزمان والذاتية والدرجيم عليها وهذا المعنى
 إنما حصل على ما كان على صدره معلقا للظرف بالمصدر وأما سهافة الأول فلان المعنى على أنه بلغ مرتبة
 السمع مع إبراهيم أو تقضية الخواص كفاية كلها من ذلك وان الملائكة حين بشرت إبراهيم بسلام
 عليه قالوا ذنوبهم قد بلغ حد السمع فقبل أو لم يندرك ولا شك أن هذا المعنى إنما
 حصل لوجوه الظرف مفعولا للسمع ولو منع لعدم مفعول المصدر مطلقا ما كان يحمل الظرف على مع جوابا
 للسؤال كأنه إذا قل فلما بلغ السمع قيل مع من قيل مع إبراهيم أو حال من السمع ومن فاعل بلغ أو فاعل قول
 بلغ فاعل الأول أنه إذا قل ينبغي أن يوجد الجواب عن تمام منشا السؤال وقد أنشأه لأنه المعنى المتعارف السمع
 لا إبراهيم اللهم إلا أن قد مر مضائق في مع سمي إبراهيم على أنه ينبغي أن لا يجوز ذلك بنا، على ما ذكرناه إذا
 فذكر فاعل ومفعول وحال عن أحدهما ولم يكن قرينة تعيين صاحب الحال فإن توسطها أو تعدت عليها
 يكون حالا على المتقدم وإن تأخرت عنها فخص المتأخر لأنه الأساس الذي لا يغيره يعتقد به أنه قوله ومعنى الرابع
 أنه بمعنى أن يكون بلوغ الولد والوالد مفعول السمع معناه الزمان مع أن نوناً إنما بلغ الدال على التقية
 البلوغ لما تقدم في قوله عنه وأيضا كما لما بلغ يدل على أن وقوع جزائه في حين البلوغ ولا شك أن وقوعه في
 في حين بلوغ اسماء على حد السمع مع أن الظرف ما يكفي راحة من الفعل فجور أن جعل فيه العامل
 أن ضعف ولذا يجعل فيه معنى حرف النفي واسم الأشارة والعينه كقولهم وما أنت بنعمة ربك بخائن إلا
 انتقم منهم ربك عنك بخائن ولا يخفى لعلته بخائن وقوله هذا في قوله تعالى النافور فذلك يوم غير
 أي فانتقم يومئذ وقوله إن ع وما أجرب لا ما علمتم وذقم وما عونها بالحدث المتدرج أي ما حديثي
 عنها من أنه لم يذكر إلا الظرف وبه راد له بالظرف اسم الزمان والمكان وبالسبب الجار والجور ووافق
 تأنيدها على الظرف ما كان سريدا بالظرف تأنيدها رادها أولا أو ما يسمي الجار والجور أيضا فان لم يكن إنما يطلقون
 الظرف على الجار والجور والأول أولى لأنه حكم بوقوعه في عدم النكاح عنه وهو يستقيم الزمان والمكان
 لا حاجة ببيان عدم النكاح إلى اعتبار وصف الظرفية والمطوفية بنا، على أنه لا شك في أن الظرف هو الذي
 إنما يقع في الزمان والمكان لا النكاح على مثل منطلق وإن أنكر عن حصص زمان أو مكان أو سمي الوقت
 بما يشوبها ما ذكره منا لا بوجوب نفي الأكان المناسب سمي فخر في الفرق على ما كان من قبله
 فوق الاصطلاح الذي نحن ذكره وهو أن الزمان متعين في الحضور والغياب لا في غير الوقت بينهما زمانا

رفع الموضع على وجهه

انما لا اجتماع في ذات والما ذكر من المعنيين من حيث ما بين صدق قولنا بقيد الفرق حسب مفهوم
فقط فالحكم مقتدره والتمس فتم ادوا اختصرت مع انه اخبر من بها يكون الشارة الى انه ليس مط
نظره احصاء التعميم لانه لا مدعاه اليه بل باليف محقق ضمنى ما يحتاج الى اخلاصه بما
ستفنى عند روى انه بعض النسخ وهو الى القاعدة وذكر الصير نظر الى اخر وهو حكم كل اى قضية كلية
حكم فيها على جميع افراد موضوعها كقولنا كل حكم للقيمة الى منكر يجب توكلين الى مجرد النظر الى هذا الاتفاق
فلا تخرج منه انه لا يجب التوكيد اذا اعتبر الدلائل المرزيلة لانكاره او انه لا يبرر مع التوكيد لم يكن
القضية فروع مثل هذا الحكم الذي القيمة الى منكر يجب توكيد وذاك وكذلك كذلك والاصل منطبق
على فروع الى مشتق عليها بالقوة القريبة من الفعل وتكون تفرعا منه الى كل مفهوم موضوعه الى الحكم
الذي القيمة الى منكر على زيد قائم اذ الحق الى المنكر وجعل صرحي الاصل كبرى منكر زيد قائم حكم
الحق الى منكر وكل حكم كذلك يجب توكيد من غير انما يجب توكيد فالنتيجة في النوع وكبرى القياس هو
الاصل الذي اذ عرفوا القاعدة بما جعل كبرى تصون سهلا الحصول في حصول معنى القاعدة قضية كلية
مشتقة على الاحكام جزئيات موضوعها ليستفاد لكل الاحكام منها في تلك على جزئيات حذف مضامينها
اليه وتكون تستفاد احكامها تنفع بذلك المضامين هذا ان جعل الانطباق بمعنى الاختار وان جعل على
الصدق فعبارة اخذ في منطبق الى بصدق مفهوم موضوع ذلك الحكم الكلي على جزئيات فغير جزئيات هذا
المخدوف ولو جعلت العضايا بالجزئيات الى مع الفروع جزئيات القضية الكلية بغير مساعد من الجزئيات او من
نسبتها الى ما نسب له وجعل احكامها بمعنى الاحكام التي فيها لا الى عليها لم يعد له فانه منطبق على
ان زيد قائم ان فلا الانطباق بالصدق فاما ان ينطبق مفهوم موضوع الحكم المذكور وان في المثال فاما
على احكام ان زيد قائم وان عار اكب وغيرهما وانما انخص من الامثلة فروع على ذلك كقولنا من التزم على احكام
الو بالموثوق بعوهم الى فروع الشواهد ان يكون من احد ما في مصطلح البيانات القواعد والاعلام في
الامثلة اذ الانصاف الاحاط الى ذلك فاشوبه اخص بمعنى ان كل ما يصح شابه يصح مثلا لا ما غير على هذا
كقولهم قم التعيين اعم على باحي واما بمعنى ان كل شابه مثال من غير عكس فالظاهر انه لا يستقيم لان الماخض
في هذا الشواهد الذكر للابنات انه هذا المثال الذكر للانصاف وكذا للابنات لا يستقيم كونه لا ايضا اللهم
فان على ما ذكره الحديث على خلاف النظام بان يبراد الصلوح لان ذكره للابنات والانصاف او الذكر

[illegible]

حيث يثبت على الاثبات والايضاح كما في قوله تعالى فانقطع الرفعون لكونهم عدوا وحزنا قال في قوله
 الاخصية بالنظر الى انه منزه عن الشوائب ان يكون من كلام من يوثق به دون الاشك والاشك لا ينافي
 والشوائب لا ينافي فاصح خارج عن قوله لا ينافي فاما كون الاشك لا ينافي
 زائلا عن ان كل فرد من افراد ان يصدق ان يصدق له صفة المنانبة بان نذكر للايضاح من غير شك
 بالنظر الى ما اعتبره في قوله من الغرض فلا ان المراد من ذلك للايضاح والاثبات اما ان الغرض للايضاح
 فقط دون الاثبات او الاثبات فقط دون الايضاح فاما ما عارض ذلك متباينان متباينان كليهما لان ما ذكرناه
 فقط لا يكون مذكورا للايضاح وبالعكس الا ان وجه بعيد وموانير الولوج لان نذكر فانه يكون
 الشوائب اخصى واما ان الغرض للايضاح في الجملة والاثبات في الجملة فيتناول كل منهما الذكر للاثبات والايضاح
 معا فاما بعد الاعتبار اعم واخص من وجه فان الله رجحهما فاما كون متباينين التباين الكلي كما هو
 النظام فليقل ربما وجه ظاهر وان اراد مطلق التباين ان كل المجموع من وجه فانه لا يرد نوع التباين الواسع
 فقولهم ربما اما ملاحظ الوجه البعيد الذي ذكرنا او يميز كون اللام للعاقبة والاشك بعد ايضا وقولهم
 التباين بان الايضاح يستدل بسبق الثبوت بطريق اخر والاثبات بسبق عدمه مطلقا وفيه ان الايضاح كما
 يطلق على اثبات الشيء من اول الامور واضحا ونظيره قولك لعل في حقيقة ثم الزكية وكثيرا يذكر الاشك
 في قوله ثم حوله لثابتية الاثبات فان ذلك فاذ ثبت ان اخصية الشوائب ليست باعتبار ما في الشوائب
 من الذكر للايضاح والاثبات فاما وجه ما في الاحتصان من نوع الاخصية على وجه التوفيق فليكن
 المذكور للاثبات يصح ان نذكر للايضاح من غير شك لان صلوح الاثبات يتوقف على كونه كل ما هو ثابت
 صلوح الايضاح وقد سبق ان معنى الاخصية ان كل شئ يصدق ان يكون مثالا ولا عكس وهو لا يتغير وقد
 جاء بمعنى الاستطاعة ايضا الصحاح انا يا تو اي قم والاه يا لو ان الاستطاعة فذكر مصدر الا
 المتعدى بمعنى الاستطاعة ولم يذكر مصدر الا اللازم بمعنى التعقيب فان نظام ان مصدر الا لو على فعل
 لانه الغالب لفعل اللازم واثبت فيما وقع عندي من نسخ الاساس ان وجه كاتبة الالوة هو معول الرجل
 ما لوت عن الجند وجا جتك بمعنى ما قصرت فقال له بل استر الالوة بضم الهمزة وتشديد الواو
 على فعله لكن وجدت في حاشية بعض نسخ الاساس ان المحفوظ عن الاصمعي ان الالوة هي الالوة وهي الكاتبة
 بضم الهمزة وسكون اللام على فعله مصدر الا اللازم فلا يبعد ان يكون قد جاء فعله على غير الغالب

في قوله ثم حوله لثابتية الاثبات فان ذلك فاذ ثبت ان اخصية الشوائب ليست باعتبار ما في الشوائب من الذكر للايضاح والاثبات فاما وجه ما في الاحتصان من نوع الاخصية على وجه التوفيق فليكن المذكور للاثبات يصح ان نذكر للايضاح من غير شك لان صلوح الاثبات يتوقف على كونه كل ما هو ثابت صلوح الايضاح وقد سبق ان معنى الاخصية ان كل شئ يصدق ان يكون مثالا ولا عكس وهو لا يتغير وقد جاء بمعنى الاستطاعة ايضا الصحاح انا يا تو اي قم والاه يا لو ان الاستطاعة فذكر مصدر الا المتعدى بمعنى الاستطاعة ولم يذكر مصدر الا اللازم بمعنى التعقيب فان نظام ان مصدر الا لو على فعل لانه الغالب لفعل اللازم واثبت فيما وقع عندي من نسخ الاساس ان وجه كاتبة الالوة هو معول الرجل ما لوت عن الجند وجا جتك بمعنى ما قصرت فقال له بل استر الالوة بضم الهمزة وتشديد الواو على فعله لكن وجدت في حاشية بعض نسخ الاساس ان المحفوظ عن الاصمعي ان الالوة هي الالوة وهي الكاتبة بضم الهمزة وسكون اللام على فعله مصدر الا اللازم فلا يبعد ان يكون قد جاء فعله على غير الغالب

في قوله ثم حوله لثابتية الاثبات فان ذلك فاذ ثبت ان اخصية الشوائب ليست باعتبار ما في الشوائب من الذكر للايضاح والاثبات فاما وجه ما في الاحتصان من نوع الاخصية على وجه التوفيق فليكن المذكور للاثبات يصح ان نذكر للايضاح من غير شك لان صلوح الاثبات يتوقف على كونه كل ما هو ثابت صلوح الايضاح وقد سبق ان معنى الاخصية ان كل شئ يصدق ان يكون مثالا ولا عكس وهو لا يتغير وقد جاء بمعنى الاستطاعة ايضا الصحاح انا يا تو اي قم والاه يا لو ان الاستطاعة فذكر مصدر الا المتعدى بمعنى الاستطاعة ولم يذكر مصدر الا اللازم بمعنى التعقيب فان نظام ان مصدر الا لو على فعل لانه الغالب لفعل اللازم واثبت فيما وقع عندي من نسخ الاساس ان وجه كاتبة الالوة هو معول الرجل ما لوت عن الجند وجا جتك بمعنى ما قصرت فقال له بل استر الالوة بضم الهمزة وتشديد الواو على فعله لكن وجدت في حاشية بعض نسخ الاساس ان المحفوظ عن الاصمعي ان الالوة هي الالوة وهي الكاتبة بضم الهمزة وسكون اللام على فعله مصدر الا اللازم فلا يبعد ان يكون قد جاء فعله على غير الغالب

بلي ويصار الى قول اصل الجازع ما قاله ان مصدر ما لم يسم مصدر فعل عند الجازع متعديا او لا فانه يجوز
 ان يقر من الالوة الوجوه قد استعمل الالوة وحسبها التقدير وقد عدل عنها فوله لا الالوة نصحنا
 لقرون ان الالوة بفتح التاء لا تسمى مصدر في قوله لا الالوة نصحنا فلهذا من نصحين معنى المنع او جعل الالوة
 جازعا عنه لكن لا ضرر في الالوة في عبارة المصنف ان جازع الجواز ان يكون على اخصة ويكون جازعا
 على التميز ان لم اقم من جهة الاجتهاد او على الحال التي لم اقم حال الاجتهاد ونعم من كون التقدير الاجتهاد
 على انه لو لم نعم ذلك لغيره انما بان غير الالوة والحمد تشاركين في قوله ختمه او على نزع اخفا في الالوة لم اقم في
 الجواز ونعم الجواز الاساس ما لوت عن الجند والثنى جاوزنا من جميع ذلك فلم الجواز ان يرد معنى التركيب
 او بضميت فلا يحتاج الى عارض حذف المفعول لم اترك جازعا كما ذكرنا اما ذهب الى ما ذهب اليه العبدان
 المشهور في هذا المقام لا الالوة جازعا فحين ذلك ان جازع العبدان المصنف عليها كما اشار الى ذلك في قوله وقد
 استعمل الالوة قوله ثم المفعول المحذوف معنا اما ضمير الخطاب كما هو المصنف في قوله ثم واما او عام بغيره
 كالا حد وحقى وعلى الاول يجوز ان يكون نكتة الحذف ما ذكرنا وان يكون لسان الى ان عدم من الالوة
 لا اخفى الى طيب وان لم يكن القصد بالخطاب لوصف الى مخاطبة من لان اصل الخطاب ان يكون معين
 فلا اقل ان يكون محذورا عند ذلك فالتكلم ما ذكرنا ونعم هو الوجهين اقم على وجه اوله فان الخطاب
 مثل هذا المقام لا يقتضي الي معين فعل تعدد الذكر لا يستعمل الخطاب ايضا في اضاف المصدر فليكن
 المصدر ما يشعرك الكلام وهو اضاف الترتيب الى ما ذكرنا وعلى الحال لا نصيب الكلام الى معنى الترتيب بما
 ذكرنا حال كونه اضاف النظام على الاول ان يحتاج الى مصدر فعل بدلالة الكلام كما قررنا ولا يبعد الاكتفاء
 باشعار الكلام بمعنى فعل قيا ساعدا ما ذكرنا سبوا ان الناصب بصوت حارة مررت به فاذا بصوت صوت حارة
 هو معنى الجملة لا شعرا بامعنى الفعل واما على السان فلا يبعد ان نكتفي بمعنى الفعل الذي يدل على المنفى لان
 الحال كما لا يظفر لا تضعف العامل الضعيف ان يعمل فيه ولا على فيها معنى حرف التثنية او اسم السان كما في قوله
 شقي ويزيد قايما على صدره بضم الهمزة وان شئت فقد الفعل بدلالة حرف النفي على قوله
 مفعول في ذكر فعلين اعني تربية اقرب تناولا ولم ابلغ في اخصار اللفظ ثم ذكر مخويين فجوز ان يصار الى
 التوزيع اعني الترتيب بان عمل الاول بالامر الاول والاخر بالامر او على عكسهما بوجهما بالاتصال والاتصال الى
 الاخيرين بالامر الاولين والنظم المتقدم وان عمل كل منهما بكل منهما او اخرهما بكل منهما واما المتقدم والما

ويصح تعليل كل منهما بكل منهما

انہ

ۛۛۛۛۛۛ

وهذا أصل القول في السركات الشوب وما يتعلق بها ذكره في الخاتمة فقدم بان الخاتمة بمعنى الأشياء التي تفتقد
 من الفن الثالث **إحصاء كل منها** وهو المعروف بتعيين العدد لاشياء التي ذكره سابقا المذكور بانها اسم للمعاني
 والاسماء والبدء فكيف يجعل الفن الاول والفن الثاني والفن الثالث اشياء لهما ولو جوز ذلك باستقرار
 ان الفن الاول هو عين علم المعاني وكذا البهائي فيكون مع الفن الاول باعتبار العدد علم المعاني فلفظ
 علم علم المعاني علمه وكذا الكلام في اخويه **وعلى ان** يبان ان الفن الاول لاشياء الى ما ذكره او لا وهو الذي
 يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والفن الثاني الى ما ذكره بانيا وهو الذي يحترز به عن التعييد للمعنى
 والفن الثالث الى ما عرفت به **وجي** تحيين الكلام فظهر فاني حمل العلوم الثلاثة على الفنون الاربعة من التي هي
 قد حصلت حيث بين ان الذي يحترز به عن الخطأ هو علم المعاني وكذا في البان والبدء الى انقول اننا نحن
 في الفن الثالث والفن في علم العلين عليها بعد العدد **وجي** الفن الاول **وجي** اسما لاجزاء الفنون الثلاثة على
 نهج واحد **ولها** خوف من عدم اجيش الى منقول منها المناسبة فائدة بينهما فنكون لعط المبدء خمسة وفيه
 مقدمة الكتاب ومقدمة العلم الاربعة ان لعط المبدء التي وضعت لمقدمة اجيش استعيرت لمقدمة الكتاب
 فنكون لعط المبدء جازا فيها ويجوز ان يقال المقدمة الاصل صفة صرف موصوفها اخلقت على الطائفة
 المتعد من الكلام والاسماء **اما** المنقول من الوصفية الاسمية او تقدير موصوفها موصوفها **اما** قوله لفظ خمسة
 على هذا الاحاجه الى المنقول من مقدمة اجيش بل كل منها منقول من الوصفية الى الاسمية فهاشبه كان اصل
 المعنى ولا يبعد ان ضرا لاخذ منها بهذا الاشهر ان اوبائنا وله وغيره فاسبق من الوجهين فيحمل الكلام على
 الثلاثة وقوله من تقدم يعني مقدم الملائم وقد جعل من قدم المتعد الى الفن الطائفة لاسماها
 بسبب تقدم كانا تقدم نفسها او لا فادنا الشروع على وجه البصيرة تقدم من عرفنا من الشايعين على ان لم
 رونا وتديروني في الدلالة والمبدء وهو ان لم يكن بعيدا لفظا ومعنى ولكن ذكره الفاني ان خلف مقدمه
 لكتاب لطايع في باب التصانيف كثيرة اما مقدمون فيها امام المقصود طائفة من الكلام يستغنى الطالب
 واما معانيها في ذلك المقصود ويسمونها بامعاء كاسم طائفة من كلامهم منها فنما اوقسا اوبابا وفضلا
 فيكون كثيرهم مشغلة على هذه الامور لاشياء الكل على الاجزاء **وامر** له مقدم الكتاب من مقدمه على انها
 قد جعلت جزءا من الكتاب فاطلاها عليها فاطلاق في الكتاب قسمه وفضله على ما جعلت اجزاء من الكتاب
 من الامور والاحاج قطع الى اصطلاح جديد والى نقل علمه من كلامهم ومن هذا علم ان حمل المقدم

یہاں سے

کتاب اول در بیان اصول و مسائل
مولا حسن الانصاری

ان جعلت جوامع الكتاب على مقدمة العلم التي مع معاني جزئها والاستقصاء كونهما من اجزاء ليس كما ينبغي ان
لم يفر من المؤلف المذكور لعدم الكتاب ان يكون حصول الارتباط والاشتغال على مقتضيا لكونه مقدر
الكتاب بل لا بد ان يكون قد قدم المؤلف امام المقصود فيما لم يعجزه وان حصل منه الارتباط والاشتغال
لا يصدق عليه المؤلف فالصحيح يكون ما خاتم مقدم الكتاب لكونها طائفة من الكلام لم يكن الا الفاظا ومقدرا
العلم ما تصور وصدق من خصوص او تصورات ومقدرات مخصوصة فبين المقدمتين تبين على نعم يكون
ان يكون معاني مقدم الكتاب كلها او بعضها مقدمة العلم كلها او بعضها ولا اقل ذلك في شرح الرسالة قد
الكتاب لا يجوز للمؤلف ان يسمي القوم مقدم العلم وما نقل ان عبارة في شرح الرسالة مقدم الكتاب
ثلاثة فلم يجد فيما راينا من النسخ والسنن كان في نسخة فيجاء على ما ذكرنا لانه في حق المؤلف (طائفة من الكلام)
حكمه في افاقة انها الفاظ قطعا فيجاء في الحكم على الحكم ومن يدرى ان قوله قد صدر العلم وغاية وضوء
اذا حمل المقدم على مقدم الكتاب بعيد عن الاشكال في قضية الشيء نفسه جدا حل ولا حاجة فيه قطعا الى الخلف
لرفع هذا الاشكال بل لا يتصور عليه بالفتك في ذلك لان الفاظ هو المعاني والمطرووف هو اللفظ
ول وانما بها بابا هو الواقع كغير النسخ المصحح وهو الوجه في بعضها باللام فاما ان يكون اللام
بمعنى الباء او الانشاع بمعنى النفع على ما قيل **و** في ذلك صاحب المنهاج في احوال المعاني ان قد وجد من
السكاك ما ساء الموقف في المكلف اما لبيان الموقف فقط او لتوفيق بين القول بالموقف وذكر
السكاك في الاخر او لهما معا وهذا الوجه في انهم عبارة الزعم ان ان انشاء العينية وذلك لان
مقدم الكتاب الفاظ ولا امور الثلثة معان وقيل لان المقدمة اعلم من الثلثة وفيه انه مبني على ان المراد
مقدم العلم فلا سبب في تغيير كلامه **و** لو صنف بها المفرد والكلام ان اجري على ظاهره ما خرج بعض
الافاظ عن المركب لانه فيمكن ان يفسر الفصاحه صفة عامة لا يخص بعض الالفاظ فلا بد من تأويل في المفرد
او الكلام في سائر هذا المركب فقال البعض ما لك حمل الكلام على ما ليس بمفرد بقرينة معاملة بالمفرد
وذهب في الاحتكام الى الاول في حمل المفرد على ما ليس بكلام بقرينة وقوة الكلام في مقابلة وقد ذكر في المفرد
اطلاقه على ما يعاب في افاقة فاذ في المركب والمشتبه او المجموع او المضاف يراى ما ليس معايله في المفرد
في الكلام ذلك وحسن الاموال انهم مطلقون على هذا المركب الكلام العصب او المفرد المصعب فان لم يكن
الاولى فالحق هو الاول او الثاني فكيف يمكن الاول او الثاني باعتبار واحق نظر اول الابصار وذلك

المقدم

ان كان المقدم
الاولى فالحق هو الاول

في حق المؤلف
في حق المؤلف

ذلك ان يجوز ان يحقق في هذا المركب تناثر الكلمات وضعف الساليف والتقعيد لفظيا ومنهوا فلو
نظم هذا شكل المفرد وكان خالصا عما ذكر من اسباب الاختلال بفصاحه المفرد لزم ان تنصف بالفصح
الكلام والعامل لا يتقدم على التمام كيف ولو كان مركب من الموضوع والصفة متملا على ما يخص فصاحه
الكلام من اسباب الاختلال كتناثر الكلمات كان فصحا على هذا المعدير واذا اعترض بين الصنف والمفرد
اسناد بان جعله مستقلا وجزءا من حصار كلاما انقلب غير صحيح لانه لم يزد ولم ينقص منه حركة فضلا
عن الحذف والاختلاف في بناءه والتميز ان الضعف والتقعيد لا يوجدان في المركب الناقص بنا على ان يكون
الكلام كذا شئ جدر القطع بتحققه في هذا المركب في الكلام في توفيقا ينبغي ان يحمل على المركب مطلقا
والالم يكن جامعا وان اركب في ذلك فلا ريب في تحقق تناثر الكلمات في هذا المركب ان كان في الجملة
يصدره هذا وتعالى انهم في هذا المفرد بالادل جزء لفظيا جزء معناه في تناول الاعلام المركبة مثل
عبد الله ارتباطا وشرافا وتجنبا ولا شك في جوار اشتغالها على تناثر الكلمات مثل ان سمي بامره اسد
فنبغي ان نشترط في فصاحه المفرد الخلو عن تناثر الكلمات او لنظم فصاحه مثل ذلك اذا خلص على اقل
فصاحه المفرد والتمسك فاسد جزا وغاية ما يمكن ان يقال المراد بالمفرد الكلمة وهي مفسرة باللفظ على ما
ذكر في المفصل واما اللفظ فيخرج الاعلام المركبة عن حد الكلمة وهذا ان كان هو الاخرى بقوله بعد
الخير كما ذكر في بعض حواشيه كقول المدرك في اكثر كتب النحو اننا كلمات او حال من الاعلام مركبة
في الاصل والمعتبر في امر الفصاحه ما هو الاصل في ذلك ولم يسمع كلمة بليغة كانه اراد بالكلمة ما في المفرد
وهو ما ليس بكلام والافوار اذ بالكلمة معناه النظام لم تتناول المركب النقص فلا يلزم ما ذكرنا
عدم سماع وصف الكلمة بالبلاغة عدم سماع وصفه بها فلم ينته عن الدليل على الدعوى وهو ان المراد
بالمعنى المذكور المتناول لهذا المركب لا تنصف بها لكن لا يخفى ان في اطلاق الكلمة على هذا المعنى من بعد
ما ليس في اطلاق المفرد عليه ان يفسر الكلام بما ليس بكلمة والمفرد بالكلمة فيتم الاسد لانه في قوله
والتعليق بان البلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال ومن لا يحقق في المفرد ومنه لان ذلك انما هو بلاغة
الكلام والمعظم او ربه علمه ان مراد المعلن ان البلاغة عند العرب ليست الا باعتبار المذكور
فصحة التعليق لاننا في المفرد بانها الاعتبار فيه كما هو ما ذكر من التعليق بعدم سماع وصف
المراد بالمفرد بالبلاغة ولكن ان دفع بان يكون البلاغة بهذا الاعتبار انما هو في غير الكتب من اخذ هذا

ح اختوان على ما ذكرنا من
اسباب الاختلال بفصاحه

في حق المؤلف

في حق المؤلف

ان يقال قد ذكر في شرح المصباح ان الحروف بلام الحسنة ايضا حكم النكرة كالمعروف الذي قد
 جاز في وصفه بالثبوت وقد عطف بالبال وجم مطروحين في جميع موارد هذا المكيب سواء تضمن احد طرفي
 الجملة معنى الحصول والكون كما في معنى في الاخرى ان يكون الطرف متعلق بمفعول النية التي تتحمل عليها الجملة
 ويعود معنى فعل ان كان جازما جامدين والذاق الى ابن مآكل واختار الرضخ ان العاملية الحال الممكنة
 مضمون الجملة فالمعنى هنا ان يكون الفصاح من المخلص المذكور والاتصاف به انما يكون المفعول لانا في الكلام
 والمحكم بيان عن امرين آخرين والعامل في الطرف هو الكون والاتصاف الذي تضمنه الجملة وقد ذكر في
 شرح قول صاحب المفتاح في الاخرة عند الله ان هو عند الله متعلق بوجه من الاخرة فكان العامل فيه
 ما سببه مضمون الجملة وقال سببه الله ان هو عند الله طرف مضمون الجملة ان هو المتضمن بالآخرة عند الله
 وكذا اتفقنا في قول السالك وهو عند السلف كذا ان هو عند السلف طرف لثبوت الخبر لثبوت وجله
 سببه الله اظهر من جملة حاله على المسند ويزال مطابق لما نحن فيه جردا في لوجه ووجهه الكلام في من
 الثلثة اشارة الى ان المعنى على السبب لكل ان خلو من كل واحد منها لا يرفع الاجاب لكل ان خلو
 من مجموعها فلو اذ من في المذمومين كان احسن كما نقل عنه في اذ الكلام في كون رضاء المقصود
 واليخرج بكسر الهمزة وفتح الحاء وكسر التاء ثبت اسود وسمعت بعض من اتي به ان صاحب الميزان يورث
 في الهمزة المكسورة بوزن المضموم فلو كانت الهمزة مفتوحة لزم بناء تحذير كما هو عند الحسن ولو
 كانت مكسورة لزم بناء لانظير له كلامهم في الهمزة في البيت الابق ويورث في وزن المتن اسود
 فاحتمل ان يثبت فيقولوا ان المتعدي في النوع السواتنام والفاحم السيد السوله كما في والاشيث
 الكثير والقنوم الشمل على قطع كل مناسي عكسولا وعكسلا لا يورث القل عشرة العنقود في الكلام
 والمتعدي كل صفة للقنوم ومعناه ما لا عكس كيد او مرفوعات ان روي بالفتح في بعض الشروح ان المعنى
 على من الرواية مفتولات شذذ ان على غير وجه كثر تارة في جميع العقاص من افراد المشي والمرسل لطيفة
 من الاشارة الى ان العقاص من كثر تارة في جميع العقاص من افراد المشي والمرسل لطيفة
 كثر في الشرح قد سوسم ان العقاص من اجمع عقبيه والعقبيه بجمع على عقابيه في اختلف العقاص من
 عقبة بعض العين وسكون الفاء وهو فاسد لان هذا التوسم ان في وجه ان فعلية اجمع على
 فعاب لا فاعان فسر هو لان المذكور في الكتب انما يجمع عليها كصباح وصباح في جمع صبيحة ان فاعان

وذلك ان المذكر ساكن في غير موضع
 في الميزان
 في الميزان
 في الميزان

ووجه
 الجواب
 في المتن

من جهة ان هذا اللفظ مخصوصه اعني العقبيه لا يجمع على عقابيه فكذا في ذكره الصالح
 ان كل فصلة عقبيه لا يجمع على عقابيه وذكر في الصالح ايضا ان العقاص يكون جمع العقص
 بكسر العين على مثال ربيعة وركام وحصل العقاص يكون بمعنى المذار في سطر المذار في الشعر و
 درويش البيت تفضل المذار في معنى ومرسل في من المصوتة الرخوة والحروف المصوتة حروف
 مستحقة خصه والمجودة ما عداهما والشديد حروف احدى قطبت والرقة ما عداهما وما عداه حروف
 في قوله لو قال مستشرق لزان فكل الشغل كما وقع في بعض الشروح لا يورث عليه بالوجه في كل حال
 توجيهه عليه باذنه فيغير بان يقال لو كان ما ذكر من التوسط موجبا لتنافر لزم ان يكون مسرف
 ايضا متنافرا او ليس فليس اللام الا ان منع عدم تنافر في الاوجب نفا، الكل يذروا لوجوده في كل
 النسخ وقد وقع في بعضها انفا، وصف الكل وهو ان يكون مكشوف الوجه لكن ما ذكر في الرقية
 حيث قال لا وصف جزئيا وذلك لانه على من النسخ ليس في كلام المويدي ان فصاح الكلمات وصف
 جز، فصاح الكلام بل انما وصف جز، الكلام واما النسخ الاولي في وان كان الرقناظر اليها
 بعين القبول لكن التمام ما يدرها من كون فصاح الكلمة وصفا جز، فصاح الكلام لا يلبق
 بذوي العقول ويثبت ان يكون مقصود المويدي انفا، وصف جز، لا يوجب نفا، وصف
 الكل لكن سقط لفظ الوصف عن قوله او عن قلم النسخ الى وقعت في نظر في ذكره
 الرد ما ذكره وتوارى ان ترد على وقع مقصود فلما ان اراد انفا، وصف جز، لا يوجب
 انفا، وصف الكل حكما ممنوع كما ان يكون وصف جز، حيث سوتف الكل علمه فيوجب نفا،
 الموقوف علمه انفا، الموقوف وان اراد ذلك جزئيا فليس ولكن لا يوجب نفا، وان اراد ان لا انفا،
 لا يوجب لا انفا، من حيث ان يذروا وصف جز، وفي كل وصف الكل فليس ولكن لا انفا، ان يكون لا انفا،
 موجبا لا انفا، من حيثية اخرى مثل كون وصف جز، مفهوم وصف الكل وان اراد ان لا انفا،
 لا يوجب لا انفا، مطلقا من الية حيثية كانت فظا المنع في العقاص على وقوعه في غير موضع
 ان التواتر مثلا كونه وقد وقع في كلمات غير بعيد
 كما لا يستبعد في التسجيل او رمية كالتسكيس او هندية كالمسكة فكما ان وقوعه من الكلام في غير
 اي الكثرة

المراد في البيت المصوتة في
 التجميع بالمذار في مبالغة لا يورث
 المذار في خمسة ذات الحروف
 يذري بها الطعام وبقية بالكل في حكاية
 الا كذا في

اي الكثرة
 اي الكثرة
 اي الكثرة

العروة في القرآن لا سا في كونه عربيا فذلك وقوع كلمة غير فصحة في القرآن او في بعض معيّن منه كسورة
يس مثل لا تاتوا كونه فصيح وهذا المعاصي فاسد لان وقوع غير العروة في العروة ممنوع بناء على
منع كون الكلمات المذكورة غير عربية كوزان يكون قد جازت عوده ايضا لمصلحة توافق المعنيين
كما يصابون والسنور او على منع كون القرآن عربيا والضمير في قوله انا انزلناه قرانا عربيا عايد
الى السورة لا الى القرآن كما فصل والطلاق التوان على بعضه سابقه واما في المعنيين الضعيف
لان روى عن ابن عباس وعكرمة وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقوله لا تجزى القرآن واطباق الفخامة على وجهه
الجمعي في ابراهيم ونوح وقد روت الاول وقوعه في الاجماع على كون القرآن عربيا قال ولو سلم في وقوع
غير العروة في القرآن ففصح كونه عربيا ان عروة النظم والاسلوب فلا منافاة في وقوع كلمات غير عربية في ذلك
تلك الذي علم من كلامهم انه يشترط في فصاحة الكلام بعضه المكمب التام او المكمب مطلق فصاح
كلماته اياها اذ كان عروة من انوار الكلام سماء باسم سورة او القرآن مثلا فيشرط في انصافه من
العتدة بالفصاح فصاح كل كلام او كل كلمة منها فلا يفتقر الى الم عهد سوا كان معروبا بان يعتبر الم عهد
جواز عن الضمير او لفظ العهد وادعاه او كلاما بان يعتبر ذلك مع فاحش من الضمير في اشتراط فصاحة
في فصاح السورة او القرآن والاسد الى علمه بشرط او فصاح الكلمات في الكلام تحت لا سال اذ لم تنصف
بعض من العتدة بالفصاح هو ان المجموع لم ينصف بها فشرط في انصاف المجموع انصاف كل بعض
منه لا ان تقول هو انصاف المجموع بوصف وان لم ينصف بكل بعض منه كما تقول رايته البيت وان
لم تراه البعض ففعلت البيت فربما يبرهن بعضه ولكن الجواب بان الوصف في ذلك على نوعين احدهما
ما لا يخارج في انصاف المجموع بالانصاف كل بعض منه والله ما خراج والفصاح من قبيل الله تعالى
شيء وهو ان الفصاح كالعروة فان كانت الفصاح من قبيل الله فذلك كالعروة وقد جاز في انصاف الكلام
بالعروة باعتبار انهم اخرجوا بناء على عدم اشتراط عروة الكلمات في عروة الكلام فينبغي ان يجوز انصاف مجموع
اوراق الكلام كاسورة مثلا بالفصاح باعتبار الاعم الاغلب لان لم ينتهض دليل على اشتراط الفصاح
من الاوراق في فصاح هذا المجموع وكان ذلك في الاخر ما ذكرنا من المناقشة فعلى وجهه سديد سليم ان لا يخرج
السورة عن الفصاح بلزم كونها متحدة على كلام غير فصحة اما اذا اعتبر كلاما او لفظا واما اذا اعتبر جودا
عن الضمير فلا ان عدم فصاحه يستلزم عدم فصاحته معتبرا في الضمير لا اشتراط فصاح الكلمة في فصاح الكلام

والفعل
الاسم الثاني

م قولنا ما معنى ال نسبة الجمل او الجوز لان اشتداد على غير الفصح اما لعدم علمه بعدم فصاحته
او بكون الفصح اول بالاختيار منظم الاول اما لعدم قدرة على ايراد الفصح بدلا عن
غير الفصح منظم الكتب لا على القسم الثالث محتمل ومعلوم ان يكون عالما وقادر الكون لم يرد
الفصح حكيم في ذلك وليس يبين فساد بان النظام انه لغة ومنقصة خب تنزيه به بما حقه
عنها كونه المناسب ان يقول ال نسبة الجمل او الجوز او السفة لا ان يقول ال نسبة نتيجة الجمل
فنسبة تدخل في نسبة فان ثبت فظهر اسف لزوما وفاد ان يقع عن التوضيح
اياتك ان تصف الى قول من يقيس ذلك على خلق عيسى وم بل ان نسبة الجوز في جامع ان كان
ان ذلك الجمل صار سببا لان نسبة خلق الله ما لا يجوز علمه من نبوة عيسى وم لانه
وذلك لم يمنع من صدور هذا الفعل عنه فكذلك ايراد غير الفصح وان صار سببا لان
نسبة اليه الجوز او الجمل او السفة لا يمنع ان يصدر عنه في ذلك لان نسبة عيسى وم بالنبوة
لا يلزم من خلقه في اياه بل لا بد بل انما صدرت تلك النسبة من الكثرة محض الجمل وكما
الفوائد واما نسبة اصد الامور الثلاثة الله تعالى فلا زعم من ايراد غير الفصح في الكلام ولان
فصح خلق عيسى وم بل لا اب لا منقصة في لصلابل رية من آيات كمال القدس واما ايراده
غير الفصح في الكلام مع ظهور ان شرف الكلام وفصله بالبعد عن اسباب الاخلال بالفصح
فلا خفاء انه منقصة له لانه عنها علوا كبيرا وزعم هذا القائلين ان الاقرب ان يقال
قد انعقد الاجماع على انه مقدار اقصر سورة من القرآن مع والاي ان انا موبال بلاغة
على اللاحق فلو جوز وجوه كلمة غير فصحة في القرآن لزم ان يكون ما اشتمل عليها من المقدار
المعجم غير فصحة فلا يكون بليغا فلا يكون معروا وانت خبير بان فصاح المقدار الجوز انما يجب
فصاحه اجزائه اذ كان كلاما واصله في سوقف فصاحته على فصاحه كلماته لكنه غير لازم
بل يجوز ان يكون مجموعا من افراده الكلام وقد سبق انه لا دليل على اشتراط فصاحه من الاوراق
في فصاح هذا المجموع وراى مدققا مطولا كذا في بعض السور ونحو الاساس التي جودها الجاهل
واستقواسه وحاجب لزوج وزجت المرأة حاجبها وربا استدلالا باعتبار معنى التثنية
في التثنية يقول صان ومدهج البني وم يعنيين دجيا وبن من تحت حاجب في ارفع كشق

في بعض النسخ

انون من خط كاتب فان التثنية ينسب اليه انما نحن باعتبار الاستقلال في كل
 كاسيف السري او كما سراج لا بد لهذا التخرج من وجه يستقيم على قاعتهم وعكس الوجود
 بان فقل على التثنية النسبة الى الوجود فلو تمته ونزلة الى نسبة الى التثنية ونزلة رقيقة
 المستخرج المنسوب الى السري او السراج ان بالمطابقة وقوله كاسيف السري او كما سراج
 بيان حاصل المعنى وقد تحيل وجوب اخر مثل ان فقل على حيوة فاعله كاسيف فلو قوس
 السري صار كاسيف وافتى فاصيل المستخرج الماخوذ من السري او السراج بمعنى الصاير
 مثله ولا يفرق اشتغال الماخوذ من السري لم يوجد الماخوذ فان المعبر هو الماخوذ والاصول
 الا ان ان يكون وجوبه من التثنية او الصباح ان صار في العاجرة واية صبا حاقيل
 ان فقل على حيوة فاعله اصله فلو تمته المدة وعقودت الى صار يجوز او عوانا
 فالمسرح بمعنى الصاير سراجيا او سراجا على معنى التثنية ان مثلهما وقيل ان فقل على حيوة
 فاعله ذا الصلة كوتق النجور صار ذورق فالمسرح بمعنى الصاير ذر سراج ونه الخس
 بانقوح الكسور على الكل انه ينبغي ان يكون المسرح بكسر الراء اسم فاعله الاحتمال
 انهم لم يعقدوا على استعمال وان يكون هذا مولدا لاحتلال ان يكون ذلك وحس وان
 يكون وجها واحدا بيان الاول انه لما لم يجعل اسم مفعول من سراج لو كان اصدا لانه
 حتمل انهم لم يطلعوا على استعمال سراج بهذا المعنى فلم يحكموا بان سراج اسم مفعول منه وان
 كان هذا استعمالا موصوفا لونه ان الحكم بالقرابة مع عدم الاطلاع على حصة الحال فكل
 وآتت انه حتمل ان يكون سراج مولدا مستقلا لم يكن موجودا عند حكمهم بالقرابة فحتمل ان
 يكون مولدا لم يجعل سراج اسم مفعول منه لانه لغة اصلية وحتمل ان يكون مولدا فجعله
 اسم مفعول منه لا يخرج من القرابة والاضا ان المراد من قوله وانما لم يجعل اسم مفعول منه ان
 ارض انما لم يجعل كذلك في خروج من القرابة وبيان انك انه لم يجعل اسم مفعول لاصح ان يكون
 مولدا احاديا بعد حكمهم بالقرابة فلم يطلعوا على استعمال عند الحكم لعدم اذ ان وقت ان في
 الاطلاع انما نحن اذ كان موجودا او لاصح ان يكون مولدا فيحقق عليهم عدم اشتغالهم
 بالمولد وتبعه وقت ان الحكم بالقرابة كفا جمعة الامر عليهم فلا نحن وعكس الوجه انما ينطبق

جد

جدا ما وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعقدوا على هذا الاستعمال فيحتمل ان يكون المراد
 فلم يعقدوا على استعماله ولم يجعلوا المسرح اسم مفعول منه ومنها تأمل ان اول الاطلاق يوقع
 من كلامه ان جعل اسم مفعول من سراج يخرج من القرابة وعليه شاقلة ظاهرة يجوز ان يكون
 اسم مفعول منه وغريبا ولذا صرح رحمه الله في شرح المفاتيح بكون اسم مفعول منه مشتقا على
 القرابة المتخلة بالفضاضة وواقع السيد في ذلك واما ثانيا فلانه جعل كونه سراج من باب
 القرابة متبلا لكونه ماخوذا من السراج وانت خبير بان يجوز ان يكون غريبا وماخوذا منه
 واما ثانيا فلانه على عدم جعله اسم مفعول من سراج بكون سراج من باب القرابة والاصل ان يكون
 انه يجوز ان يكون اسم مفعول منه مع كونه غريبا ولكن ان يقال انه بني الامر على الظاهر
 ويوان سراج الله وجه ليس غريبا لانه ذكر في كتب اللغة مبيتين المعنى فجعل سراج اسم مفعول
 منه يخرج من القرابة ووجه ايضا تحليل عدم جعله اسم مفعول منه بكون سراج غريبا لان بناء
 الكلام على ان هذا الجمل يخرج من القرابة فالمراد انما لم يجعل اسم مفعول فخرج من القرابة
 لا قال اذ كان سراج مبيتين المعنى في كتب اللغة فكيف صح ان يكون غريبا لانا سراج ان
 يكون معناه المذكور في كتب اللغة بطريق يخرج الوجه البعيد وقد يوجب الكلام بان في هذا
 لا يبعد ليس تحليل عدم جعله اسم مفعول بل يوجب سابقة وقع جوابا لدخل مقدر توجهه
 انه لم لا يجوز ان يكون سراج اسم مفعول من سراج فلا يكون قد خرج او لا بان لم يجعل اسم مفعول
 لكذلك ولاننا يجوز ان يكون سراج غريبا فلا يفيد جعل سراج مشتقا منه غريبة واما طريقا
 مقابلة الوجهين فندفع بان القرابة وان جازعت للاخذ من سراج لكن جعلها وجهين كان
 الى ان كلاهما كلف في المقصود مع قطع النظر عن الاحراز لا قال القرابة اعترض او في كلام
 على المعنى في تفسير القرابة بالوحشية وحاصله الوحشية اخفى من القرابة يجوز ان يكون لفظ شهور
 الاستعمال غير مستعمل على تركب يتنفر الطبع عنه فتعرف القرابة بما تعرف بالاخص بالوحشية
 امر اخر مباين للقرابة وكذا الباقيين فتوقيد ابي على الله في فصاحة المعنى ينبغي ان يعرف
 مفهومها اخلو في الاعتراف اخلو عن التثنية فان دفع ما يبره عليه انه لا يلزم من كون الوحشية
 اخفى من القرابة ان تذكر اخلو عن عنها تعرف فصاحة المفرد مع ذكر اخلو عن عن القرابة لان

اذ كان لا بد من وجود الحكم لانه
 مسرج على عدم جعل اسم مفعول
 منه فلو لم يكن هذا الحكم متعلقا
 بالقرابة لم يصح هذا الوجه

غريبا

فيه

(في قوله
 انهم لم يعقدوا
 على استعماله)

اخلوص عن العام سلفه الخلوص عن الخاص وذكر لان المعترض ليس بزيادة قيد الخلوص
 على التمسك بغيره لانه ليس عين احد التمسك والادخلة والخلوص عنهما معتبرة مفهوم فصاح
 المفوض فلا بد من ذكر ثمة يورثها على انه لم يلزم من سابق كلامه الا ان الغريب اعلم من الخلوص
 والا يلزم منه كون الوحيية اخصى مطلقا من الغراب يجوز ان يكون اخصى من وجه فلا يلزم
 من الخلوص عن الغراب الخلوص عنها نعم على ان يمنع ما ذكره من الاعتبار ولو سلم فلو لم يكتف
 في التعريف مجموع وانما يلزم لو انتمز كونه حدانا ^{الاستيعاب} الاستيعاب لان الفاظ التي لم تؤنس استعمالها
 ما ان قلت لا يلزم منه الا ان الوحي يطلق على لفظ لم يؤنس استعماله وان لا الوجبة
 الوحيية وعدم الانس فضلا عن صحه تعريف احد ما بالآخر والاطلاق يجوز ان يكون باقيا
 ان غير المانوس ثمرة الانعاب على مركبة ^{الاستيعاب} يتفرع الطبع عنه قلت انظار من قولهم
 استيعاب للافاظ التي لم يؤنس ان الاطلاق عليها باعتبار ملاز المفهوم اعني عدم الانس
 وفه تامل ثم اللازم من قولهم الوحيي قسان انما هو صدق الوحي على الغريبين ضرورة قد
 المقسم على اقام لكن لا يلزم ان يكون الصدق ذاتيا فلا يلزم ان يكون الغراب هي الوحيية
 اصلا وليس سلم فاللازم كون الغراب المطلقة اعم من غرابتي احسن واليقين ومعلوم ان الخل
 بالفضاحة انما هو غرابه القبيح ففسير الغراب الخلة بالوحيية تفسير بالاعم ولكن فرضت المساو
 فقد اعتبرته مفهوم غرابه العيب الثقيل على السمع والكلام على الذوق وما جعله في تفسير الوحيية
 خال عن هذا المعنى بالمرّة قلنا يصح جعل الوحيية بالمفهوم المذكور يورثها للغراب الخلة ولا سجد
 ان جعل مطلق الغراب خلا بالفضاحة في اجده وغرابه احسن غلة بالنسبة اليها وانما لا خل
 بالنسبة الى الغراب لانه لم يكن غرابا عندهم واما عندنا فهو غريب كما انه وحيي عندنا لا عندهم
 ولذا قال لم يكن وحييا عندهم وقد ذكرنا او قلنا في السؤال ان الغرابية في مقابلة المعنوية
 وعلى حسب قوم دون قوم فالغراب خلف حسب الاقوام لكن جعل غرابه احسن محله ولو بالنسبة
 اليها في تلزم عدم فصاحة عندنا من اجل ان غراب القرآن والحديث من النور احسن الاعم
 الا ان لا تكلف عدم فصاحة غرابها بالنسبة اليها بنا على ان المعبر به الفصاحة عندهم
 وبما تارة او ان المخطو انما الفصاحة بالكلمة وبمؤلف لوجوه الفصاحة في الجاهل بقى في

ثاني: وهو انه لم يفهم ما نقله من اعصار عدم ظهور المعنى في الوحيية فكيف يفهم جعله جزءا لنفسية
الوحيية الا ان يلتزم ان اخذ في تفسير ما ليس ما هو اما نقله واما اجواب بان ما لم يولس
استقوله يكون غير ظاهر المعنى فنه انه لو سلم فاللازم استلزام عدم الانس لعدم ظهور المعنى
واللازم من اعصار المنزوم في مفهوم اعصار اللازم فيه فلا يلزم اعتبار عدم ظهور المعنى في
مفهوم الوحيية الا ان يقال ما ذكره رحمه الله من المفسر لا يلزم ان يكون حذره جزاء ان
يكون رسا فلا خبير في ان يذكر في السورة لازم لما اعتبر في مفهوم الموقوف وان لم يذكر
ولا نها داخل تحت الغراب ان اراد دخولها في مفهوم الغراب فموضوع كيف لم يذكر في تفسير

الوصية ما يدل عليها ولا يلزم من استلزام الكرامة في السمع عدم الانس وعدم ظهور
 الخفة لو سلم أن يكون اعسارها في معنى الوصية موجبا للاعسار فافيه وإن اراد أن كل
 كرية على السمع فهو غريب لأن الظاهر أنهم لا يستعملونه أوقلا يستعملونه فلا يكون مانوس
 الاستعمال فلا يكون ظاهرا الخفة فذكر الغراب يفتقد فادع ذكر الكرامة في السمع لأن الخوص
 من الغراب يوجب الخوص من الكرامة لأن الخوص من اللازم يوجب الخوص من المعلوم
 والالزم وجه المعلوم بدون اللازم فهذا الاعسار يدخل الكرامة تحت الغراب فتقال
 لصاحب القليل أن يقول لو سلم ما خلوص من الكرامة داخل في مفهوم فصاح المفرد
 فلا بد أن تعرفها من ذكره حكيم للامامية كما ذكر الخوص من السافر لذكره والافلاخا
 أن الخوص من الغراب يستلزم الخوص من السافر لأن كل متنافر غريب لأن الظاهر
 من شأنه عدم استعماله أوقلا أقل ولو منع ذلك عنو أيضا أن كل كرية غريب وكذلك
 ذكر مخالفه العباسي لذلك والافلاخا خلوص من الغراب يستلزم الخوص منها أيضا لمثل ما ذكرنا
 هذا ولو منع دخول الكرامة في مفهوم فصاح المفرد وجوب الذكر على غير المذكور لأن

و جها ممكن ان يوجب الخطا به ان اراد دخول الكدره الى الخلوص عنها في مفهوم الفضا
المذكور ممنوع ولو سلم فوجبت الذكر ينبي عن كون حداتا ما هو ممنوع وان اراد الخلوص
عنها لو لم تذكر في معنى الفضا فممنوع الكدره الخالص عما ذكر في التوضيح ممنوع
ايضا اذ الكدره لا جامع الخلوص عما ذكر كما ذكرنا وكما به رج لا حظ ظهور في ارادة الكدره

الاسم الاول في العلم والمهارة

في المفهوم ونزوم الذكر على عدد الدخول فلم يتع من ذلك وما ذكر من التزويد
 اما من قبيل تكاثر كاتم او الحيش فوجه ان الجرحى اما متعلق على عدم ظهور المعنى وعدم
 انشئ الاسعال فظا واما متعلق على ذكر مع التعلق على السمع والكرامة على الذوق كانه
 الوجه على الغليظ وتخشى هذا الوجه ان يقطع عن قرب بوجه الكرامة على السمع
 في الجرحى فلا يخفى التزويد الامر في سهل في الثالث ان الكرامة في السمع راجعة الى النغم
 يحصل كلام الخصال منها ان الكرامة في السمع ان يرجع الى النغم لا الى نفس اللفظ واما ان
 يرجع الى نفس اللفظ لغاية واما ان يرجع الى نفس الاشكال على تركيب يتغير الطبع عند
 فعل الاول لا خفاء في كونه زيادة الكرامة وكذا على انه لا قيد الغرابة في نفسه منها واما
 الثالث فلا بد من زيادة الكرامة لان احتمال المذكور امر لا بد ان يذكر في تعريف الفضا
 الخلو من ذلك معلوم انه لا يفي على ذلك ما ذكر من رجح لكنك خير بانه بني الخصال كلامه على ان
 ان الوجهية بمعنى الاشتغال المذكور قيد لفصاح المعنى وايد على التلخيص المذكور في موهبا
 واجب الذكر كما سبق في رتبة ايضا تحت هذا البحث في المصنوع وعلوه رجح ايضا اما الاول
 فموانع عرف المضاد بالخلوص عن اسباب الاخلال فيجوز ان يكون سبب من موانع
 ما منع سببية فاللفظ مع احتمال على كونه فصحا فلا يكون تعريفه جامعا فان وقع بانه
 اذا امتنع سببية فكانت ليس بسبب قد دفع هذا البحث به ايضا ولما كانت فوائده في ذكر
 ان قرب الخرج ليس سببا للتأخر لوقوعه في التزويد طوالم اعمد وكذلك جود الجمع بين الخا
 والياء لوقوعه في القوان خوفه وان كثرة التكرار وتتابع الاضافات لا تخلل بالافصح
 لوقوعها فيه مثل ونفس وما سواها فاللهما في رجا وتقويها وذكر رجح ربح فيجوز على ان
 الوقوع في التزويد لا ينافي كونه من اسباب الاخلال لجواز ان يكون مانع سببية والاخلص
 الابان يبين ان قد عرفت في غيري ووسر مانع السببية ولم يوضح في الصور المذكورة
 كما بين الشيخ ابن الحاجب في اما في الكافية فقال ان الله لا يكون غير فصيح فيلجئ اليه امر فيجمل
 ففصح كقول الله لم تدر كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيد فان العصم بديا بديا بل لا يكاد
 يسمع ابدأ قال الله كما بدأكم تعون وان لكن فيجوز يبدئ من الملائكة من التناهي مع يبدئ

الوجه

الوجه الثاني

الوجه الثالث

الوجه الرابع

خاتمة

بعد كما سبق في الخاتمة كانه فيبذل ما ذكر في جملتها ان لكل مقام مقال الا حسن فيه ولا
 نعوذ مقامه ونودع ما سبق انفا من كلام ابن الحاجب وفي نهاية الامر قد نصير الله
 حنة في موضع بعد ان كانت ركيكة في غيره وفي الخاتمة اعلم ان كل امر يخرج به الميز
 عن الفصاحة قد يصير فضيحا مع وجه ذلك الامر ان يلقى به بعض وجهي الحق
 كانه في قوله عليه الصلوة والسلام دعوا الجبنة ما ودعوكم وانكروا الشرك ما تركوكم
 فان وقع ما في يد غيب نادى الاستعمال لكن القلب فصيح في الحديث لما ان دخل
 من القوتين رد الوجه على الصدر ونحو كليهما الترتيب وذكر في موضع اخر ان من تناظر
 الكلمات ان شغل اللفظ على تكرار الحروف كقولهم وقد غدوت الى الخانوت يتبعني
 شاول وشاول شاول شاول وكقولهم فاذا البلبال اقصت بلغاتنا فانظر
 البلبال باحتيا البلبال واما في وجهي ايم عن معنى فصح ما تجر نقل التكرار وهو
 ما في صفتي الليم والنون من الدلالة في الغنة وبوسطها بين الضعف والقوة خلاف
 البيتين لان الليم في طرف التوسط من الضعف لما في الهمس والرخاء والياء
 في طرف الافراط من القوة لما في القلقة والضغط ومن التناظر ذكر افعال شتى
 متتابعة نحو اقل اقل اقطع اجل على سئل اعد واما في قوله فاذا انبسط الزمان
 الحوم فاقبلوا المشركين حيث وجد الحق وخذوهم واحصوهم واقعدوا لهم كل
 من صد فقد ذهب ببعد توسيط واو العطف وتخلل المعامل حال من الضمير في
 فليوم وهو فاعل المصدر فيكون الحال بيانا لشيء الفاعل وعاملها المصدر وهو التقيد
 بيا والاضاءة ان في نفس النفي ومنها تقييد النفي فسقط ما توهم ان اخلو من عدم الكون
 فصح عدمه وكونه لم لا يجوز ان يكون الحال قيد للكون لا لعدم كونه الكلام على ان
 التقييد فتوهم انه يجوز ان يكون الحال قيد للمنفى حتى يكون الكلام على ان التقييد
 فينوجه على ما وجه رجح على حاله من الكلمات بعيد جدا فان قلت اذا جعل حال من
 الضمير يلزم ان يكون مثل زيد اجل وشو مستثنى من فضيحي لانه كلام له حالان حال
 فصاحه كالمات كانه زيد اجل وشو مرتفع وحال عدم مصاحته كما اذا اقيم اجل مقام

والمنع من الضمير في قوله
 بيت الحجاز وبن غلام طابع
 نحو اضيف في الخدم

اجل ومستشعر موضع مرتفع فصدق على هذا الكلام عند عدم فصاح كلماته انه خالص
في حال فصاح كلماته كما يقول الكريم من يستحقه حال ميكنة فصدق على الفقيه الذي
لا ميكنة له حيث اذا حصل له ميكنة يستحقه ما اذا لم يسميها اذا كان ما ذكرته
كلاما واحد له حالان وليس كذلك بل كلاما واحد ما حال خالف حال الاخر فلا يصدق
على احدهما انه كذا في حال يكون للكلام الاخر لانه ليس حال لا لذلك الاخر مثلا
لا يصدق على زيد اجله انه خالص في حال فصاح الكلمات لان فصاح الكلمات
ليس حاله بل لقولك زيد اجل وهذا خلاف ما ذكرت من المثال فان الفقيه في حال
عدم الميكنة شخص واحد ولا يجوز ان يكون حال امن الكلمات لانه يكون قيد
للتنازع الذي هو العاقل في الكلمات وانما المقيد يكون باحد الوجوه الثلاثة بانها
ذات المقيد فقط او القيد فقط او كليهما فانها التنازع المقيد بفصاح الكلمات ابا انما
التنازع مع وجود قيد بان يكون الكلمات فصح غير متناقض او بانها قيد مع وجود
بان يكون مع تناقض غير فصح او بانها بان لا يكون متناقض ولا فصح فاذا
جعل حال امن الكلمات يصدق احد على الاقسام الثلاثة مع ان المحذور لا يصدق الا على
او لها والراجح هو الوجه الثاني لان الغالب في نفي المقيد رجوع النفي الى قيد فاحتمل التنازع
اوجها ثلاثة ليس المقصود الا واحد احتملوا لاحقا في الاحتمال خلاف المقصود سيما
اذا تعدد سيما اذا كان راجحا سيما مقام السوء وما حال اذا علم من السوء ان السوء
مع فصاح الكلمات فكل علم منه اخلال السافر مع عدم فصاحها بطريق الاول وكذا اخلال
عدم الفصاح مع عدم السافر فيندفع الفيل بناطل اما اول فلان ما ذكر من الاول في
انما تقيم في الاخلال الاول دون الثاني لا يسمع دعوى اولوية اخلال عدم فصاح
الكلمات مع عدم السافر من اخلال السافر مع الفصاح اذ في كل منهما وجد شرط وقيد
شرط لفصاح الكلام في يدك الاولوية انما يدفع هذا الاحتمالين الفاسدين وهو انما
القيد فقط والاحتمال الاخر وهو انما القيد المقيد جميعا باق على حاله وانما ثانيا
فلان صدق السوء على غير المعروف مفيد للسوء مطلقا وان كان يلزم من السوء بالبطون

لكنه

والممكنة

وحيث ان السوء في كل واحد من هذه الوجوه الثلاثة بانها ذات المقيد فقط او القيد فقط او كليهما فانها التنازع المقيد بفصاح الكلمات ابا انما

يستقيم

يقى الاول حوجه فان امثال ذلك ما لا ينفك عنه بواب السوءات وهذا لا يرفع ما لو
قيل ان لم يسمع دعوى الاولوية المذكورة فلا سكن وساء دعوى الضرر فان اذا اخل
السافر مع الفصاح لزم اخلال عدم الفصاح مع عدم السافر لانه لا ينفك عنه
الاول في هذا ونقل عنه في الخواص ان ما ذكر من الاولوية لو سلم ففينا اذا كانت الكلمات
متناقضه او في ما اذا كانت الكلمات غير فصوح ولا سافر او في فصدق السوء
وقد ذكرنا ما ذكرنا وما اشار اليه من مع الاولوية واما وجه تسليمها في ما اذا كانت الكلمات
متناقضه او في فنونا في جمع صور عدم تناقض الكلمات مع عدم فصاحها في
الطرف مع عدم الفصاح فاذا اخل السافر وحده اخل مع عدم الفصاح بطريق الاول
والثاني بان احدهما سافر والآخر في والاخر سافر الكلمات لا تعد في ذلك وقد حمل ما
اشار اليه من مع الاولوية على منع الاولوية اخلال السافر مع عدم الفصاح من اخلال
السافر معها بنا على ان سافر غير الفصاح ليس اقوى في معنى السافر والنقل من سافر
الفصوح اذا لم يكن عدم فصاح الكلمات باعتبار سافر الطرف واما اذا كان باعتبار
فجميع السافر في فتضايف النقل في مع الاولوية في او على ان بين السافر وعدم
الفصاح تناسبا وتقابلا وبين السافر والفصاح تناسبا وتقابلا بعد ان اخل اجماع
الاخيرين دون الاولين ولا يخفى ما فيها من الاولوية ان نبسط الكلام بعض البسط
ونقول ما ذكره الحاشية من انما الاولوية في السؤال اما ان جعل سائل القسامين
ان اخلال السافر مع عدم الفصاح واخلال عدم الفصاح مع عدم السافر اما ان يتم
على القسم الاول وربما يوجب ذلك ان قد كتب من الحاشية في بعض نسخ المحقق منقولة عن
وقد اقمتم في المحقق على القسم الاول فنقول على الوجه الاول فيقول ان وجه ما اشار اليه من
الاولوية وتسلمها في الصور المذكورة بما ذكره الاولوية ان لا مع الاولوية في القسم الثاني
الاولوية في صور تناقض الطرف بنا على اجتماع السافر مع عدم الفصاح اذ ان
لكن يتجه على وجه التسليم ان صور الصور المذكورة بما اذا كان عدم فصاح

انما هو الذي لا ينفك عنه بواب السوءات وهذا لا يرفع ما لو

انما هو الذي لا ينفك عنه بواب السوءات وهذا لا يرفع ما لو

انما هو الذي لا ينفك عنه بواب السوءات وهذا لا يرفع ما لو

الكلمات لتأخر حروفها فالقول باجماع السافر مع عدم الفصاح هو تلفظ خال عن المعنى
 اذ الواقع، انما هو عدم الفصاح بسبب السافر وان صورت بما اذا كان عدم الفصاح
 بسبب لحن كالفاء مثلا استقام، تسليم الاولوية لانه يحقق الفواه والسافر وما الى
 بالاختلال من وجود السافر لكن لا يخفى ان دلالة كلامه في علمه في غاية الصعوبة ويحتمل ما يمكن
 ان يقال ختار التصوير الاول وبقية توجيه التسليم في الصون المذكور على المسألة
 وارجاء العنان بين لوسم الاولوية فليس وجه التسليم الا ذلك مع بقي وليس اغراض عن
 فيجوز لا يرفع فيه التوفيق وهذا نوع مبالغ فيه التزيين لا يبعد ان تلقى في مقام الرد والقبول
 او يقال المنوع وان كان هو الاولوية لكنه سلم وجود اللزوم باعتبار مخالفة السافر
 في اجاب للتفصيل، على جعله لزوما بطريق الاولوية على سبيل المسألة وارجاء العنان
 على الاولوية في التخصيص اصلا وان نزلنا مثله في المسألة وتطبتنا بعنان ارجاء
 العنان فاقترنا بوجوه اللزوم مقام اللزوم بطريق الاولوية فليس التسليم الا في الصون
 المذكور وبقي صور اخرى تكفي واحدة منها لفساد التوفيق ويحتمل ان يوجه المنع والتسليم
 بما ذكرنا اخر من الوجهين وهو ان الاولوية في القسم الاول ممنوعه ولو سلمت في الصون
 المذكور باعتبار اجماع السافر في هذا فظهر من ذلك وجه ثالث وهو ان يلاحظ في الوجهان
 فقال لانه الاولوية في شئ من المعين اما في الاول فلما ذكرنا ثانيا واما في الثالث فلما ذكرنا
 اول او على الوجه الثالث وهو خصص دعوى الاولوية بالقسم الاول فليس الوجه الا ما ذكرنا
 اخر اذ لا بد من نقل الحاشية في بعض النسخ باستقاط لفظ اخر من من شافى اخر من المعين
 وعلى هذا من ثم تعميم ادعاء الاولوية للمعنيين وسعيين التوجيه فيما ذكرنا اول او يكون وجه
 التسليم، واضحا جدا متغنيا عما ذكرنا من المكلف وانما ما اتصل بالاعلى ضمير المفعول
 لاختفاء ان المراد ما اذا قدم الفاعل على المفعول به اذ لو اقر الفاعل عنه لم يكن من صور الاخبار
 قبل الذكر مع انه ظاهر ان الكلام فيه على ان في مثل هذه الصور، الشأن الى وجه ضرب غلامه
 زيدا يشعر بذلك التقييد مع ان الاصل عدم الفاعل لعدم ذكر ما ينبغي في حقه وذكره فانهم
 ما قيل انه لا بد من قيد اخر وهو عدم الفاعل على المفعول به اذ في الكليل صاعا بصاع

في قوله لا بد من قيد اخر وهو عدم الفاعل على المفعول به اذ في الكليل صاعا بصاع

ع افراد الضمير في الدعوى ان المرجح اصحاب قصد الى كل واحد منهم في جمع الامثال يقال جواه
 كليل الصاع بالصلة ان كافا، احاد بملء واسانه بملء في المعنى لانه كافا، عصيان كل
 من اصحابه جزاء، مناسبة غير زائد ولا ناقص، سيما كان سفا راجلا وميا بن الحرفين
 الذي يظهر الكوفا للنعمان بن امرئ القيس فلما لاء الفاء النعمان من لعله في زميتنا
 واغافل ذلك لعلنا نبني منه لغية فغضب العرب بذلك مثلا لمن تجرى الاحسان بالاساءة
 قال ان في جزينا بنو سعد في حالنا جزاء سفا راجلا وما كان ذا ذنب وتعال بواله
 بني اظم، لا حجة في بن جلالا، فلما فرغ منه قال له احيى، لقد احكمته قال انه لا عرف
 فيه نحو لو نزع لتفوض من عند خرفه، فالد عن الحرفاء موضع فدفعه احيى من
 الاظم فخرتيتا كذا في جمع الامثال، يدل على قوته لا يبعد ان يرجع الضمير الى اللوم
 المدلول على الفعل كما يرجع ضمير اصحابه الى العصيان وقيل الضمير للمعنى على سبيل المثال
 ووجه بان مقصود ان لا تقوم زبيروا في غير، والله اعلم حقيقة الحال والواو الحال
 لم جعلها للعطف على المرفوع المستكن في احدى مكان الفصل لانه يصير المعنى على سبيل
 مدح ان لا يمدح مدح الوري اياه وتوقف مدحهم على مدحه وندم ضرب قصور وشدان
 المدح في حاله ارفع حاله لخلوها عن الدلالة على ذلك بل ربما تدل على ثبوت مدح الوري
 ودوامه وايضا على تقدير العطف لا يبقى لعل معنى فاذن يعتد بها وايضا العطف يودي
 الى اتحاد الشرط وجزاء، لانه، يكون كل من المعطوفين في جزاء، جزاء على اجبا لفسكون
 مدح ان لا جزاء، ملحقا ان مدح الوري جزاء، وايضا واما على مدح حاله في جزاء مدح
 ان في مقيد بترك حاله والشرط مدح مطلقا والمنافاة في الاخير حاله واما قبل المدح باللوم
 لشمارا بان ذمه لا ينبغي ان يخط ببال عاقل ولو على سبيل الشرط والعطف بل لو دعا في قولنا
 يفرص لوم دون ذمه وقد اورد على البيت ان استعمال اذ والفعل الماضي هو اللوم يدل على
 قطعية وقوي وان تعصير مقام المدح فالمناسب مبنيا ان يعمل ان والفعل المضارع
 فالاولى رواية نهاية الاجار جميعا ومما يدل على واما ما شارره الى الجواب بقوله في استعمال
 او الى ووجه اختياره في المدح وهو سور الاتصال الكلي واذ في اللوم وبني انا نعيد الجزاء

الوجه في الجلال اسم
 رجل من مشقة
 التفويض منض الباء
 من لم يمدح
 ص 2

فدجاء وحيار اي
 بازاء
 ص 2

ان سأل عن تعذر العطف واللام
 فقلت العطف بين الجاهل والجاهل
 السطر والجزاء

تجاء وحيار اي
 ص 2

في قوله لا بد من قيد اخر وهو عدم الفاعل على المفعول به اذ في الكليل صاعا بصاع

لفظ لاخر ولو ذكر ما يفيد الكلمة لم يخل ايضا عن لفظ لا فاداة توحد بالملاحة على جميع
 تعادير لوم لكنه اختار اللفظ الاول لان تعليق بوقد بالوم على لوم المستعمل بالوم
 للتوحد يغني عن ما يفيد الكلمة فاداة اللفظ الثاني وما ذكر عن عكس دفع بعض خطية
 النزخري بعد الرخص بن حال في قوله اذا من حشة على الخير من عصبان او ان وقت بشر
 اطاعها حيث قال لقد اخطا عبد الرحمن باذوا ان في الموقع ولو عكس لاصاب ووجد الخ
 مكشوف اما وجد دفع الك فلو ان وان اية بان في جانب الشر المقطوع بالوقوع الا ان
 جبر هذا النقصان بزيادة لفظ الهم الثاني الى ان المقطوع بالوقوع والكلمة المصدر
 عنه انما واكت على الشر المستعمل في القصد وزيادة مباشرة واما وجه قصد فيا در
 الوقوع وانما زاد لفظ الهم حتى تاسب ان ولم يذكر لفظ الاخر والحق وخوفا ان ان
 ان ان فعله الشر متوقف على اذنه لم يوجب الهم ولا توقف على اذنه منه واختار لفظ الخ
 في جانب الخير تلويح الى ان فعله الخير لا يرتب على جود الهم بل متوقف على الخ والتوحيض و
 ذكر الخ من الخير لاخر عن لفظ لا ان ترك كلمة الشر كذلك في تناقض كل السافر اراد ان في تناقروا
 قويا كما ملوا ولا يلزم منه ان لا يكون سافر اقوى من لينا في ما ذكر ان البيت مثال للتناقض
 الذي يودون المتناقض في الثقل ولا ان يكون هذا الامر من المكريير واجمع موجبا
 للتناقض في الجملة واجمعها كما لا حجة بغير عدم نضاعة كحسب مع وقوعه التسلل و
 تحتل ما ذكر سابقا في تفسير كلام المصنف في الدائم ان اجماع الاميرين صار سببا للتناقض
 القوي وجوز ان لا يكون الشيء منها موجبا للتناقض اصلا وقد دفع محل التناقض على المعنى
 اللغوي وليس كذلك وهو انما خفي بالبلغة قيل ينبغي ان يعيد الاخلال بعدم مطابقة
 معنى المقام اذ لو اقتص المقام ذكر التلخيص كما كان الجمع بينهما بليغا وهو من دفع بانه اشار
 الى عدم اقتضا المقام ذلك بقوله لاسب الى الحاشي وآوامم الخ في حيث قال من تناقض
 الكلمات ان الجمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل الخ والحل على التفسير بان يبرر بعدم
 عدم تناسب الفاظها ووقوعها في الجمع ان يكون تنظير لعدم تناسب الفاظها بعدم تناسب
 المعاني بعينها كل منها شايح الاسماء لا بد من ارتكاب احد الامرين اما اطلاق الخ

في قوله لا فاداة
 في قوله لا فاداة
 في قوله لا فاداة

على اجماع من الامور مع شيوع استحالة كل منها كلامهم واما القول بان في خلة
 من جملة السوف بل بيان للسبب الغالب بعد تمام السوف والا دخل الخلة في السوف ووقته
 ربح دفع سوال الخلة الى ان ذكر احد الامرين من ضعف التاليف والعتيد اللفظي في
 الاخر والاخرى عليك ان ما ذكر عن دفع لكون ذكر الضعف مضمنا عن ذكر العتيد واما العكس
 فلا فم يدفع سواله بتمام وقام الدفع ان يقال لا فاداة ان كل ضعف يوجب عتيد اقل
 قولك جازم احد بالتقريب مستعمل في الضعف دون العتيد ولو كلا الوجهين بوجوب
 متناه عن ان المقارنة بغيره المانعة من التفسير ليه مانعة حيا مماثلة والاخرى كما انما
 التفسير طامه لان مودا من المانعة عن المائل والسي في تصحيح بان الموضوع في العتيد الخ
 اذ كان معدوما يصدق نفي عن نفسه فصدق نفي المانعة عن المائل المعدوم كما يرقم على
 الماء لا يدفع شيئا من القلق والركاكة بالنسبة الى الغنى الذي يفي بصدق واما الاول
 فذلك ايضا على ما ذكر ربح انما كانا ثانيا بغير اجماع المائل وعدمها في ذات ورجائيا
 فيه بان المفهوم منه نفي الحيوة مع المانعة عن المائل وصدق ذلك باسفا الحيوة عنه سيما اذا
 رجع النفي الى قيد الحيوة لكنك خير بان الطامه المتبادر من العتيد سيما في الخطايات وجه
 موضوعها في المفهوم الطامه من العتيد المذكورة ووجه مثل المدح ونفي الحيوة والمائل
 عنه نفي النفي ان يرجع الى قيد الحيوة فقط ملزم ووجه مثل ميت للمدح او القيد المائل
 فقط ملزم نفي المائل عن المائل او ليهما ملزم نفي الحيوة عن المائل ونفي المائل عنه ايضا
 ولا خفاء في ركاكة الكل هذا لا ريب في ان المقارب من الشيء من يكون قريبا منه لا يبلغ
 مرتبة المائل معه فلا يعلق في العتيد اذ في ربح نفي المقارب عن المائل والمائل عن المقارب
 ويدفع بانه لا ريب في ان مقصود السافر نفي ان يمانع المدح في نفي المقارب عن المائل
 وعكس لا يفيد من هذا المقصود شيئا وايضا لا يبرر الاستثناء في لانه ملزم ان يكون
 الملوك عائدا ومقاربا غير عائدين وقد يوجب معنى البيت بوجهين اخرين احدهما ان الاستثناء
 منقطع وابو امة في مبتدا وخبر وابو جبر بعد خبره في وصف انه امة بالحيوة اشار الى
 حد ذاته سببا على الغالب يعني انه بلغ من المرتبة من الكمال في صغرته ويكون في مقاربه

في قوله لا فاداة
 في قوله لا فاداة

وليس جازم على ما لا خلاف

سأعني فوجاهة كس عينه جود عيني رغبته في تفرق

في نفس طلبنا للبعد الذي هو أسوأ الاحوال

و متفرق جمع البال و جامع فرق البلبال رخص
او تكايد و سوف الاقامه و رطة التزام هذا ان حمل السين على النظام وان حملت على
مجرد التاكيد فالاشارة باعتبار اختيار العيان الدال و متعا على الاستيعاب و توقع بالكا
الى انه ان تعلق غرضي بطلب البعد فالجواب لا يطلب بعد ذلة لا قبلنا ولا قابلا بل انما يطلب
بعد مكانه و امر القرب على عكس البعد ان ما ذكر من كون الرفع هو الرواية الصحيح
و انصب توهمنا على ان يكون قد بناء على ما ثبت عند من النقل الصحيح و يحتمل ان يكون
قد بناء على الايجاز كطاعة عن نوع اسعاره على ان المعنى الذي ذكر الشيخ مبنى على الرفع و هذا
المعنى هو الصحيح عند من معنى البيت و لكنه اخطأ في الكناية الصواب ترك اخطأ لان جملة
من اسعالم المعقيد المطلق يتبعها كما ذكر رج الا ان يريد باخطأ ما بعد من جملة عند البلقا
و هو تعقيد الكلام و من السراج من قال ما ذكر في البيت من التعقيد انما هو على تقدير ان يكون
مراد ان شاء اذن يحصل السرور و اما ان كان مراده البكاء ليحصل عدم فلا اختلال و زاد بعضهم
قالا ان الجود حقيقة عدم جريان المايح لكن فيه برودة عرضت له و كما ان سكب الدمع سبب
عن اذن لما ان الاحساس بالمناظر يصفى حركة الروح الى الباطن فيستحقى العلب و ينقص
النهار ان و تصير ما عند وصولها الى الدماغ و جري من طريق العين كذا ذكر جميع العيون
عن السرور لان الاحساس بالملامح يوجب حركة الروح الى النظام فنفيد للقلب برودة
و لذل يوصف بنبج الصدر من حصول السرور و حصول المطمئنة من سبب ذلك للذمع
كيفه ما ندم من ابري ان اريد بالسكب معناه الحقيقي فكذا بالجود و ان اريد بالسكب
النواق او اذن فبالجود الوصال او السرور ليحصل المطمئنة فلا يعقيد في البيت و اما قول
الشيخ عبد القادر انه لا يكتفى بالجود عن السرور لانه خلق العيون عن البكاء حال ارادة
البكاء و هي حال اذن و لذل استعمل الجود في مقام المذمومة العينية الى البخل كان قول
الحاسي الا ان عينه لم تجد يوم واسطع عليك جاري و معها جود و لا ندعي به للرجل فلا قال
لا زالت عينك جامدة فبني على ان النقل شرطه احاد الجاز و الكناية فانه ظالم جدا استعمال
الجود في عدم جريان الدمع مطلقا فحوز استعانة فنه و انرا و الكناية كلف باحلاف القواني

انما هو ما
في الاصل
و هو ان
العين
تكون
مستعدة
للمشاهدة
و لا يكون
المراد
بالجود
الذي هو
السرور
بل هو
الذي هو
السرور
الذي هو
السرور

ين فاجود ان قول بالجود يراد به البخل كما في قول الحاسي و كذا ان استعماله في مقام يراد به
السيلان كما في قولك سجد جاد لا مطر فها و ناة جاد لا بلن لها و البيت محل على المعنى المطبق
او الوصال او السرور على حسب اير لفة المعنى من السكب و الصحيح انه لا حاجة الى النقل
في افراد الجاز و الكناية و قد بحث اما او لا فلا ان النظام ان صحة الجود انما في المايح لعل
البر و ووجه في الدمع معلوم لعدم فلا يصح القول بجه ارادة حقيقة في الدمع مع ان
المذكور منها جود العين لاجه الدمع و لا شك ان العين ليس ما يبرهنه انما هو عدم
جريان سبب البر و فان جعل جود العين مجازا عن جود الدمع و جود الدمع عن عدم
جوانه و جعل يو كناية عن السرور او الوصال فالظاهر ان الاخرج الكلام عن التعقيد و اما
ثانيا فلا من التعقيد على ان المشهور عن عدم استعمال جود العين في حال اذن بل لم
يوجد في كلامهم استعمال في حال السرور اصلا ف ارادة السرور منه يوجب صعوبة في النهم
و ان كان لما و جواز عمق القواعد و كذا ان ارادة عدم البكاء مطلقا يوجب تعقيد لان
الجود انما استعمال في كلامهم مجازا عن عدم البكاء حال ارادة و تفهيمها استعمال المعقيد
في المطلق الاخرج عن التعقيد كما ذكر رج فالتايل الاول ان اراد بالاختلال التعقيد
فكلما نظام الاختلال و ان اراد اخطأ و عدم الصواب في قوله لا اختلال ايضا
على تقدير ارادة السرور او لا شبهة في صحة الكناية بعدم البكاء المطلق عن السرور و قد اشتهر
بل قمره على هذا التعقيد ^{لعمري} كفى به عن المسقة الاولى ابدال المسقة بالسرور و ان امكن
ان تكلف بانها مصدر المجهول او بان المعنى ان جود العين كناية عن مسقة شئ لم يبق
هذا الجود و الاخرج عن التعقيد المعنوي لان الواقع في كلامهم انما هو استعمال الجود في حال
اذن فاستعانة السرور يوجب صعوبة في النهم و قيل لانه كناية تفوتت عن مجاز و قد اشتهر
ع وجوه التعقيد في كل كناية تفوتت عن مجاز و هو مشكل و قد اشتهر من هذا بانه لا شك في صعوبة
النهم في الايام و ان عدم المحسوس و انما اعتبر بعد حصول البلاء فلو اسلم صعوبة النهم
المتعقيد لزم ان لا يجمع الايام البلاء فلا يكون من توليها و اجيب بان الايام انما يعدها
عند وجه قريته نظامه فظهر المراد و لا يصح في النهم و لا اذن ما فيه من السكينة و التعسف

و ح ٦

مع ٤

في هذا الكتاب من كتاب

كتاب في بيان ما هو المطلوب في الكلام

ربما يوجد ما يابا عادة الزمان والاخوان الايمان ما هو نقيض المطر الواقع لانها موقوفة
 انه مطلوب والمطوخلات وبيان ادراج السكت الطبع حتى يتاخر اتيان الدهر خلافا موقوف
 على نصب تكب والصحة رفعه والى جوز ادراج حكت الطبع على سبيل الدفع بان كل على
 حذف ان لا يكون الا لا يتبدل الا لا يحمى الوعد فلا خفاء بعد مع الفينة عند بالوجه
 الذي ذكر الشيخ وتوجه الاول ان من طراف الشوا انهم يظنون طلب شيء قصد الحصول
 خلافا بنا على ما تقرر ان عادة الزمان الا تيان خلافا المطوخلات التي يات بها الشوا
 تطرفا وليس امرا برأينا حتى يعبر اشكال من المناقشات في بطايل وقد اتم بذكر صحا
 ابو الحسن الباقين من قوله ولكم غنيت الغرائق مغايرطا واحتلت في استنفاذ غير الوداد
 ولطعت منها الوصال لانها تبني الامور على خلاف الماد وعلى ان ملازمه السكت
 والمدامه على على يبين صيف المضايقة يقوم مقام طلبه في افادة ما ذكر من المقصود
 كما بينت بقولهم لكنه كتب على ملازمه ملازمه الامر المطوخلات نظر الدهر ان مطلوبه فيا
 به وهو ذكر الشيء من بعد اخرى وقد تنوعت مناقشة وهي ان التكرار ذكر الشيء من
 فهو مجموع التكرير ولا يصح تثليث الذكر تعدد فضلا عن كثرة اذ لا بد لتعدد
 من تربع الذكر فليس في البيت كثرة تكرار وتثني جعل التكرار هو الذكر الاخير
 فتثليث الذكر وان خفي تعدد لكن الظاهر انه لا يكون جود التعدد في وجوه الكثر
 بل لا بد من زيادة على جود التعدد بتثليث او تربع فاشارة الى الدفع بان التكرار انما هو
 الذكر من بعد اخرى فهو الذكر الاخر والكنى معايل الوحدة فنحقق كثر التكرار في جود
 تعدد ولانه حاصل تثليث الذكر وقد دفع بانه لو سلم ان الماد بالكنى ما يطلق على لفظ
 الكثر في العرف على سبيل الكثر وهو انما يحقق بالزيادة على جود التعدد فمكن دعوى ثبوت
 هذه الكثر عند تثليث الذكر بنا على ان الذكر ثانيا تكرار وثالثا تكرار ان هذا ما
 الى الاول والاخر بالنسبة الى التكرار وقد جعل في كثر التكرار من اضافة المسبب الى السبب اي كثر
 الذكر بسبب كثر التكرار ولا يخفى حصول كثر الذكر تثليثا على ان معنى حمل الكثر والفضل
 المتقدم الى السبب وهو شدة عدو الفرس في نظامه ان السبوح مشتق من السبح والاطلاق

كاف في

قد على الفرس بطريق الجمع على ما هو نظام الصحاح حيث قال في سجع الفرس جريد وعوفري
 ساج لكن قوله كانا تجري في الماء ربما يشير الى التجرز على ما ذكر في الاساس ومن الجواز
 فرس ساج وسبوح ووجه لانه مشتق من السباحة في الماء فانما ان يشبه سيرة الفرس
 في البر بسباحته في البحر وسرعة السير بلا تعاب راكبا كما يشوب قوله كانا تجري في الماء
 فاطلاق السبوح على الفرس استعانة بتعبه واما ان يشبه سيرة الفرس بسباحه ساج مطلقا
 فاطلاق السبوح على الفرس على الوجه المذكور في البيت استعانة بتعبه ان اعتبره موصوف
 الفرس وان اعتبره غير فاما استعانة اصلية مصرحة مبنية على تشبيه الفرس بشخص ساج
 في الماء واما اذا قلت هذا ساج فان اعتبره موصوف غير الفرس كان تشبيها بلفظ اعند
 المحققين واستعانة اصلية مصرحة عند غيرهم وان اعتبره اسنله الى ضمير الفرس فيكون
 موصوف موصوف فاستعانة بتعبه ولا تخفى لطف ذكر اسنله في الغنى مع السبوح والغنى
 في الاصل ما يغفر كفي الماء ثم استعانة الشد مطلقا وهي ارض ذات حجارة خالفة
 ما في الصحاح الجندل بسكون النون ونحو الدال الحجاز والجندل في النون وكسر الدال
 الذي هو الموضع في الحجاز وعكس الموقوف بينهما بان ما ذكر من وجه بيان المراد اطلاق الاسم
 الجوز على موضع واما ان يعرف الجندل في البيت بكسر الدال ويكون تسكين النون للظن
 بناء على ان اصله جندل فهو النون فليس بذلك كذا في الصحاح وذكر لان البعض عكس
 معنى هذا الكلام فقال معناه فاما بحد من سعاد وسمع انك موضع لا تزين منه سعاد
 وتسميع كلامها وذكر في المحقق ان العقل والنقل يشهدان بفساد اما النقل في نقل
 من الصحاح واما العقل فلان الظاهر ان ما ياسب ان يكون داعيا للامر بالتصويت انما هو
 غير المصوت لهذا الصوت لاسماع المصوت لصوت الغير وفيه بان سماع صوت الغير
 سلب سماع الغير لصوت تكليف على غير النقل وعنه من وجه بفساد الكلام على وفق المنقول
 صافيا عن شوب التكليف وربما يفتش في ذلك بانه اذا كان الغرض من التصويت سماع الصوت
 كان الامر على ما ذكر واما اذا كان الغرض منه اظهار الفرح والسرور كما لبلا بل تترجم باحسانا
 لمساكن الوجه فلا يؤيد ذلك انه لم يفتقر في سبب الامر بالتصويت على الساج بل ضم الرؤية

الفرس

هذا هو الوجه في ان
الاشياء لا يكون لها
وجود مستقل عن
الاشياء التي هي
موضوعها

ان بل قدما علمه ولا بعد ان عال معنى شهاوة العقل بقاءه ان حكم العقل بقاءه وتوجيه
يقضي النقل ولا يدعوا له حاجة فضلا عن ضرورة وفيه ما مل من الاطلاق بالانحصار
يسمى اخلافا لا من جهة ما يلزمها من النقل والاشياء من حيث ما لا جهة للاختلاف بالانحصار
وهذا خلاف الكرامة على السمع لانها معنى مناسب للاختلاف من غير ما لاحظ لما يلزمها من النقل
لان الفضايا كما تجنّبون عن استعمال ما شغل على الانسان فكذلك على شغل على السمع فلا
يلزم من عدم افضاياها الى النقل عدم اخلافاها فان دفع لانه قد استضعف قول من
وجه النظر على القيد الاول في فضايا المفرد على هذا الكلام فقبول هذا مع ذلك
يسمى بذلك في الرسم القدامى انما تقرر عندهم انه لا سبيل الى معرفة الاجناس
العالية بالتحديد تاما وناقضا ولا بالرسم القائم بل بالرسم الناقص وذلك لانه ليس له جنس
وموظف ولا فصل لان التركيب من امرين متساويين غير معلوم الثبوت بل هو احتمال عفا
ربما استدلل على انشاءه وانهم لم يطلقوا الكيفية خاصة بصفة سوى المكين الوضعية
والغايب بقاء الاوضاع من الكم والايين وغيرهما لكن تحرروا عن التعريف بالمساوية والجلال
والخفاء فلم يذكروا شيئا من بقاء الاوضاع في نوعه بل ذكروا ما هو من خواصها فذكروا
قيد عدم افضاء القسمة وهو خاصه الكم احرازه عنه وعدم افضاء النسب وهو خاصه بقاء
الاعراض النسبية احرازه عنها وقيد عدم افضاء بقولهم لانه تحرروا عن ان لا يفسد
الرسم خروج كيفية عرض لما افضاء القسمة لانه لم يذكروا ان افضاء القسمة بوجه
علمه وهو النفي على القول بانقسامها او بواسطة معلقة وهو المعلوم فيما اذا يتعلق بمركب
او اكثر والماليان يرون على معرف القديما ان قيد القاتة خرج بعض الكيفيات غير القاتة كما لا
وان الزمان خارج بقيد عدم افضاء القسمة لانه نوع من الكم المقتضى للقسمة وكذا الحركة ان
جعلت من الكم وان جعلت من الكيف فلا وجه لاجرائها وان جعلت من الاين فقد خرجت بقيد
عدم افضاء النسب وكذا الفعل والافعال فذكر قيد القاتة لاجراج من الاربع ليس بوجه
وان طر والرسم منقوض بالنقط والوصف على القول بوجهه ما اذ صدق الرسم على ما هو واق
لفظ الله والقاتة لا خفاء في اشتغالها على نوع خفاء لا يناسب مقام السوءف والاحسن ما وكون

الاشياء ما جاز
ما لا ينفك

كن المتأخرون وقوله عرض لا سوف تصور على تصور غيره احسن ما استمر من قولهم لا يوجب
تصور تصور شيء خارج عنه لانه يبطل عن كل واحد من الكيفيات التي يقتضي تصور
تصور غيره على العلم والقدرة والاستقام وظهور ان تصورهما موجه لتصوره متعلقا بها لكن
ليست موقوفة عليها معلولة لانه لا ارضى النسبية بين الكيفيات خرج عن الرسم بقولهم
لا يوجب تصور اي لا يوجب لا يتوقف تصور اي لكن يتوقف علمه لانه خرج الكيفية المركبة بيق
لوقوف تصورهما على تصور اخر لانه وكذا الكيفية النظرية لوقوف تصورهما على القول السامع
والا سوجه ذلك على قولهم لا يوجب تصور اي حتى لو عثر عن المقصود اي ربانهم منه لانه
لوم تذكر الملكة التوقف يلزم ان يكون هذا المحيتر فصيحيا مقتضى التعريف وقد تأمل لانه ان
اراد التعبير عن مقصود هذا الجمله بموظف عبارة فظاهر ان ذلك غير لازم لان الالام المقصود
المذكورة السوءف للاسفراق وان اراد التعبير عن كل ما يدخل تحت قصد علمه بوجه
الاسفراق منها فحققة بدون الرسوخ غير ظاهر بل الظاهر خلافه فقولهم من غير رسوخ ذلك
فيه على تأمل وعكس الدفع بان ليس قصد الا ان ذكر الملكة يشوبان من يعبر عن مقصودها
بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك منه لاسم فصيحيا لانشاء الملكة واما ان السوءف قيد لخر
يوجب عدم فضايا هذا المحيتر فلا تدفع في هذا القصد اصلا ولم يقبل ان قيد الملكة اخرج
عن ذلك بل قال اشعار اشعار بان السوءف القصد الى الاحراز عن ذلك حتى يتوجه ان السوءف
قيد لخر خرج ولو سلم ان قصد الى الاحراز مع بعد فضايا الكلام لانه لم يذكر الملكة لخل
تعبير هذا المحيتر الفضايا لان الفضايا ج يكون عبارة عن التعبير عن كل ما يدخل تحت قصد
فالتعبير عن بعضه من اجرائه خلاف ما اذا ذكر الملكة فان الفضايا ج تكون ملكة وهذا التعبير
ليس من اجرائها جاتي النطق وعدم مدح عبارة الايضاح قد فهم من ظاهره لانه لو قال يعبر
لزم ان لاسم من له ملكة فصيحيا حالة السوءف اذ لا يعبر في كل حال لكن المناقشة علمه
ظاهرة اذ لا دلالة على لقوله يعبر الا على انه يوجد منه التعبير اجملة فضايا السوءف ملكة يوجد من صاحبها
التعبير الاسكنه صدقها على الملكة التي يعبر بها صاحبها عن مقاصد في حال سكوت ففسر في كلامه
على وجه لا يتوجه علمه بكن المناقشة في حال النطق على حال كون ذلك الشخص عن نطق بمقتضى

في الحجة وحال عدم حال كون ذلك الشخص من لا ينطق بمقصود، أصلاً ولم يلفظ إلى ما يليق
 به نظام من تواروا والذين على شخص واحد فان تقرر لتعدد الحال دون الشخص ربما يشترط
 وقد يوجب كلامه على النظام بان المضارع حقه في الحال فتقيد الملكة بعلمه بغير الدال على الحال
 ربما يلوح الى ان الفصاحه الملكة في حال التغيير والاختلاف في ان الملكة سببه هذا المقام ان سببه
 وجه اختيار الاقتران على التغيير بالفعل سواء اعتبر عنه بصور فعل المضارع او الماضي في
 كلامه على المناسب وان اشتمل على اذ في حاله للنظام مع ان توجيه الكلام على النظام خروج الى تحل
 نظام وقد خففت ما ذكرنا ان قوله هكذا يجب ان نعلم هذا الكلام على وفق مقتضى المقام (اللام)
 للاستتراق النظام من الاستتراق العرفي لان افراد المقصود لا يخصه جميع ما وقع عليه قصد صاحب
 من الملكة ولو اعتبره بتقيد المقصود او لا بمقصود من ملك الملكة ثم يعتبر تعريفه باللام الاستتراق
 كان الاستتراق حقيقة لا تعال مقصوده لا يفهم فيما وقع عليه قصد بل من افراد ما يقع عليه قصد
 في الحال وما يقع عليه الاستقبال لان المقصود حقه ما يتعلق به القصد وما يستتبعه به ليس مقصوداً
 حقه بل ان سببه مقصوداً ولو سلم فليس المراد ما وقع عليه الوقوع في الماضي فقط بل الاعم والاول
 الى اعتبار المقصود وقوع القصد بالنسبة الى حال التغيير قصد الى افادة سبق القصد على التغيير بالفعل
 ويعم ذلك جميع مقاصد المعبر عن نظام دقيقاً وجه التوجيه ونظمه ما ذكر في شرح المفاتيح في
 قوله انا في قوله ان عرف الوباء ان عرف الوباء قبل ان عرف الوباء للاستقبال بالنظر الى زمان لا اياً
 لا زمان الاخبار والتكلم في منها خفي وهو ان جعل الفصاحه ملكة الاقتران على التغيير عن المقصود
 بلفظ فصيحة ان استلزم اقتران على التغيير عن جميع مقاصد بلفظ فصيحة فعل حمل المقصود على ان
 غنى والافلا يصح تعريف بلاغة المتكلم بملكه بتقدير ما على ما يليق كلام بليغ لصديق، على كيفية
 المتكلم بتقدير ما على ما يليق كلام واحد بليغ والاشكال ان الشخص لا يوصف بالبلاء لجود اتصافه
 بهذا الكيفية ولكن ان يلتزم الاستلزام ويوجه الحيل على الاستتراق بان لتقدير العهد وعدم قريته
 البعض مع خطايه المقام او بان هو اللام الملكة او منع الاستلزام ويراد به تعريف بلاغة المتكلم لا اقر
 على ما يليق كلام بليغ لاواكل ما يمكن التغيير عنه بالكلام من مقاصد بقرينه ما ذكر في تعريفه
 المتكلم وكل من الوجهين لا يصح عن شوب اما الاول فلان النظام ان لا ينعى ان حصل الشخص ملكة

هذا الكلام على النظام بان المضارع حقه في الحال فتقيد الملكة بعلمه بغير الدال على الحال
 ربما يلوح الى ان الفصاحه الملكة في حال التغيير والاختلاف في ان الملكة سببه هذا المقام ان سببه
 وجه اختيار الاقتران على التغيير بالفعل سواء اعتبر عنه بصور فعل المضارع او الماضي في
 كلامه على المناسب وان اشتمل على اذ في حاله للنظام مع ان توجيه الكلام على النظام خروج الى تحل
 نظام وقد خففت ما ذكرنا ان قوله هكذا يجب ان نعلم هذا الكلام على وفق مقتضى المقام (اللام)
 للاستتراق النظام من الاستتراق العرفي لان افراد المقصود لا يخصه جميع ما وقع عليه قصد صاحب
 من الملكة ولو اعتبره بتقيد المقصود او لا بمقصود من ملك الملكة ثم يعتبر تعريفه باللام الاستتراق
 كان الاستتراق حقيقة لا تعال مقصوده لا يفهم فيما وقع عليه قصد بل من افراد ما يقع عليه قصد
 في الحال وما يقع عليه الاستقبال لان المقصود حقه ما يتعلق به القصد وما يستتبعه به ليس مقصوداً
 حقه بل ان سببه مقصوداً ولو سلم فليس المراد ما وقع عليه الوقوع في الماضي فقط بل الاعم والاول
 الى اعتبار المقصود وقوع القصد بالنسبة الى حال التغيير قصد الى افادة سبق القصد على التغيير بالفعل
 ويعم ذلك جميع مقاصد المعبر عن نظام دقيقاً وجه التوجيه ونظمه ما ذكر في شرح المفاتيح في
 قوله انا في قوله ان عرف الوباء ان عرف الوباء قبل ان عرف الوباء للاستقبال بالنظر الى زمان لا اياً
 لا زمان الاخبار والتكلم في منها خفي وهو ان جعل الفصاحه ملكة الاقتران على التغيير عن المقصود
 بلفظ فصيحة ان استلزم اقتران على التغيير عن جميع مقاصد بلفظ فصيحة فعل حمل المقصود على ان
 غنى والافلا يصح تعريف بلاغة المتكلم بملكه بتقدير ما على ما يليق كلام بليغ لصديق، على كيفية
 المتكلم بتقدير ما على ما يليق كلام واحد بليغ والاشكال ان الشخص لا يوصف بالبلاء لجود اتصافه
 بهذا الكيفية ولكن ان يلتزم الاستلزام ويوجه الحيل على الاستتراق بان لتقدير العهد وعدم قريته
 البعض مع خطايه المقام او بان هو اللام الملكة او منع الاستلزام ويراد به تعريف بلاغة المتكلم لا اقر
 على ما يليق كلام بليغ لاواكل ما يمكن التغيير عنه بالكلام من مقاصد بقرينه ما ذكر في تعريفه
 المتكلم وكل من الوجهين لا يصح عن شوب اما الاول فلان النظام ان لا ينعى ان حصل الشخص ملكة

ملكه بالنسبة الى نوع من المعاني كالمدح او الذم او الافتقار او نحو ما يقتدر به على التغيير عن جميع ما
 يقصد من هذا النوع بكلام بليغ ولا يكون ملكه بالنسبة الى ما يبدل انواع فلا يكون بليغاً مع
 صدق التوفيق عليه اما انما فظام اللام الا ان يجوز مثل ذلك التسمية في نونات الادب
 وهو قول بعضهم وهو الخيال حيث قال بل لفظ فصيحة ولم يقل بلفظ بليغ او بكلام فصيحة ليع
 المفرد والمركب ووجه كون سببه لانه الخواش بان المفهوم من مثل قال كذا او لم يقل كذا
 يوجب اوجده كذا ان جود الخروج والدخول سبب للقول او عدمه فقول لم يقل بلفظ بليغ
 ليع المفرد والمركب فيفيد ان سبب العدول عن لفظ بليغ مجرد اذ لا يجوز السؤل المفرد و
 المركب وليس كذلك اذ لو فرض من عدم هذا السؤل كان عدم صحة ذكر البليغ في توفيق
 الفصيحة حاله لعدم اشتراط البلاغة في الفصاحه بل الامر بالعكس والنظام ان البليغ في
 ذكر ان المفهوم كذا لاجل الاورد بما يؤيد بانه صحة الاقتصار في تعليل الحكم على علمه واصله
 مع ان يكون له علم في نفس الامر غاية الامر ان يكون ما ذكر في الظاهر لكنه لا وجب كونه نظاماً
 سهواً فضلاً عن كونه سهواً نظاماً ان يعتبر مع الكلام الذي يؤيد به اصل المعنى انما
 الحكم على وجه مخصوص بذلك تنبيه على ان الداعي الذي نحن بصدده انما يدعي بطلانية
 الى اعتبار ذلك الوجه في الكلام لا الى نفس الكلام فان الداعي له امر اخر من قصد افادة
 فائدة اخرى او لازماً او غيرهما وقد اشار الى ذلك في شرح المفاتيح حيث قال لما كانت
 المطابقة انما يحق بملك الخصوصية وكان اقتضاها اصل الكلام بانها انما انزل الانكار
 في اقتضاها بملك الخصوصية لشيء اطلاق معني الحال على ملك الخصوصية انتهى كلامه ومن ذلك
 يتحقق ان ملك الخصوصية اولى بان يسمى مقتضى الحال وان مقتضى الحال في الحق انما هو
 في ملك الخصوصية وسيكتشف عليك حقيقة الحال في مقام وايضا بانه بذلك التفسير على ان
 ذلك الوجه المخصوص انما يعتد به في حال ويعتد به في مطابقة الكلام اياه في حصول البلاغة
 اذ كان مقروناً بالقصد والاعتبار في لواقظ المقام التأكيد وقد وقع التأكيد في الكلام
 من غير قصد واعتبار لم يكن ذلك الكلام بليغاً مطابقاً لمقتضى الحال فيرشد الى ذلك
 خطية على كرم الله وجهه كلام السائل من المتن في لفظ اسم الفاعل على ما عرفت في موضعين فبان

انها
 كالنفس والحرارة

في اشتراط الاعتبار حتى جعل نفس اعتبار اخصوصية متعدي احوال وان كان المقضي في الحقيقة
 هو نفس اخصوصية اذا كانت عن قصد واعتبار وايضا في هذا التفسير توطئة وتهديد كما سذكر
 ان الاعتبار المناسب هو مقتضى احوال وانسان الى وجه تسميته وانما قال مع الكلام دون
 في الكلام مع ان اخصوصية في الكلام لا ملائمة للكلام بكونه مؤديا لاصل المعنى بل
 نسبة مقتضى احوال اليه بكونه لا خارج عنه البته وانما هو داخل في مجموع المركب من الكلام
 للمقيد بما ذكر ومن اخصوصية وانما قيد بذلك حتى احتاج الى اختيار كلمة مع قصد الى
 اقادة ان مقتضيات الاحوال واخصوصيات يجب ان يكون زائدا على اصل المعنى البته
 ولو قال بغيره الكلام خصوصية ثم نهم منه زيادة اخصوصية على اصل المعنى فان قلت قد
 يقتضي المقام الاقتصار على ادا اصل المعنى فقلت هذا الاقتصار امر زائد على اصل المعنى و
 ربما توجه اختيار كلمة مع بان مقتضى احوال قد يكون من الامور العارضة للكلام الذي لا يكون
 من اجزاء خلقه من الموكولات واجاز ان اطنا به فلا يناسب كلمة في الظاهرة في اجزائه وخصه
 ان امثال ذلك صفات للكلام ويصح نسبة الصف الى موصوفها بكونه في قول القريب في
 الضارب بـ اخصوصية تافهة الفا، فيه افصح من ضمها كذا في الصحاح وقد صح فيما راينا من شرح
 الاساس لفظ اخصوصية فتحة الفا، وكان وجهه ان اخصوصية فتحة الفا، صف ضد قول اليا،
 المصدرية فيه يعبر عنه المصدر ويصنفها مصدر فلا يليق الخلق من اليا، به وانما هو في الجملة
 بناء على جعل المصدر بفتح الصفا او خيل اليا، على المبالغة وفيه انه يشكك 2، ووجه الثاني، اللهم
 الا ان جعل من اليا، ايضا للمبالغة كما في علامة واما جعل اخصوصية على صيغة الجمع فليس بذلك
 مقامات الكلام بغير عن المقضي بالمقام في الدليل مع انه غير عنه بالاحال في المدعى لان المقام
 انما يضاف الى المقضي بالفتح يقول معان المذكور مقام اخذ من مقام التعرف معان التكميل نظام
 ان تفاوتها بتفاوت ما اضيف اليه وهو المقضي فاسلزم تفاوت المقام لتفاوت المقضي
 يظهر جذاه نحو مدبر المقامات وما لاحظت جودتها وتماثلها في التعبير بالمقام في مقام الاستدلال
 على تفاوت المقضي بالفتح بتفاوت المقضي بالكسر واما احوال فاما انضاف الى المقضي بالكسر يقول
 حال الانكار وحوال التردد وحوال خلقه الذين فالظاهرة منه تفاوتها بتفاوت المقضي بالكسر فلا

ان مقتضى كونها مضاف
 الى المقضي بالكسر

فلا بد من اقامة دليل على ان تفاوتها مسلزم تفاوت المقضي بالفتح باعتبار توهم كونها
 هذا لان فياخصص من الفرق بين احوال والمقام لكن لا يصح توجيهها لاطلاق خصوصية لفظ
 المقام وايمان على لفظ المكان والمحل والوجه والصاح ان حال المقام على القيام و
 قيام السوق فاما ورواها فمقتضى مقام التاكيد على رواج او ان المقام من قيام الرجل
 بغير انتصاب او من قيام القوم بغير الاستقامة فمقتضى مقام التاكيد على انتصاب او استقامة
 على ان يجعل حسن حال التاكيد وكونه مناسبا لا يثبت انتصابا او استقامة له وبذلك كانت
 عادة العرب انهم كانوا يقومون عند نشاء الاسفار وعرض الخطبة والرسائل فناسر
 ان سمي الامر الداعي لهم الى اعتبار اخصوصية في الكلام مقاما لانهم يلاحظونه ويلتفتون اليه
 في كل قيامهم ولذا جعل اخيري واخيري كتابيهما مقسومين على المقامات والمثل ذلك
 سمي كلمات الوعاظ جالس لان العادة انهم يجلسون في تقريرها وادائها واما ذكر ان المقام
 يعتبر اضافة الى المقضي فهو الغالب الكثير والا فاضا الى المقضي في غاية القلة فلم يفتت اليها
 ولم يعتد بها وذلك لاسي من وجه فصار المقام مقام ان يتردد الخطاب واصا في المقام في المقضي
 ليست كما ضا الى المقضي فان الثانية للبيان خلاف الاولى في المقضي، وهو مقتضى تفاوت
 المقامات اما ان يكون فافصح ووجه ظاهر او للتفريع وفيه ان تفرع احوال المقضي عند
 تفاوت المقام مستدلا عليه بضرورة ان الاعتبار اللايق بهذا المقام غير الاعتبار اللايق
 بذلك على ما سبق ليس ظاهر الوجه وعلى توجيهه بتامل وفي ادراج البهوت في ضرورة
 ان الاعتبار اعم فابتدئ في الاشارة الى ان تفاوت المقام بغير تفاوت المقضي على احوال مقدم
 ضرورة فلا على المحض في ترك ذكره او غير خصوصية كما لعل على حال الرضى انهم لا يشترطون
 في الفا على التوضيح والتخصيص وبقول ابن الحاجب ان الفا على تخصص باحكام المقدم وجوز
 ان ينظم المبتدأ في هذا السلك ايضا بناء على ما قاله ابن البرهان واستحسنه الرضى انه يجوز كون
 المحكوم عليه مطلقا تكون غير محصورة او كان الحكم عليها مستدلا لان معنى الحكم تنبغ الاقوال وهو
 المراد من وجه ما ذكرنا سابقا المستدلا من كونه عذوقا اعم بتبديل المستدلية بالمستدلك
 ان جعله اشارة الى جود الكون عذوقا او ثباتا او مذكور في ضمن ذكر كون المستدلا كذلك

وهو الفا، المذكور في المخطوطات
 يكون المخطوط على وفا في فصل
 فا، الفضي على الفا، الذي في فوارب
 اء فا، الشري وحي
 جوبه على واخرون

متاما ليس له مع المانع ولللفعل الواقع شرطان ان متاما ليس له مع اذا لم يكن ذلك مما لا يحسن كونه
 وقد عذر رحمه الله بعضا من اورد كذا الاصح للتعميم فلا يكون اعادة لم تذكر هذا القابل ان قوله
 ولكل كلمة الى ان شاء الله تعالى البديع يتوجه عليه انه لا يطرأ في كثير من المحسنات كما يتوجه
 الايام والمباني وغيرها مما لا يكون بين الكلمات ولكن انخفض عن ذكر فلم ان يكون المحسنات
 البديع من مقتضات الحال والمعام فطبق الكلام عليها يكون واخلاق البلاغة موجبات
 النزاع وهو خلافا لما ذكره واما ما مل وهو ان الظاهر ان المحسنات احوالها وتمايزت بتقسيمها
 فطبق الكلام عليها عند اقتضاء الحال اياها يكون واخلاق البلاغة موزنة انما ليست الامانة
 الكلام الفصيح لمقتضى الحال من غير تقدير لمقتضى الحال خارج المحسنات فاما ان يصار الى ما ذكر
 رحمه الله في شرح المنهاج ان مباحث المحسنات من علم المعاني والست علمها غير الخارج عنها
 ومع ذلك فلا يبعد ان يكون الشيء واخلاق علم البلاغة من جهة تعلقه بمقتضى الحال والبيان
 الحسن الذلة وخارج عنها من جهة اجابة الحسن العرض الزايد على حصول البلاغة ويكون من
 الجهة الاولى من المعاني والجهة الثانية من البديع فان ذلك لم يستمر من احد منهم القول بان
 المحسنات موجبات حسن الذلة بل قد اطلقوا القول بانها مابع للبلاغة خارج عنها موجب حسنات
 ومع ما ذكر يكون اجابا الحسن الذلة كما جابا الحسن العرض فاذا اذ عامم الى التزام الكون
 عن الاول رأينا وانتم بالتمسك ذلك يمكن ان يقال ان مقتضى الاحوال اياها لا
 عن ندر وخفا فاسقطوا عن وجه الاعتبار فلم يطلقوا القول بانها اجابا الحسن الذلة ولم تذكر
 جملتها في المعاني بل ذكرها في مقتضى الحال اياها غير تأويلها لا لتعارف والاعراض
 والتجامل وكان ذلك منهم نوع تنبيه على ان سائر المحسنات ايضا يجوز دخولها في البلاغة و
 ذكر ان علم ما فعلوا ان كونه محسنا لا ينافي الدخول في البلاغة وقد تقرر ان ما به يطابق اللفظ
 الحال داخل في البلاغة ومن المعلوم ان الاحوال قد يقتضي المحسنات واما ان يصار الى ما ذكر
 رحمه الله في شرح المنهاج ان المحسنات ان اقتضتها الاحوال في واخلاق البلاغة وان لم يقتضها
 بل كان طرفا ليراد ما في الكلام على السواء اوجبت للكلام سنا حينا والموافاة بالفعل في الفعل
 الذي قصد ان لا يطرأ ان كان هو بالفعل الواقع جوا فوجه ظاهر وان كان هو بالفعل الواقع

نعم شرطان في ان الفعل عين الشرط لا المقترن به فينبغي ان يراو اداة الشرط مع حذف المضاف
 او يراو بالشرط مع الشرطه واذا اخفعت ما ذكرنا وفقت على حسن معام فلهذا ينبغي ان يعلم
 هذا المعام مع ما قد من لطف الامام او ارساء شأن الكلام في الحسن لا خفا ان لا يرساء الحسن
 بوجوب الزيادة على اصل الحسن ولا اخطا في الحسن بوجوب اصل الحسن ولما ارادوا الحسن الذلة
 ظهر الخلل في المعدتين اما في الاول دلالا في المطابقة لما بوجوب حسن الحسن الذلة لا الزيادة
 واما في الثانية فلان عدم المطابقة ينفي اصل الحسن فكيف يثبت به الاخطا الذي بوجوب اصل الحسن
 ولذا قال رحمه الله في شرح المنهاج لاحاد الى ان جعل لا اخطا لعدم المطابقة بل لا يحل ولا علينا
 ان ننبسط الكلام ببعض البسط لتحديد الخطر فيقول في ارساء شأن الكلام مصدر مضاف
 فيفيد العموم وكذا اخطا فيفيد ان جميع الاربعاء بالمطابقة وجميع الاخطا في غير ما
 في الاول ان الساتت بنفس المطابقة نفس الحسن لا الاربعاء فلهذا يثبت بها نفس الاربعاء
 فلا خفا ان جميع الاربعاء لا يحصل بها لان الاربعاءات مختلفة في الرتبة فيقتضي اطلاق بعضها
 اوسطا وبعضها اوزر والموجب لها مراتب المطابقة لا ينبغي ان ينافوا في الالاف والاولى والاولى
 في الالاف بوجوب الالاف والاولى والاولى والاولى ولوم تغير عموم المصدر المضاف فالانتم انتم
 في الاول لا قال الاربعاء بالمطابقة ذكرنا مطلقين فلو ان الكامل منها ولا سكر استعمال حصول
 الاربعاء الكامل بالمطابقة الكاملة لا ينافي في ايراد الاخطا الكامل منه لانه ايضا ذكر مطلقا
 لناسب الاربعاء فلهذا انما حال الكلام الواقع في المراتب المصنوعة بين طرفي البلاغة من اذ لم
 واحوجه الى البان وانما لا لعدم حصول الاخطا الكامل بعدم المطابقة الكاملة لانه انما حصل
 عدم المطابقة راسا وعلى انما لا يصح الحكم حصول اخطا في الحسن بعدم المطابقة لان عدم المطابقة
 يقتضي انما اصل الحسن والاخطا في غير وجهه ولكن فرض حصول الاخطا بعدم المطابقة
 فلا سكر لعدم حصول جميع الاخطاات المتفاوتة في الرتبة بعدم حسن المطابقة ويمكن ان
 يقال لعل المصدر لا يتم ان مدار الحسن والالحسن على الاطباق والالاف انما هو كلام ذكر
 السلك والمصدر ليس بصدر متباعدة بل ما يمكن يعتبر من سله فهو ان يجوز ثبوت الحسن في
 الفصاحة في الكلام انما هو من زاجله لكنه من خطا في الحسن والبلغة من نفع في الحسن فوجه ان نفع الكلام

شق ان ياتى ان في كل كلمة صاحبها الكلام
 معام كما ذكر في سائر الكلمات وكل من ذكر
 من غير ما سبق الاخر في هذا من ذلك

تجزئ الخبر اذا خذو ثانيا وقال
 الخدان الخفيف في سعيه

في الحسن بالمطابقة ويخطئ في بعضها أو يقول إن المراد بقول من جهة واحدة وباعتبار من الله
فلا يلزم الزيادة مع الحسن في الارتفاع ولا يثبت أصل الحسن في الأخطار وأما أنه لا يحصل جميع الارتفاعات
بفضل المطابقة والجميع الأخطار بغيرها فليكن أن يقول قول مطابقة أيضا مصدر مضاف وكذا
بعد ما يفيد أن جميع الارتفاعات بالمطابقة وجميع الأخطار بغيرها فليكن أن يقول قول مطابقة أيضا مصدر مضاف وكذا
بالجميع فتقسم الارتفاعات على الارتفاعات وكيفية القيمة موكلة الارتفاعات فليكن أن يقول قول مطابقة أيضا مصدر مضاف وكذا
الارتفاع بالمطابقة العليا والوسطى والسفلى والسفلى بالسفلى والارتفاع بالأخطار بالسفلى
الارتفاع عدم المطابقة السفلى والارتفاع عدم الوسطى والارتفاع عدم العليا وارتفاع الكلام
المعظم من ذلك ما ينبغي أن يثبت عدم الارتفاع في الارتفاعات بغيرها فليكن أن يقول قول مطابقة أيضا مصدر مضاف وكذا
ولا يلزم باصوات الحوانات بغير الكلام السليح لأن السليح لم يجعل للأخطار عدم المطابقة
فهم يفتقد كلامه بالسليح والمصن لم يجعله لم يصح **فحققت** الحان هو الاعتبار المناسب ما كان
يحل هذا الكلام على اتحادها فهو كما ذكر في المحتمل أو على قيم المسند الذي على المسند على
دليل من أن ضمن الفصل قد يكون لقيم المسند الذي على المسند وقال بعض المتأخرين من سراج المنهاج
في ضمن الفصل أن الصواب أن يقول المصنف المحتمل المسند الذي على المسند أو على المسند
وكون المقصود أحسن مطلق أو على المسند فيقول الساري وكون الارتفاع أحسن مطلق أو على المسند
القيم يخرج كون الارتفاع من عدم من الارتفاع من وجه من دلائل الاحتمال وأما التباين فتوجه في الأصل
وأما احتمال التعليل والتفريع فيقول على الأول أن المعقول هو ما ذكر أن الارتفاع بمطابقة
الارتفاع فاما أن يرد الارتفاع في المفهوم فالأمر ظاهر وأما أن يخلص على هذا القيم في ذلك
عن قصور لأن اللازم ج. أما الساري أو إخصية المقصود مطلقا على عدم قيم المسند الذي على
على الساري أو إخصية الارتفاع مطلقا على عدم قيم المسند الذي على كل من الاحتمالات الستة لا يثبت
أن جميع الارتفاعات بسبب مطابقة الاعتقاد إما على الساري فليكن أن يكون مطابقة أحد المتساويين
سببا لا مرد وكون مطابقة الآخر لا تعال المطابقة بمعنى صدق المعنى أو الارتفاع على الكلام كما أحسن
رحم الله أو على احتمال الكلام عليها كالحقيل وعلى أن يرد في خطائهم أحد المتساويين لا يكون بدون
مطابقة الآخر فاذ كان الارتفاع حاصل عند أحد المطابقين كان حاصل عند الآخر ضرورة

الارتفاع بالمطابقة
الارتفاع بالسليح
الارتفاع بالمعقول
الارتفاع بالمفهوم

في نسبة لحدتها مسلمة سببية الأخرى لأننا نعلم من السببية حصول السبب من حصول
السبب بل كون السبب مؤثرا في السبب أو مقتضيا له نعم لو التزم أن معنى كون الارتفاع
بمطابقة الارتفاع حصول الارتفاع عند عدم التعليل على هذا الوجه وأما إخصية المقصود فلا
يجوز أن يكون كلام مطابقة الارتفاع دون المقصود فلم يثبت ارتفاع هذا الكلام مع وجود
مطابقة الاعتقاد لأن معنى الارتفاع مع مطابقة المقصود فلا يكون مطابقة الاعتقاد مطلقا سببا للارتفاع
اللام أن يرتكب أن السبب مطابقة الارتفاع في الجملة لا مطابقة كل اعتبار أو إخصية الاعتقاد
فلذا يجوز أن يكون كلام مرتفعا بمطابقة المقصود دون الارتفاع فلا يكون هذا الارتفاع
مطابقة الارتفاع دون معنى تلازم المطابقين مع إخصية المقصود أن فرضت المطابقة بالصدق فقط
الارتفاع لا يصدق الارتفاع على أن الارتفاع صدق الارتفاع على ما نمت وأما فرضت بالآثار
فاما أن يجوز استلزام الاستعمال في الارتفاع على الارتفاع في الارتفاع والارتفاع صدق
حسب الوجوه وهو النظام أو لا يجوز فإن لم يجوز فلا يخاف من كمال القصور وكذا أن يجوز
أن لا يلزم من سببية الملزوم سببية اللازم مع أنه ج. كان الواجب أن يتعرض لهذا الاستلزام لأن
يجوز كون الارتفاع أحسن من المعنى لا يصلح تعليل ما لم يضم إليه ذكر الاستلزام بل يجوز
كما في من غير ذكر الإخصية مسلمة ترك ما ينبغي وذكر ما لا ينبغي ويقول على هذا لا يخاف أن
الحكم بالارتفاع مطابقة الارتفاع مدخلا في السببية وأن غير كاف فلا بد أن يضم إليه أمر أو مذكور
فما سبق وقد مر رحمه الله بين الأمرين أما المعلوم فهو أن الارتفاع إنما هو ببلادة وأما المذكور
فهو معنى البلادة وظاهر أن ما فعله رتب من الأكفاء بمعلوم أن الارتفاع إنما هو بمطابقة مع
الحال ثم أن السببية لا يتم سؤالا يريد بالمتفرد في المفهوم أو أحد القسمين أما الثاني فلا
أن فرضت المطابقة بالصدق فاللازم من أحسن من لیس الآن التباين الكلي فالعموم مطلقا أو
وجه والمساواة في حيز الاحتمال ومع احتمال واحد منها لا يثبت الثاني وأن فرضت بالاحتمال لا يلزم
من أحسن من التباين أيضا جواز أن يكون بين المتباينين حقيقة تلازم الوجود فالاحتمال على
كل منهما مسلمة الاستعمال في الآخر فصح أحسن من بيان المقصود والارتفاع في الثاني لا يلزم
أصلا وفيه شوب يثبت علمه ومواده لا تكن ملازم الاستمالين في أحسن من بل لا بد من اتحاد

على

معلوم

الارتفاع بالمطابقة
الارتفاع بالسليح
الارتفاع بالمعقول
الارتفاع بالمفهوم

وكذا النوع المذكور له الوجه محل المعنى على المعنى الاول لان المطابقة لا تحصل بحرف افاوة الكلام
 للمعنى الاول بل لابد من افاوة المعنى المتكامل وحسن تاوية المعنى الاول للمعنى الاول انما يعتبر كونه
 وسيلة الى المعنى المتكامل الذي حصل باسناد افاوة المطابقة وبما جله فللمعنى المتكامل دخل تام للمطابقة
 فجعل الاول من جملة مرجع البلاء دون المتكامل في النوع على كون البلاء في المطابقة ليس بوجه وكنه
 تامل وحمل التركيب على التركيب المعتمد وهو المتكامل في ترتيب مومنا، الفضيلة في وجه محل
 المعنى الاول كلف بآية بركة الاضاح بل يابى عن تسليم الطبع حوالا وما المتكامل في دفع الفاعل
 قد استند ذلك على اكثر الناظرين في نوعه ان معنى قوله ان اخوة بناء على كذا فكل من علم انه
 لا خلاف في جعل نوع الاجازة في اعيان حسب النوع غايه الامران المصنوعين من هذا النوع في افراد
 وهي نهاية الاجازة والمراتب القريبة منها يقال اقرب من النهاية انما يطلق على ما يكون اقرب
 اليها من الوسيط فلا يتناول ولا يتناول المبدأ جزءا بل هو اقرب اليها من الوسيط
 ايضا والتفسير عن النوع بافراوان هو فيجوز ان لا يعمدها على ذلك لو حقت فالتفسير عن النوع
 بالافراوان الاحكام الى خص طبع النوع لا يفي كما اذا قلنا زيد وعمر ووكلا في افراد
 الانسان نوع او النوع زيد وعمر والافراوان كذلك الانسان والفرد في افراد الانسان
 جنس او الجنس من الانواع وما نحن فيه من هذا القبيل فان الكون طرافا على انما يصح لطيبة
 الاجازة لا افراد لان كل فرد منها سوى نهاية ليس منتهى البلاء لانها تجاوز وقد اضر عدم
 المجاوزة مفهوم الطراف الاعلى فيزيد قول صاحب الكتاب ووجه التأييد ان ثبت في
 المصنوع عن احد الاجازات امكان المعارضة حيث قال وبعضهم قام اعني على معارضة ولو كان
 هذا الاجازة بمعنى نهاية لم يثبت بحج العصور عنه امكان المعارضة وانما ثبت امكانها بالمعنى
 عن جمع افراد الاجازة كما ثبت بالمعنى عن نفسه فكانت الاضافة للبيان وانما تعرف ان بين
 التأييد على رجح عليه الى احد الاجازات وان قوله يمكن معارضة صفة كما سلف فلو اريد ان يعمد الاول
 مستند بخواررجع الضمير الى الاجازة مع انه اقرب ولكن سلم فمتنع الكتاب مستند بخواررجع الضمير الى
 خصص مع ان التخصيص هو الاصل في الصفة اي قام اعني احد الاجازات على وجه يكون قام اعني
 جميع افراد نوعه فيمكن معارضة وربما يدعى بان المعصوم من المركب الاضاح هو المتفاد فيرجع

على المعنى

اصلا

فان الاجازة
 في افراد النوع
 في افراد النوع

اجازة

جمع الضمير الاول مع ان المناسب ان يقد متعلق البلوغ والقصور وجعل الصفة مخصصة
 اعمال مرتبة التوسط وان يكون قام اعني نهاية الاجازة واقفا مرتبة مع ان المقام يمتنع
 استقصاء مراتب الاختلاف وهذا قد اعترف به قول صاحب الكتاب بوجهين احدهما ان اكثر
 في النظم صفة الاختلاف صفة الكل وقد جعل اكثر صفة الخلف والاختلاف صفة الكثير وهو يدل
 عن نظام النظم من غير ضرورة وان كان في ذلك فاما بعضه بالخاصة الاجازة فيفيد بغيره غير
 لانه على الكلام المعجوم ونظام الفاعل وان كان ان الاء على شكل خاص يستثنى في تقديره
 ابطال المذموم ما بطل الا لازم في كماله الا لازم اظهر لزوما واخره بطلانا كما ان هذا القياس حسن
 ولاخفا ان المذموم من الاختلاف ما يكون حسب لفضاح والبلاء ولا يكون في القياس هذا
 الاختلاف بوقوعه مراتب الاجازة بان يكون البعض واقفا على مراتبه والبعض في اوسطها
 والبعض في اسفلها لان هذا ليس باطلا بل هو واقع في القياس وايضا استر ان الكل في الاجازة
 اورث قصورا في معنى الاختلاف ولا بوقوعه مراتب ما دون الاجازة فانه وان كان نظام البطلان
 لكن ليس واحد للزوم بخواررجع ان يكون الكل واقفا مرتبة منها مع ان الوقوع في مراتبه نوع
 اتفاق فلا حسن في تفسير مطلق الاختلاف الموصوف بالكثرة بالاختلاف بحسبها ويجوز فلا يخفى ان الاجازة
 بالاجازة وعدمه من اظهر اللوازم ولوع على سبيل التنزل وارضاء العنان ففسر الاختلاف بولاسك
 ان ليس لهذا الاختلاف كثره في التعدد في مواضع الاختلاف واحدا فغير الكثرة في الخلف فان كثره
 نوع من كثره الاختلاف وكان هذا بيا نال معنى كثره الاختلاف منها وبما ذكرنا من التنزل وارضاء
 العنان اندفع الاعتراض المتك ايضا وبما انه لو كان القياس من غير الله كان الكل قائما اعني جرد
 الاجازة لكنه جعل الا لازم قصورا البعض على سبيل التنزل اي لو سلم انه لا يلزم كون الكل
 غير مع فلا شك في لزوم كون البعض كذلك وقيل بهذا يكون انبياءا المطلوب بابلغ وجه واوكل و
 بذلك ايضا على دفع الاول بان قال في كثره الاختلاف الى الكل نظام النظم على معنى اختلاف
 الكثير لانه اظهر لزوما وابعده عن المناقشة من معناه النظام وهو احتلاف الكل اختلافا كثيرا الى لو سلم
 انه لا يلزم كون الكل محتلا اختلافا كثيرا فلا خفا في لزوم كون الكثير محتلا واختلافا قليلا وان
 كان اظهر لزوما وابعده عن المناقشة من اختلاف الكثير لكنه يوجب اتمال الكثير المذكور في النظم

والاختلاف

ان من مراتب الاجازة

بالاجازة

صري بل بطلاة ممنوع لان ما وون القدر المجرى وقد رثت آيات قام عن الاعجاز وعلى
 معارضة فيقوم مناقشة وجه الكشاف بان ما ذكر من الاختلاف يكون البعض وافق مرتبة
 الاعجاز والبعض قام اعنا بوجهه القرآن ايضا فلا يكون صحيح الا بطلان فلا يجوز جعله لازما
 في العنا من المذكور الا ان حاله ان البعض المعتمد وهو القدر المجرى فافهم وربما يشبه
 ان المقصود بالاختلاف الذي ليس في القرآن ويكون بعض قليل من القرآن على ما دون القدر
 المجرى غير مجر مشهور كفت شهرة مؤنة تفيد البعض بالزيادة على ولا بعد ان حاله دفعا
 للاعتراف ان المقصود من كون القرآن من غير الله كلاما وبعضا ليس القرآن من غير الله
 لو كان ولا اقل ان يكون بعضه من يلزم الاختلاف المذكور ان يكون بعضه الذي من الله بالغا
 حد الاعجاز وبعضه الذي من غير قاص اعني في ما يقرب منه كلاما حدا لا اعجاز ومن عبارة
 شرح العلامة نقلها لانا في عبارة المصباح احتمالا لاختلاف المقصود وان كان بعيدا ومما
 يعطف قوله وما يقرب منه على هو كونه في كلام المصنف في حد الاعجاز وما يقرب منه هو
 الطوف الاعلى وليس في كلام الشرح ذلك الاحتمال وما وقع في الفوائد الغيائية ان الطوف الاعلى
 هو المجرى فوجهه ان احد الطوف الاعلى نوعا ان نوع الاعجاز المستعمل على مراتب بعضها اعلى
 بعض وقد يوجه بان ارادهم الطوف الاعلى في المجرى فلا يناقش كون ما يقرب من الطوف الاعلى هو
 ايضا وجهه في شرح بان المراد من كل الاعجاز في الطوف الاعلى كونه حاتم الطوف الاعلى والاختلاف
 ان بعض الآيات لا تأيد لما ذكر ان حد الاعجاز هو الطوف الاعلى وما يقرب منه فان جعل الآيات
 واقعة في مرتبة الاعجاز واعني المعارض مع ان بعضها اعلى الا ان في عموم الاعجاز جمع الآيات
 مناقشة لان ما دون القدر المجرى ليس مجر وممكن دفعها بان لما كان اختصاص الاعجاز بثلث الآيات
 فافهم انما نظام مشهورا حكما على القرآن وآياته بالاعجاز ارادوا بهذا القدر ولا
 تدعى فيما ذكر ان بعض الآيات اعلى طبقة ما استهوى من قولهم القرآن في اعلى طبقات البلاغة لان
 ان لم يخل الاعلى في الطوف وهو النظام فظام لان جعل الطوف الاعلى وما يقرب منه اعلى الاعجاز
 طبقة واحدة والقرآن واقع فيها وان جعل على الطوف يرد به الطوف الاعلى حسب نوعه اي نوع
 الاعجاز في اي طرف للبلاغة فنقل عنه رحمه الله في قوله ان الطوف الاعلى هو المجرى

الى قوله اراد
 النقص المصروف

ايضا من البلاغة اخر اذا عا وقع في نهاية الاعجاز لان ليس من البلاغة في شيء ولو جعل هذا النبي
 نوعه ما اذا غيرت عنه الى ما وون النبي كان احسن لان طرف الاعجاز ربما يقع في قوم كونه واخلطه بل
 فضل طرفه نهاية فلا يكون واخلطه اما استلزام التغيير الى ما وون لا لثبات بصوات اخوانا
 فظام الاستلزام لكونه من البلاغة لدلالة على ان الكلام الواقع في ليس يمتنع بها وكل كلام
 غير ملحق بها فهو واقع في مرتبة البلاغة وقد يتوهم ان ما ذكر في تعريف الاسفل يصدق على المجرى
 المتوسط بل على الطوف الاعلى ما يصدق على الملحق لانه وونا كان دون الاسفل ايضا فنصدق
 عليها ان التغيير اليها وونا ملحق ويصدق بان المراد اذا غيرت الى ما وون مطلقا الى مرتبة كانت
 من المراتب لانه دون فلا يصدق على غير الاسفل او ان الكلام شعرا بان مجرد التغيير الى دون سبب
 للاتفاق فلا يصدق على الاعلى والمتوسط لان التغيير الى ما وونا اغا يغير سببا للاتفاق في غير التغيير
 الى ما وون الاسفل ايضا او ان المراد اذا غيرت الى ما وون فهو من حيث انه مغيرة الى ما وون ملحق
 وونا اغا يصدق على الاسفل لان التغيير الى ما وون الاعلى والاطراف لا دخل له في الاتفاق وهو
 لانها ليست مما جعل المتكلم موصوفا بصفة اراد به على ذكره في قوله ان لا يبعد وضو المتكلم
 بسبب من الوجوه بصفة ولا يسمى سببا باسم في الوصف كاسم بسبب البلاغة والفضل في فعل
 بليغ ففهمه ولا عال مرصع ومجتبس ومطبق ومن لم يتفطن لمراوة في حاله ان لا يجوز وصف
 من صدر منه التخييل بالجنس وقد وجه تخصيصها ببلاغة الكلام حيث جعلت تابعة لها بان تحسبها
 للكلام لا بوصف على بلاغة المتكلم بل على بلاغة الكلام في توصد كلام بليغ من غير بليغ يكون
 من الوجوه محسنة فله ولا بعد ان عن ذلك ولحق من الوجوه خواص انما اكسب نزلنا لا اعتبر
 او اصدرت عن غير البليغ في البلاغة في المتكلم ملكة لاحضا ان الملكة تقدر بها على تاليف الكلام
 السليغ في نوع من المعاني كالمجد والدم او ان كروها او نوعين او نوله معدودة لا تجعل
 صاحبها بليغا لا يجعل هذا الاقدار على تاليف كلام بليغ واحدا او اكثر من غير ان يكون ملكة
 في بلاغة المتكلم على قاس ما ذكر في فصاح المتكلم ملكة الاقدار على تاليف كل يقصد من المعاني
 الى على التغيير بالكلام عنها بالكلام السليغ واقاوه ما ذكر من السوء بهذا المعنى المقصود
 لاتم الاعيانة ومن ان حال قد اعتمد في ذلك على قدم من تعريف فصاح المتكلم فان كل

رده
 سبب السجالة
 الى الطيب ان رده

تكتشف عن المقصود وحبنا بطريق الحماية ووجه كلام بلغة وان كان مكررا في الاثبات وليس
عنه لكن وصفها بصفة عامة ونعم من ذلك على انها قد تجر عامه في الاثبات كقولها علمت
ما قدمت وقولها علمت من جوارحه واما ما توهمنا انما علمت بعوم وصفها صار المعنى ما ينبغي
كلام بلغة فلا حاجة لتعميم المعنى ان الاستعانة بتوهم فساد الحكم فمجرد توهم انما لا اقل ان
عموم النكس بالوصف ارتفاع خصوصيتها وتقيدها بالوحدة وصيرورتها بمنزلة الجنس لا عمومها
كجمع الافراد على سبيل الشمول والا حاطة تكون معنى رجل عالم كل رجل عالم الا يرى انهم قالوا
لا اجمال في الاربعاء عالم لا اختلفت في السيرة رجل او رجلين ولا تنقيدهم اختلفت في جمع
الرجال العلماء وهذا هو المراد بما ذكره ائمة المعاني ان النكس حامله للجنس والنزوي واذا
وصفت بوصف الجنس كان المقصد منها ال الجنس واما ما يضاف الى ذلك ان المعنى كل كلام بلغة بلغة
ان لا يكون متكام بل يفيضا اصلا لان الكلام الواقع في مرتبة الاعجاز بلغة ولا تقدر عليه ولكن بقيد
بوسوم بلغة ان لا يكون متكام بل يفيضا الا ان يكون نوبة بلغة لان الابلغة تقدر على كلام بلغة لا تقدر
عليه البلغة وفيه يبين **وهو** قد تعرض لصاحب لمصاح فانه ضربا بلغة ببلغة الحكم في تادية
المقاصد له اختصاص بتوفيقه خواص المراكيب حقها وليراد انواع التشبيه والكناء والجازع
وجها والاضا ان ذلك لا يستلزم انفسا وما ذكره المصنف ما هو من كلام ابن الاثير في المثال
ان البلاغة اخف من الفصاحة كالان والحيوان وكل بلغة فصيح وليس كل فصيح بل يفيضا وكلام المراد
في الذريعة الى مدارج السالكين على ما نقله العلامة في شرحه بان البلاغة اخف من الفصاحة وان
تحتي الصديق والاصواب ما هو من البلاغة وروى الفصاحة وهذا زيادة على المصنف انه لما ذكره
البلاغة بما ذكره من غير اخذ للفصاحة اخف مرجعها عند العلامة والبيان فان توفيقه خواص مرجعها
المعاني وايراد انواع التشبيه واخر مرجع البيان واما عند المصنف فصرح بالامور اخرى ايضا في ذلك لا عند
الفصاحة فيها واصل الحق قول السالك لان البلاغة كالمنقوشة للبلغة بها يتميز عن غيره وكما قيل
انما المختص به وظاهر ان ما يخص به هو التوفيق والاراد المذكور ان اذ غاية الفصاحة شتى في البلاغة
وعنه لان مرجعها اما الحسن او اللغة او الفخا او الصوف وليس كل البلاغة من حيث هو بلغة والالم
ينفك عنه والاصل ان البلاغة فضل للبلغة ولا يعتبره مادية الفصل ما يكثر في النوع وغيره **وهو**

انما هو المختص به

ما يجب ان يحفل القارئ ان قصد به تفسير المرجع لكن ينبغي ان يعلم ان المرجع يطلق على امرين احدهما
موضع الرجوع والمرجوع اليه الثاني ان اسم كان او مصدر يجمع للمفعول ان الرجوع يقع للرجوع
المجد على الخذف والايصال وكذلك نفس الرجوع على ان مصدر يستعمل في معناها ومفرد بنهاية
اذا حل المرجع على الية المرجوع اليه او ما يمكن علم ان المراد هو الاول كقولك مرجع الجرح هو
الفني او الفخ مرجع واذا نسب المرجع الى هذا المعنى بكلمة العلم ان المراد هو الثاني كقولك
مرجع الجرح هو الفخ اي رجوعه اليه واما في هذا من هذا القليل فالمعنى رجوعه الى الاخر
وما ذكره من التفسير انما يصلح مفسرا للمرجع بالمعنى الاول دون الثاني ولو قال المصنف مرجعها
الاحترار لم يأت في كنه الامر فانه سهل لوضوح المقصود وما ذكره من امكان الحصول براد
ما فهم من الامكان في المتعارف وهو لا يمكن الوقوع الذي ينبغي الامتناع بالذات لا الامكان
الذاتية في يد ان الامكان للممكن لا سوف يحد في ان ذلك انما هو الامكان الذي لا يتم لا الخلق
ان الخطا في تادية المعنى المراد منها وان التقيد المعنوي وهذا لا ينافي مع خصوصه ويؤيد ان البلاغة
ترجع الى امرين احدهما يحصل بعلم المعاني والاخر امور يحصل بعضها بالحس او اللغا والآخر
او الصنف وبعضها بالبيان والمناسب ان يعتبر من الاول علم المعاني على اطلاقه او لا يحترز
به عن التقيد المعنوي وهو من جملة الاول نعم يمكن توجيهه بان المراد بالخطا ما لا يكون سبب
التقيد المعنوي بقرينة انه جعل من جملة الثاني لكن الاول ان يعتبره بعبارة لا سنا ولا اصلا
كما لا يحترز عن الخطا في تطبيق الكلام على مقتضى الحال وقد قال ان الموجود في التقيد انما هو
الخلل وملازمة من الخطا فلا سنا ولا ليس بذلك ثم ان اراد بالاحترار عن الخطا ان الخطا
فلا وجه لاراد رجاء في ذلك والاولى اذ في المعنى المراد اذ على تقدير انما عدم الخطا ان عدم رجوعه
الخطا يكون قد ادى بكلامه في مطابق البتة وان اراد في فظ نفسه عن الخطا فاما ان شرط فيها
عدم الخطا او لا وتوجه على الاول انه يكون عدم الخطا في بلاغة الكلام من غير حاجة الى الحذف كلف
وقد روي في الحدود المطابقة مع الفصاحة سواء كان هناك في فظ من جهة المتكلم او لا وعلى الثاني ان
البلاغة لا ترجع الى مجرد الحذف ولو كان مع الخطا بل البلاغة تنفك عنها وجودها وعدمها وعلى
الاحتمال اختيار الشق الاول وهو ان المراد بالاحترار عدم الخطا فاما عدم هذا عدم الخطا

ما لا يشك في هذا المعنى الذي حصل
بالبيان وايضا في الخنوق وما ذكره
عن الاول

وإذا كان الأمر كذلك فالطلب لا يمكن أن يكون له أثر في حصول الشيء المطلوب وهو
أن كان أمرا واحدا فلا بد أن يكون له أثر في حصول الشيء المطلوب ولو تصور
بوجه شاملا ولا يغيره ثم تميز عند المطلوب من غيره ولكن اندفع إلى طلبه من حيث أنه جازي لذلك
الأمر الشامل فنعني أن نفي به الطلب إلى غيره فيقف ما يعنيه وينفي وقتها لا يعنيه وأن كان
كثرة فاما أن يضبطها بوجه واحد فعملها أمرا واحدا أو لا وحكم الحكم الأمر الواحد فعليه أن يتصور
كل من واحد الكثرة خصوصه وعلى الأول فالأول أن يعرفها بكل واحد إذ لو توجه إلى معرفة كل منها
خصوصه فغير عليه ذلك أو تغذر فليس اللازم من التغذر البتة حتى يفهم العوجب الحقن ولكن إن قال
إذا لم يكن الكثرة محصورة كان بصورة كل واحد واحد متغذرا البتة وما نحن فيه من هذا القبيل فمخوف
أن تغيب الكثرة عن كل واحد واحد وعلى العوجب الحقن ويتفق أن يعلم أن المراد بغيرها بتلك
الوجه معرفة خصوصها بها فانتفاء ما بانها بالعرف أصلا أو انتفاء المعرفة خصوصها بان يعرفها بغير
شامل لها ولا يغيرها أو ما انتفاء مدعى المعرفة بتلك الوجه بان يعرف كل واحد واحد منها خصوصه والاول نظام
المطلوبان وعلى ذلك لم يتصور طلبها خصوصها ولكن اندفع إلى طلبها من حيث أنها جازي لذلك الأمر
الشامل فربما يؤول به الطلب إلى غيره فيقف ما يعنيه وينفي وقتها لا يعنيه وعلى الثالث يلزم التغذر
أو التفتت فالأقصر من تغذير أن عليه معرفتها بتلك الوجه بالتجوز عن الفوات والضياع كافتراط
غير مناسب لأن ذلك بما يبطل القسم الثاني من الأقسام المتنافية لتلك المعرفة والمناسب أمان يذكر
ببطل جميع الأقسام أو يعتمد على بطل القسم الثالث وسوا التغذر والتفتت لأن النفي والاثبات
يتوجه إلى القيد وهو متناقض في جهة الوجه ويمكن أن يقال على تقدير تصور كل خصوصه ختم الفوات
والضياع أيضا إذا كان متغذرا فلا بد من معرفة أوقاته إلى خصيل شرط الطلب وسو تصور المط
والأخصيل فكيف يفرغ منه إلى خصيل المط فنفوت المط وضياع وقت غير المط واما إذا كان متفترا
فلا بد من معرفة كثير من أوقاته إلى خصيل شرط الطلب فربما لا يسع بانة أوقاته لخصيل المط فلفظ الفوات
والضياع وأيضا ربما يؤول عن خصيل شرط بعد الشرط والتغذر أو تفتت ففقد عن الطلب فمضى
إلى الفوات والضياع في أن ملكه العموم سحلوون الملكة في مقتضى الأركان بمعنى أن أحد ما ملكه
الانتقال إلى النظريات وهي خصيل للنفس في المرتبة الثانية من العقل بالملكة وأك ملكه أخفصار

استحسان النظريات إلى حصولها أو لا م صارت مخوفة عند ما يتشابه من غير جسم كسب جديد
وهي خصيل للنفس في المرتبة الرابعة والثالثة وهي العقل بالفعل وفادله لا يمكن حمل الملكة منها
على الأول بل كل عمل كسب جديد من العلم المتألم العالم الأبعدان خصيل جميع ما لا يغير
مخوفه عند وحصل له ملكه استحضار ما يتشابه من غير جسم كسب جديد والزام لا يخرج من المثال
فإن ما لم يعلم إذا حصلت لأحد يكون عالما بهذا العلم قطعا من غير حاجة إلى أن تغير مخوفه
وحصل له ملكه استحضار ودعوى استلزام حصول الكل للملك لا تسع من غير شاملا وأيضا
لأن لزوم كون الفقه مسلما قد حصل جميع ما لا يمكننا من معرفة كل منها بلا كسب فإن من لا يشك
في فاعلة كانه حقيقه من لدن عدمه ولكن لم يعرف بعض المسائل الفقهية بل الظاهر أنه يمكن
أن يكون متمكنا من معرفة جميع المسائل ولو بالكسب أن يكون عند ما يكفي في استعمال الجميع كما
قالوا في نوعي الفقه بالعلم بالأحكام الشرعية فالمتألم بان يراو بالملكة منها كيفية للنفس يمكن بها
من معرفة جميع المسائل يستحضر بها ما كان معلوما مخوفنا منها وحصل بها ما كان مجهولا وحمل كل
رجل على ذلك شكل لم أنه لا يجوز أن يراو بما ذكر من أحوال البسيط ما ذكر من القوم من إلى
البسيط التي مع بعد التفصيل لأنه سوقف على التوجه إلى أحوال بعد حصول الملكة وما ذكرنا
لا يجوز أن سوقف عليه والالزام أن لا يكون علم المتألم حاصل الملكة ملكه أخفصار ما لا بد أن
أن توجه إليها أحوالا لا يلزم عاقل بل يراو بها نفس ملكه الأخفصار كما نفهم من كلامه رحمه الله
وأما أيضا حال بسيط مبدأ للفقه فيلزم أن كان مبدأ ما ذكرنا للفقه فيلزم أن يكون قد قيل
في هذه الأسس أنك إذا قلت فلان علم النحو بان معصومة إطلاق العلم على الملكة والأخفصار أنه
لا يجوز أن يراو ما لا يخفى القول الملكة كاشعارة أروية أدراك القواعد بل يراو به نفس القواعد
وإجاب بان ما قصد من إطلاق لفظ العلم على الملكة حاصل فانه أطلق علم النحو على الملكة لا ذكرها
يطلق عليها أحوالا أو نقلها إليها من معنى الأور أن يعرف عام أو خاص فكون حصة برفية أو أحوالا
وكذا إذا كان في إطلاقه على الملكة لم يجعل إطلاقه عليها بطريق الحصة اللغوية ترجيح للمعنى على الآخر
ثم قد يرجح الجانية على النقل لأنه إذا دار اللفظ بين النقل وعدمه يرجح عدمه وقد يمكن
لأن أنهما من مذهبين الحقيقين من لفظ العلم لا يخارج إلى قرينة ما نفهم من الحقنة بل الظاهر أن أحدهما

في حيث لا يمكن أن يكون له أثر في حصول الشيء المطلوب وهو
أن كان أمرا واحدا فلا بد أن يكون له أثر في حصول الشيء المطلوب ولو تصور
بوجه شاملا ولا يغيره ثم تميز عند المطلوب من غيره ولكن اندفع إلى طلبه من حيث أنه جازي لذلك
الأمر الشامل فنعني أن نفي به الطلب إلى غيره فيقف ما يعنيه وينفي وقتها لا يعنيه وأن كان
كثرة فاما أن يضبطها بوجه واحد فعملها أمرا واحدا أو لا وحكم الحكم الأمر الواحد فعليه أن يتصور
كل من واحد الكثرة خصوصه وعلى الأول فالأول أن يعرفها بكل واحد إذ لو توجه إلى معرفة كل منها
خصوصه فغير عليه ذلك أو تغذر فليس اللازم من التغذر البتة حتى يفهم العوجب الحقن ولكن إن قال
إذا لم يكن الكثرة محصورة كان بصورة كل واحد واحد متغذرا البتة وما نحن فيه من هذا القبيل فمخوف
أن تغيب الكثرة عن كل واحد واحد وعلى العوجب الحقن ويتفق أن يعلم أن المراد بغيرها بتلك
الوجه معرفة خصوصها بها فانتفاء ما بانها بالعرف أصلا أو انتفاء المعرفة خصوصها بان يعرفها بغير
شامل لها ولا يغيرها أو ما انتفاء مدعى المعرفة بتلك الوجه بان يعرف كل واحد واحد منها خصوصه والاول نظام
المطلوبان وعلى ذلك لم يتصور طلبها خصوصها ولكن اندفع إلى طلبها من حيث أنها جازي لذلك الأمر
الشامل فربما يؤول به الطلب إلى غيره فيقف ما يعنيه وينفي وقتها لا يعنيه وعلى الثالث يلزم التغذر
أو التفتت فالأقصر من تغذير أن عليه معرفتها بتلك الوجه بالتجوز عن الفوات والضياع كافتراط
غير مناسب لأن ذلك بما يبطل القسم الثاني من الأقسام المتنافية لتلك المعرفة والمناسب أمان يذكر
ببطل جميع الأقسام أو يعتمد على بطل القسم الثالث وسوا التغذر والتفتت لأن النفي والاثبات
يتوجه إلى القيد وهو متناقض في جهة الوجه ويمكن أن يقال على تقدير تصور كل خصوصه ختم الفوات
والضياع أيضا إذا كان متغذرا فلا بد من معرفة أوقاته إلى خصيل شرط الطلب وسو تصور المط
والأخصيل فكيف يفرغ منه إلى خصيل المط فنفوت المط وضياع وقت غير المط واما إذا كان متفترا
فلا بد من معرفة كثير من أوقاته إلى خصيل شرط الطلب فربما لا يسع بانة أوقاته لخصيل المط فلفظ الفوات
والضياع وأيضا ربما يؤول عن خصيل شرط بعد الشرط والتغذر أو تفتت ففقد عن الطلب فمضى
إلى الفوات والضياع في أن ملكه العموم سحلوون الملكة في مقتضى الأركان بمعنى أن أحد ما ملكه
الانتقال إلى النظريات وهي خصيل للنفس في المرتبة الثانية من العقل بالملكة وأك ملكه أخفصار

الانوار
من الخلق على الارض

هو المتبادر من اطلاق لفظ العلم على العلوم المدونة والصناعات وكان كذلك حتى علم على ادراك العوالم وما يوجد به بان الحيل على الادراك كجرح الاضمار وهو تقدير
المستلحق والاصل عدمه فيعارض بان الاصل عدم الجور فلا يخرج التجهيز عن الاضمار وهذا
قالوا اذا دار اللفظ بينهما جرت الحيل على كل منهما على سواها والمقصود جري على اسم العلم
وقد تقدم انه استدلال على هذا الجريان بقوله يعرف به دون يعلم فيناقش بان جرت ان يكون
قد جرت على اسم العلم المعرف في الكلمات والجائيات فان مجرد استعانة الجور لا يوجب
به وجوب بان علم اللفظ العلم الى المعرف فلا بد من تكملة الجريان على ذلك الاستعمال
لكنه والوجه ان هذا الجريان عام في هذا الاضمار فيكم رحمه الله بالارادة استدلال على سائر
فان قلت متعدي هذا الاستعمال كون متعلق المعرف اعني المدرك جزئيا لا كون الادراك جزئيا
علم فان ادراك جزئيه ولا يلزم من جزئيه المدرك جزئيه الادراك لان ادراك الجزئيه يكون
كلها جزئيه ادراكه بالكلية وبالوجه فان العلم بالكلية عالم بالجزئيات على الوجه الكلي قلت جزئيه
المدرك سلم جزئيه الادراك بالاضافة الى ادراك الكل كالجور الجزئيه فكون المدرك جزئيا
جزئيات الاحوال سلم جزئيه كون ادراكها جزئيه ومنه جزئياتها جزئيه المدركات كما قال في موضع
فوق من جزئيات الاحوال وفيه معنى ان اي فردا من اشعار بان المعنى على الاستقلال العرف لا ادراك
الاحوال وان المواد امكان المعرف لا المعرف بالفعل **او** البعض المعين لم يرد به البعض
المطلق لانه ليس محمول فلا يلزم التعريف بالجمهور بل اللازم حصول هذا العلم لكل من
هو مستلزم بل اراد به البعض المحمول كالتصنيف او التلخيص او الاكثر فان كل الاحوال لما كان
محمولا جعلت الكسور المضاف اليها وكذا اكثر ما اراد به البعض المعين البعض المعلوم بانه
التعريف والتشكيك والتاكيد والتجديد مثلا ولو فرض المعين بما فسرنا به غير المعين اسهل الامور
غير المعين بقى شيئا وهو انه على غير غير المعين بما ذكرنا لا يكون في التعريف دلالة على كونه
المعين وقد حصل عدم الدلالة بالمعين وامر سهل **قلت** استعملنا في هذا
امور احدها قول صاحب المصباح في تعريف المعاني بطريق الكلام على معنى الحال ذكر
فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الاحوال **قلت** قول المعنى الاحوال لانه بما يطابق اللفظ

الاحوال
هو المتبادر من اطلاق لفظ العلم على العلوم المدونة والصناعات وكان كذلك حتى علم على ادراك العوالم وما يوجد به بان الحيل على الادراك كجرح الاضمار وهو تقدير المستلحق والاصل عدمه فيعارض بان الاصل عدم الجور فلا يخرج التجهيز عن الاضمار وهذا قالوا اذا دار اللفظ بينهما جرت الحيل على كل منهما على سواها والمقصود جري على اسم العلم وقد تقدم انه استدلال على هذا الجريان بقوله يعرف به دون يعلم فيناقش بان جرت ان يكون قد جرت على اسم العلم المعرف في الكلمات والجائيات فان مجرد استعانة الجور لا يوجب به وجوب بان علم اللفظ العلم الى المعرف فلا بد من تكملة الجريان على ذلك الاستعمال لكنه والوجه ان هذا الجريان عام في هذا الاضمار فيكم رحمه الله بالارادة استدلال على سائر فان قلت متعدي هذا الاستعمال كون متعلق المعرف اعني المدرك جزئيا لا كون الادراك جزئيا علم فان ادراك جزئيه ولا يلزم من جزئيه المدرك جزئيه الادراك لان ادراك الجزئيه يكون كلها جزئيه ادراكه بالكلية وبالوجه فان العلم بالكلية عالم بالجزئيات على الوجه الكلي قلت جزئيه المدرك سلم جزئيه الادراك بالاضافة الى ادراك الكل كالجور الجزئيه فكون المدرك جزئيا جزئيات الاحوال سلم جزئيه كون ادراكها جزئيه ومنه جزئياتها جزئيه المدركات كما قال في موضع فوق من جزئيات الاحوال وفيه معنى ان اي فردا من اشعار بان المعنى على الاستقلال العرف لا ادراك الاحوال وان المواد امكان المعرف لا المعرف بالفعل او البعض المعين لم يرد به البعض المطلق لانه ليس محمول فلا يلزم التعريف بالجمهور بل اللازم حصول هذا العلم لكل من هو مستلزم بل اراد به البعض المحمول كالتصنيف او التلخيص او الاكثر فان كل الاحوال لما كان محمولا جعلت الكسور المضاف اليها وكذا اكثر ما اراد به البعض المعين البعض المعلوم بانه التعريف والتشكيك والتاكيد والتجديد مثلا ولو فرض المعين بما فسرنا به غير المعين اسهل الامور غير المعين بقى شيئا وهو انه على غير غير المعين بما ذكرنا لا يكون في التعريف دلالة على كونه المعين وقد حصل عدم الدلالة بالمعين وامر سهل قلت استعملنا في هذا امور احدها قول صاحب المصباح في تعريف المعاني بطريق الكلام على معنى الحال ذكر فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الاحوال قلت قول المعنى الاحوال لانه بما يطابق اللفظ

اللفظ متعدي الحال فانه لو كان متعدي الحال نفس تلك الاحوال لم يصح جعلها سببا في اللفظ
الكلام اياها والتاليف ان المطابقة بمعنى الصدق على ما عند اصطلاح المعقول والاحوال لا تصدق
على الكلام وبالعكس والكلام الكلي يصدق على الجزئي يقال كلامهم في اكثر المواضع صريح في ان المتعدي
نفس تلك الاحوال في انهما محتمل والمحمول على الحكم سيما اذا كان الغلب وأيضا اقتضا
الحال بالحققة انما هو بالنسبة الى تلك الاحوال لا الكلام المتكيف بها بالاول فلا يتم قالوا
انكار المطالب بنفسه ما كثر الكلام وجوباً وتروياً ما كثر احتجاباً وخلفاً هذه تجريد وقال صاحب
المصباح في حال المعنى المذكور الخلف للتعريف بالتعريف للتعريف للتعريف وما ذكره في موضع
المعنى ما يشتركون في الحقيقة المذكور في نفس الاحوال بان جعل مذكور ما عارداً في الحقيقة
لللفظ في ان تنظيمه في سلمه في حكم المذكور كما نظم السلك الاتفاقيات في سلمه الطرق الواسع
ميوذنه في حكم المسموعة فقال متى صرحت من سامع الاتفاقيات على ان الكلام الكلي ايضا يصدق
حقيقة بل المذكور جزئية ولما احتيج الى التاويل على التعديين فاحسان التعديين الموافق
للتصريح في نظم المواقف اوجه واما انك فلا ان حال كان كذا في المطالب جعله في كذا الكلام المتعلق
الذي لا نفس الكلام المؤكد لان معنى الكلام شيء اخر موقفاً لا فادى وقد صرح رحمه الله في شرح
المصباح بذلك حيث قال كان اقتضا اصل الكلام ثابتاً وانما انكاره اقتضا في خصوص
وقد ظهر كذا ذكرنا في اول الامور في معنى وجه الحكم بالمتاح وقد عرفت ايضا بان بعض
لكل الاحوال مذكور حقيقة كلام التعريف والمؤكدات فيجوز ان جعل القول مذكوراً تغليبا وفيه
ان قد لا يتم كون الحقيقة نفس السلام والمؤكد بل هو التعريف بالسلام والتاكيد بخوكه وان بنفسه ان يكون
المعني خصوصاً بزيادة كلفة او كثرة وطولها وان ليس نظاماً منها ولكن دفع ثمة من الامور بان
من الاحوال كلمة كالتاكيد الكلي وجزئية كالتاكيد الجزئي والجائيات لوجه ما في الكلام في المطابقة
الكلام لتعليقها وموافقة اياها بحسب ما عليها والكلي هو الحقيقة مثلا انكار المطالب بنفسه ما كثر الكلام
مطلقاً والتاكيد الجزئي في ان زيد اقيم صاحباً الى ان الكلام على مطلق التاكيد الذي هو الحقيقة
وايضاً متعدي الحال امر كلي ومن الاحوال جوائيات في صحة القول بانها امور بما يطابق اللفظ
متعدي الحال وقد عرفت بان كون المطابقة بمعنى الصدق اصطلاح المعقول ولا يلزم مطابقة

للمواضع

مثلاً

ان
 حاج الى ملاحظه تعريف البلاغه بن سى و مولودوم الدور او ذكر المحمول في التعريف لما كان الزاميا
 جيبا على تعريف السلك للبلاغة لا انا بتا في نفس الامر ولا على تعريف المحصول للبلاغة فلا يصح سبيل المعلوم
 المحصول عن تعريف المعلة الام الا ان قال لما كان لزم الدور في تعريف المعلة على تقدير معتد به
 وهو تقدير تعريف البلاغة بما ذكره صاحب المفاتيح جيب في الدور في تعريف المعلة على تقدير معتد به
 بغير كتابه حيث قال وادخلت ان علم المعاني والبيان هو موقوف حواصير اكيه الكلام وموقف
 صياغة المعلة وقوله اطلاق الموقوف على اللازم يسو ما في الجار في لفظه انما يصح الجار حيث منع
 ارادة الحقيقة ومنها الحقيقة مرادة الى المراد موقوف حاصله بالتبع بل انه كما يدعى عن الموقوف اريدت
 يجمع ارادة معناه المحقق اطلاق اللازم بمعنى التابع والروية في الموقوف وفيه كذا لا معنى
 امساع ارادة المعنى المحقق في الجار ان لا يصح ارادة لفظ الجار حيث يكون موقوف اللفظ وتب
 الله ما يكون منسوب الى لفظ مثلا اذا قلنا رعبنا الغيث يكون الغيث في ارض ان الغيث الحاصل
 بالغيث لان معنى ارادة النبات بالغيث حيث يكون الرعي واقعا في الغيث ويكون المراد
 واما امساع ارادة الغيث بالكلية حتى لا يصح الجوز بالغيث عن النبات الحاصل في فكله في الموقوف
 انه لا يصح من ارادة المعنى المحقق للتبع حيث يكون محمولا على علم المعاني فيحق شرط هو الجوز
 واما ارادة التبع على ان يكون قيد للمعنى المعرف الحاصل في التبع فلا ينال الجوز وقوله
 تنبيه على انه موقوف حاصله بالتبع من غير ان اذا حصل رعبنا الغيث يكون المراد هو السلك
 الحاصل بالغيث لا مطلق النبات لكنه رحمه الله صرح في الموقوف بان مراد مطلق النبات وتكون
 لعلاقة الجار كون النبات حاصل من الغيث في الجوز وان لم يكن النبات المراد بالغيث حاصل
 منه **بعد** سليم ولما كان كلام السلك في سيره في نوع منع على ذلك بان قال الام ان السلك في
 المر اكسب سراكيب البلاغة بل انه فسر ما لم يركب الصاورة على له وصل غير قوله ومن تراكيب
 البلاغة جملة معرصة لبيان ان معنى المر اكسب في الواقع سراكيب البلاغة ولا يلزم منه اخذ البلاغة
 في تفسير المر اكسب **و** اقول لا يلزم قد ناقش بان اخصار الفهم فما ذكره من نوع كسب وقد ذكر في
 في سرك المعاني في فهم يطبق الكلام على معنى الحال فيكون ان الكلام اعلم من الكلام الذي يولفه
 وتطبيقه ان يورد على معنى من الكلام الذي يتبعه وتطبيقه ان يحل على معنى فكذا يكون هنا

مما في السوفية اعلم من ان يورد كل كلام له على ما سبق وبيان محل كلام الغير على ما ينبغي على قيس
 معناه المطبق وقد ذكر رحمه الله ان معنى السوفية هنا بعينه معنى تطبيق الكلام ولو سلم ان معنى
 السوفية ليس الا ان يورد كل كلام على معنى فلا يلزم من ان يورد المر اكسب ذلك المعنى كما في
 به رحمه الله بل يجوز ان يورد سراكيب البلاغة ويكون معنى موقوفه خواص سراكيبهم ان يراعى ذلك
 في كل ما يورد من الكلام وعنه الغاية من جهة رحمه الله ان قال لما عرض المحقق في السوفية ذلك
 لان النظام ان المراد ما لم يركب في تعريف البلاغة سراكيب البلاغة، توصي على المنع بان قال
 لانه ان المراد سراكيب البلاغة فضلا ان تكون من النظام لم لا يورد ان يورد سراكيب المتكلم محل
 كلامه رحمه الله على المنع وان كان نظام البيان يا باء والخلاف في البيان بعد وضوح المقصود
 ليس من داب المحصلين على ان يمكن حمل كلامه رحمه الله على المباغته في المراد وانه كما في تعريف
 البلاغة سراكيب ذلك المتكلم او قد علم انه انما ان اعتبر كون ذلك المتكلم بلفظا وتقيده به او لا وعلى
 على الاول فالدور لازم على انما سيجب شيان احدهما ان الخواص انما عرفت لسراكيب البلاغة ولم
 تتعرف لغية فقام تقيده المتكلم بالبلغ لم يصح اضافته الى سراكيب لان تعريف الاضافة عند
 وان كان الخواص لا يوجد سراكيب بل يبلغ غير ايضا فصدق تعريف البلاغة ايضا على بلوغ
 غير البليغ صدق اخضا من بتوفيق خواص سراكيب الى الاخر فتفسد السوفية ولكن بان خالفه في
 انما ويدفع ما يجي عليه من الامرين اما الاول فبان الاصل في تعريف الاضافة وان كان هو العهد
 لكنه سئل في غير الاصل كثير اشياء على ذكر بعض المحققين من النجاة كما سيجي في هذا الكتاب على
 انه ذكر بعض السراحي ان اولاد المر اكسب على الخواص عقلي لا سوفي على خصوص المتكلم وان
 في لازم لذا انما لا سئل عنها ولذلك كانت اضافة اتيه لها وجه جعل المر اكسب موصوفا لكذا الغنى
 فخواص بابتة للمر اكسب طلقا للبلاغة كما في الاول اما انما فبان الخواص ان يخفى في تراكيب
 البليغ فلا يشب سراكيب غير واما ان يشب سراكيب غير ايضا لكن لا يشب ان لا يبلغ في تاييد المعاني
 الى جمع ما تقتضيه هذا اخضا من بتوفيق خواص المر اكسب حقا وان قيل على او بعض المعاني
 سراكيب قد وثق خواصها حقا وكذا لا تقدر على ايراد انواع التبيين في جميعها وان
 قد روى انما وبعض كذا **لا** صح عن ذلك في تاييد المعاني ما سبق الى فهم البعض ان الاول

سراكيب

اجازة ركب

الصدق للمعروف

برجس احدهما ان الجزء المعرف بالكلام غير الجزء المعرف للصدق والكذب فان الاول معناه الكلام الخبير به
والثاني معناه الاخبار وثانيهما ان الصدق المعرف بالجزء غير الصدق المعرف بالخبر فان الاول صفة
الكلام والثاني صفة الحكم واعلم ان الدور انما يلزم على الاقسام الاربع احدا اتحاد الجزء المعرف
بالصدق والجزء المعرف له واتحاد الصدق المعرف بالخبر والصدق المعرف له والصدق المعرف له واتحاد
المعروف بالصدق على المعروف له ويوقف الصدق المعرف بالخبر على المعروف له والثالث اتحاد
الجزءين ويوقف الصدق على الصدق بالوجه المذكور والرابع عكسه وانما اقام الباقية
وهي تغاير الجزئين حيث لا يوقف المعروف على المعروف سواه يوقف المعروف على المعروف او لا مع
اتحاد الصدقين او مع تغايرهما مطلقا سواء يوقف المعروف على المعروف او بالعكس او لم يوقف
احدهما على الآخر وتغاير الصدقين حيث لا يوقف المعروف على المعروف سواء يوقف المعروف
على المعروف او لا مع اتحاد الجزئين او تغايرهما مطلقا فلا دور ولما كان بين الدورين اتحاد
الاربعة فلا بد من ان يجمع في مدعى الدور فيوقف على ما ذكره من الوجه الاول بان
الاخبار موالاتان بالجزء فيوقف الصدق على المعروف به وهو القسم الرابع من
الاقسام الاربع لان الفرض هو اتحاد الصدقين وعاب بان الاخبار يقيد بالاعلام بوقوع
النسبة او لا وقوعها وتورد على الوجه ان الصدق الذي هو صفة الحكم هو بصفة الصدق
الذي هو صفة الكلام لان معنى صدق الحكم صدق كلامه فهو وصف له بوصف سبقت اخذ
الصدقان والفرض اتحاد الجزئين فهو القسم الاول من الاقسام الاربع وجاب منع اتحاد
الصدقين بل هما امران متباينان غايه الامر ان صدق الحكم هو وصف على صدق كلامه وهو وصف
الصدق المعرف بالخبر على المعروف به فنقسم الاقسام الباقية الى لا يلزم فيها دور واما الخواص في الجزئين
في اتحاد الصدقين لا خلاف الجزئين فانه ان هذا الامر ان صدق الوجه ان الصدق على اختلاف
الصدقين فتسلم اتحادهما اعترافا بفساد وليس هذا ان صدق الجزء بانه دور في
والا حد من ذلك ان النسب من الامور الاعسارية مع ان تقع كون النسب امر خارجيا لا شرا واما
النسب الخارجيه اما اولها فلان الخارج في خصوص الاسات خارج النسب الذي فيه المفهوم من الكلام
وسواء في الواقع ونفس الامر لا حد به رحمه الله في شرح المقاصد والشارع منها ايضا والخارج

المعروف للصدق

في خصوص الشئ برادف الاسان واما ثانيا فلان الخارج في الاثنان طرف من النسب والاولى من كونها
خارجيه بهذا المعنى كونها موجودة احارجيا فان الموصوف الخارجى ما يكون الخارج طرفا لوجوده لاما
يكون الخارج طرفا لنفسه فان كل لوليت ردد موصوفه بالخارج في الخارج طرف لوجوده ويبدو
موصوفه خارجي وطرف لنفس الموصوف وليس موصوفه احارجيا واما قوله للفرق الطامه بالخارج لان
كحل اشارة الى الوجه بدلا له قوله فانما لو قطعنا النظم عن ادراك الدين وحكمه واما ان جعل
اشارة الى الوجه انما توجيه الاول ان بين العولين فرقا طامه اما ان كانت طامه اصل ومو
مع كون النسب موصوفه احارجيا والخارج فيه ما دل على ما عيان والاول حق والخارج منه
معنى خارج النسب الذي منه فانه لو قطع النظم عن حكم الدين فالعالم حاصل ليرد على كون العالم
حاصلا في الخارج لان الخارج في معنى خارج الدين وهذا الامس الحق هو معنى وجود النسب
الخارجيه بعد صحتها كونها خارجيه ولما كان ان كانت طامه انما لو كانا كونه معنى وجود النسب في الخارج
والاعسان وكون الخارج في مصادف للاعسان لم يفرص لذلك مع ان وجوده لكون الخارج في
الاول معنى خارج منزلة الدين ربما شمر ما ان الخارج في النسب بهذا المعنى لكونه معنى النسب
وتوجيه ان بين العولين فرقا طامه لان الخارج في الاول طرف نفس الحصول الذي معنى
النسب وهو معنى كون النسب خارجيه ونزاعا طرفا لوجوده وهو معنى كون النسب موصوفه احارجيا
ففي ان لا يعد في اسات الاول وعلى كل حال من الوجهين مع ما في اوله الاول فلان المطلوب
حصول مجزى اختلاف الخارج في الاسات والنسب سواء كان طرفا لنفس النسب او لوجوده في كليهما
او نفسهما في احدهما ولو صرح في الاخر فباق المعديات سددت مع ان اختلاف الخارج
فيها كما يوقف على سائر لانه في احدهما معنى خارج النسب يوقف اصنافه سان لانه في الاخر
نفس هذا المعنى ولانه لم يتفرع عن لسان اصلا واما على ان كانت فنوا المعصوم حاصل بالشارع اجا
يعلم نفع الطامه من العولين من ان الخارج في الاول طرف لنفس الحصول ونزاعا لوجوده
ففي ان لا يعد في اسات الاول معناه فانما لو قطعنا النظم سددت ولا يظهر وجه ربطا بين
وعلى ان كانت على الاول ما ان المعصوم هو الشئ ان النسب الخارجيه حى ولا يعد في من كونها
خارجيه ولم يصدق معناه للفرق الطامه بين العولين ان ان الخارج في لسان طرف نفس الحصول

وفي النظم لوجود النسب ويلزم من كونها خارجيه بهذا المعنى موصوفه احارجيا

وزاخر طرف لوجه بل ليس فصح الا اني سأل في نسبة الخارج في صورة الاسات
 للنفق وتبين الفرق بينهما بان الاول حق وقطاع ولا على ان الخارج بمعنى خارج النية
 وسكت عن سلطان الماء لظهور جدا واستهان وكون الخارج في ما رادف الاعيان
 لظهور وتبادر الفهم مع ان تعرضه لكون الاول حاصلا وكون الخارج في معنى خارج النية
 نوع تعرض لسلطان الماء وكون الخارج في ما رادف الاعيان في حصول دليل عدم قدح
 في خارج النية لا يباين ان الخارج في الاسات بمعنى خارج النية الذهنية وانه حق في
 النفي بمعنى ما يرادف الاعيان وكونها خارجة بهذا المعنى بطر واما فهم من كلامه ان الخارج
 في لحد ما طرف لنفس النية وزاخر لوجه ما فاما يوجب لان الامر كذلك في الواقع لا لانه مدار
 الفرق وعن الماء ما انه لما كان المقصود ان اسات النية خارجة حق ولا يصح في نفي كونها
 خارجة وعن ذلك ما الفرق بين القولين المشتمل كون الخارج طرفا لنفس النية في لحد ما لوجه
 في الاخر لم يخلل كون الفرق على المقصود المذكور ووليا علمه بان القول الاول الذي يكون
 الخارج في طرفا لنفس النية حق وقطاعا ويومني وجه النية الخارجية الذي في بصدور الالباب
 واما سادس ان الخارج في لحد ما القول بمعنى خارج النية فيقول لانه الواقع لا لانه مدار الفرق
 وخصص القول الاول بذلك رجا يستبان اليه على خلافه مع ان ظهور بطلان النية في النفي
 لا يقول فاما لو قطعنا النظر على تعلية الفرق المذكور لما جعله علمه لم ما اشار رحمه الله اليه
 من ان الخارج في صورة الالباب بمعنى خارج النية الذهنية هو الحق اذ لو كان على ما رادف
 الاعيان لم يستقم وجه النية الخارجة في كثير من الاحصاء مما يكون الموضوع فيه امرا اعتباريا
 غير موجود في الاعيان مثل النية ثابت لزيد وشريك العاري منتهى والعدم ما قبل الوجود لان وجه
 في الخارج ليس وان لم يعض وجه الاول في الخارج لان اسفا جدا المحمول لا لوجبا نفعنا
 لجلل الخارج لكنه معنى وجه البلاء في الخارج البتة وعلى هذا مدعى ما حصل لاسكن في صدق قولنا
 زيدا في وجه النية الخارجية في معنى وجه النية في الخارج لان معنى النية الخارجية وجه النية
 لزيد في الخارج في الخارج طرف لوجه النية وقد سبق ان ما يكون الخارج طرفا لوجه وجه حاصلي
 وانما سجد ذلك على معنى كون الخارج بمعنى ما رادف الاعيان وفي التزم ذلك امكن له ان يجب

في معنى الخارج

يجب عن هذا بان الوجه على نوعين وجه الظاهر في نفسه ووجه الوجه المحمول ووجه الوجه
 الوجه العاطفة وكون الخارج طرفا لوجه النية في معنى كون ذلك النية موجودا خارجيا واما
 كونه طرفا لوجه النية في معنى فلا واما الخارج طرف لوجه النية في معنى فلا واما
 ان قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج لا معنى وجه القيام في الخارج بناء على طرفه الخارج
 لوجه في معنى ان القيام من معوله الوضوح ووجهه تامل وذلك لان الخارج انما هو طرف لوجه
 القيام لغيره لا لوجه في نفسه فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا في الظاهر
 الكاذب على ان المطابق للواقع لا مسامحة ان يكون الخبر الصادق كاذبا ثم ان مدني النظام
 ان الصدق مطابقة الاعتقاد والكذب عدم مطابقة وغلطات الالة لكيها تزدقان
 اللازم من اطلاق الكاذب على ان المطابق للواقع ليس الا ان الصدق ليس مطابقة الواقع
 فقط لكن يجوز ان يكون مطابقة الواقع والاعتقاد معا لا مطابقة الاعتقاد فقط كما هو متبني
 المستدل وكذا لا يلزم كون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فقط خوفا ان يكون عدم مطابقة
 الاعتقاد مع مطابقة الواقع لكن في بعد ظاهره ولذا لم يذهب اليه احد واما كون الصدق
 مطابقة الواقع والاعتقاد فقد ذهب اليه الجاحظ ثم انه رحمه الله سكت عن بيان ابيات
 الالة لم يذهب المستدل بان الصدق والكذب بل تعرض في جانب الصدق لغيره من مذنب الخضم
 ولم يصرح في جانب الكذب اصلا فاحتمل ان يشير الى ان هذا الدليل لا يثبت مدني مستدل
 بل انما في مذنب الخضم اما في جانب الكذب فظاهر لانه اطلق الكاذب على ان المطابق
 للواقع فدل على ان الكذب ليس عدم مطابقة الواقع وظهور لم يصرح في جانب الصدق
 وكما ان يشير الى ان هذا الدليل يثبت مذنب مستدل في جانب الكذب لانه اطلق الكاذب
 على ان المطابق للواقع لعدم مطابقة الاعتقاد والكذب عدم مطابقة الاعتقاد واما ان يكون
 ان يكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد مع مطابقة الواقع فبعد جدا لانه مذنب عدم
 ولم يذهب اليه احد واما في جانب الصدق فلا يثبت الا في مذنب الخضم وعلى ان وجه
 الالباب الالة لم يذهب المستدل في جانب الصدق اصلا لعدم العايل بالانفصال فان من
 ذهب الى ان الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد يذهب الى ان الكذب عدم مطابقة

وانما سكت عن البيان في جانب الكذب
 لان الاصل في الاول ان يثبت مذنب
 المستدل لان في مذنب الخضم فقط
 ولم يصرح في جانب الكذب واما في
 عدم كونه في جانب الصدق

وانما جعل الجواب الخفي هو المنع والوجوب التام لبيان السند لان كلام الكلام ان الوجوب
المتكسر او الوجه الاخير معارضه لكن لو حمل على المعارضه لم يتم الجواب لوروجه المنع المتكسر
الاول فان عال لا تم رجوع الكذب الى جهة تضمنه نسيه ولو سلم هذا الجواب لا يطابق
اعتقادهم ايضا فلو ان يكون الرجوع الكذب اليه لعدم مطابقة الاعتقاد والاعتقاد
المتكسر فان منع رجوع الكذب الى سندها ولو سلم فالجواب الذي تضمنه لا يطابق اعتقادهم
انضا واما على الثالث فان عال هذا المشهور به لا يطابق الواقع في اعتقادهم لا يطابق
اعتقادهم فلا تم رجوع الكذب اليه بواسطة عدم مطابقة الواقع في اعتقادهم لم لا يجوز ان يكون
بواسطة عدم مطابقة الاعتقاد منهم وقد جاب عن الآء بان المنع ان للمنافقين لعدم كذبون
عادتهم الكذب فلا يصدق عليهم ما يجد بحج ان صدر منهم كلام صادق ونسبوا له ما لم يثبت
فان الكذب قد يصدق عليه الاعتقاد بانه مطابق النظام ان جعل قوله مع الاعتقاد متعلقا
بمطابقة حاله لكن الحال عن جهة المبدأ لا يصح على الصحيح ولذا لم يجعل في تعريف فصاحة
الكلام قوله مع صاحبه حاله لا عن خلوصه مع انه بعد عن المناقاة من جعله حاله عن ضمير
خلوصه لم كذب ضمير مع قوله وعدمها معه ان الاعتقاد المذكور سابقا للمعنى لا اعتقاد
بانه مطابق وفرض الضمير بالاعتقاد بانه غير مطابق فاحصل الدراج والمخرج وهذا هو
التي اعترض رحمه الله بها على الرابع العلامة هي قال رحمه الله يقتضي منه اني كاسية ولو حمل
ضمير مطابقة للواقع وقوله مع الاعتقاد طر فاعلم متعلقا بالمطابقة اي مطابقة الواقع مع الاعتقاد
ان مطابقتها جميعا وكذا قوله عدمها معه مع عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد اي عدم
مطابقة شيء منها اي عدم مطابقة الواقع وعدم مطابقة الاعتقاد على ما هو معنى السلب الكلي
لا عدم مطابقة الجمل على ما هو معنى رفع الاجاب الكلي لكان المنع على ما ذكر رحمه الله من ضمير
استبعاد اللفظ ولم يخج الى بيان اللزوم بين اعتقاد المطابقة ومطابقة الاعتقاد وكذا ان
اعتقاد عدم المطابقة وعدم مطابقة الاعتقاد لان مطابقة الاعتقاد وعدم مطابقة يكونان
2 امدا كورين ميا وكانه عالم بدين رحمه الله في ذلك لو جيب (عدم اعتقاد) بكلام الاصناف
فانه ذكره مطابقة للواقع مع اعتقاد المخبر لكان في ذلك مانع عن ذلك التوجه وانك ان عدم

فان كان الاعتقاد هو المنع والوجوب التام لبيان السند لان كلام الكلام ان الوجوب المتكسر او الوجه الاخير معارضه لكن لو حمل على المعارضه لم يتم الجواب لوروجه المنع المتكسر الاول فان عال لا تم رجوع الكذب الى جهة تضمنه نسيه ولو سلم هذا الجواب لا يطابق اعتقادهم ايضا فلو ان يكون الرجوع الكذب اليه لعدم مطابقة الاعتقاد والاعتقاد المتكسر فان منع رجوع الكذب الى سندها ولو سلم فالجواب الذي تضمنه لا يطابق اعتقادهم انضا واما على الثالث فان عال هذا المشهور به لا يطابق الواقع في اعتقادهم لا يطابق اعتقادهم فلا تم رجوع الكذب اليه بواسطة عدم مطابقة الواقع في اعتقادهم لم لا يجوز ان يكون بواسطة عدم مطابقة الاعتقاد منهم وقد جاب عن الآء بان المنع ان للمنافقين لعدم كذبون عادتهم الكذب فلا يصدق عليهم ما يجد بحج ان صدر منهم كلام صادق ونسبوا له ما لم يثبت فان الكذب قد يصدق عليه الاعتقاد بانه مطابق النظام ان جعل قوله مع الاعتقاد متعلقا بمطابقة حاله لكن الحال عن جهة المبدأ لا يصح على الصحيح ولذا لم يجعل في تعريف فصاحة الكلام قوله مع صاحبه حاله لا عن خلوصه مع انه بعد عن المناقاة من جعله حاله عن ضمير خلوصه لم كذب ضمير مع قوله وعدمها معه ان الاعتقاد المذكور سابقا للمعنى لا اعتقاد بانه مطابق وفرض الضمير بالاعتقاد بانه غير مطابق فاحصل الدراج والمخرج وهذا هو التي اعترض رحمه الله بها على الرابع العلامة هي قال رحمه الله يقتضي منه اني كاسية ولو حمل ضمير مطابقة للواقع وقوله مع الاعتقاد طر فاعلم متعلقا بالمطابقة اي مطابقة الواقع مع الاعتقاد ان مطابقتها جميعا وكذا قوله عدمها معه مع عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد اي عدم مطابقة شيء منها اي عدم مطابقة الواقع وعدم مطابقة الاعتقاد على ما هو معنى السلب الكلي لا عدم مطابقة الجمل على ما هو معنى رفع الاجاب الكلي لكان المنع على ما ذكر رحمه الله من ضمير استبعاد اللفظ ولم يخج الى بيان اللزوم بين اعتقاد المطابقة ومطابقة الاعتقاد وكذا ان اعتقاد عدم المطابقة وعدم مطابقة الاعتقاد لان مطابقة الاعتقاد وعدم مطابقة يكونان 2 امدا كورين ميا وكانه عالم بدين رحمه الله في ذلك لو جيب (عدم اعتقاد) بكلام الاصناف فانه ذكره مطابقة للواقع مع اعتقاد المخبر لكان في ذلك مانع عن ذلك التوجه وانك ان عدم

م مطابقة الواقع والاعتقاد يتناول عدم مطابقة الواقع مع عدم الاعتقاد اصلا وان كان
التناول لا يحل عن بعد وان من افام الواسطه على ذلك رجح الدمج ان عدم مطابقة الواقع
مع الاعتقاد يحمل مع رفع الاجاب الكلي وان وجب دفول العامين من ان افام الواسطه
على ما ذكره في الكذب **ب** من موافق الواقع والاعتقاد تعالى قوله موافقا مستلزما ايضا
اعتقاد المطابقة لمطابقة الاعتقاد واعتقاد عدم المطابقة لعدم مطابقة الاعتقاد من غير استبعاد
فانك اذا اعتقدت مطابقة كوا السما تحتنا للواقع بعد طابق هذا الجواب اعتقادك وكذا اذا
اعتقدت عدم مطابقة مثل السماء فوقنا للواقع لم يطابق هذا الجواب اعتقادك وذلك لان
العاقلة انما تعتقد الحكم الذي يعتقد انه مطابق للواقع واذا كان اللزوم بين اعتقاد
المطابقة ومطابقة الاعتقاد ما ما مطلقا موافق الواقع والاعتقاد او تخالفا وكذا بين
اعتقاد عدم المطابقة وعدم مطابقة الاعتقاد من غير تعليل للزوم بالتوافق على ان
لزوم التوافق في جميع صور الصدق وفي جميع صور الكذب ممنوع فانك اذا رايت
وجلا واعتقدت انه رد لك في الواقع انه غير ووقلت رايت رجلا هذا الجواب مطابق للواقع
ويعتقد مطابقة ايضا مع خالف الواقع والاعتقاد وكذلك اذا قلت في الصوت للزوم
رايت بكرا فصدق الكذب فهذا الجواب لا يطابق الواقع ويعتقد عدم مطابقة مع خالف
الواقع والاعتقاد اللهم الا ان عال التوافق في الاول بان الواقع والمعتقد روي رجل
وزاد انك بانها عدم روي بكرا **ف** فكسر اما يقع الخط في هذا المعام ذكر بعض السراج في تقرير
مذهب الجاحظ ان الجواب ان طابق الواقع واعتقاد المخبر مطابقة وصدق وان لم يطابق واعتقد
عدم مطابقة وكذب وان طابق واعتقد عدم مطابقة او لم يطابق واعتقد مطابقة فلا يصح
ولا كاذب وموجب لانه مركب من اقسام الواسطه وبما المطابقة مع عدم الاعتقاد
اصلا وعدمها مع عدمه وكذلك جبط في مذهب النظام حيث توهم ان المسكون ليس غير
تحرزا عن لزوم الواسطه وبما يصاحب لما سبق ان المسكون جبط ولا يلزم الواسطه **ل**
ما يقضي منه اني قال الكلام مرجح الصدق والكذب عند البعض الى طابق الحكم للاعتقاد
المخبر والمطابق لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد خطأ او صوابا مذكور ما يدل على انه واصله

شهد ان المناقش ان يكون متبعا لهذا البعض وقال لعلنا نرى ان يكون طابق الحكم
 حيث لم نقل ذلك الحكم كان منسوب الى الجمهور ان هذا الحكم المسمى هو الذي هو المطابق
 للواقع فلهذا منسوب الجاحظ وقال رحمه الله في شرح المفاتيح هذا احبط عظيم لانه جعل حكم
 لا طابق بالحكم الغير المطابق مع عبود الله الحكم المنفرد بالمطابق ولم ينظر في كونها كانت او لم تكن
 الاستعداد خطا او صوابا ولا ان قوله تعالى والله شهد ان المناقش ان يكون طابق الحكم
 بطامه، بل انما هذا المنسوب لان خبر المناقش بهذا التعبير واسط فلا يكون هذا الالتماس
 متمكنا ثم اخبره من مذهب اخر في نفي الواسطه ونعم ان المشهور مع انه لا يكون في كلام
 العموم ومما ان اجزاء طابق الواقع والاعتقاد جميعا فصدق والاكذب في قولنا
 مذهب اخر في نفي غايه السخافة ومما ان اجزاء طابق الاعتقاد وصدق والاكذب واطلاق
 النص الحكم وسياق كلامه يدل ان على انه يريد بهذا المذهب والافترى على الله كذا بام
 به جند في بعض السورح منه استدلال الجاحظ بهذا الالتماس ان ام متصلة لكنها منقطعة
 بل والتمس على معنى الترتيب في انكار البعض لان شرط المتصلة ان يليها احد المستويين
 والاخر الممنوع ولانه منقطع منها ولا يخفى على من ان جميع الاستدلال على ان الاخبار
 حال اجنوس غير الافراد وهذا حاصل على تقدير كون ام منقطعة ايضا لان الامام
 على شيء انما يكون في غير فاق دفع ما به يكون ان يكون الاضراب عن مجرى الكذب
 الى الكذب مع شئ اخر في دفع ما به يجوز وقوة المصلحة من مدعي الامرين ايضا
 قد كان اظهر لان عدم اعتقاد الصدق لا يصلح دليلا على عدم الصدق ولا على عدم
 ارادة اما الاول فظاهر واما الثاني فلا يتم لولا ان الصدق لم يلزم منه جزمهم بالصدق
 بل الترويض بالصدق وغيره وعدم اعتقاد الصدق لا ينافي ارادة على هذا الوجه لا كذا
 في الاستعمام وهو لا يتم لم يعتقد اصله لكن حكمه رحمه الله بان غير اظهر منه بعيد ظنون
 او استعانة لا اقل وقد صرح لرحمته لانه لو كان قد اشار رحمه الله تعالى لا يريدون
 بكلام الصدق الذي هو حاصل عن اعتقادهم الى توجه استعانة به ان الصدق
 بعيد عن اعتقادهم غاية البعد حيث لا يجوز ثبوت اصله فلا يصح ان ساء باحد شئ الترويض

في معنى هذا الخبر
 في معنى هذا الخبر
 في معنى هذا الخبر

قال في رتبة
 في معنى هذا الخبر
 في معنى هذا الخبر

يد لانه سلم ان الجواب لكن لما كان قد دللنا لم يعتقد على هذا المنهج من الخفاء قال ولو
 قال لانهم اعتقدوا عدم صدق الحكم لان الظاهر في كونه خبرا كاذبا او ليس خبرا الا في الواو
 مكان او لان المحصور فيه انما هو مجموع الامرين لا احدهما وهو مثل قولهم كقول الصدق
 والكذب **لو** فلهذا ما كان رحمه الله في الملوح ان كلام النائم منزلة الحان الطيور لانها
 الارادة والاخبار ولهذا ادنب المحققون ان كلامه ليس خبر ولا انشا ولا وصف بصدق
 والاكذب وسئل وجه البحث ان سببا في شرح قوله ان قصد الخبر ان المراد بالخبر ان يكون بصدق
 الاخبار والاعلام لا من سلف بل بالخبر والاعلام من غير قصد وشعور لا يقو
 فالكلام اذا خلا عن ذلك لا يسمى خبرا ولا ان احكام الصدق والكذب في لوازم الخبر ولو كان
 قول من لا خبره كان محتملا لما ليس كذلك وانت خبير بان الكلام الذي هو خبر لا يلزم ان
 يكون الصدق في الاخبار والاعلام كسببية ان احاط الخبر به كغيره اما يورده لا غرض في
 ومن لا يعلم ان للصدق والشعور مدخلا في خبره كيف سلم ان قول من لا يعلم خبره بصدق
 والاكذب الا ان جعل اسماء من يعتقد لهم ويصرح المحققين بعدم الاحتمال في سلفه **ولو**
 وفه نظر لوجوب علم الخاطب بصدق ان اراد ان لا فرق بينها اصلا كما هو ظاهر عبارته
 فليس يصح لوجوب علم الخاطب بصدق ان اراد ان لا فرق بينها حصولا به في احتمال الصدق
 والاكذب فذلك لان الصدق والكذب كاذب الشيء انما هو جها انما هو واقع وطام النب
 المعلوم لا يحد ضرب رحمه الله عليه اخطا لعدم استقامته **ولو** ولا خفى ان عنها كانه ان يقع
 سوال وتبين من وجهين احدهما ان الاستدلال ان عدم من جهة فهو ما خرج من جهة اخرى
 ان وجهه ما خرج من وجهه لانه وصف لها فلم اعتبر احدى الجتهين دون الاخرى وان كان
 اللفظ الموصوف يكون سببا له وان تخرج عن الاسماء باعتبار وصفه فهو معلوم عنه بالحق
 دلالة وانسار الذات ان لم يرد في ذاتها من ان لا يرد في ذاتها وان وجهه انما هو مفعول
 ذات الطرفين ودانها لا يحد عنها اصلا فيعتبر حالها وما لها من عدم وكذلك عدم اللفظ
 الموصوف باعتبار الذات فلما لم يعتبر الذات لانه لا يحد عنها لم يعتبر عدم الذي باعتبارها
ولو اما الحكم او كون الخبر عالما بصدق مما يلزم ولازم فلا يصدق الاتصال بينها لاحتمالها

والملزوم علما أو افاق
أو اسباق

ح الامعان واسما اقام الاختلاف عند ان فرق بين الاستغفار والعلم وان لم يفرق بينهما
 كان اقام الامعان ثلثة واسما الاختلاف ستة فالجواب بعد حاصله من ضرب الفلك في نفسها
 قلنا احتمالات عقلية وقد مر من هذا اقام الاختلاف في فطر على السبب بين المنقول والمعلوم
 اللازم وما اشار رحمه الله تعالى وعلمه وعلمه ان عال قد يكون ان يكون شيئا منها كما تبين (توكل من
 اقام الامعان كونها افاضت بين لان الافادة اما ان ينسب الى الخيرة او الخير او اياها كما كان خلايا ب
 جعلها فاد الخيرة وجعل الخيرة مقفلة لها واسما راجع العلم جعلها اسما فاد بين والمنقول علمين
 على ما ذكر في غير كلام الحكم هذا ان فرق بين الاستغفار والعلم والالهي جعلها احاداً
 بعد جعلها علمين وبالعكس ثم ان من جعلها معلومين لم يحل للزوم باعتبار وجودها لان العلم
 من وجود المنقول اعني الحكم في نفسه كقيام زيد في الخراج مثلا وجود الاخبار والخبر فصل الخيرة
 عالمات بل جعل للزوم باعتبار العلم فيها كما افاد رحمه الله تعالى وصحة للزوم اي اوز المنقول في العلم
 رحمه الله تعالى وعلمه وعلمه ان عال على احد الوجوه المستوف انما في الزوم فقط فلا يثبت في العلم
 حكم اللازم المحمول المساواة لما اطلق الحكم للزوم والملازم على المعلوم وان كان للزوم
 منها باعتبار العلم لما بنيانته على ذلك بعينه كما هو حكم اللازم المحمول المساواة لان حكمه متوازن
 العلم بالملزوم اي بوجوده سلم العلم باللازم من غير عكس الحكم مساواة اياه لان العلم
 الملزوم انما يلزم من العلم بوجوده اللازم اذا علم مساواة اياه فاذا جعلت لم يلزم فعله
 يكون في المحمول المساواة على حقيقة الصحة من غير ان جعل كناه عن العلم فكون في البيان
 على العلم فاد جلسته وعلى ما ذكر رحمه الله لا يطر فاد في عقده بما لان وجوده متوازن لوجود العلم
 لاحص بالعلم الواقع فيمكن لاحص بل مع الاعتقاد في ذكر المحمول المساواة كناه عن العلم مطلقا لكونه
 لازما لكن في خيرة بانه لا يغير في الحكم لا الواقع مع عدم اختصاصه به وبثبوت في الاعتقاد
 ايضا لانه لا يلزم من عروية نسبة انه اختصاصه به وليس العقد منها لاسان هذا الحكم وموضع
 وجوده ليجب ان جمع مواضعه ولو نسبت الحكم منها الى الاعتقاد لكان وجهها ويكون كانه
 لان اللزوم باعتبار العلم لكن لا حاجة الى جعل المحمول المساواة كناه عنه لان تلك الاشارات
 حاصله ايضا في حديثه وفي ان حكم اللازم المحمول المساواة متوازن العلم بوجوده الملزوم سلم

[illegible]

العلم بوجوه اللزوم من غير عكس والمعلم معنا انما اعتبر بالنسبة الى نفس الملزوم واللازم لا الى
 وجهه مما هو عليه انما ذكر المحل المتساوي وادراك اللزوم الا ان يكون الاول لجهوده المتساوي
 لعدمها جزم ما فبعد ان اطلاق المحل بالنسبة في صوته اجزم بعده لا حسن في وزعم العلامة
 بوجهه ان اللزوم بينهما لما كان باعتبار العلم فيها كان اللزوم واللازم في الحقيقة على هذا
 ان لم يفرق بين الاستفادتين والعلم وان فرق بينهما فقلت في وجهه ان اللزوم باعتبار الاستفادتين
 دون الوجود فان اللزوم والملزوم في الحقيقة كاستفادتين والاستفادتين والاطلاق اللزوم و
 الملزوم على ما يكون ذلك في الحقيقة او في الواقع في المص لا في جعل الاول في الثاني
 علم المحاط به بالحكم من الخبر وكيفية الاستفادتين في الثانية من الارهاق على كون الخبر علمه وقية ما لم لا
 يجوز ان جعل المص بالاول والثانية نفس الحكم وكون الخبر علمه في الثانية من العلمين لان اللزوم
 باعتبار ما هو عليه في اللزوم وغاياته ما يمكن ان يقال ان اصحاب الشيء نظام في امساح
 وجوده وانما كان ان جعل اصحاب الاول والثانية على امساح وجوده مما يلزم منه جعل الاول والثانية
 على العلمين في **الاستفادتين** ما خرج به صاحب المصاحح حيث قال واما احواله المتضمنة لمصاحح
 الله في اذ كان المعصوم من الكلام اذ في السامع فائدة في مقتضى ثبوتها والسبب في ذلك هو ان
 فائدة الخبر لما كانت في الحكم او لارضا كونه في اول قانون الخبر والارضا في الحكم وهو ان تعلم
 حكمه ايضا **ويكون علمه** بذلك الحكم من الخبر نفسه **فقد يدرك** لان علمه بالحكم من غير خبر كما اذا
 تدرك الاستلزام وجود الخبر والخبر فضلا عن علم المحاط به يكون الخبر علمه بالاول باطل لا بالثاني **ول**
 خبر الله في خبره وعلمه من الحكم فعلمنا كونه علمه بالحكم كما ان حاصله فعله ولكن تعلمنا بانها
 احاطت بكل شيء علمنا وهذا الحكم مستلزم في مقتضى العلم انما علمه بانها علمه بهذا الحكم خصوص
 فعل علمه به خصوصه فان فعله كونه اما كونه ان يوجه هذا على المعنى الاول العلم بانها علمه ان لا
 يحصل العلم اليقيني عند حصول الاول لان العلم اليقيني ان يوجه هذا على المعنى الثاني العلم بانها علمه ان لا
 لا يحصل العلم الاول عند حصول العلم اليقيني وحيث ان يوجه هذا على المعنى الثالث العلم بانها علمه ان لا
 اعمى ان علمه حصول العلم اليقيني من الخبر ويؤيد هذا الاحتمال انه اقيم مع ذكر السامع
 ولم يعرض لحصول العلم بالحكم في وجهه ان يقال ان سماع علمه بانه حصول صورة

في الحكم في ذهن المحل بل لا بد من الصفات النفس ووجه العقل الى حال الخبر بالعلم الى الخبر
ول يمكن ان يقال قد عرفت ما قدمنا ان مراده ان ما هو اللزوم حقيقة للفائدة فيكون
 الخبر علمه ان يكون ملزوما فانما باعتبار الوجود والتحقق لا باعتبار العلم واما الملزوم
 انما انما في محله ان يكون هو المعلوم واللزوم باعتبار علمه وان يكون هو العلم واللزوم
 الوجودي ولكن وجهه ان الاول في الحقيقة على السامع بين الملزوم ولازم واما ان كانا فاقاد
 وجه اللزوم فانه ان يكون اللزوم باعتبار وجهه ما هو الا ان يفصل وجه اللزوم فان اللزوم
 باعتبار العلم في الملزوم والوجود في اللزوم **والاصح** الخبر لان مقتضوه ان يكون المحل
 محكم الحكم وما يدركه عند وجهه لا يحصل له علم بالحكم من الخبر وان كان علمه
 بالفائدة في نقله في احواله ان المراد بالفائدة ما علم لازم فائدة الخبر لان الفائدة ايضا
 فائدة ان لا وجه لم يحصل الفائدة بالذكور فائدة العلم بالاصح عدم العلم بالخبر وحصل ان
 يكون فصل وجهه ان ان الفائدة في قوله على الحق فيكون ان يكون مقتضوه ان الخبر
 فكون المعنى ان يلقى الخبر الى العلم بالفائدة ولازمها مع كونه علمه بما هو فائدة الخبر والمقتضوه
 منه فان هذا العلم مقتضى عدم العلم وكذا في اخر ذلك لان المحل على المعنى الاصطلاحي سواء
 اريد الفائدة في علمه او مع لارضا لا يصح عن شوب استدراك **ول** في العلم بانها
 تدرك معنى ان المحل بعينه هو كتاب يصدور الاخبار والاعلام للسائل العارفين
 الخبر ولازمها فيميزان منزلة الحاصل بذلك والآخرة ان عال المجيب ليس يصدور الاخبار
 والاعلام للسائل بل يصدور جوابه فانه لا شك ان موسى وعلم لم يكن يصدور الاعلام بل كان
 بما ذكر من الحكم فانه امر لا يمتنع باحد المؤمنين بل انه تعالى سأل ربه الجواب وان سئل
 ان سأل على ذكرنا انما علم السامع وحاشا الله لانيات امره وسيد اولي تنزل العلم بالعلم
 الجاهل بل في الست انوار باعتبار خصوصية الفائدة بل باعتبار جعل العلم بالنسبة بالخبر
 به فانه كلام ربنا هو سائل العلم في التواضع في تنزل العلم من اجل ليس باعتبار خصوصية العلم
 بل باعتبار ان جعل وجهه انما علمه في قوله الله الثاني سائل علمه لا شك ان الله
 الاول انما يدل على جعل وجه العلم بالحكم المذكور وهو ان من اشتراه ما له نصيب في الاخر منزلة

الوجه لرسالة مستحق
 الحكم

بالفائدة

عدم وهذا الحكم ليس انعم من فائدة العلم ولا الآلة العائدة اعلمت جعل وجوه التي بمنزلة
عدم وانه ليس انعم من العلم فهو لا الآلة الاولى انعم من فائدة الخبز وغيره واما الآلة العائدة ثم
انما لا راداة النعم وان وجوه التي سواء كان هو العلم او غيره، بل مامل ولذلك سكنت
عن حديث العموم في سر المعصاح وعنايه ما يمكن ان يقال لما دلت الآلة الاولى على ان تزل
العلم من الجمل لا سوف علم ان يكون المعلوم فائدة الخبز فقد علم بالآلة ما ذكر من العموم
اوله ان راداة العموم هو ذلك ان عدم الاختصاص بالافان وفي هذا حال الآلة العائدة
ثم ان فعل الخواشي على صاحب تنقيح اعراض على ذكره وامن التزليل في الآلة الاولى وهو
ان صدر الآلة بصوم بالعام بان لا اخلاق ولا منفعة في ذلك الشئ في الاخرة وفيه ليس
ما شرواه ببيان غاية المصرة في الاخرة على ما مضيه كلمة بئس الموضوع للضم العام والعلم الكا
المشمل على لو كانوا يعلمون سعلون بضمون لبئس ما شروا في صدر الآلة ان ثبت علمهم بعدم
المنفعة في الاخرة ان ثبت جهلهم بغاية المصرة فلم سعلوا العلم والجمل بامر واحد فكم ان المباح
ليس له منفعة في ثواب في الاخرة ولا مضرة فيها ايضا فمكن ان يعلموا ان لا اخلاق لهم في الاخرة
ولا يعلموا ما يلحقهم من المصرة والعذاب وما ذكره رحمه الله في سر المعصاح ان مؤدى لبئس ما شروا
ومؤدى من الشراء ما له في الاخرة من خلاق واحد ومؤدى في ما شروا وعدم سعلوا في
الاخرة وتزيب نقيب على لا يدع ولكن لانه قد علم ما ذكر المعص من ان ليس مؤدى بها واحدا
فان مؤدى احدها عدم المنفعة ومؤدى الاخر وجوه غايه المصرة وشغل احدها من الاخر كما في الجمل
فكيف يحذر ان يمكن ان سال ليس معه فله نعم انما في الاخرة من خلاق اذ ليس النقيب
واجب على ذلك الشئ بل ان من ارتكب هذا الفعل ليس له في الاخرة نصيب صلا ومدا غايه المصرة و
نعم الرواية نعم هذا مؤدى بها ولا يمكن حمل كلامه رحمه الله على هذا كما لا يخفى فان قلت مذمومة
الشئ ورواية كايته البتة لا سوف علم بها فافهم في تعلوق المذمومة بعلمهم بها في علم
لو كانوا يعلمون قلت خذ الشئ ليس بضمون لبئس ما شروا بل عذوف اي لا تدعوا او متعوا
كما ذكره رحمه الله ولو سلم فانه اذ استند ما هم الشئ وعذوهم اياه فيملا لان هذا كلام بلوغ
على ان لا يمال اما اوله فلان هذا الخبز ليس ملقى اليهم وليس في حق ذلك فلا معنى لاثبات علمهم بالجمل

اي عدم نصيب

الجمل برداء الشئ وقد انبت صدور الآلة ما ينافي لاثباته علمهم برداء الشئ واما ما ينافي
ان فرض علمهم بالجمل برداء الشئ فلا وجه لتزليل علمهم هذا من الجمل فان وجه التزليل
في حقهم انما في ترك العمل بوجوب علمهم حيث ارتكبوا الشئ وهو لا يصح وبما التزليل
علمهم هذا من الجمل لان ارتكاب الشئ انبب بهذا العلم من معابا ان جهلهم بذلك
الجمل في الاول هو ما في المعصاح لانه صرح في ان العلم المنزله منزله الجمل هو علم اصل
الكتاب بان من اشتراه ما له في الاخرة من خلاق وكلام العاقل الاول صرح في ان العلم المنزله
هو علم الخاطب بضمون لبئس ما علم بان من اشتراه ما له في الجمل اصل الكتاب بهذا الحكم
وكلام العاقل الكا بينه على ان العلم المنزله هو علم الخاطب بضمون لبئس ما علم بان من اشتراه
الكتاب بان اشتراه ما له في الاخرة من خلاق وكلام المعصاح في عاقله الظهور **و** ما ربيت اذ ربيت
صل اي ما ربيت خلقا اذ ربيت كسبا او ما ربيت حصة اذ ربيت صورة وفيه ان لا بد
ان تتوارى النقي والاثبات على في واحد للمصاح الى تزل الوجود من عدم وعلم من
النفدين لم سوار في سبي فالاولى ان مكتفي في ما ان التزليل بان وجوه التي منه علمهم
جعل كعدم لان ما ترتب عليه من الاثر ليس من حمله ما سرب على فعل البشر فالشئ في
عدم عدم قد بين عنه بهذا **الاعصار** **و** اذا كان قصد الخبز ما ذكره فينبغي شغل الغاية فله
فينبغي للتفرع كل من وجه غير ظاهر لان ما ذكره فينبغي ان نعم على قدر الاحصاء محذرا
عن اللغو حكم مستعمل بام تعلته المدكورة في متفرع على السابق والتوجه بان المراد
اذا لو فت ذلك فاعرف انه ينبغي لا يبعد علمه العيان بل التوجه ان ما ذكره من الاقضية
حكم بجل قد فصل بعلمه فان كان الخاطب في الاسك في نزع هذا على ما ذكره من ان قصد
الخبرة في اشار الى هذا التوجه بعلمه واسار الى نفسه بعلمه ولا بعد ان وجه بان ما ذكر
انه ينبغي ان نعم على قدر الحاجة واسط في نزع ما تضمنه قوله فان كان الخاطب وعلمه في نزع
الواسطه او لا وفيه علمه هذا الحكم ونزع الواسطه وان لم يكن ظاهر الوجه بدون ملاحظه
نزع الحكم عليها لكن نظره وجه **مما هو** خال في الذين من الحكم وانهم قد فاضا ان سادوا بالحكم النقص
ومما ذكر ان ان البند واقعه او ليست بواقعه او وقع البند او لا ووقعها ومفعولها الذين

بان ص

بأنه
فقه الشافعي
الى جواب
السيد

انما لا يفسد من طاعتك جنة

1871

فمن عند العيون نظونا لانهم اراها فانت البهيبة وراها حتى
من الله بك يا معلم الخاضعة مني اخول والخيرين له لان
يلتمسوا ان لا يكونوا رسلا من الله اهل سوا كان الرسوا
من الانية فلا يكون لعلهم ما نتم الا بتم صلتنا فاي يد
عالم وحي

قوله في المرة الاولى متعلق بوجه كذا هو ولو جعل متعلقا بالكلية او بقا ان الله لم يحكم في هذه الفرة
 لافرح ليس في الكلام ولا في كذب الجمع في المرة الاولى فان قلت الحكم في المرة الاولى
 ليس رسل عيسى ولم يسلوا له فحقا في الالوهة من رسل عيسى نعم قلت الحق في الاله
 قال حكاه عن الرسل في المزمين انا انكم مرسلون وانا اليكم مرسلون فلا حاجة الى العذر
 والفرق في اللفظ بين المزمين لا شأني اراد هذا المعنى وقل جورا ارادة اذا جعل في
 المرة الاولى متعلقا بوجه كذا هو وقد يورد في هذا الموضع والمرسل به بان اوله
 اخبر اذا بلغوا احد التواتر لا يجوز تكذيبهم وكان قبل ذلك جازع اقا والمرسل والمرسل
 به وقد وقع ظاهره في ما يسمعون وكفى عقل في اخواني منكذ او حدث اسم الاثبات والبال في بعض
 كتب التفسير فكتبته وبق كذا في الكتاب ولا ونوق الى علمه بل الاظهر غير وهو ما ذكر في سورة
 المصاح ان الانسان فيل ما نحن وبولس يفتي الباء الموحدة واللام وصل بولس وبولس
 والبال يسمعون والال ان الخبر لما كان استشرق متعديا بنفسه كما ذكر في بعض الامم المتقدمة مع
 عديم الفعل وان صحت مع تاخير فانه لا يجوز ان يقال ضربت كذا يد كذا جورا لزيد فثبت
 ان يكون اللام للمقوية وانما يجوز ذلك في غير الفعل نحو صارب لزيد فثبت ان فعل اللام
 في له زائد كانه روف لكم ثم لو صح انه جاء استشرق للشيء كما استشرق في ما ذكر في غير
 زيادة اللام وتو جعل ضمير للملوك اي لاجلهم في كل ذلك ثم انما ان لا يلزم من قوله
 فاستشرق استشرق المردود الطالب في استشرق فاضل استشرق ان يصير مردودا طالبا
 بالفعل كما اشار الله تعالى والماد ان الكلام المعتمد اي وان صار استشرق بالفعل وقد يلزم
 ان الاستشرق المذكور بالفعل سلم التردد بالفعل في علمه انه لا يكون ما نحن في ذلك ان
 الحاطب 2 احتدود طالب حقيقة فلا يستقيم جعل غير الطالب كطالب وكتاب ما في ليس المراد
 من قوله فاستشرق انه يصير كذلك بالفعل بل من شأنه ذلك وان طالب بالفعل لكن التاكيد
 ليس باسار ذلك تقدم الملوحة الذي من شأنه ان يصير الى اطيب طالب والحق ملوحة لانه
 2 يكون معنى كلام المتن جعل غير ايسار كاس بل اذا قدم الله ما يلزم له بالخير فيصير مردودا
 فيه ولا في ركا كذا لانه لا يكون الحاطب غير سائل في جعل كاس بل يكون سائلا لا حية

المردود طالب
 في رسل عيسى
 في المرة الاولى

حاطب ان الامر بان
 الاستشرق المردود

الحاطب

المردود

الاول

ولئن انخفض عن ذلك تكون القسم الاخر وهو ان يعلم الملوحة الذي من شأنه ان يصير الى اطيب
 مردودا من غير ان يصير كذلك من غير ان يكون القسم الثاني في ذلك ان يكون معلوما او
 محسوسا لان العلم بالدليل ما يلزم من العلم بالعلم المدلول وان عيان عن مجموع النص
 المرتبة الموصلة الى المدلول ومن شيع ان يكون محسوسا فكيف يصح ما ذكر ان الدليل يكون
 معلوما ولا يرتفع عن الانكار لعدم السائل وكيف يصح كون الدليل محسوسا لا يكون
 المراد بالدليل هنا ما هو مصطلح الاصول اي ما على التوصل بوجه النظر الى مظهره
 ولا يلزم من عدم العلم بالعلم المدلول وجور ان يكون محسوسا ولا سعادا ما واما سائل
 معنى الاستفهام في جور ان كل الدليل على المعنى الاول ولا يلزم معلومية الارتداد ولكن يبقى
 استظهار المحسوسه وتعالى دفعه بان يكون في محسوسه الكمال في المحسوسه الا ان في المدان في وجه مقتضى
 منها ان ما عيان عن العقل مع ما عليه ما عليه ومنها ان الضمير في قوله العلم المدلول المتكسر
 ومنها ان ما عيان عن العقل وضمير الفاعل في تامله عائد اليه والمصوب اليه الخبر المتكسر في حكم
 فعل مع كونه مع ان يكون معه موجه في معنى الامر وفيه نظير لان وجوده لا يكون في
 الارتداد ما لم يكن حاصل عند وجود علمه انه لا يلزم من كلام العاقل ان يعود وجوده كما هو
 في الارتداد لانه ان يكون المعنى اذا كان هناك في نفس الامر من الشواهد ان تامله المتكسر ارتدع
 والارتداد ليس لازما لكونه مع بل لسائل فيما معقول طائفة في التمسك لان الدليل ما يتبادر
 اليه واما التفسير في نسبة تزييل وجوده الا انكار منزله عدمه بناء على ما تزييل بتقنين وجوده الرب
 منه له عدمه بناء على ما تزييل فهو ان كان صحيحا لكن الدليل لا سار له كذا ان الالف في قوله
 2 لا يكون صلا لاطا في فعله اذا جعل وجوده الرب منه له عدمه لما تزييل فصل لارب فلهذا
 الحكم شكن المردود انكاره وجوده المزيل فعلى هذا المعنى يكون مثلا ايضا بان منزل انكاره مع
 هذا منزله عدمه لوجوده المزيل لاطا ان الحاطب بهذا الكلام هو النبي يوم واصحابه رضي الله عنهم
 ولا رب انهم لا ينكرون وجوده المزيل فلا ينكرون هذا الحكم لان انكاره منتهى انكاره كون الرب
 غيره عدمه المعنى على انكار وجوده المزيل وايضا اذا انزل وجوده الرب من المراتب بين غيره في العلم
 فصار الرب معدوما راسا حسب الاعصار فلا يعتبر ما من تزييل وجوده الرب من الانكار وتزييل

المراد

ان يفيض على الامر من فالظام ان المراد ان لا يكون مثالا لغيره والاعشار جعل الرب كالعدم من غير
اعشار اخر من جعل الانكار المذكور كالعدم **وهو** وبنو كلام مجوعان لهذا الحكم وهو انه لا ينبغي
ان يتأخر في بيان ان هذا هو ان الاعشار كان بلا غنة وان كان على ما سبب مصطلح الاصول
والكلام كلام مجوعا في دلالة نبوته بالحوادث وكل ما هو كذلك فلا ينبغي ان يتأخر في بيان
ما هو مصطلح اصل النظر والمساب لما احتاج رحمه الله من ان معنى كون الدليل مع المنكر ان يكون
معلوما او محسوبا عند ان جعل الدليل مبنيا على سابق بيانه وقد يوجب بان المراد
هو الاول ايضا اخصيه بكونه كلاما ليس عابدا الى ما موعود من الدلائل بل الى المصدر تاملا في اي
تاملا والنظر فيها وترتيبها هذا والاخرى فافهم ان قولهم السهو قد صرح فيما بعد ان السهو
المعنى بغيره لا بد من قولهم السهو وهو اخفى في ذكره من ان وقع يوم السهو سواء
الى الارب فانه ونفسه جميعا كما هو النظام او ان نفسه فقط او الارب فقط على اي وجه
لما سبقت اما الاولان فظام واما الثالث فلانه اذا لم يكن نفسا ففما هو وزانه من حيث انه وزانه
يكون كذلك ضروري وان كان ان كان المانع من دفع السهو المعنى للسهو انما هو الضمير لانه
يعود الى الارب ان السهو هو وان صوابا فصولا في لوصول مكان نفسه بجانة زينة
نفس زيد كان واقفا لولم السهو ايضا ولا شك في ان هذا المانع من الارب فانه في نفسه
لا يرجع الى الموكل بغيره وهو ان النظام من العباد انتساب الدفع الى الارب فانه في نفسه لا الى
الارب فانه فقط لكن ينبغي ان يعدل عن النظام لان الارب العبدون عنه اول من ارتكب بغيره
الصحة لكن لا بد لهذا الارب كتاب من وجه صحه وانه تنكشف منها عند السامع **وهو** جعلت لعل وجهه
الكناه قد يطلق على اللفظ وعلى ذكره وسماه والاكس نظا الكا كره فاما بان ذكره باللام
ويريد اللزوم والسبب نظا الى الاول فانه في اللفظ المخصوص وانه رحمه الله سرح قول الكا كره
مقتضى بوجه الكناه فعان ايراد الكلام كناية اي ذكر هذا الكلام كناية بالمعنى الذي ذكره الكا كره
وعلى مقتضى كون الكناه لفظا يكون الكناه معناه نفس هذا الكلام ثم وجه الكناه ان الكلام هو
الكا كره معام الكا كره الى اخط لفظ اسمعيل في ما سلف معناه فان معنى هذا الكلام في اللفظ
موقوفون من اخطا واذا اسعمل في هذا المعام لم يقتضيه هذا المعنى بل سلفه وهو من يزل

الاول

يل المنكر من الخال فان هذا المعنى سلفه خلقه فلهذا سلفه من استعماله على الخاطا بل
الانكار **وهو** وكذا الكلام الموكل الموقوف معام خلون من اخطا بغيره فلهذا سلفه من استعماله على الخاطا بل
او يوقف ولم يقتضيه هذا المعنى سلفه من استعماله معام بل سلفه من استعماله على الخاطا بل
المنكر والموقوف لان هذا المعنى سلفه من استعماله او يوقف استعماله او يوقف استعماله على الخاطا بل
لا مارات الانكار او يعلم الموقوف لان استعماله او يوقف استعماله او يوقف استعماله على الخاطا بل
كونه نفس اللفظ يكون ايراد وكونه كناية عن سلفه كونه ذكر اللفظ فلهذا سلفه من استعماله على الخاطا بل
من ان الارب كناه من غير استبعاد المناقاة في العباد بعد وضوح المقصود كيت من ارب
الحاصل فيجعل قوله ما لمزمه ايراد الكلام على معنى يلزمه مع الكلام الموقوف وهو لان سوي الكلام
مع المنكر مع الكلام الموقوف مع المنكر في قولهم فلو كان المنكر الاسلام ان اريد بالقول المعنى المقصود
يكون كناه بالمعنى المصدري الذي ذكره الكا كره وان اريد بالمعنى يكون كناية بلفظ **وهو**
وكذا الجرد عن الكا كره اي مثل الكلام الموكل الكلام الجرد عن الارب فلهذا سلفه من استعماله على الخاطا بل
ان يكون فانه الغرض من الانكار في الموكل يكون اخطا في حال الذي انحصر او يوقف استعماله الجرد
في حال من الحكم كان من فانه فانه لا يكون على معناه لا يكون ان جعل اللفظ على المعنى المصدري
فان جعل اللفظ على المعنى المصدري فاحاج الى تقدير الجا فانه لا يكون كناية ما استبان ان شوا
سويت الهمشيا والاسم السواء والنسوة السكروا جيب خبر من العبد والبارك البعير
الذي استق نابه وذلك في السبب البعير ورعا كان في السبب ومان لا في ايضا بان لا يكون
الناقة الموقوفة الخلق الى امت ان يكون ضمنية في يلق شمل المشرق المنقرو
لغة جمعة والبارك السبب الى سبب وصلها او العفات خاطا وميلها وصل المراد
من لف شمله بها جمعة موقوفة ان يكون الباء على التفت **وهو** ولذا ذكر بالاسم النظام على العموم
ذكر وان الاصل ان الموقوفة اذا اريدت موقوفة فالسبب على الاولى وقال في نفسه ليس على طاعة
وانت خبير بان خلف الاصل في موضع او موضعين لا سبب اصالة لان الاصل على الكسب
الراجح وليس بان معنى العائد في مواضع موقوفة لا سبب في ظهور ما كيف والدليل عليها
قائم ويوان الاصل في التعريف بهذا خارج فكون الموقوفة المعاد سارا الى الموقوفة

الاسم

فان خلفه

فإذا كان الأصل أو النظام ان المعاداة على الأول فكيف يكون المعاد المعروض وليس المقادير
أو مقتضيه لها وبالجملة ما لظاهر ان المعاد المعاد كما لا يخفى من ان النظام له ما عدا الأول كما ان
النظام ان انفسه يرجع الى نفس المذكور سابقا وحاصل الأول المعاد كما لا يخفى ان
يرجع الى ما من المذكور فلو ان بالضمير هناك لا احتمال للفوق الى مطلق الاستناد الذي
في ضمن الاستناد الخيالي كما ان المظهر كحتم ان يراد به هذا المطلق على انه لا يظهر الى اطلاق
الاستناد وارجح لان كثر من الامور المذكورة في باب خبر لا يخص به لانه ذكر في باب علم
شأننا من الانشا، فحقن بذلك الحوصص دون الانشا، وذلك لان الذكر في احد البابين
كاف فحقن الخبر به واخيل حال الانشا، على المقاييس الى حال الخبر على انه قد ذكر في الموضع
بعد ان الحجاز العقلي غير محض بالخبر وقد نوه اسعار ما في قسم الاستناد الخيالي الى الحقيقة
والحجاز هو احتياج الى ما ان عدم احصاء من الحجاز بالخبر لم يبين عدم احصاء من الحقيقة
لان عدم احصاء من الحجاز سلكه عدم احصاء من الاستناد الحجاز ايا ما ذكره السلكه و
المصنوع غاية ما يمكن ان يقال ان كان المقصود بغير الاستناد الخيالي كان الموضوع موضع
الاضمار لسبق المرجح حتى لما عدل الى الاظهار واطلق الاستناد عن قيد الخيالي علم ان
ليس القصد الى تقييد الاستناد الخيالي بل تقييد مطلق الاستناد وانه لا يصفو عن شوبه
لم يعمل احصاءه واما بيان كلامه شوبه بان لو كان كذلك افاد الحكم في القسمين فعال بينه وبينه
ولانه على عدم الحكم اما الاول فلان النظام المساور في امثال هذا المعام موالا انفصال
المانع من الخلو سواء كان منع الجمع او بدونه لانه موال الذي يصبط الاسم واما الثاني فلان
العبارة الشايعة في مثل هذا الموضوع هي المنفصلة فلا عدل عنها لانه ومنه فلا بد من كنه
والاستعار لعدم الاختصار اللازم من الانفصال على نظامه المتبادر فيصير كنهه فيجلى
عليه فاندفع ان قوله ومنه كالا يدل على الحكم لا يدل على عدمه ايضا وفي نظام ان البحث
في الحقيقة والحجاز يعني ان الحال وان كان بعض الحقيقة العقلية وقد تقييد الحجاز العقلي ونطبق
الكلام عليها ونطبق له على حقيقة الحال كقولنا لا يكون في الدخول في المعاد والاكاف كانت
الحقيقة والحجاز اللغويان ايضا من مباحث المعاد لان الحال قد تضمنها بل لا بد من ان يكون

في الكلام

ان البحث من حيث انها تطابق بها اللفظ معصية الحال والبحث عن الحقيقة والحجاز ليس من بين
الخيالية ولو بحث عنها من بين الخيالية يكون من المعاصي سواء كان من عقلي او لغويين فلو
نعم ما جعل الاول من المعاد والمانع من السان يكون حكما وذلك في بعض الشروح ان
الحق انها داخلان في المعاد من جهة التعلق بنظامه معصية الحال وفي السان من جهة التعلق
بما يراد بالكلام في مركب يحلف في الوصوح فلو بحث عنها من احد الماوي يكون من المعاد
لكنهم لم يفعلوا كذلك ولا سعاد ان يكون المصن قد نظر الى النظام وان العقليين على ما
اخص من اقسام الاستناد ويؤيد اصل اللفظ خلاف اللغويين فانها نفس اللفظ ولكن
في خارجها اي بين العرف على هذه الحال ويؤيد ما لا يطابق الاستعداد خارج عن ذلك
حاج الى اعتبار الغلبة في سبب بقا، الخرج الى ما لا يطابق الواقع والاعتقاد بنا، على
انه قد كان خارجا بعينه ما يولد ولم يدخل في زيادة قوله عند المتكلم استنادا الى انه
نظم مما ذكر في تعريف الحجاز فانه ذكر في هذا القول مفهوم منه اسعار عدم السان في
تعريف الحقيقة لتقابلها واذا لم يكن هناك تأويل ونصب قرينة على ان الماد خلافا نظام
نظم منه ان ما ذكر على وفق اعتقاد عدم الاطلاع على السان فاذ لم يطرح عليها
بنية الامر على النظام وكلام المتكلم انما يفتيد لنا الحكم الذي عند نظامه لا يفتي الامر
لعدم الاطلاع عليه فالمفهوم من قوله الكلام المعاد به ما هو عند المتكلم ما عند نظامه
فانفهم ذلك انما هو لكان الشرح للافادة حيث قال المعاد به في بيان عن الملايس
فصل انه مفهوم من تعريف الحجاز وليس يبي لانها متماثلان فاذا قيد في احد ما لا يكون دليل
اخذ في كنه القيد يعني في تعريف الاخر بل ربما جعل دليل اسعار عدم ذلك القيد كما سبق من
الاعتداد من تعريف السلكه ولكن ان يقال له سيد ذكر بعد السور من ان الفعل ملايسات
سقي الى ونظم منه ان الحقيقة موالا استناد الى الملايس الذي موالا على فيما بينه له والمفهوم
فيما بينه لا يقال المفهوم منه ان استناد الفعل الى الملايس المذكور حقيقة وانه لا يقتضي
يكون كل حقيقة موالا استناد الفعل الملايس المذكور او فانه الامر ان يوجد ما ذكر ان
استناد الفعل الى الملايس المذكور حقيقة كلما كان الاجاب كنه لا سلكه كنه ولكن فتن

علاه

انكسار كذا فمذكور اسناد الفعل دون معناه فاللزام ان كل جملة هي اسناد الفعل
والاشكال في عدم استقامة لظهور ان من الحقيقة اسناد معنى الفعل لا ان تقول النظام ان قصد
المقصود هو الفعل ملايات شتى الى تفسير التوفيق وحقها كما هو به رحمه الله فينبغي
ان يكون الحقيقة والجواز ما ذكره لا ما بعد وعينه واما الانصاف على ذكر الفعل دون
الحقيقة فلا بد من الاصل وحال معناه يعرف بالعباس اليه ومنها ختان الاول ان النظام
ان الملايات هو الفاعل والمفعول الحقيقيان لا اللفظيان لانهم قالوا ان عيشه راضية
لانه استند في الملايات الذي هو المفعول ومعلوم ان العيشة انما هي مفعول حقيقي
لانها مفعول لفظي بل فاعل لفظي وهو جري النهر في حليم نهار وبني الامير الحديثة انه كشد
فما الى الملايات الذي هو المفعول والردمان والسبب ومعلوم ان هذا مكان وزمان و
سبب حسب الحقيقة لا حسب اللفظ بل فاعل حسب وادراك الملايات هو الفاعل الحقيقة
مفعولنا انما هي اقبال وادراك يكون اسناد معنى الفعل الى الملايات الذي هو الفاعل لقيام
الاقبال بالبنية وحدود معناه والاول ان يخرج امثال ذلك عا دكس سلة ان الداد
الاسناد الى ما يولد على وجه كشد الله والاقبال ليس ثابتا للبناء على وجه كشد الله فان
الاسناد على وجه الحمل بالمواطاة الى متى يتوحد لما انما هو على وجه الاستيفاء الى متى يتوحد
به وهو قائم بها ولكن ان يخرج ايضا بان يداد الاسناد الى ما يولد على وجه يكون ناسا و
اسناد الاقبال اليها ليس على وجه شقوت لما او براد الاسناد الى ما يولد من حيث انه مولد
والا ان قول الشيخ اما ان يكون على الوجهين ومن على لغة عليه او لا وعلى الاول لا يستقيم
في توجيه كلام المصنف جملته مثل انما هي اقبال على معنى حقيقة ولا يراى نعم في الشيخ في جازيه
لان بوجه كلامه باخالف كلام الشيخ لا بدع الاعراض عليه وعلى التباين في ما ذكره سابقا
ان يعرف المصنف من سلكه في ما لا يكون المسند فعلا او معناه عند الكذا لم يجرى السؤال بانما
في احوال على معرفة الحقيقة لان جازيه انما هي على راي الشيخ فلا يلزم على المصنف القول بها
وعلى الدرع باختيار الشق الثاني وقال لما اعترض من جهة المصنف على السلك ان يوفق بيقين
ان يكون ما ليس المسند فعلا او معناه حقيقة وليس كذلك واجاب بالمثل وكشد وزيد يقول

الشيخ وقد اصاب المحي وطبق المفضل فان الشيخ زعم ان الفاعل بالغير الاسناد
والا يشك في حكم عدم انكسار من يعرف المصنف بانما يقول الشيخ فهذا الحكم بالحقيقة رحمه الله
فما الى الجواز وان جزم في العبارة بباله ويجازيه انما هي احوال لا احكام الى التمسك بقول الشيخ
بل يمكن اسناد بالدليل لوجوده ان معناه ان يوجد عليه انه سلك ان يكون هو ما صام
النهار بل الانسان انه واجر في النهر بل بالمال ومارحت القبان بل انما جازيه انما هي حقيقة
وطبق على ان الاسناد الذي يراى من الفعل لا شك ان اسناد حقيقة والاصدق عليه التوفيق
واحق ما فعل رحمه الله في الجواز ان هذا الكلام ظاهر في الحقيقة ان اردت باصام
نهارى اظروا بانما ليل سهر ومارحت القبان خربت يكون جازا والابان براد في الصوم
صحة على النهار مثلا يكون حقيقة في انكسار من السوان وما يلزم عليه من دخول
الجواز العقاب مثل ما صام نهارى في الصوم فغير لازم لان اردت باصام نهارى فظام ان
الصوم المنقضي على الافطار ليس ثابتا للنهار فلا يلزم دخوله في الصوم خلا والقيام المنقضي ان
نفي القيام وعده فانه ثابت لزيد وان اردت في الصوم حقيقة عن النهار فلا شك ان ثابت
للنهار حقيقة لعدم القيام لزيد مثلا فاصام نهارى مثلا بالمعنى الاول في رغبه داخل في الصوم
الحقيقة وبالمعنى الثانية حقيقة داخل في الصوم فاصام نهارى مثلا فاصام نهارى مثلا فاصام نهارى مثلا
ان اردت الاستنباط عن ثبوت الصوم للمحيط في النهار في ان اردت الاستنباط عن ثبوت
الصوم للنهار فثبت كما اذا ثبت النهار في صام ام انت حقيقة مع انه ليس في الصور بين الاشكال
الصوم بين واحد الى النهار وعلى حدة بتامل فاصل في ان المصنف لا يفسد الملايات
فايد ان يكون في نوع الجواز اسناد الفعل للملايات لا يكون له واما انصار ان يكون ذلك الملايات
مغاير للملايات الذي يكون له فامر زائد لا حاجة اليه بل ربما يدعى ان السلك في الجواز
الحقيقة هو الاسناد الى ما يولد فعل الاسناد الى غير الملايات الذي مولد بوجه ان يكون الجواز
اعلم على ان الحقيقة لان ما يولد اعلم من الملايات الذي مولد على زعم رحمه الله كما سبق فنفي انك
تكون اعلم من الاول ضرورة ولكن ان سال السفسد ببيان للواقع لان المذكور منها الملايات
عنه ما يولد وموسا والملايات عن الملايات مولد اخفى منه لانه اعلم من الملايات مولد من غير ما يولد

فاعلم ان رتبة الجوز ان يكون الاول مأمولاً وغير ملائم وامتناع هذا الجوز من نظامه لمصلحة
 ملائم من موله بالملازم. وتسمى الجوز احكاماً اما باعتبار ان كل جاز منقلاً انما هو جاز في الحكم
 الاستناد اما نظامه او مقدار الجوز او باعتبار ان الجوز ان كان من الاضداد والاضداد لكن الحكم
 اسرف منها فانما يترتب الاسرف في وجه التسمية او ان الاضداد والاضداد منسوبان الى الحكم الاسرف
 اياه فالجوز فيها منسوب الى الحكم فيكون حكماً لما عرفت ان المنسوب الى المنسوب الى الشيء
 منسوب الى ذلك الشيء، واما تسمية الجوز في الالفاظ اما باعتبار ما ذكرناه من ان الجوز في اللغة
 فترتبه الجوز في الالفاظ او باعتبار ان الشيء ما لم يجعل معنى الالفاظ لا يكون جازاً كما عرفت. و
 وعلى الوجهين لا بد من اعتبار الاسرف لان الالفاظ انما يكون حكماً واما تسمية بالاستناد الجوز
 فاما باعتبار الاسرف او لان الاستناد معنى مطلق التبع والتوجه الى اصل الفعل ان المذكور بهما جاز
 يعنى من الاستناد المطلق الجوز العقل لا يقتل من الاستناد جاز عقلي. ومن الحقيقة فيما نقلناه
 رحمه الله من ان من من من الحقيقة ببيانها ونزاع العقل اسد الله معنى انك تطلب موضوع من
 العقل والنظام ان جعلها معلومة فيكون حالها على الموضوع ويحتمل ان يكون من الحقيقة مستقلاً
 سواء وكذا ان من الموضوع وحلف الحقيقة بين هذا الاحتمال وبين ما ذكرناه من ان من من
 من الحقيقة لان المطلب على ذلك نفس الحقيقة وعلى هذا الاحتمال الامر الذي يرجع من الحقيقة
 الله وهو المعنى الجازي ثم ان فصل انما ذكرناه او الموضوع لان الجوز العقل جاز ان لا يكون
 له حقيقة عند الشيء بل لا يظنهما الا ما يرجع من الحقيقة اليه لا سفاهاً ولا فساداً لان الظاهر
 ان الموضوع الذي ياول الله من الفعل انما هو الحقيقة والاضداد بما عرفت من انما الحقيقة
 طلبها والنظام انما انما ان الاول طلب الماهية المراجعة وان كان كتمل ان يكون مصدر
 معنى المفعول ان المراجعة الله على الحد والاضداد وان يكون اسم مكان ثم انما يتجلى في تفسير
 للقول ان حاصله ملاحظ ملائم ما اسند الله بما موله من الحقيقة ومناسبة اياه فانك اذا كتبت
 جري النهي والاحظ انك انما اسندت الجوز الذي يكون الماهية الى الله لانه مكانه فقد تطلبت
 الحقيقة والاحظ ملائم المكان لما ذكرناه من ان من نصب ليرتبه فصيلاً علماء لذلك لان
 علمه لان حاصله موله بما عرفت من ان من من الله في الجوز قولاً المقترن خلق الله الافعال

في الجوز

لا يطلب

كلها واختلافها في تارة من العقل والاسناد الى السبب فان النظام ان قوله والعقل
 المحقق الاول وبما يؤيد ذلك بوجوه احدها ان الجوز العقل كالتعريف وكما ان تعنى الموضوع
 الاصل الذي يصفى الموضوع وهو الموضوع في الوجود غير ملاحظ علاقة بينهما كذلك العقل تعنى
 موضوع الحقيقة الذي يصفى العقل في غير ملاحظ ملائم بينهما وكل ما شرط بالقرينة في ان يكون
 في تعريف العقول كونه لملاقاة بينهما فقد ذكر في تعريف العقل كونه ملائم بينهما حقيقة ان المصو
 ذكر حقيقة التعريف ان العقل ملائم لاسبابه ان قال واستاد الى غير ما قلنا يستبان
 وانما انه سدد المصو ولا بد للجوز من قدرته فلو كان القول نصب القرينة لم يكن ذكره في الكلام
 بعد وجه معتد به بل النظام ان وجه هذا بيان شرط الجوز بعد ذكر ما عرفت انهم يذكرون
 بعد تعريف الجوز العقول وذكر العلاقة ان شرط قيام القرينة المانعة عن الحقيقة والالفاظ
 لتدليل جري النهي وقد انبأت الجوز حقيقة النهي ولا شك ان استناد الفعل الى ملائم غير ما
 موله وقد رتبته الجوز منصفه وبني على قيام الجوز بالقرينة عقلاً مع انه ليس بخارج قطعا
 بل حقيقة وان كان كلاماً كما ذكرنا في الجوز لتدليل ان ثبت الرفع العقل ولم يعلم حال القابل على
 على الحقيقة كما سئل ان قوله انما بالضعيف وانني الكبير على الحقيقة ما لم يعلم ان قائم لم يرد في
 حال هذا الكلام ذكره رحمه الله بناسط تفسير الاول نصب القرينة وانما المذكور في الحسن لانه
 لم يحمل على الجوز وان لا يستلزم الحمل على الحقيقة بل يجوز ان يكون من امره حتى يعلم حال قيامه
 شئ مختلف جمع شئ في اللغة استيت المتفرق فاذا كان شئ جماعاً كان المناسب ان يفسر
 متفرقات وكان قصد الالفاظ ان معنى التفرق منها الاختلاف ويجوز ان يقام المحل من تمام محققاً
 لادائها معاً فان لا الفعل لا سند اليها فان قيل ان اردنا الاستناد الى المفعول معه باقتضا
 حاله فكذا المفعول به لا لا يبق منصفه باقتضا الاستناد اليه وان اردنا الاستناد اليه اصلاً فمحمول
 يجوز ان يرفع الخشب من استوى الماء والخشب باستناد الفعل اليها حاله اجدر من المفعول معه
 ان يكون بعد الرفع ومع مع وان يقصد لمصاحبة مفعول الفعل وعند الاستناد اليه لا يبق في كل
 اما الاول فظامه وانما انما فلان مصاحبة مفعول الفعل انما سفاو من الماء ومع مع فزوالها
 زوالها وانما المفعول به فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل ولا الاستناد اليه لا يفسر ذكره والمقصود

وقال البعض ان استناد المفعول معه ملاحظ في حقيقة
 لان معنى كونه مفعولاً لبعض الصور ان الفعل
 مشترك بينه وبين القابل فلو كان كذلك لكان
 مشتركاً في ان كونه مفعولاً لا معه

لم يؤخذ من قوله والذين اخذوا من قوله فذلك في مفهوم المفعول معه وعند الاستناد الى الاول
 لا يغير الا تعبد وعند الاستناد الى الثاني تنقيح نصه وكونه بعد الواو يجمع مع ايضا وهذا القدر
 كفى به ليقول الاستناد الى الاول دون الثاني **في** غير الفاعل في الجنب للفاعل فاذا جعل في الموضع
 الضمير الفاعل والمفعول مطلقا يبين ان المراد بهما المقيد لم يجعل الموضع او الاستناد المقيد
 لان الضمير انما يرجع الى ما ذكر سابقا ولم يذكر الا المطلق فجعل الموضع الاول وحده ثانيا ولما
 كان المعنى على المقيد بقرينة ذكر الاستناد الى الفاعل في الجنب والمفعول في الجنب لخصه فانه
 مسمى ان يكون الجان مولا الاستناد الى الفاعل في غير الجنب والمفعول في غير الجنب وان شئت
 فليس الاستناد الى غير الفاعل في الجنب في غير المفعول في الجنب ولا يستند الفعل الجنب
 للمفعول الى اثار الجوار وحققه كما يستند الى اثار الجوار فان جعل هذا الجوار والمفعول
 شق ان يكون الاستناد الى حقيقة اياهما متعدي فاذا ذكر الاستناد الفعل الجنب للمفعول في الجنب
 وان جعل فاعلا ينبغي ان يكون الاستناد الى اياهما لانه استناد الفعل الجنب للمفعول
 الى غير المفعول ولا يبعد ان يكون الاستناد الى الفاعل في غير الجنب وبناء على النظام لا اعم
 الاعلى فندفع ذلك **بمعنى** لا جمل ان ذكر الغير يشابه اعم النظام ان مجرد طلب الفعل لغيره
 موله كفي الاستناد الذي ذكرنا وكذا كفي الاستناد الذي ذكرنا من غير حاجة الى الاستناد
 الى ما موله في طلب الفعل ففسر المطلب بما ذكره مع خفاء لانه علمه وعدمه لا يحتاج الى الابد
 له من توجيه فانه مولا مجرد المطلب وان كفي في ذلك كفي ملاحظا لما موله اذ دخل
 فيه واعم لتوضيحه فان الاستناد اياهما متعدي فاسب ان يكون صم ذال غير ملبس بهما
 لذلك اعتبر المصنف في الايضاح متعديا في ذلك صاحب لك في حال اللبس وكره ان الى غيرهما
 لمضاتة ما موله من ملبس الفعل في حال صاحب لك في الاستناد الى غير ملبس بالاشياء على
 الجاز المسمى استغارة وذلك لمضاتة ثانيا الفاعل في طلب الفعل ثم قال الجاز العقل ان يستند
 الى شيء يتلبس بالذي موله الحقيقة فلم يعتبر الملبس الفعل راسا واقصم على تلبس الاستناد
 موله وان كان خيلا ان يكون تلبس به من جهة كثر كاهن الملبس به فليس مولا الشيء
 الذي عاود كان ان جعل هذا ايضا لان لكل شئ سوا كان معصوما ولا بناء على ان

2 مع مفعول

ان م

لما موله

اراد م

فم

قصص م

في قوله والذين اخذوا من قوله فذلك في مفهوم المفعول معه وعند الاستناد الى الاول
 لا يغير الا تعبد وعند الاستناد الى الثاني تنقيح نصه وكونه بعد الواو يجمع مع ايضا وهذا القدر
 كفى به ليقول الاستناد الى الاول دون الثاني

ان ادوات النسب من كان والكاف وضمها انا وضمت لا اذ و الضمة مطلقا سواء كان مفعولا
 او لا وانما ان جعل وصفا مفيدا للنسب هنا يعني ان معنى عاود يكون مقصودا وانه اذ ليس كل
 شئ كذلك وانما ان عاود ان يفيد اذ النسب فعلى الاول ليس ما نحن فيه شبيها بل ما كان
 من معنى الوجوه فان من النسب الرفع متعديا لم يقصد النسب الرفع بالعاود ولذا من هذا
 اثبات لازم من لوازم العاود للرفع كما ثبتت ذلك من يقصد النسب فلما شارك الضمير في ذلك
 اطلق لفظ النسب ونحو ذلك يكون من النسب كمن ليس مقصودا بالافادة بل المقصود به النسب لان
 الى الرفع ويتوصل اليه بالنسب فاعاود ان النسب لسان مدق النسب وهذا خلافا لوجوه
 استعماله بالكان على ما ذكرنا سابقا فان النسب ح كمن مقصود او من النسب في قوله
 وعلى الجواب عن الاول بانه ليس عند الجاز لانه شرط الاستناد الى الملبس في كليهما والنسب ليس
 ملبسا للغير وكذا الموصوف للصفة فان رتبة ان الملبس مولا الفاعل كمن في الفاعل ملبس بالاشياء
 والرجل للعدو **في** فيكون عاودا للفاعل ويستند الى المفعول في انه لوجوه المفعول الذي
 ذكر المصنف في الملبس شاملا للمفعول بوطء لا يندرج في الزمان والمكان والسبب لان كليهما
 مفعول بوطء ومطلبها الفعل بوطء الحرف والاول ان جعل ذلك من قبيل المكان بانه في
 اعم من اخص وغيره **في** والمعبر عند صاحب لك ان قصد ذلك وجهال حرره الجواب عن ان
 يعني ان المعبر تلبس المستند الى الجاني بالحق المطلب الفعل الجاني والسبب هنا قائم على ان
 تلبس بالجسم كونه صاحبه وكذا الضلال بالضلالة السعد والعذاب بالمعصية من اكل الاطعمة
 على موله نعم الملبس بوجه علمه ان هذا الاستدلال لا يسمي بوجه كلام المصنف لانه شرط الاستناد الى الملبس
 فلا بد ان يكون المستند الى الجاني ملبسا للفعل فالمقصود بطلان اطلاقه واما اذ قيد كونه من
 جهة كثر كاهن الملبس فينتج عنه ايضا **في** ولكن ان جعل امثال هذا ان كان في نفسه فاخت
 تجازيم فان التجاز سبب للتحقق فوجد جعل اشارة الى ما ذكره في السؤال من الكتاب الحكيم ولا
 الحكم والضلالة البعد والعذاب لا ليم وانما يصح هذا في الاخير من اذ الضلال سبب للبعد و
 العذاب للاملام دون الاولين اللهم الا ان يتكلموا من النسل لاضافة والاعايد انا
 لم يذكر الوصفية من غير جري وانما جاز لان المستند الى الجاز العقل يجب ان يكون فعلا او مفعلا

قاله

المستند اليه

من فعل كلام الكتاب ان كان لا يجوز هذا السؤال
 عليه وسد الادامه وكذا ذكر من التلبس به

في الواقع صفة اما فعل او صفة او مصدر الثالث خارج عن اخص صفة ما ذكره رحمه الله في الاول
 تكون الجاز في السناد والفعل او الصفة الى الصفة فينتقل بها التعريف بل يستعمل بالمدح والثناء
 من غير ان يثبت من حق الجاز العقلي غير ان السناد من الاضاف والاعطاء لكن جعل التعريف المطلق
 بناء على تعميم السناد للمصنف واللام شارة ذلك الاضافة لعدم حق الجاز في الاضاف والاعطاء اذ
 الجاز في حصولها لثبوتها في السناد الاضاف والاعطاء لهما الاضاف والاعطاء اذ عطف الجاز على
 المذكور في معاني الجاز العقلي في السناد خاصة الجاز العقلي التام للام والاضافة والاعطاء
 ما هو في المطلق بناء على جعل السناد متناو لا السناد اللام في صورة الاضافة والاعطاء لانه
 2 تكون التعريف للجاز العقلي في السناد خاصة والاولى ان يقال ان يكون نفس الاضاف والاعطاء
 جاز اعطيا على ما هو النظام او لا بان جعل الجاز في صورتيهما هو السناد اللازم لهما الاضاف
 على الاول فتكون ان يكون التعريف للجاز السناد خاصة لا المطلق الجاز لان المذكور في السناد
 السناد التام الا ان جعل السناد على وجه التبع وتبعه ان يكون الجاز الذي السناد اما جاز
 الكلام كالا في ذاته ولا يصدق في مطلق الجاز العقلي التام للام والاضافة والاعطاء اذ جعل
 المطلق سوجه على ان المذكور في الكتاب انما هو الجاز السناد لانه قال ومن السناد جاز عقلي
 وجعل السناد في مطلق التبع في ذاته البعد وكذا جعل القسم اع من المقسم من وجه التام الا ان
 جعل مرجع الصفة في ذاته هو كساده الى مطلق الجاز المذكور في نفس الجاز العقلي السناد في ذاته
 وقد يكون كما ان يقال الجاز في ذاته هو ايضا لان التسليم وقعت في العوم ص كذا في الاية
 جاز يقع لا انما هو كلام في هذا الجاز بل في الجاز المكنى عنه بهذا الجاز وهو كساده في ذاته
 الجاز في العوم فان التسليم انما يقع في ما انصف ما في هذا السناد جاز انما يقع في
 وكنى السناد لانه انما ليس في الاية واحد هو المكنى السناد في الاية التسليم في العوم
 انما يكون جاز التضمن كونه في ذاته من نظام كلام السناد والمصنف فانهم من نظام كلام المصنف
 ما السناد وكذا من نظام كلام السناد حيث يفسر الجاز بالكلية المعطية في نظام جعل الكلام على
 المصطلح دون التقوى كما هو مضمون المعاني ليس السناد من جاز في ذاته ذكره ان صدر
 الاول خرج الكذب ولم يذكر ارجح بقول اجاب ان عدم القول بالي ليس هو لا لعدم

ليس

من
 ما يورث في المولود خلاف ما عند العقل امتنع طر فيقول اجاب في قوله ان السناد جاز
 له امسح السناد الطر به لان بينه اسناد على قوله في السناد جاز في قوله ان السناد جاز
 عليه ما ذكره رحمه الله لانه مناف لكلام السناد حيث حكم بان لوقال خلاف ما عند العقل فيقول
 في قوله انما هو كلام في هذا الجاز بل في الجاز المكنى عنه بهذا الجاز وهو كساده في ذاته
 الجاز في حصولها لثبوتها في السناد الاضاف والاعطاء لهما الاضاف والاعطاء اذ عطف الجاز على
 المذكور في معاني الجاز العقلي في السناد خاصة الجاز العقلي التام للام والاضافة والاعطاء
 ما هو في المطلق بناء على جعل السناد متناو لا السناد اللام في صورة الاضافة والاعطاء لانه
 2 تكون التعريف للجاز العقلي في السناد خاصة والاولى ان يقال ان يكون نفس الاضاف والاعطاء
 جاز اعطيا على ما هو النظام او لا بان جعل الجاز في صورتيهما هو السناد اللازم لهما الاضاف
 على الاول فتكون ان يكون التعريف للجاز السناد خاصة لا المطلق الجاز لان المذكور في السناد
 السناد التام الا ان جعل السناد على وجه التبع وتبعه ان يكون الجاز الذي السناد اما جاز
 الكلام كالا في ذاته ولا يصدق في مطلق الجاز العقلي التام للام والاضافة والاعطاء اذ جعل
 المطلق سوجه على ان المذكور في الكتاب انما هو الجاز السناد لانه قال ومن السناد جاز عقلي
 وجعل السناد في مطلق التبع في ذاته البعد وكذا جعل القسم اع من المقسم من وجه التام الا ان
 جعل مرجع الصفة في ذاته هو كساده الى مطلق الجاز المذكور في نفس الجاز العقلي السناد في ذاته
 وقد يكون كما ان يقال الجاز في ذاته هو ايضا لان التسليم وقعت في العوم ص كذا في الاية
 جاز يقع لا انما هو كلام في هذا الجاز بل في الجاز المكنى عنه بهذا الجاز وهو كساده في ذاته
 الجاز في العوم فان التسليم انما يقع في ما انصف ما في هذا السناد جاز انما يقع في
 وكنى السناد لانه انما ليس في الاية واحد هو المكنى السناد في الاية التسليم في العوم
 انما يكون جاز التضمن كونه في ذاته من نظام كلام السناد والمصنف فانهم من نظام كلام المصنف
 ما السناد وكذا من نظام كلام السناد حيث يفسر الجاز بالكلية المعطية في نظام جعل الكلام على
 المصطلح دون التقوى كما هو مضمون المعاني ليس السناد من جاز في ذاته ذكره ان صدر
 الاول خرج الكذب ولم يذكر ارجح بقول اجاب ان عدم القول بالي ليس هو لا لعدم
 من
 ما يورث في المولود خلاف ما عند العقل امتنع طر فيقول اجاب في قوله ان السناد جاز
 له امسح السناد الطر به لان بينه اسناد على قوله في السناد جاز في قوله ان السناد جاز
 عليه ما ذكره رحمه الله لانه مناف لكلام السناد حيث حكم بان لوقال خلاف ما عند العقل فيقول
 في قوله انما هو كلام في هذا الجاز بل في الجاز المكنى عنه بهذا الجاز وهو كساده في ذاته
 الجاز في حصولها لثبوتها في السناد الاضاف والاعطاء لهما الاضاف والاعطاء اذ عطف الجاز على
 المذكور في معاني الجاز العقلي في السناد خاصة الجاز العقلي التام للام والاضافة والاعطاء
 ما هو في المطلق بناء على جعل السناد متناو لا السناد اللام في صورة الاضافة والاعطاء لانه
 2 تكون التعريف للجاز العقلي في السناد خاصة والاولى ان يقال ان يكون نفس الاضاف والاعطاء
 جاز اعطيا على ما هو النظام او لا بان جعل الجاز في صورتيهما هو السناد اللازم لهما الاضاف
 على الاول فتكون ان يكون التعريف للجاز السناد خاصة لا المطلق الجاز لان المذكور في السناد
 السناد التام الا ان جعل السناد على وجه التبع وتبعه ان يكون الجاز الذي السناد اما جاز
 الكلام كالا في ذاته ولا يصدق في مطلق الجاز العقلي التام للام والاضافة والاعطاء اذ جعل
 المطلق سوجه على ان المذكور في الكتاب انما هو الجاز السناد لانه قال ومن السناد جاز عقلي
 وجعل السناد في مطلق التبع في ذاته البعد وكذا جعل القسم اع من المقسم من وجه التام الا ان
 جعل مرجع الصفة في ذاته هو كساده الى مطلق الجاز المذكور في نفس الجاز العقلي السناد في ذاته
 وقد يكون كما ان يقال الجاز في ذاته هو ايضا لان التسليم وقعت في العوم ص كذا في الاية
 جاز يقع لا انما هو كلام في هذا الجاز بل في الجاز المكنى عنه بهذا الجاز وهو كساده في ذاته
 الجاز في العوم فان التسليم انما يقع في ما انصف ما في هذا السناد جاز انما يقع في
 وكنى السناد لانه انما ليس في الاية واحد هو المكنى السناد في الاية التسليم في العوم
 انما يكون جاز التضمن كونه في ذاته من نظام كلام السناد والمصنف فانهم من نظام كلام المصنف
 ما السناد وكذا من نظام كلام السناد حيث يفسر الجاز بالكلية المعطية في نظام جعل الكلام على
 المصطلح دون التقوى كما هو مضمون المعاني ليس السناد من جاز في ذاته ذكره ان صدر
 الاول خرج الكذب ولم يذكر ارجح بقول اجاب ان عدم القول بالي ليس هو لا لعدم
 قصر

في بيان ان العلم لا يتوقف على الوجود
في بيان ان العلم لا يتوقف على الوجود

الاحقة فاذا جعلت احقة انسان ان ما نولد عند الحكم في النظام كان الحجاز اسودا الى غير ذلك
فيكون في علم الحكم سلفا بالطرف الذي نولد كذا ذكره في بعض الاحقة لكن حكمه في العلم
المختص بالاحقة سلفا في العلم حيث قال سوا كان العلم غير الواقع او عند الحكم وغير ما نولد يكون
مطلوبا من هذا القيد متنا والاما يكون غير الواقع لا عند الحكم وعلى ذلك ما عكس فيكون ان
يكون غير ما نولد بالحق الاول غير ما نولد بالحق الثاني وبالعكس بانه اذا علم الحكم في شيئين
وانها ما نولد فصدق على احداهما لا فغيره نفس الامر ما نولد عند الحكم وهو الشيء الآخر لا عند
علمه لا فغيره لا عند لا عند غيره كذلك اذا علم في شيئين ما نولد كذا في الواقع وهذا
الشيء غير عند ما نولد في نفس الامر وليس غير عند ما نولد عند ما نولد ان كان لم يتقدم غير ما نولد
شيء فغيره في ما نولد وانما صدق في الشيء ان شيء لم يكن له كما يقول ضمير من يتردد في شيء
لا على شيء فغيره ما نولد في نفسه لا في غيره بل في كل قول اجاب عن ارادة ما نولد المفهوم من
اطلاقه وهو ان ثبت لرسع البطل دون ما ذكره في السؤال من قول الجاهل ان ثبت الله البطل بالليل
وانما ما يدرك بعد من دخول قول الجاهل المذكور في السؤال فغيره في ان الماد يقول
الجاهل الذي حكم في غيره وكذا اراد بقوله المعنى ما سبق ذكره في بعض الاحقة وهو قوله
خلق الله الافعال كلها لما يعرف حاله ويخفيها منه لا ما ذكره في السؤال من قول المعنى ما نولد في حكم
بعد ذلك الامران في ما نولد السؤال في الانقياد ما ذكره سابقا من اطلاق قول المعنى في وجوبه فانه قد
ما سمع ان ان اراد في قول الجاهل في الجواب ما ذكره في السؤال على ما هو الظاهر ففاسد وان اراد
غيره في الاطلاق ففاسد وكذا حال قول المعنى في الاول نظرنا في الاحاد في الله كليم الشان الى انه في قول المعنى
على نفس الجرم لا مدفوع معطوف على الجرم والافعال وما راجع الى الجرم في المقصود وهو
يعوم الشئ نعم وانظر في بعضه وقوة الوجود في سياق الشئ عند المحرم ان في احد الامرين في
الاحاد في جرمها في سياقه لانه فيكون مجموع الجرم معطوف على شئ ففاسد فيكون المعنى في الشئ
وما ذكره في بعضه وجمعا لعدم اعادته المحرم والاعادة في جرمها ففاسد في المقرب والاشان الى ان كان في
وان المبدأ والمعدوم في الالاء على ان من قال بان ما نولد في ارادة وان افنا الشئ في
وان طلوع الشمس وغروبها كل يوم بذلك فان بانه المبدأ والمعدوم في المعنى في المعنى لان ذلك دليل

في بيان ان العلم لا يتوقف على الوجود
في بيان ان العلم لا يتوقف على الوجود

دليل اسلامته والمسلم يقول بهذا او لان من قال بذلك قال بهذا لعدم العلم بالفضل وايضا
كون الاقناع بامره واوراده يدل على كونه متعينا وكون طلوع الشمس وغروبها بامره يدل
على كونه متعينا مبدءا معيدا وما كان لم يزل في محل سائر غير على الحجاز بمرته افنا في قول الله
على العكس يدفع بان اجل على الصلاح والاسلام اصح واسلم اما حسمان وضميان لانهما
انه يجوز ان يكونا حقيقيين عقليين ويجازين عقليين ومختلفين طو ان ثبت البطل في فصل
الرسع واخرى النواطاة امر فلان في التقييد بالوضع فيمكن ان يكون لاجل ان المصنف لما ذكر
الحجاز الاسنادي لا الاقناع والافان اوله حمل احقة والحجاز في نفس الطوق والمجاز في
ان احقة والحجاز العقليين اما بوصف بها الاسناد لا اللفظ ولا وكذا الماد انساب الزمان
لا فافنا ان انساب النسخ حاله فافنا فينبغي ان ينسب انساب الزمان بما يكون له من طراوة وما سمع
فمن الف حيث سمى الانجاز والنباتات وكذا في انبأ ذكره من ازدياد قوى الارض فافنا
حال الارض او فافنا لا للزمان ولكن بوجبه بان كل الارض في المقدي وكل مقادير
المعقول والماد ازدياد الزمان للقوى او في الزمان من ازدياد قوى او بان
فان حال يكون للزمان عند ازدياد القوى فافنا اسكان وموانع سطر احقة الحجاز
العقلين كون المسد فعلا او معناه فهو ان يكون جملة وزر وضوفا باحقة الحجاز العقليين
ترو لان اخذ الحكم في بعضه ان لا توصف بها وتسمي الحجاز المعنى في الاستعانة
وغير ما والاستعانة الى التمسك وغير ما في ان التمسك مركب قطعا في جوار وصف المركب
بها اما الحجاز فلو جرب صدق المقسم في الاقام التام الا ان يجوز كون القسم اعم من وجوب
لا بد لغير الحجاز بالعلم من ما قبل من ان باعسار الاعم الغلب اوله يعرف لقوة من الحجاز
غالب لقوة واما باحقة فلا ان كلما بوصف بالحجاز باعسار الاسماء في غير الموضوع في وصف
باحقة باعسار الاسماء في الموضوع لانه ان جعل الحجاز مستلما للاحقة فظام وان لم يجعل
في لزوم المعنى للاحقة وان سيق وجوب جوار وصف اللفظ باحقة باعسار الاسماء في
وقد تبين جوار وصفها بما هو عمن اخرج ان الماد يجوز ان يكون باعسار ما فيها من المفردات
وصفها لشيء بوصف اجزاء كقولهم ثوب شمال ونظف اسنح بوصف اجزاء باحقة او كان جميع

واجري الماد اطاعة امر
واجري الماد اطاعة فلان

بالراجع له لانه ما يرجع اليه الا بولط الحكم او المستند لولط الحكم تفسير لولط لانه قد اذنت
 ان يكون السان اعلم من المبني لان الراجع اليه لا يوطئها لا يلزم ان يرجع اليه من حيث يستند اليه
 والاحد سهل طوار ان يفيد ما يشبه المذكور بقوله السابق ولكن ان يرجع الضمير لاداة الخ
 المستند اليه هذا الوصف فيرجع الى الراجع اليه من حيث هذا الوصف **ول** ما حذر منه لانه يترتب
 عليه من مقتضيات الاحوال ما يترتب على الذكر من تنكير وتوهم وتقدم وتأخير فكل من تقدمه اولى
 بظروف التعظيم وما ذكر من رجوعه من انه مبني عن عدم الاسان اي في قوله علم ان الحادث كان له
 سابقا فله عدم اللاحق فلم يسمه اللاحق مع ان الاخرى مبني عن عدم اللاحق لانه استقام ودفن ان الوجود
 السابق هو الاصل فاقبل ان اول معان الوجود منها ما هو عدم السابق لان الحروف في الكلام لم تكن
 موجودة اذ اولها بل اذ لم يزل في الاصل فاعلم ان الاصل هو الوجود او الوجود من ملاحظته واول الوجود
 بدون وقوعه مدلولها وذكر سبل الله ان الانسب بهذا ان الذكر لا يصح له الاستدلال بحسب نكتة الفقه
 زايده على الخلف في الفقه الاصل يستدعي نكتة باعنه عليه وقته ان نفس الاصله نكتة باعنه على الذكر
 كما ان النكتة الباعنه على الخلف قد استدل بها الذكر نكتة زائدة على اصله فاعلم ان مقتضى نكتة
 الخلف ليست كذلك **ول** واخرى يصغر الى امرين ايراد ما سوى حذف الفاعل والوجه المفعول
 لما استدل به الاشارة الى الترتيب بل الى الغرض الداعي فقط ولا يبعد ان يقال لانهم حذفوا الفاعل
 في هذه الصور من اطلاق الخلف لانه انما يطلق حيث يقتضي تقدير الخلف واول من هذه الصور ما
 يصح له اطلاق وتولد انهم اطلقوا القول بان حذف الفاعل لا يصح ولا يمكن حذف الفاعل
 في هذه الصور لانه ما ذكرنا به لانهم من الاطلاق قوله فاعلم معناه انه بحيث نظر الى طام الترتيب
 اما ان يريد ان ينافي نظامه لانه خارج عن التحصيل واما ان يريد كونه عبثا بالنظر الى النظام الذي يكون
 فالنقطة بينه وبين الوجه الاول انه حرم من الاول بعدم العبث نظر الى الطمعة باعتبار انه ذكر من
 الكلام ولم يحرم من الثاني بعد نظر الى الحقيقة بل انما حرم بالنظر اليها بما سار جوار تغلق من رضى
 خفي فالنقطة بوجهين **ول** وانما قال خيل لان ما ذكر من العدول ليس حقيقيا بل على الخيل لان حسن
 العدول هو نوع على كون الدال عند الذكر هو اللفظ فقط وعند الخرف هو العقل فقط وسنرى في اخرها
 محصيا بل لكل منهما مدخل في الدلالة على العدولين كما اشارنا في الاصل لانه لا يقال في الدال

في قوله المستند اليه
 المستند اليه المستند اليه
 المستند اليه المستند اليه

في قوله المستند اليه
 المستند اليه المستند اليه
 المستند اليه المستند اليه

في قوله المستند اليه
 المستند اليه المستند اليه
 المستند اليه المستند اليه

ل عند الخرف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بطريق الحكم لا يصح ويان ما يقتضيه لانه عال وان وجه
 ان الكلام في الدلالة اللفظية فالوصف بما هو اللفظ فقط وهذا لا ينافي ان يكون المعنى هو اللفظ
 الواقع فلا عند الذكر يكون الاسماء والكلمة على اللفظ مستعانة الى العقل في الدلالة واللفظ لا ينفك
 عن العقل لان البحث في الدلالة اللفظية لا يقال فكيف يصح ما ذكرنا من الاعيان عند الخرف عند الال
 العقل مع انه لا يوصف بالدلالة اللفظية اصلا لان هذا بناء على النظام وما ذكر من عدم الدلالة
 في اللفظ بناء على الحقيقة على انه لا مانع من رجوع الدلالة الى العقل بما سار ان لا مدلولها هو معنى ما
 ذكرناه وجه عدم التعرض لانها العودول بسبب ان الدال عند الذكر ليس هو اللفظ فقط فان
 سئل ان الدلالة اللفظية لا يوصف بها الا اللفظ لكن وجوبه عند الخرف بل عند دلالته على
 الخرف من غير حاجة الى اللفظ المدلول والنسب اعتبر الدلالة اللفظية عند الخرف لانه ما يكون ثابتا
 للكلام بواسطة الترابين عال لما استمر في العبارة فتم المعنى وتفهيمها من الثاني لانه ان المفردة
 نف باعنا في قوله الدليل على ما استند اليه المستند عند الخرف هو اللفظ المدلول والدال
 على هذا الخرف جواز ان يكون العقل **ول** اصل من يميز رام من يميز بصدور العقل
 من غير امله وسنستدل بعرفنا من الخدم قوله انهم ما ت اخرج عن بني فويوا بوا على
 جذم الى اخرج من جرح عال ان بني رتقوا بالدم سنستدل بالسنن والاطم
 واخرج جد حاتم الطائي **ول** اما كادون في قوله المستند واستدفع ان المرفوعة بالمدح
 او الذم النظم لهما هو وصف لما قبله في الخلف فاعلم ان الابواب لاقتان في الدلالة من غير تمييز
 في قوله المستند انما هو تام بالمدح ومن جهة ان الاقتان زيادة تبيين وايضا السام واول من
 رغبة في الاستدلال وذلك الامتياز انما يكون بالمدح او ذم او تحريم مما يقتضيه المعام ولما كان
 بينه وبين ما قبله من شأن الاتصال انتموا حذف المستدال لكونه صورة مستعمل من مستعمل
 ما قبله ايضا عند الخرف فتقوية للاقتان في الدلالة على ما ذكرنا من الامتياز لا يقتضي العودول
 عنه لانه سئل ان هذا الحكم مع قيام الترتيب وعند قيامها فلا شك ان ذكر عبث بناء على النظام
 لما حذر ان من العبث بناء على النظام معيق للعدول يكون قابلا وكذلك خيل للعدول الى قوى
 الدليلين لانه يقال ليس للقياس وجه القصد الى الاحراز او التحصيل بل قصد بالفعلي والاختار

لانهما

بذلك لانهما

انه غير لازم له ان يكون مع المفهوم وان قيل الكلام في الذكر المقابل للذكر وانه اذا لم يذكر
 يكون محذوف والا لكانت كذا لانه لو لم يذكر اسم في الوجود مع المفهوم لكان مع المفهوم خبرا
 لاسم الانسان الاول مع قوله مع ذلك فكون المسند اليه محذوف ذكر اسم الانسان الثاني المذكور
 ايضا فان صح ذكر هذا المسند اليه لا يوجب ان يكون حيث اذا لم يذكر يكون المسند اليه محذوف
 بل معناه عدم حذف المسند هذا المسند اليه سواء كان المسند محذوف مسددا لآخر او لا وفيه المقتضى
 ليس الا ان الذكر محذوف واما ان لم يذكر المسند اليه لانه لا يكون له مسددا اصلا
 في الكلام خارج عن معنى المعابد ولو سلم انه ليس من ذكر المسند اليه بل من تكريمه كما يوجب
 بتكرير اسم الانسان ومطلق ذكره لا يطبق على تكريمه فلا شك في المناسبات بل الجانب بل الجانب
 وانما يمكن فهم ذكره المكرمة في حاله الذكر كما ثبت لهم الا ان في موضع المصدر لعله ثابتة والثاني
 في قولنا زيد وقيل للدلالة على ان الاثر الذي سبب الاثر بالاعلان والاثر في معنى المعنى والثاني
 المسئلة التقدمة والاستعداد ووجهه في معنى معقول كملت او بالظرف الواقع في موضع المعقول كذا
 اية المشابهة الى المنزلة ووجهه في الاصل الموضع الذي شأب الله ان يرجع مرة بعد اخرى ويحال
 للمثل مشابه لان اهل البيت دون في حوائجهم يشوبون الله ومع حيا اليه انفرادا واستغناء
 واصل حوائجهم ومعهم حوائجهم في كفتهم في انفرادهم مستقلة في ذلك مع حوائجهم والحاصل
 ان تكرير اسم الانسان افاذا اختصاصهم بالجوهر فيكون هو المثل لكل واحد منهم لان
 يكون في خبر عام النبوة ان مراد عمومها للمسند اليه المقصود وغيره وان مراد عمومها بالمسند
 وفي السعد بن اما ان مراد عمومها في هذا المقام والتمسك بالباق فاسد وعمومها في مقتضى
 وعمومها المقصود وغيره في نفسه وعمومها في هذا المقام اما في الاول فلان العموم في مع
 ارادة المحققين لمعنيين لا ينبغي ان يحذف كالموجود في جواب السؤال مثلا لان
 العموم في قوله خاصة وفي اختصاص المسند بالمسند اليه حقيقة كقولك خالق كل شيء او ادعاه
 وقاب الاولون و ارادة اخصوص في قوله خاصة اخرى وفي ما في قوله خبر من هذا الفاسق واما
 فادالكما فذلك ايضا واما في الثالث فلان العموم في جميع قوانين الحذف او لو وجد في
 منها لدل على خصوص الحذف الذي هو المقصود فلم يكن الخبر عام النبوة المقصود وغيره في هذا

في قوله لا يكون مع المفهوم وان قيل الكلام في الذكر المقابل للذكر وانه اذا لم يذكر يكون محذوف والا لكانت كذا لانه لو لم يذكر اسم في الوجود مع المفهوم لكان مع المفهوم خبرا لاسم الانسان الاول مع قوله مع ذلك فكون المسند اليه محذوف ذكر اسم الانسان الثاني المذكور ايضا فان صح ذكر هذا المسند اليه لا يوجب ان يكون حيث اذا لم يذكر يكون المسند اليه محذوف بل معناه عدم حذف المسند هذا المسند اليه سواء كان المسند محذوف مسددا لآخر او لا وفيه المقتضى ليس الا ان الذكر محذوف واما ان لم يذكر المسند اليه لانه لا يكون له مسددا اصلا في الكلام خارج عن معنى المعابد ولو سلم انه ليس من ذكر المسند اليه بل من تكريمه كما يوجب بتكرير اسم الانسان ومطلق ذكره لا يطبق على تكريمه فلا شك في المناسبات بل الجانب بل الجانب وانما يمكن فهم ذكره المكرمة في حاله الذكر كما ثبت لهم الا ان في موضع المصدر لعله ثابتة والثاني في قولنا زيد وقيل للدلالة على ان الاثر الذي سبب الاثر بالاعلان والاثر في معنى المعنى والثاني المسئلة التقدمة والاستعداد ووجهه في معنى معقول كملت او بالظرف الواقع في موضع المعقول كذا اية المشابهة الى المنزلة ووجهه في الاصل الموضع الذي شأب الله ان يرجع مرة بعد اخرى ويحال للمثل مشابه لان اهل البيت دون في حوائجهم يشوبون الله ومع حيا اليه انفرادا واستغناء واصل حوائجهم ومعهم حوائجهم في كفتهم في انفرادهم مستقلة في ذلك مع حوائجهم والحاصل ان تكرير اسم الانسان افاذا اختصاصهم بالجوهر فيكون هو المثل لكل واحد منهم لان يكون في خبر عام النبوة ان مراد عمومها للمسند اليه المقصود وغيره وان مراد عمومها بالمسند وفي السعد بن اما ان مراد عمومها في هذا المقام والتمسك بالباق فاسد وعمومها في مقتضى وعمومها المقصود وغيره في نفسه وعمومها في هذا المقام اما في الاول فلان العموم في مع ارادة المحققين لمعنيين لا ينبغي ان يحذف كالموجود في جواب السؤال مثلا لان العموم في قوله خاصة وفي اختصاص المسند بالمسند اليه حقيقة كقولك خالق كل شيء او ادعاه وقاب الاولون و ارادة اخصوص في قوله خاصة اخرى وفي ما في قوله خبر من هذا الفاسق واما فادالكما فذلك ايضا واما في الثالث فلان العموم في جميع قوانين الحذف او لو وجد في منها لدل على خصوص الحذف الذي هو المقصود فلم يكن الخبر عام النبوة المقصود وغيره في هذا

في قوله لا يكون مع المفهوم وان قيل الكلام في الذكر المقابل للذكر وانه اذا لم يذكر يكون محذوف والا لكانت كذا لانه لو لم يذكر اسم في الوجود مع المفهوم لكان مع المفهوم خبرا لاسم الانسان الاول مع قوله مع ذلك فكون المسند اليه محذوف ذكر اسم الانسان الثاني المذكور ايضا فان صح ذكر هذا المسند اليه لا يوجب ان يكون حيث اذا لم يذكر يكون المسند اليه محذوف بل معناه عدم حذف المسند هذا المسند اليه سواء كان المسند محذوف مسددا لآخر او لا وفيه المقتضى ليس الا ان الذكر محذوف واما ان لم يذكر المسند اليه لانه لا يكون له مسددا اصلا في الكلام خارج عن معنى المعابد ولو سلم انه ليس من ذكر المسند اليه بل من تكريمه كما يوجب بتكرير اسم الانسان ومطلق ذكره لا يطبق على تكريمه فلا شك في المناسبات بل الجانب بل الجانب وانما يمكن فهم ذكره المكرمة في حاله الذكر كما ثبت لهم الا ان في موضع المصدر لعله ثابتة والثاني في قولنا زيد وقيل للدلالة على ان الاثر الذي سبب الاثر بالاعلان والاثر في معنى المعنى والثاني المسئلة التقدمة والاستعداد ووجهه في معنى معقول كملت او بالظرف الواقع في موضع المعقول كذا اية المشابهة الى المنزلة ووجهه في الاصل الموضع الذي شأب الله ان يرجع مرة بعد اخرى ويحال للمثل مشابه لان اهل البيت دون في حوائجهم يشوبون الله ومع حيا اليه انفرادا واستغناء واصل حوائجهم ومعهم حوائجهم في كفتهم في انفرادهم مستقلة في ذلك مع حوائجهم والحاصل ان تكرير اسم الانسان افاذا اختصاصهم بالجوهر فيكون هو المثل لكل واحد منهم لان يكون في خبر عام النبوة ان مراد عمومها للمسند اليه المقصود وغيره وان مراد عمومها بالمسند وفي السعد بن اما ان مراد عمومها في هذا المقام والتمسك بالباق فاسد وعمومها في مقتضى وعمومها المقصود وغيره في نفسه وعمومها في هذا المقام اما في الاول فلان العموم في مع ارادة المحققين لمعنيين لا ينبغي ان يحذف كالموجود في جواب السؤال مثلا لان العموم في قوله خاصة وفي اختصاص المسند بالمسند اليه حقيقة كقولك خالق كل شيء او ادعاه وقاب الاولون و ارادة اخصوص في قوله خاصة اخرى وفي ما في قوله خبر من هذا الفاسق واما فادالكما فذلك ايضا واما في الثالث فلان العموم في جميع قوانين الحذف او لو وجد في منها لدل على خصوص الحذف الذي هو المقصود فلم يكن الخبر عام النبوة المقصود وغيره في هذا

او انفسه فالحق ان اريد به وجه واحد
 منها او هو خبرها المقصود في هذا المقام

هذا المقام وقولك من هذا الفاسق ليس عام النبوة لهذا المعنى لا اختصاصه بالمقصود وكذا في احد
 واما في الرابع فلان العموم في مع ارادة المحققين لمعنيين لا ينبغي ان يحذف كالموجود في جواب السؤال مثلا لان
 للمقتضى في هذا المقام في جميع القوانين الدالة على ان الحذف واحد خاص هو خالق لما يشاء او على
 واحد من ذلك المتقد وهو مطلق عند قيام التوراة من المراد زيد ولا ينبغي التوراة الدالة على ان
 الحروف جميع المقصود و ارادة المحققين لمعنيين من هذه التوراة فان طرقت خبر من هذا الفاسق
 عام النبوة للمقتضى في هذا المقام وتعمل في هذه التوراة الدالة على ان المراد المتقد و ارادة
 المحققين لمعنيين من ذلك المتقد في هذه التوراة ايضا اذا عرفت ذلك فعلى كل كلام
 وجه له في هذا الوجه وما سويهم ما في جميع كلامه على سواء احراز بقيد عموم النبوة في خلق
 كل شيء والواقع في خصوص الخبر في نفسه فالمسألة ان يكون المراد بالعموم العموم في كل شيء
 الا احراز عن اخصوص في نفسه وعلى دفعه بان هذا المثال كما يوضح خبر في نفسه خاص في خبر
 هذا المقام فالاحراز في نفسه ليس بلاحظ خصوصه في هذا المقام واما لو سلم المنع فذا ذكرنا ان
 خير من هذا الفاسق عام النبوة باعتبار ان عمومها في نفسه لا في هذا المقام لان التوراة مجازية
 على اخصاص من نسبة المقصود وهو اكل احد سعوط نخله كما ذكرنا ان يكون النبوة في الوجه
 ليس في عمومها المقصود وغيره في نفسه او سواء اذ كان معنى الذكر هو عموم النبوة للمقتضى مع
 ارادة المحققين لمعنيين من في وجهه عام النبوة الى كل مسند اليه الى كل مسند اليه في هذا
 الخبر فكون مسند اليه وعموم النبوة في نفسه كما في ذلك في جواب السؤال الدال على ان كل
 مسند اليه مجرد التقد وان ما ذكرنا حاله من حالات المقضية للذكر فلا شك ان يكون العموم
 ما يصلح له من المتقد و ارادة المحققين لمعنيين من هذا البعض حالة مقضية اخرى كما ذكرنا في
 وثالثا حكمه فان حاصل الكلام من ان نبوة المسند اليه لاجل انه يوجب خصص الحكم لان
 خصصه بخصص طرية وخصصه بوجوب اية الفايده والاختفاء ان المسند اليه طرفا للارزق
 الفايده في وجوب خصصه ببناء على ان خصصه في الحكم بوجوب خصصه بل المسند اليه
 هذا لازم هو الحكم ولا تصور خصصه بتقوى ولا تعرف المسند اليه المذكور في الكلام في هذا

لبعض

ليس

على كون اللازم معها ليس كاشف والاقرب بان يقال توف المصدر الكاشف وجب تخصيص الحكم الذي
 هو الفاعل بوجوب تخصيص لانهما موجب كون افادتها ام فان لازم الفاعل في قولنا زيد
 حافظ للتورية فيخصص بالبناء الى اللازم في قولنا شيء ما موجود وان الفاعل في افادة اللازم
 في الاول ام من هذا القبيل لانه وصفي خلاصه فيخصص النكح فيسوق الى الفهم انه انما في النكح
 بل هو فيخصص في موضع وعده لوتنا ويا في مرتبة المعين وليس كذلك لان المعنونة اشارة
 الى ما يعرفه الخطاب من المعين من حيث انه معين واما النكح فلا اشارة فيها الى معين من حيث
 هو معين اصلا وانما هي عبارة عن امر معين في الواقع وسما يوجبون باين ولكن انما يقصد
 الى ان الحكم ما جعل في المعين لكن التعيين في المعنونة داخل في وضوح كونها موضوعا للمعنيين
 من حيث هو معين خلافا للنكح فان المعين لم يدخل في وضوحها بل التعيين فيها انما هو كاشف **الاسماء**
 وقد تكرر في الخطاب مع معين وكذا في قوله في غير المعنونة في قوله وحق الخطاب بان يكون
 مع معين ان حق العبارة بان يكون معين معال خاطب بهذا الخطاب لا لخطاب مع والخطاب مع
 فعوله منا ان الخطاب مع معين لم يرد على حق العبارة وما يمكن من توجيه كلام المعنونة في الجملة
 بان جعل في مع معين متعلقا بالكون لا بالخطاب فلا يمكن منها ولا خلاف ان الانبساط ان
 يرجع غير غير الى الفاعل بترك حكما للمقابل بين المتروك والمائة في فعال بترك الخطاب
 مع معين الى غير هذا الخطاب او ترك المعين في الخطاب الى غير المعين وكذا في قوله رحمه الله اراد
 ان حافظ على عبارة الانبساط وقد يترك لما غير معين لكن كان يمكنه المحاذرة مع رعايه حقيقة
 المعاملة ما خسر ما ذكرنا من العبارة الثانية لكن الامر في سهل **قوله** على سبيل البديل وهذا
 ظاهر اذا كان في غير الخطاب واحدا ومنه اما اذا كان جمعا فظاهر ان لا يقصد غير المعين
 مع جمع الى اطمين على سبيل التمول **قوله** ان تمامت حالهم العظيمة في الظهور قد تناقض
 في بان صدق الرتبة لا يستقيم وقوة المعنى صدق قوله ولو ترى مع ما حذف من جوابه ان
 كرايت امرا فظيها وحق لا يفسد وقوة مقدمها ومورد كل احد ليدل على عانة ظهور حالهم
 بل انما يدل الرتبة على ان العصبه خطاب ترى الى العموم على حال ظهور رضاء حالهم وقباحة
 دون احدهم دون لانتهاية ان فضاء حالهم لا يخص برونه احد بل كل من يرا ما فظيهم وكلام المتن كقول

التخصيصين

نرى

يختل التوجه بان ارادوا حالهم فضاء امرهم وقباحة شأنهم ووصف الحال بالنفاد في قولهم فضاء
 بان من هذا التوجه فيجب ان يقتصر حذف مضان او حينه الى فضاء حالهم العظيمة او حالهم العظيمة
 من حيث فضاء اعتبارا **قوله** فيض الفاعل المناسب ان يترتب عن الاحضار بالمعنى بلام العهد الخارجي
 في هذا لانه ايضا احضار بانها لو كانت نظرا الى ان لا يلزم في العهد بعدم الذكر ولكن العلم بالمعنى
 واما في الضم الفاعل فلا بد من سبيل الذكر بوجه ما وان خيرة الاحضار بانها لا تكفي لعدم العلم
 بل هو حارج الى تقدم الذكر للام لان المعنونة لا احضار بانها لا تسمع لوصف اذا كان بعد الاحضار
 ولا يمكن كونه بعد حضوره في الجملة فلما سئل **قوله** بعد التسليم اشارة الى عدم المنع وهو ان سأل
 لاسم احضار الاسم المختص في العلم فان الرحمن يخص به تعالى وليس علمه بوضوحه وهو بيان في
 في نفع هذا المنع بالنظر الى المعنونة فان معنونة السائل ان قوله باسم محض نفعه عما سبق من
 القبيح ويجوز دخول الرحمن في الاسم المختص وعدم خروجه لا يقتضي في هذا المقصود لانه لا يخرج
 به لا يخرج بالاعتدال السابق ايضا فلا يمنع من اعتداله عنها لان مع الانبساط لا يحصل ما حصل
 بالاولين ولذا خرج بها او باحد مما مع دخوله في الآخر لا غير بالانبساط وجاب بان الظاهر ان المراد
 بالاسم المختص ما يكون اختصاصه بكون الوضع والرحمن ليس كذلك لانه موضوع لذات لما اراده
 العامة واخصاصه انما هو ما سار الفيل والاسماء ولو سلم ان المراد الاختصاص في الجملة او
 حب لاسماء في قوله في احد القديين السابقين بناء على ان مفهوم كل فاعل في الاحضار
 بعينه وليس كان بالنظر الى الموضوع الخارج عن الاسماء فليس الاحضار ابتداء واذ ان
 حارجا بحدها دون الاخر لم يكن الاخر متعينا **قوله** لانا نقول هذا موقوف على اشارة الى ان
 لكن هذا التفسير لانه لا بد من انصار مع اوليه في مع الانبساط كما في ما يجان سابقا ما يمكن
 عن البعض لان حال كبر ما يطلق الانبساط على ما لا يكون بوطء كقولهم ان الموجود ان يستند الى
قوله اما ابتداء او بوطء لانه حال اعلم الاول انه لان مع الاسناد ابتداء انه يستند الى الاول ومع
 الاسناد بالوطء لان الاسناد الى سائر الاول لا يمكن الا بالاستعانة بالاعتبار معناه لانه
 ليس مع الاحضار بوطء في ذكر من الصور ان الاحضار اوله في اخره في وانما في ابتداء
 ابتداء سئل في هذا التفسير نفس لفظ لم يفسر ابتداء بنفس لفظ التبرير فيقول ان

بان

ثانيا

مقبول الاحضار بواسطة انما هو الاحضار بنفسه لا بنفس لفظه اذ حقيقة احضار ما لو كلف ايضا
لا يقال المستدالة انما هو اللفظ لا المعنى كما تقدم في صدر احوال الاستدلال الجبري فلا معنى لفظه
لفظ لانه قال المستدالة وان كان هو اللفظ لكن المحض هو المعنى جونا قوله احضار مع حذف
المصنف الى الاستخدام ودرست ما ذكرنا وجب بعد هذا التفسير او الامن جهة عدم الملازم
وانما من جهة تفسير بنفس لفظه والتالي ان المفهوم الظاهر من الاحضار بنفس لفظه ان لا سوف
يعني اخر لكنه سوف يعني العلم بالوضع ولو لم يعد هذا بعد لم يعد الرابع انما كان احضار
ابدا احضار بنفس لفظه لم يكن تقييد ذلك باسم محض بل لظهور ركائنه والخامس ما اشار
اليه بقوله ولو ارد ذلك لا يقال الملازم بين المعنيين عنوة فضلا عن الاضاد فان المفهم
المكمل او الخاطي اظهر كل منهما ما دل عليه بنفس لفظه من ان ليس بخصا به وايضا الاحضار بالرجح
بالاسم المحض وليس بنفس لفظه لسوء الاحضار به على ملاحظ الغلبة وخصوص الاستعمال لانه
قال الاحضار بضمير المكمل او الخاطي ليس بنفس لفظه لان ما هو وصفه هو المفهوم الكلي وما
استعمله هو اخصي فاحضاره سوف على ما عداه الوضع ايضا وقد سبق ان المراد الاحضار
عقب الوضع فلا يكون الرجح بضمير خاصا ودرجاب بان النظام ان المراد بالاسم المحض بنفس هذا
الاسم فيكون على وزن نفس لفظه ومعناه معناه وايضا فاللازم ما ذكر ان يكون الاحضار
نفس لفظه احضار منه بالاسم المحض فيقع الاعم لفظا لا استعمالا الاحضار عليه ولا يصح عن شوب
لان المناسب ان يفرق بين الاحضار بالاسم المحض وبين الاحضار بنفسه بان اللفظ اخص
وما ذكر من كون الاعم لفظا فانما يتم لو كان الاعم ذاتيا والاف ذكر الاعم يجوز ان يكون تحقيق
الحاشية من ان لا يبعد ان يوجه كلام هذا القائل على توافق ما ذكره رحمه الله ولا يتجمل في قاي
ذكرنا ومن ان يقال احترز بالابدال عن المضمير الغائب والمخوف بلام العهد الخارجي لان
الاحضار فيها توسط تقدم الذكر فيكون الاحضار فيها تانيا في اول من وعين الموصول لانه
بواسطة العلم به الصلة الى العلم بنبوت الصلة لان الموصول موضوع لما بعد نبوت الصلة فالاحضار
فيه ايضا تانيا الا ان هذا المعنى لا يخص الى توسط الوسيط بل ذكر في كل الا ان المضامين في العبارة
بعد وضوح المرام ليست من داب المحصل **قوله** لان اللفظ الموضوع للمعنيين انما هو العلم

بنفس

احضار

فصل سندا ذلك لكن انما يتم ما ذكر لو كان المذكور والاعلم لكن الاسم المحض لا يلزم ان يكون
لفظا موضوعا للمعنيين كالرجح والجواب انه قد سبق ان المراد بالاحضار ما هو كسب الوضع
في الرجح وايضا ما لا سوف الاحضار في العلم بالوضع مع ما دل عليه الاحضار
بنفسه لا يكون اللفظ موضوعا للمعنيين لان ما وضع لمفهومه على استعماله للمعنيين لا يكون الاحضار
فه بنفس لفظه بالمعنى المذكور هذا وانت خير بان بنا ما ذكره رحمه الله ما شئت ان
المعارف بغير العلم بوضع للمعنيين بل للاستعمال في هذا ما اول ذكره الرضى بقوله لم المفرد
ما وضع لشيء بعينه وهذا مبهم بناء على ان القول عن الوضع العام مع خصوص الموضوع له
على ما حققه بعض المحققين فان هذا امثلا موضوع لفظا راءه وصحة المكمل لكل مكمل وضع
واحد فلا يلزم اشتراك لا يقتضيه على تعدد الوضع والاجوز في استعمال اللفظ في ابحاث
لانما عين الموضوع له هو ابحاث المعينة خاصة لكن لو خالف وضع اللفظ لها امر عام
لو خالف به اخصوصات ككونه اشار الى او مستكلا امثلا لان الموضوع له خاصا والوضع
عاما فليس هذا سقي قوله المعرف ما وضع لشيء بعينه جاريا على ظاهره ولو بعد التنبه الى ان بعد
الخط الصغير والكبير الى ما نفى كيت وكيت حذف الصلة للتأني في ان العبارة
لا تحيط بما يقع من علمه بعد الاعتراف الى اشار اليها وقد بينا ان لا يكون المحض
موجها فيسحق ان يصار الى قول البعض لانه خال من هذا المحض واما التوجه بان يلزم
من تفسيره الابتداء بالمعنى المذكور بعد ان اشار اليها بالتيار الى ان احد ما عدم ملائمة هذا المعنى
لما هو المفهوم من لفظ الابتداء والاخر اتحاد مع القيد الاخر فيسحق ان يصار الى قول البعض فيسحق
السعد الاول ففهم ان النظام ان اشار بقوله بعد التنبه الى ان التنبه فيها يكون مع الكلام
انه يلزم بعد التنبه ان لا يذكر ناعدا بوجه المحض فنصار الى قول البعض والمتبادر الى العلم
منه ان المضمحل في هذا اللازم بعد التنبه وان لم يسم انه ليس اشار الى التنبه والمقتضى ان
المضمحل في هذا اللازم بعد اوجه احد البعدين او كليهما وايضا انه لا يدفع البعد الاول بدفع
المضمحل ولا حتى على المضمحل الوجه ما ذكرنا او لا اما اول اقلان الاحضار اقل زمان الذكر ان
اجرى على اطلاقه كما هو النظام لمع وجوه في العلم لان الاحضار في مسمى بوجه العلم بالوضع

فلا يمنع

ولكن الغرض من هذا المنع في عدم هذا الاحتياط في وضع المفهوم كمن استعمل في جوازاته لانه حال
 الاسرى انكر لا يفهم من خبر المبكلم والحق طبلول رفان ذكرهما الا المغيثين واما ثانيا فلان على
 قديم هذا التعديل يكون الابداء في جازا ببقية المعارف فلا يكون لعل باسم يختص في ايد اصلا
 سوى حقوق المقام لا في ما ذكره رحمه الله وان كان الاسم المختص في جازا لعل العلم لكن يكون
 لعل في ايد اخر في المصنف الغايب كما ان في ايد قوله يعني احرار اسم الجنس وفي ايد
 الاسم المختص احرار ما سواها مما سوى العلم فليس مثل قوله جازا في منزلة اما ينقل حركتها الى
 ما قبلها على ما هو العكس فيقول الفرض في كون السرام الاوفا في حالها للعكس لان الاوفا
 فيما ذكر المثلان في ضرب بكر وستم مقبل من اجابته لا الواجب واما حذف حركتها فيكون
 في حالها لعكس فيقول الفرض لكن لزوم الاوفا في توافق العكس في هذا الاسم لا في حالها
 فليس فيه توفيق بين الاسم والمسمى حيث كان الحق في خارجها وادب العكس وطرق العقل
والعلم جعل علما اما بطريق الاحتصاص بناء على انه لم يطلع على غيرهما اصلا او بطريق الغلبة القوية
 بناء على ان الله تعالى هو الاكبر في الفرض فيعني العكس صحة اطلاقه على المعبود باحق مطلقا وان
 لم يرد به الاستعمال كالتدبر ان والعتيق فانها من الاعلام الغالبة عليه قد يرد لان هو اطلاقا
 على غير الكوكبين فيعني العكس ولم يرد به الاستعمال في العلم اذ التوحيد قد ناقض منه بانه لما
 قرر انه لم يوجد من المفهوم الكلي الا بهذا الفروفا ذا حكم بالوجود معين ولكن الفروفا بالارادة
 كما في معنى الكمال فان معناه لا اله الا الله والواجب ان لا يملك هذا اللفظ الله ووجوده هذا
 المفهوم الكلي وانما يختص بالعقل ان يكون في ضمن فروع موهبة الفروفا وغيره وان يكون
 في ضمن فروع او اكثر فلا يتعين وجود هذا الفروفا في لاد اللفظ ولكن به قاذوا في التوجيه
 في ان يكون الله مع المعبود في حق لا يعال قد صرح في الكشف بان لفظ الله بالنكر يعني المعبود
 مطلقا فيكون او باطل ولفظ الاكبر المعروف باللام مع المعبود باحق لان المنكر من اجل على
 المعبود في حق بقرينة ان المراد والجد الى انما هو في المعبود في حق وهو المعبود بانيات الوجود
 حصره واذن للتعيين بكثرة المعبودات الباطلة والاتفاق عليها في الاكبر لان هذا اللزوم لما
 عتب الوضع الاول ليس معناه ان ابا لب يستعمل معناه في الموضوع له في الوضع الاول فيكون بطا

ان

كالمثلان

نه قطعا وتتم خلافا حيث قال وجب ان يعلم ان ابا لب انما استعمل في النقص المسمى بل معناه انهم
 اعتبروا في الكلي المعلة الاصله عند استعمالها في المعنا العلة فاذا اطلق ابا لب في النقص دل
 بهذا الاعتبار على كونه سلابا للهب فلهذا توسط ولا يرد ان هذا الحال كونه جنميا اذا
 حكمت ذلك نمت ان قوله لا حقا جيلان يعلم ان لا ينافي قوله سابقا ان اللزوم باعتبار
 الوضع الاضافي بل حقيقة ونسبة في ما يدل على ان الكناه انما يدل ذلك على ليس الكناية
 باعتبار الكناية الشخص لزوم له جنميا ابا لبسار الوضع الاضافي لا غير فلا يجوز ان يكون باعتبار
 الوضع العلي باعتبار انه قد استعمل بعض الذات في ضمن اطلاق بعض اسمائها ببعض الاوهمة
 نفهم من الصفات من هذه الاسماء كما استعمل حاتم بالوجود في ضمن اطلاق هذا الاسم فيكون
 منه فلو يقر عنه باسم لعله ان كان لم يفهم فيكون ان يكون اعتبارا انه لب يكون جنميا سببا
 لانها منه فيكون ان يرد هذا الموصف بطريق الكناية على اسرار المعنى العلم من غير دخل
 للوضع الاضافي كما لا دخل في انهما من اجور من حاتم لوصفه الاضافي فان حصل لا بد من الكناية
 من معنى اصلي ومع كناية فيقتل من الاصل اليه وليس معنا الا الشخص المسمى به لبث وكونه
 جنميا فان اعتبر الانتقال من الشخص اليه باعتبار انه لازم له لكفر فينتج ان يكون كل لفظ
 يطلق على كافر كناية عن كونه جنميا وفي نظام وان اكتفت بانها من الوصف من الاسم
 لاكتشافه فيحصل عجز ذلك كناية فيشكل حال يجوز ان يعتبر الانتقال بوسطا لثبات بالوجود
 الله وتبينها فيكون ان يكون المقصود هو المعنى الكنائي وهو مناط النبي
 والانيات والمعنى الاصيل وسيد الله والالتزام كون الشخص وسيد ووصف كونه جنميا هو المقصود
 الاصيل ومناط النبي والانيات بعيد جدا ولا سعدان حال فم الوصف عند اطلاقه في الشخص
 من اصل فم مستغاث الراكب واطلاق الكناية على سبيل التبعيض استعمال الكناية في عود
 معنى الخفاء في قوله راسد السوم ابا لب فان اردت كافر اجمليا سببا كان استعمال
 كما ذكره وان اردت به مفهوم اجملي للزوم باعتبار ما ذكرنا من الاشتراك في قول راسد
 فيريد مفهوم التلمذ كان عازا امسلا او كناية لم ان قصدت جنميا خصوصا لاحظت
 خصوصية كان عازا في اشتراكه في عازا او كناية والا كان عازا في عرته واحد والاسعدان سمي ذلك

ما لا يجوز

علمه

رحمه الله بان قصد المفعول انما هو في مثل زيد ابو لباب وانما في مثل رابا اباب في المثال
 هو ان الذي هو جعل الذي هو موصوف لا بد ان يكون او هو او متلويا
 ولسنا اذ فيه ذى اللام من الموصول ظاهر فعل الما وراي لان لا يخص في ذلك
 في الموصول في ان يكون محققا لان الصور المذكورة لا تعال لا يخص فيها اصلا لان
 الانسان الكمال ان قد بان في كل الاثر من حد الكلمة الى ابعده لان تعال لا يلزم في الموصول
 ان يصير جزئيا حقيقيا بل قد حصل ببعض الشيوع ولا شك في حقيقة **لغة** جداول من الكلام
 من مجموع بل الاثر ان تعال بان او لم يكن للمكلم علم بغير الصلة كيعا يتناء من الحكم
 على الموصول بانه والا لكان الشيء معلوم الثبوت عند الموصول فتكون له علم في الموصول
 غير الصلة واحتمل بان لم يثبت العلم بغير الصلة مطلقا بل بالاحوال المحتملة غير ما فهم ان حكم
 على ما مر غير يخص وفيه ان اردنا بالاحتمال من معنى الحكم بل قد ان يكون الصلة من الاحوال
 المحتملة في موصولها وهو ممتنع وان اردنا بزيادة السلك في نظام وجوده في الحكم
 به لتعريف فائدة يقتضيهما وعلل في وجه خصص المحاط بان المعتبر في الموقف انما هو علم المحاط
 ولذا قالوا الموقف ما يعرفه محاطا بل في عدم المكلم بالصلة دون غيره لا يعنى اراد الموصول
 ما لم يكن المحاط علم كذا وانما لم يجمع منها لانه الى الموقوفة في اراد الموقوفة محمودة المحاط
 دون المكلم والاحتمال في موقوفة المكلم في الموقف والسك على السؤال في شي وسوال في علم
 المحاط بالصلة دون غيره كما يقتضيه اراد الموصول موصولا بها يقتضيه اراد الموصوف
 تكن او موقوفة موصوفة بها على السواء من غير ترجيح لاحدهما والرفع بان انما يقتضيهما العلم
 للموصولة بعد تحقق ما يقتضيه مطلق السوء لا يتم لان انما يدع النك الموصوف دون
 الموقوفة فلا بد ان يعار الى ما ذكر رحمه الله في من في المصاح لان الاضضاء تحقق في المصاح
 والمساك فلا يراهم في المعتقد والمعتقد وخطا بالان ان المناسب ان لا يطلق الاضضاء
 الا اذا كان للمعتقد رجحان في احد وجهين منه في معنيين ذكر المند اليه ان المعتقد اع
 من الموجب والمرجح فلا بعد ان يمكن بالرجحان بالاصالة وكلان المصاحف والذكر لان الاضضاء
 اع واو في **لغة** كبر من الغرض ان يثبتها في وجه الاخرين لان وجه كونها في بيت

يتم

لما سبق

في قوله تعالى
 لا يدرى الله
 الا ما يشاء
 ولا يعلم
 الا ما يريد
 ولا يهدي
 الا من يشاء
 ولا يعلم
 الا ما يشاء

الطريق الى الله

في قوله تعالى
 لا يدرى الله
 الا ما يشاء
 ولا يعلم
 الا ما يريد
 ولا يهدي
 الا من يشاء
 ولا يعلم
 الا ما يشاء

المحاط في هذا الظن هو الاول سواء
 وانما ان حصل من مجموع الكلام
 في قوله ان الكلام

المراد به هو المصنف الذي اشير باسم الانسان الى لفظ هو مضمون الاسماء المتعاقبة
 وان اخذنا الواسع ولكن جعل المقاس ما اذا كان كل واحد من المقاس جعل المقاس
 الدين هو مضمون لاسم الصانع العبد والآخر وهو ان يكون الدين جاريا على المتعاقبين
 تعالى يمكن ان يفرق بينهما بان اذا كان جاريا على علم يمكن ان يجعل الانسان الى احد ما اشار
 الى الاخر من حيث خلاف ما اذا كان منقطعاً عنه فتدبر **ولو** ان الاستواء بالمقصود
 وهو جعل المقاس الى الدين حاصل **ولو** اتصافهم بالافاضة المذكورة وذكرنا على
 احدهما ان اسم الانسان لا يكون انما الى غير محسوس ما بعد الان يكون متناهي ما جعله كما
 وملاحظ ذلك والثاني ان تعليق الحكم بالمسوق ولم يمتنع ان يكون خاضعاً للحكم باظهار الاستحقاق فان
 اشير يعود او تلك على مدى الى الدين هو مضمون ومم غيب باعتبار انهم وصفوا بالافاضة
 كما لا يدرى ان ملاحظ الانسان اتصافهم بها فصار غير انهم الموصوفون بالصفات
 المذكورة فدل على ان معنى الصفات واتصافهم بها من افعال الحكم المذكور من الدين والافعال
ولو واحد كان او اثنين الظاهر انه اراد بذلك الافراد او فرداً واحداً او اثنين واطلاق اللفظ
 على الفرد لا على سائر لان الفرد ليس نفس اللفظ بل المركب منها وما ينظم اليها من
 الشخصيات كما ان النوع ليس نفس اللفظ بل المركب منها وما ينظم اليها من الافعال
 وكان الداعي الى السامى للاشارة الى ان الموصوفين بلام العهد يقع على الخصم الذي كان لقب
 السوفى على القول بوضع اسم الجنس لنفس الخصم من غير حاجة الى اسرار فعل والى حق تامل فاعلم
ولو فان لفظ ما وان كان اسم المذكور بعد رنه وان كان عاماً لكن خصصه الحكم بالوجود لاختصاصه
 بالمذكور وربما شئت ان يكون ذلك خصوصاً لعموم ما حسب المفهوم فاعلم ان اذا قلت الان
 كائناً لم ينفذ نفس الانسان وخصيصه بالكتاب ولذلك صرح ان يكون غير الكتاب
 بوضع الضمير الى الانسان المذكور فالاولى ان يقال ان الذكر معروف بالاسرار العلم فخره الاجم
 لانه علم من ذكر نذرنا يتوهم ان يظن انها حسيه ذكر او طلبت لاختصاص الوجود وان
 في قول المصنف الذي طلبت امرأة عمران اسماء الى ذلك ولكن ان يقال ما ذكر من الذكر طريق
 الكائن لا يلزم ان يكون محصين ما بالذكر بل يجوز ان يكون بالاسرار العلم فخره الاجم



الحوزة علم ان مطلوبها هو الذكر وهو ليس مذكور صريحاً
 وليس لفظهم بالاصول والالرجع والمالب



انما اردنا سطران زليل
 او خفيف باب فيها وارجل
 كونه قد آتاه ناييم
 فاذا ما ذهب النوم بطل

فقل
 الحمد لله فان قلت هذه اشارة الى اشارة الى ان
 لا تسلم الا الاشارة الى انك انت اشارة الى
 يعلم ان لا يكون قد ما يكون
 من اشارة الى انك انت اشارة الى انك انت
 انك انت يعلم ان لا يكون العود
 عن اصلها الذي هو النصيب الذي
 للعلماء علم الروايات والبيانات
 لانهما هما الاشارة الى انك انت
 وتودو سواها اشارة الى انك
 في الاول اشارة الى انك
 وان اشارة الى انك
 الوصف في الجود والوصف
 في الجود في انك انت اشارة الى انك
 فوالله انك انت اشارة الى انك
 وانك انت اشارة الى انك
 الجود اشارة الى انك انت اشارة الى انك

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	AMRA ZADE HÜSEYİN PAŞA
Yonineyi	
Eski Kütüphane	382

